

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الكنوز صبحي الصالح

عُلُوقُ الْحَدِيثِ
وَمُصْطَلَحُهُ

دار العلم للملايين

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

عُلُوٌّ مِنَ الْحَدِيثِ

وَمُصْطَلَحُهُ

معرض دور الستر

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس

رَفَعَ
عَنْ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
السُّلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

عُلُوفُ الْمَلَائِكَةِ

وَمُضْطَلَحُهُ

مَعْرُوضٌ وَوَرَأْسُهُ

تَأَلَّفَ

الدُّكْتُورُ صَبِيحُ الصَّالِحِ

أَسَازُ الْإِسْلَامِيَّاتِ وَفَقْهُ الْفَنِّ
فِي كَلِيَّةِ الْأَدَابِ بِالْجَامِعَةِ الْبَنَاءِيَّةِ

دار العلم للملايين

دار العلم للملايين

مؤسسة ثقافية للتأليف والترجمة والنشر

شارع مار الياس، بناية متكو، الطابق الثاني

هاتف: ٣٠٦٦٦٦ - ٧٠٦٦٥٥ - ٧٠٦٦٥٦ (٠١)

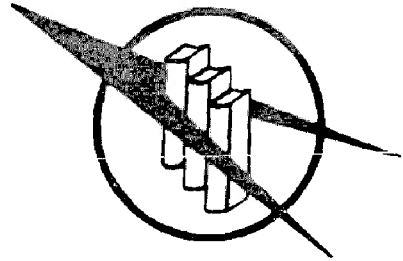
فاكس: ٧٠٦٦٥٧ (٠١)

ص ب ١٠٨٥ بيروت - لبنان

www.malayin.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس



جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب في أي شكل
من الأشكال أو بأية وسيلة من الوسائل - سواء، التصويرية
أو الإلكترونية أم الميكانيكية - بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي
والسجل على أشرطة أو غيرها أو بحفظ المعلومات واسترجاعها
- دون إذن خطي من الناشر.

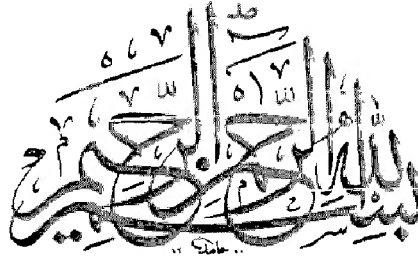
رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الأهداء

إلى الذي قضى نحبه وهو يتلو كتاب الله المجيد ،
وحبب إليّ السنة المطهرة ، وأورثني بحبتها كثراً لا يفتى ،
من جوامع الكلم ، ونوابغ الحكيم ،

إلى أبي

إبراهيم مصطفى الصالح



رَفَعُ

كلمة المؤلف

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس في الطبعة الرابعة

من ضرب في الحديث بسهم وافر علم يقيناً أن طبيعة البحث فيه تفرض على الدارس أن يقتصر على المادة العلمية الرصينة . وذلك ما شرفني الباحثون بإيناسه في كتابي هذا منذ صدرت طبعته الأولى سنة ١٩٥٩ ، فقد استقبلوه كما استقبلوا صيته « علوم القرآن » من قبل بكثير من الحفاوة ، إلا أن نفرأ من كرامهم وخلصائي فيهم أخذوا على « علوم الحديث » خاصة تكاثراً المادة وتشعبها حول تاريخ الحديث ، وعلومه ، ومصطلحاته ، فحال هذا المأخذ الذي بدا لي وجيهاً دون تفكيري بإضافة دراسات جديدة يوم من الله عليّ بالطبعة الثانية سنة ١٩٦٣ ، وعلّلت يومئذ إعادة طبعته بصورته القديمة نفسها « بأن أي زيادة على الكتاب - مهما تكن طفيفة - لا بُدَّ أن تزيد عنه صفة الدقة والاختصاص ، مع أنني منذ ألفتته قصدت به إلى التبسط ولم أقصد به قط إلى التعميم » .

وهكذا لم أشتعر الحاجة إلى اجراء أي تعديل جوهري في الكتاب ، بل كنت إلى النقصان منه أقرب مني إلى الزيادة عليه ، فلمْ يُنَحْ له من الطرافة إلا جدّة التبويب . ثم هأنذا اليوم أثير ما تعمدت تركه فيها سلف ، وأنا مقتنع بوجوب إثارتة ، بعد أن عهد إليّ بتدريس الأدب الإسلامي في الجامعة اللبنانية وجامعة بيروت العربية ، وأصغيت إلى بعض الزملاء يصارحونني بأنهم - على إعجابهم بمنهجية الدراسة - لا يفقهون السرّ في إغفالي مكانة الحديث في التشريع واللغة والأدب . ومسألة الاحتجاج بالحديث ، ووصف مناهج القوم في طبقات الرواة وتراجم مشاهير المحدثين ، فإذا أنا أتدارك هذا كله بباين كبيرين تشتمل فصولها في هذه الطبعة الجديدة على "جلّ" ما يتمناه المتعمق في علوم الحديث من الباحثين المختصين .

ولسوف يلاحظ القارئ الكريم أن هذه الإضافات استغرقت أكثر من ربع الكتاب في حجمه الحاضر ، ولسوف تعجبه بلا ريب أناقة الطبع ، ودقة الإخراج ، وروعة التنسيق ، التي اشتهرت بها مطابع دار العلم للملايين .

والله أسأل أن يجعل هذا الكتاب قرينة خالصة لوجهه الكريم ، وأن يمكنني من خدمة السنة النبوية المطهرة باليد والقلب والقلم واللسان . والله الحمد أولاً وآخراً ، والصلاة والسلام على خاتم النبيين ، وآله الطيبين الطاهرين ، وصحبه المصطفين الأخيار .

بيروت في ١٧ رمضان سنة ١٣٨٤ هـ / ١٥ كانون الثاني ١٩٦٥ م

صبيحي الصالح

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

المقدمة

كتابنا هذا في « علوم الحديث » - كصنوه « علوم القرآن » - طائفة من المباحث العلمية تنفض غبار السنين عن تراثنا الخالد ، وتعرض أنفس روائع الفكر بأسلوب واضح بسيط أقرب إلى ذوق العصر .

ويخيل إلى كثير من الناس أن هذا اللون من الدراسة سهل ميسر ، وأن طريقه آمن معبد ، وأن الأقدام فيه ثابتة لا تزل ، لأن علماءنا السالفين الأبرار مهتدوه كل مهتد ، وما تركوا لأمثالنا شيئاً نزيده ، فما علينا إلا أن نغترف من بحرهم قانعين بتلخيص تصانيفهم وأقوالهم .

نرى لزماً علينا أن نبادر إلى تصحيح هذا الخطأ الشائع ، جازمينا بأن هذا اللون من الدراسة أشد وعورةً وأحوج إلى طول الجهد والعناء من تحقيق النصوص ونشر المخطوطات ، لأنه يجمع في آن واحد بين التأليف والتحقيق ، ويحاول إحكام الربط بين التاج القديم والمنهج الجديد .

لا مفرّ من تحقيق النصوص في تصنيف يتعلق بعلوم الحديث ، فما كان لكتابنا أن يستوفي أهم المباحث التي ينشدها المختصون لولا عكوفنا على أمهات المخطوطات في هذه العلوم ، نثقلها بأمانة ، ونلخصها بدقة ، ونجمع شتاتها في كتاب واحد يضمها بين دفتيه . ومن المعلوم أن المكتبة الظاهرية بدمشق من أغنى مكاتب العالم في الحديث وعلومه ومصطلحه ، وقد أتبع لنا أن نطلع على الكثير من أمهاتها المخطوطة ، وفي حواشي كتابنا ما يشير إلى شدة تعويلنا عليها ، كما أن في « جريدة المراجع » سرداً لأسماؤها ووصفاً واضحاً لها .

غير أننا لم نقف عند النقل الأمين ، والتلخيص الدقيق ، فقد درسنا آثار السلف في علوم الحديث دراسة تاريخية تحليلية ، ووازنّا بين مؤلفيها وآرائهم من غير أن نشغل القارئ بالعقيم من جدلهم ، وحاولنا أن نستخلص المقاييس النقدية التي نادوا بها من خلال المصطلحات الكثيرة المتفرقة في النفيس النادر من تصانيفهم .

ليس هذا الكتاب إذن تلخيصاً أو اختصاراً ، بل هو عرض ودراسة ، ولم يكن يضيرنا لو كان تلخيصاً بحثاً أن نصرح به ، فإنه ليشرفنا أن نكون في « علوم الحديث » عالة على نقادنا العضاء ، وسلفنا الطاهرين ، الذين ملأوا الأرض علماً بسنة رسول الله ﷺ . وإن طبيعة الموضوع أيضاً لتفرض علينا وعلى غيرنا من الباحثين فيه التعويل على النقل والتلخيص ، إذ ما عسى أن يضيفه اليوم أحدنا إلى تلك الأصول المؤصلة والقواعد المقررة ، والمناهج الواضحة التي وضعها قادة الدنيا وسادة

العالمين ؟ لكننا نظن أن العرض الجديد لا ينافي النقل الدقيق ، وأن الموازنة بين النصوص لا تعارض التحقيق : وبهذا الروح ، مع تهيّب شديد وحذر أشد ، خضنا في كثير من البحوث الشائكة مُدْلِينَ غالباً بالرأي الذي نختاره أو نرّجحه ، فأوردنا ما يستحيل نقضه من البراهين على كتابة الحديث في حياة الرسول العظيم ﷺ ، واستشهدنا بالكثير من الصحف والمدونات والوثائق التاريخية ، وانتهينا إلى أنّ القوم لم يعولوا على الذاكرة وحدها في حفظ السنّة ، بل كتبوها مثلما حفظوها في صدورهم في عهد مبكر ، وانتقلنا إلى عرض تاريخي تعقبنا فيه الرحلة في طلب الحديث ، والتحول منها إلى صور أخرى من تحمل العلم وأدائه ، وناقشنا تلك الصور ووازنّا بينها ، ثمّ خلصنا منها إلى كلمة عجلّى في أهمّ التصانيف في علوم الحديث المختلفة ، وحقّقنا القول في شروط الراوي ، ورأينا ما في هذه الشروط من المقاييس الانسانية المسلّمة في القديم والحديث ، ثمّ مضينا إلى أقسام الحديث نستقي مصطلحاتها الدقيقة من أوثق الكتب وأهمّها ، فابتدأنا بـ « المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي » الذي كان أول من ألّف في مصطلح الحديث كما هو الشائع ، وانتهينا بـ « بقواعد التحديث » لعلامة الشام المرحوم السيد جمال الدين القاسمي .

وعندما أفضينا إلى الباب الذي عقدناه لمكانة الحديث في التشريع واللغة والأدب ، أوضحنا كيف شملت السنّة كل آفاق التشريع ، وكيف استقلت أحياناّ ببيان الحلال والحرام ولو كان أصلها في الكتاب ، وفصلنا القول في خبر الآحاد وشروط الاحتجاج به ، ووصفنا تبكير القوم

بالرواية المصحوبة بالإسناد ، وعرضنا مدى تأثير علوم الأدب بأسانيد المحدثين ، وردّدنا على المانعين من الاحتجاج بالحديث في اللغة والنحو ، وأثبتنا أن مقاييس المحدثين أدق من معايير اللغويين، لنقل الكلام الصحيح الفصيح .

ورأينا في الباب الأخير أن نشيع القول في طبقات الرواة ، فتحدثنا بوجه خاص عن ابن سعد ومنهج التصنيف في هذه الطبقات ، وأوضحنا التقسيمات الاصطلاحية للصحابة أو التابعين وتابعيهم ، وترجمنا للمشاهير منهم بما يغني عن الرجوع إلى المصادر والأمهات .

ولقد أطلنا في بحث « تدوين الحديث » لما نعانیه في طائفة من الشباب العربي المثقف من الانخداع بالمستشرقين الذين ينكرون هذا التدوين ويشيرون الشبهات حوله ، كما أسهنا القول في « الموضوع وأسباب الوضع » ، واستخلصنا القواعد المنهجية التي كان علماءنا القدامى يستندون إليها في التمييز بين الصحيح والموضوع .

وفي تضاعيف مباحثنا هذه كلها حرصنا على أن نوّكد أن مصطلح الحديث يقوم على فلسفة نقدية دقيقة روعي فيها الجوهر قبل العرض ، والمعنى قبل المبنى ، والمتن قبل السند ، والعقل والحسّ قبل المحاكاة والتقليد . ولم يكن من السهل علينا دائماً أن نوضح هذه القضية الشائكة كل التوضيح في غضون المباحث والفصول ، لأن القارئ كان فيها لا يزال يتابعنا ليعرفها أولاً وبطلع على شواهدا وأمثلتها ، فجاءت خاتمة الكتاب إذن تمييزاً وتوضيحاً وتركيزاً لهذه الحقيقة ، ففي الخاتمة استخلصنا مقاييس

النقد عند المحدثين من المادة نفسها التي احتوى عليها كتابنا ، ولم نُحِجْ
للقلم آنذاك أن يتلمس هذه المقاييس من كتب أخرى ينسخها ويسجلها
وينقلها من مكان إلى مكان ، فلقد اتضحت معالم الطريق أمام القارئ
وبات يتوقع النتيجة الطبيعية التي لا مناص من الاعتراف بها : ألا وهي
تبوّء مصطلح الحديث أسمى مكان في فلسفة المصطلحات على اختلاف
العصور .

واننا الآن على يقين أن القارئ العربي الذي لا يفرض على عقله أن
يعيش غريباً في أمته ، « مستعاراً » في ثقافته وطريقة تفكيره . سوف
يمضي من تلقاء نفسه - بعد اقتناعه بدقة المصطلح - إلى دراسة علم
الحديث روايةً ، فليقرأ الكتب الصحاح ، وليغذين بها ثقافته اللغوية
والأدبية ، وليجدن فيها مرآة صادقة لعصر النبي عليه السلام ، مرآة
تعبّر عن حياة هذا الرسول العظيم ومكارم أخلاقه . وإرشاده أصحابه
إلى بناء مجتمع مثالي يقوم على الحق والخير والجمال .

وفي الحديث - بلاريب - جوانب أخرى جديدة بالعرض والدراسة
لم تنصد قط لبعضها لخروجها عن نطاق بحثنا الأساسي ، وأوجزنا الكلام
في بعضها الآخر لضيق المقام ، وأومأنا في طائفة ثالثة منها إلى الخطوط
الرئيسية وأمهات المصادر لنضع الباحث في أول الطريق .

ومن المباحث التي تركناها « البلاغة النبوية » فإنها جديدة بأبحاث طوال
لو عرضنا لها في هذا الكتاب لأدخلت عليها علوم الحديث الضيم ،

ولجأت قلقة في موضعها ، غير منسجمة مع الغاية التي من أجلها ألفنا كتابنا .

ولا يسعني في ختام هذه الكلمة إلا أن أقدم الشكر خالصاً جزيلاً لكل من آزرني في هذا الكتاب . وأخص بالذكر الصديق الدكتور محمد حميد الله الحيدر آبادي الذي كان في نظري الرائد الأول في تحقيق تدوين الحديث منذ نشر صحيفة همام بن منبه التي أفدت منها الكثير ، والصديق الدكتور يوسف العث الذي فتح أمامي — بتحقيقه العلمي الدقيق لـ « تقييد العلم للخطيب » أوسع الآفاق في تدوين الحديث أيضاً ، كما أنه أتاح لي الاطلاع على مختارات من الكتب النادرة والمخطوطات النفيسة ، وترك بين يدي بعضها كـ « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » ، للخطيب أيضاً ، والصديق العالم الأديب الأستاذ أحمد عبيد الذي يستر عليّ الرجوع إلى المصادر والأمهات ، ولا سيما في تراجم الرجال .

والله أسأل أن يجعل هذا الكتاب خالصاً لوجهه الكريم ، ويتمنحي به حسن القبول ، ويغفر لي ما وقع فيه من الخطأ والزلل ، وهو ولي التوفيق .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الباب الأول

تأريج الحديث

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الأول

الحديث والسنة واصطلاحات أخرى

الحديث والسنة

لو أخذنا بالرأي السائد بين المحدثين ، ولا سيما المتأخرين منهم ، لرأينا الحديث والسنة مترادفين متساويين ، يوضع أحدهما مكان الآخر : ففي كل منهما إضافة قول أو فعل أو تقرير أو صفة إلى النبي ﷺ . بيد أن رد هذين اللفظين إلى أصولها التاريخية يؤكد وجود بعض الفروق الدقيقة بين الاستعمالين لغة واصطلاحاً .

فالحديث — كما لاحظ أبو البقاء^(١) — « هو اسم من التحديث ، وهو الإخبار ، ثم سمي به قول أو فعل أو تقرير يُنسب إلى النبي عليه الصلاة

١ أبو البقاء هو أيوب بن موسى الحسيني القريشي الكوفي ، كان من قضاة الاحناف وتوفي سنة ١٠٩٣ وهو قاض بالقدس (انظر هدية العارفين ٢٢٩/١ وافيح المكنون ٢٥١/١ ، ٣٨٠) .

والسلام»^(١) . ومعنى «الإخبار» في وصف الحديث كان معروفاً للعرب في الجاهلية منذ كانوا يطلقون على «أيامهم المشهورة» اسم «الأحاديث»^(٢) . ولعل القراء^(٣) قد تنبه إلى هذا المعنى حين رأى أن «واحد الأحاديث أحدىة» ، ثم جعلوه جمعاً للحديث»^(٤) . ومن هنا شاع على الألسنة: «صار أحدىة»^(٥) أو «صار حديثاً»^(٦) إذا ضرب به المثل . واستعمل الشاعر أبو كلدة في بيت واحد المثل والأحدىة كأنما لبشر إلى ترادفهما فقال :

ولا تصبحوا أحدىة مثل قائل

به يضربُ الأمثالَ من يتمثلُ^(٧)

وكيفما تُقلِّبُ مادة «الحديث» تجد معنى «الإخبار» واضحاً فيها حتى في قوله تعالى : «فليأتوا بحديثٍ مثله»^(٨) ، وقوله : «الله نزلَ أحسن الحديث كتاباً متشابهاً»^(٩) .

وقد استشعر بعض العلماء في مادة «الحديث» معنى «الحدة» : فأطلقوه

١ . كليات أبي البقاء ص ١٥٢ (ط . الاميرية سنة ١٢٨٠ هـ) .

٢ . فتوح البلدان للبلاذري ص ٣٩ .

٣ . هو يحيى بن زياد الديلمي ، أحد نعاة الكوفة وانتمت المشهورين في اللغة . له كتاب في معاني القرآن . توفي سنة ٢٠٧ (انظر طبقات الزبيدي ١٤٦) .

٤ . انظر قواعد التحديث ٣٥ .

٥ . الاغانى ١٥٠/٢٦ .

٦ . الاغانى ٤٧/١٤ .

٧ . الاغانى ١٣٠/١٠ .

٨ . سورة العنكبوت ٣٤ .

٩ . سورة الزمر ٢٣ .

على ما يقابل القديم ، وهم يريدون بالقديم كتاب الله ، وبالجديد ما أضيف إلى رسول الله . قال شيخ الاسلام ابن حجر في « شرح البخاري » : « المراد بالحديث في عرف الشرع ما أضيف إلى النبي ﷺ ، وكأنه أريد به مقابلة القرآن لأنه قديم » ^(١) وهذا يفسر لنا — إلى حد كبير — تورع كثير من العلماء من إطلاق اسم الحديث على كتاب الله واستبدالهم « كلام الله » بحديث الله . وفي « سنن ابن ماجه » رواية للحديث نبوي تكاد تقطع بضرورة هذا الورع وهذا الأدب في التعبير : عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ قال : « إنما هما اثنتان : الكلام والهدي . فأحسن الكلام كلام الله ، وأحسن الهدي هدي محمد » ^(٢) . وإذا وجدنا في « جمل » كتب السنن « إن أحسن الحديث كتاب الله » ثم لاحظنا تفرّد ابن ماجه برواية « أحسن الكلام » أدركنا أنه ليس بمستبعد أن يكون الورع حملة على إيثار هذا التعبير ، وكان أقل ما نستنبطه من ذلك أن في العلماء من تخرّج من إطلاق اسم الحديث على كتاب الله القديم .

والنبي ﷺ سمّي بنفسه قوله « حديثاً » وكاد بهذه التسمية يميّز ما أضيف إليه عما عداه ، حتى كأنه وضع الأصول لما اصطلحوا فيما بعد على تسميته « بالحديث » . جاءه أبو هريرة يسأله عن أسعد الناس بشفاعته يوم القيامة ، فكان جوابه عليه السلام : « أنه علم أن لن يسأله عن هذا الحديث أحد قبل أبي هريرة لحرصه على طلب الحديث » ^(٣) .

١ التدريب ٤ .

٢ سنن ابن ماجه ١٨/١ رقم الحديث ٤٦ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .

٣ مصباح البخاري . كتاب الرقاق ، رقم ٥١ .

والسنة - في الأصل - ليست مساوية للحديث ، فإنها - تبعاً لمعناها اللغوي - كانت تطلق على الطريقة الدينية التي سلكها النبي ﷺ في سيرته المطهرة ، لأن معنى السنة لغة الطريقة . فإذا كان الحديث عاماً يشمل قول النبي وفعله ، فالسنة خاصة بأعمال النبي عليه السلام . وفي ضوء هذا التباين بين المفهومين ندرك قول المحدثين أحياناً : « هذا الحديث مخالف للقياس والسنة والاجماع » . أو قولهم : « إمامٌ في الحديث ، وإمامٌ في السنة ، وإمامٌ فيهما معاً » ^(١) وأغرب من هذا كله أن أحد المفهومين يدعم بالآخر ، كأنها متغايران من كل وجه ، حتى صبح أن يذكر ابن النديم كتاباً بعنوان : « كتاب السنن بشواهد الحديث » ^(٢) .

وحين عبر الاسلام عن الطريقة بالسنة لم يفاجئ العرب ، فلقد عرفوها بهذا المعنى كما عرفوا نقيضها وهي البدعة ^(٣) . وكان في وسعهم أن يفهموا منها هذا المعنى حتى عند إضافتها إلى اسم الجلالة في مثل قوله تعالى : « سنة الله في الذين ءخلوا من قبل » ^(٤) . أما الذين سمعوا لفظها من النبي ﷺ في مثل قوله : « عليكم بسنتي » ^(٥) فما كان لهم حينئذ أن يترددوا في انصرافها إلى أسلوبه عليه السلام وطريقته في حياته الخاصة والعامة .

١ من ذلك ما يراه عبد الرحمن بن مهدي (١٩٨ -) من أن سفيان الثوري امام في الحديث ، والاوزاعي امام في السنة وليس بامام في الحديث ، ومالك بن أنس امام فيهما جميعاً . « انظر الزرقاني على الموطأ ٤/١ وقاية بـ 13, 14 Trad Islam. »

٢ المهرست لابن النديم ص ٢٣٠ .

٣ انظر الاغانى ١١٩/٧ وفيما يتعلق بالبدعة ١١٤/٧ .

٤ سورة الاحزاب ٦٢ .

٥ سنن ابن ماجه ١٦/١ رقم الحديث ٤٢ .

والمدينة المنورة كانت - كما سنرى - أحرص البلاد على السنة النبوية حتى سميت « دار السنة »^(١) . وفي جنباتها المشرفة بدأ مفهوم « السنة » يأخذ شكلاً سياسياً واجتماعياً إلى جانب الشكل الديني الأساسي : فالرسول ﷺ يصرح بأن من أحدث في المدينة حدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين^(٢) ، وكأن في هذا الحديث إجماع إلى براءة الله ورسوله من كل منشق على الجماعة ، خالع يد الطاعة ، مؤثر البدعة على السنة . وفي هذا الموضع جاء الحدث مرادفاً للبدعة ، وكلاهما نقيض السنة : فليصح الأب ابنه : « يا بني إياك والحدث » ، وليستجب الابن لأبيه مكبراً تقيده بالسنة المطهرة : « ولم أر أحداً من أصحاب رسول الله كان أبغض إليه الحدث في الاسلام »^(٣) ، وليقل المتهم في دينه مدافعاً عن نفسه : « ما أحدثت في الاسلام حدثاً ولا أخرجت من طاعة بدأ »^(٤) .

ما أسرع ما انتقل المسلمون إذن من المعنى الاقليمي الضيق إلى المعنى الشامل الواسع ! إنهم لا يَحْشُونَ إحداث الحدث في المدينة وحدها « دار السنة » ، بل يَحْشُونَ الحدث في الاسلام كله ، في كل بلد بلغته الدعوة المباركة ، فالبدء عام شامل ، وقد وضعه الرسول ﷺ بنفسه مذ قال : « شر الأمور محدثاتها »^(٥) وقال : « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد »^(٦) .

١ راجع فصل الرحلة في طلب الحديث من هذا الكتاب .

٢ صحيح البخاري . الاعتصام . رقم ٦ .

٣ سنن الترمذي ٥١/١ .

٤ الاغاسي ١٤٤/٢١ .

٥ سنن ابن ماجه ١٧/١ رقم ٤٥ .

٦ سنن أبي داود ٢٨٠/٤ رقم ٤٦٠٦ .

ولم يكن لهذا المبدأ النبوي الصريح إلا نتيجة واحدة حاسمة : فعلى قدر الخوف من إحداث الحدث في الاسلام كانت الرغبة في المحافظة على سنة رسول الله . وإن كل مؤمن لا يظل قلبه ونظيره معلقين بشخص الرسول ، ولا يصوغ نفسه وعمله وفق الخلق النبوي ، ووفق ما جرت به السنة ^(١) أو مضت عليه ^(٢) ليس صادق الايمان ولا هو من المقربين . وإذا كان هذا الرجل من المشتغلين بالحديث النبوي زادت تبعته ، فما يفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ ، بل يتردد في كثير من الأمور قبل الاقدام عليها ليعرف أقربها إلى السنة ، من تشميره ثيابه ^(٣) ، وطرقه الباب للاستئذان على المحدث ^(٤) : وإفشائه السلام غير مجاوز القدر المستحب من رفع الصوت به ^(٥) ، وجلوسه حيث ينتهي به المجلس ^(٦) وامتناعه من الجلوس في صدر الحلقة أو وسطها ^(٧) أو بين اثنين بغير إذنها ^(٨) ، وما شابه هذه الخصال النبوية التي اشتمل عليها كتاب الأدب في جميع كتب « السنن » .

وحين يجد العهد بالوحي وبرسول الله ﷺ أضحى التشبه بالسلف الصالح

١ البخاري . الاعتصام ، رقم ٤ .

٢ سنن أبي داود ٣٦٨/٢ رقم ٢٢٥٠ .

٣ الجامع لاخلاق الراوي ٢٢/٢ .

٤ الجامع ٢٤/٢ .

٥ الجامع ٢٦/٢ .

٦ الجامع ٢٨/٢ .

٧ الجامع ٢٨/٢ ايضاً .

٨ الجامع ٢٩/٢ .

ضرباً من التأسي بالسنة النبوية . وصار هؤلاء المشبهون بالسلف ينسبون إليه فيسمون « السلفيين » (١) ، وباتت حياتهم وقفاً على إحياء السنة وإماتة البدعة (٢) ، وكان المتدينون الصادقون ينظرون إليهم نظرة إجلال وإكبار في مختلف العصور ، غير أنهم لم يسلّموا من أذى المبتدعة وأهل الأهواء ، ولا من غلاة المتصوفين ، ولا من الأدباء المتطرفين . ومضى السلفيون لا يبالون بشيء من أذى العامة ، فحسبهم شرفاً أنهم حفظوا سنن الهدى حين ضيعها الناس !

ولئن أطلقت السنة في كثير من المواطن على غير ما أطلق الحديث ، فإن الشعور بتساويها في الدلالة أو تقاربها على - الأقل - كان دائماً يساور نقاد الحديث ، فهل السنة العملية إلا الطريقة النبوية التي كان الرسول صلوات الله عليه يؤيدها بأقواله الحكيمة وأحاديثه الرشيدة الموجهة ؟ وهل موضوع الحديث يغير موضوع السنة ؟ ألا يدوران كلاهما حول محور واحد ؟ ألا ينتهيان أخيراً إلى النبي الكريم في أقواله المؤيدة لأعماله ، وفي أعماله المؤيدة لأقواله ؟

حين جالت هذه الأسئلة في أذهان النقاد لم يجدوا بأساً في أن يصرحوا

١ المشبه في أسماء الرجال للذهبي ، نشر جنغ Jong ، ٢٦٩ .

٢ وعلى طريقة المستشرقين في احصاء الجزئيات واستقراء التفصيلات ، قام جولدزيهر بجمع طائفة حسنة من المعلومات عن إحياء السنة في مختلف العصور الإسلامية ، وليس لنا اعتراض على النتيجة التي خرج بها من دراسته لهذه الناحية بالذات ، فقد أثبت أن إحياء السنة كان يرادف غالباً العمل على نشرها وتثبيتها في نفوس الأفراد والمجتمعات . وانظر :

Muhammedanisches Recht, in Theorie und Wirklich Keit (Zeitschrift f. vergleich). Rechtswissenschaft, VIII, 409 sq.

بحقيقة لا ترد : إذا تناسينا موردَي التسميتين كان الحديث والسنة شيئاً واحداً ، فليقل أكثر المحدثين : إنها مترادفان .

الخبر والأثر

والخبر أجدر من السنة أن يرادف الحديث ، فما التحديث إلا الإخبار ، وما حديث النبي عليه السلام إلا الخبر المرفوع اليه . غير أن إطلاق اسم الإخباري على من يشتغل بالتواريخ ونحوها حمل بعض العلماء على تخصيص المشتغل بالسنة بلقب « المحدث » لتمييزه عن « الإخباري » وعلى تسمية ما جاء عنه « حديثاً » . لتمييزه عن « الخبر » الذي يجيء عن غيره . وهذا يفسر قولهم : « بينها عموم وخصوص مطلق ، فكل حديث خبر . ولا عكس » (١) .

والمحدثون الذين انتصروا لترادف الحديث والخبر لاحظوا - إلى جانب المدلول اللغوي المتماثل بين اللفظين - أن الرواة لم يكتفوا بنقل المرفوع إلى النبي ﷺ ، بل عُنوا معه بنقل الموقوف على الصحابي والمقطوع على التابعي : فقد رَوَوْا إذن ما جاء عن النبي وما جاء عن غيره ، والرواية إخبار هنا وهناك ، فلا ضير في تسمية الحديث خبراً ، والخبر حديثاً . ومن خلال الزاوية نفسها نظروا إلى الأثر ، فهو مرادف للخبر والسنة والحديث ، « يقال : أثرتُ الحديث : بمعنى رويته ، ويسمى المحدث أثرياً

١ - تصريب الراوي ٤ .

نسبةً للأثر»^(١) . فلا مسوغ لتخصيص الأثر بما أضيف للسلف من الصحابة والتابعين . إذ أن الموقوف والمقطوع روايتان مأثورتان كالمرفوع ، إلا أن الموقوف يعزى إلى الصحابي ، والمقطوع يعزى إلى التابعي ، بينما ينتهي المرفوع إلى الرسول الكريم صلوات الله عليه . ومن تلك اصطلاحات في بيان الفرق بين كل من الخبر والأثر لن نخوض فيها ، ولن نماري فيها أصحابها^(٢) ، فقد أخذنا برأي الجمهور في تساوي هذه المصطلحات جميعاً في إفادة التحديث والإخبار ، وعليها مدار البحث في علم أصول الحديث .

الحديث القدسي

وكان رسول الله ﷺ يلقي أحياناً على أصحابه مواعظ يحكيها عن ربه عز وجل لبست وحياً مترلاً فيسموها قرآناً ، ولا قولاً صريحاً يسنده عليه السلام إلى نفسه إسناداً مباشراً فيسموها حديثاً عادياً ، وإنما هي أحاديث يحرص النبي على تصديرها بعبارة تدل على نسبتها إلى الله ، لكي يشير إلى أن عمله الأوحد فيها حكايتها عن الله بأسلوب يختلف اختلافاً ظاهراً عن أسلوب القرآن ، ولكن فيه - مع ذلك - نفحة من عالم القدس ، وثوراً من عالم الغيب ، وهيبة من ذوي الجلال والإكرام . تلك هي الأحاديث القدسية ، التي تسمى أيضاً إلهية وربانية .

١ التدريب ٤ .

٢ من تلك الاصطلاحات ان المحدثين يسمون المرفوع والموقوف بالآثر ، وان فقهاء خراسان يسمون

الموقوف بالآثر والمرفوع بالخبر : انظر التدريب ٤ .

مثالها ما أخرجه «سلم في «صحيحه» عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي ﷺ فيما يرويه عن الله عز وجل : «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا . يا عبادي كلكم ضال إلا من هديته فاستهدوني أهدكم . يا عبادي كلكم جائع إلا من أطعمته فاستطعموني أطعمكم . يا عبادي كلكم عار إلا من كسوته فاستكسوني أكسكم . يا عبادي إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعاً فاستغفروني أغفر لكم . يا عبادي إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني ، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني . يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئاً . يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد منكم ما نقص ذلك من ملكي شيئاً . يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد فسألوني فأعطيت كل إنسان مسألته ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص المِخِيط^(١) إذا أدخل البحر . يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم بها . فمن وجد خيراً فليحمد الله ، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه»^(٢) .

والصيغة التي صدر بها النبي ﷺ هذا الحديث القدسي هي — كما لاحظنا — «قال رسول الله ﷺ فيما يروي عن ربه» وهي العبارة التي آثرها السلف في رواية هذه الأحاديث . أما الخلف فلهم طريقة خاصة في التعبير عن هذه الأقوال القدسية الربانية ، إذ يقولون : «قال الله تعالى ، فيما رواه عنه رسول الله ﷺ»

١ المِخِيط : الابرة ، ما يخط به .

٢ رياض الصالحين للنووي ٧٣ .

والمؤدّي واحد في كلتا العبارتين ، وكل ما بينهما من فرق إنما هو تمييز بين اصطلاحين .

وحكاية النسي عليه السلام عن ربه في هذا الضرب من الأحاديث القدسية اتخذت حجة للعلماء القائلين : إن اللفظ في الحديث القدسي من الله عز وجل . غير أن كثيراً من العلماء يرون أن الصياغة في « القدسي » للنبي وأن المعنى لله وإلى هذا الرأي جنح أبو البقاء حين قال بصراحة ووضوح : « إن القرآن ما كان لفظه ومعناه من عند الله بوحى جليّ ، وأما الحديث القدسي فهو ما كان لفظه من عند الرسول ، ومعناه من عند الله بالإلهام أو بال المنام » (١) .

١ كليات أبي البقاء ٢٨٨ .

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الثاني

حول تدوين الحديث

معرفة العرب للكتابة قبيل الإسلام

لن نغلو في وصف العرب — قبل الاسلام — بجهل الكتابة وعدم التمرس بها ، لندرة أدواتها المتيسرة لديهم وتعويلهم على الذاكرة في حفظ آثارهم ورواية آدابهم ، فمما لا ريب فيه أن شمال الجزيرة العربية عرف الكتابة والقراءة ، وأن مكة بمركزها التجاري الممتاز شهدت من القارئین الكاتبين قبيل البعثة أكثر مما شهدت المدينة ، وإنا لنستبعد ألا يكون في ذلك الحين بمكة — كما جاء في بعض الأخبار — « إلا بضعة عشر رجلاً يقرؤون ويكتبون » ^(١) ، لأن هذه الأخبار إذا صحت أسانيدھا لا تبلغ أن تكون إحصاء دقيقاً أو استقرار

١ انظر على سبيل المثال (في صحيفة همام بن منبه ص ٣) كيف لا يزال الدكتور حميد الله يردد هذا الخبر مقتنماً به - ثم قارن به :

H. Lammens, La Mecque à la veille de l'Hégire, Beyrouth 1924, p. 122.

والمؤرخون مولعون بترداد هذه العبارة : « وكانت الكتابة في العرب قليلة » ومثالا على

هذا راجع ابن سعد ٢/٣ ص ١٤٨ .

شاملاً ، فما فيها إلا دلالة ظنية غامضة لا يحسن مع مثلها القطع في هذا الموضوع الخطير . غير اننا لا نملك من الحجج والبراهين ، العقلية والنقلية ، ما نؤكد به كثرة القارئ الكاتبين في تلك الفترة من حياة العرب ، ولا شيء يدعونا إلى الغلو في أمر الكتابة واعتقاد كثرتها في شبه الجزيرة العربية إلا أن يصيبنا من الجهالة العمياء ما يغرينا باتباع المستشرقين الذين يزعمون أن وصف العرب « بالأميين » في القرآن^(١) لا يتنافى معرفتهم القراءة والكتابة ، فما الأمي عندهم إلا الذي يجهل الشريعة الالهية ، وما كان محمد ﷺ « أمياً »^(٢) إلا لأنه نبي هؤلاء « الأميين » الوثنيين « الذين لم يصدقوا رسولا أرسله الله ، ولا كتاباً أنزله الله ، فكتبوا كتاباً بأيديهم »^(٣) .

والواقع أن هذا الربط المضطرب بين « الأمي » عندما يوصف به النبي عليه السلام وبين « الأميين » وصفاً للعرب ، ليس من المنطق في شيء ، لأنه تجزئة لا مسوغ لها في أصل اللغة ولا وحي السياق للفظ قرآني واحد ينبغي تفسيره

١ سورة الجمعة ٢ .

٢ سورة الاعراف ١٥٧ .

٣ وتفسير « الأميين » على هذا النحو جاء في بعض روايات الطبري عن ابن عباس (١ / ٢٩٦) في تاويل قوله تعالى : « ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب الا أمانى » في سورة البقرة . ووجد المستشرقون في هذا التاويل مسوغاً لزعمهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان كاتباً قارئاً ، وأن وصفه بالامية - كوصف العرب بها - لا يتنافى معرفة القراءة والكتابة . انظر :

Paret, Encycl. de l'Islam, IV, 1070; Horovitz, Koranische Untersuchungen, Berlin, 1924, p. 52.

وكان يحسن بالمستشرقين أن يقرأوا تفسير الطبري في الصفحة نفسها ليروا أنه يضعف هذا

الرأي .

بمعنى واحد لا بمعنىين متباينين : فلما أن يكون الأمي هو الذي يجهل الشريعة الالهية ، أو هو الذي يجهل القراءة والكتابة ، ومن هنا يكبر خطأ المفسرين الذين أولوا « الأميين » العرب بجهلة الشريعة الالهية على حين أولوا النبي « الأمي » بالذي لا يعرف القراءة والكتابة . أما خطأ المستشرقين فمركب مضاعف ، لأنهم عولوا فيه على رأي ضعيف شطروه شطرين ، ثم آمنوا ببعضه وكفروا ببعض وجاؤوا على الأثر برأيهم الصياني : فأما العرب - بزعمهم - فهم أميون لجهلهم الشريعة الالهية ، وأما النبي فأمي نسبة إلى هؤلاء الجاهلين ، لتعليمه إياهم شريعة الله ، فهو نبي هؤلاء الجاهلين ، أو نبي هؤلاء الأميين !

فهل بعد هذين التفسيرين من تناقض !

إنما ينقذنا من هذا الهذيان وضوح النص القرآني . فهو أصرح من أن يؤول ، ولفظ « الأمي » فيه سواء أكان وصفاً للعرب أم للنبي صلوات الله عليه لا يعني إلا الذي يجهل القراءة والكتابة ، وهو ما فهمه جمهور المفسرين وما عليه علماء الأئمة إلى يومنا هذا ^(١) . وحينئذ لا يكون في وصف العرب « بالأميين » غلو في جهلهم الكتابة ، إذ الأمية بهذا المعنى كانت غالبية على كثرتهم ، وإنما يكون الغلو يقيناً في إدعاء كثرة الكتابة وأدواتها بين العرب ، وفي الزعم القائل إنهم لم يجهلوا الكتابة بل جهلوا شريعة الله ، لأن أحداً من الباحثين لم يأت ببرهان على هذا الرأي العقيم .

• • •

١ راجع تفسير الطبري ١ / ٢٩٦ - ٢٩٧ .

أسباب قلة الكتابة في حياة الرسول ﷺ

وأياً ما تكن معرفة العرب للكتابة قبيل الاسلام ، فإن الكتابين كانوا أكثر عدداً في مكة منهم في المدينة ، يشهد لذلك أن رسول الله ﷺ أذن لأسرى « بدر » المكين بأن يفدي كل كاتب منهم نفسه بتعليم عشرة من صبيان المدينة الكتابة والقراءة (١) . وحسبنا أن كتبة الوحي بين يدي الرسول ﷺ بلغ عددهم أربعين رجلاً (٢) ، وأن كثيراً منهم كانوا مكينين ، وهم الذين كتبوا التسمي المكي من القرآن قبل هجرته عليه السلام إلى المدينة . بيد أن المسلمين ما كادوا يستقرون في المدينة حتى بدت الحال غير الحال ، فكثُر فيهم الكتابون منذ أنشأ الرسول ﷺ في مسجده صفة كان أكتاب المحسن عبد الله بن سعيد بن العاص يعلم فيها الراغبين الكتابة والخط (٣) . وأكبر الظن أن المساجد التسعة التي كانت بالمدينة على عهد رسول الله عليه السلام (٤) اتخذت مدارس لنشر العلم ، يزيدنا اعتقاداً بهذا أن رسول الله كان يأمر الصبيان أن يتدارسوا في مسجد حيهم (٥) . ومن المعلوم أيضاً أن الرسول

١ - انظر الروض الانف على سيرة ابن هشام ، المجلد ١/٢ ، طبقات ابن سعد ١/٢ ص ١٤ .

٢ - احم كراما ، صاحب « تاريخ العرب » ، ص ٦٦ ط ٢ .

٣ - شعاب في أسماء الصحابة لابن عبد البر ٢/١ ص ٢٦٦ « هذين الاصلين لابن حجر ط . مصطفى

الحمد ط ١٩٥٨ » وعبارة ابن عبد البر : « والذين » أي أمر النبي عبد الله ابن سعيد بن

العاص - أن يعلم الكتابة بالمدينة ، وكان كاتباً محسناً » .

٤ - انظر الانساب « مخطوطة البصرة » ٢/١ ص ٤٢٠ « ذكره حميد الله ، صحبه همام ص ٦

حاشية د » .

٥ - راجع التراجم الادارية للكتن ٤١/١

صَلَّى أمر في السنة الأولى للهجرة باحصاء المسلمين في المدينة رجالاً وأطفالاً ، ذكراناً وإناثاً . ورواية البخاري في « باب كتابة الإمام للناس » من صحيحه صريحة في أن هذا الإحصاء كتب ودون : فقد قال عليه السلام : « اكتبوا لي من تلفظ بالاسلام من الناس ، فكتبنا له ألفاً وخمسمئة رجل » (١) .

فإذا رأينا - بعد ذلك - أن تعويل الصحابة في حفظ الحديث إنما كان على الاستظهار في الصدور لا على الكتابة في السطور ، صار لزماً علينا أن نلتزم لتعليل ذلك غير الأسباب التقليدية التي يشير اليها الباحثون عادةً كلما عرضوا لهذا الموضوع : فما نستطيع أن نتابعهم فيما يزعمونه من أن قلة التدوين على عهد رسول الله ﷺ تعود بالدرجة الأولى إلى ندرة وسائل الكتابة ، لأنها لم تكن قليلة إلى هذا الحد الذي يبالغ فيه ، وهي - على كل حال - قلة نسبية قد تكون أحد العوامل في إهمال الحديث ، ولكنها بلا ريب ليست العامل الوحيد . فما منعت ندرة هذه الأدوات صحابة الرسول من تجشم المشاق وركوب الصعاب في كتابة القرآن كله في اللخاف والعُسْب والأكتاف والأقتاب وقطع الأديم (٢) . ولو أن بواعثهم النفسية على تدوين الحديث كانت تضارع بواعثهم على كتابة القرآن حماسة وقوة لاصطنعوا الوسائل لذلك ولم يتركوا سبيلاً إلا سلكوها ، بيد أنهم - من تلقاء أنفسهم وبتوجيه من نبهم - نهجوا في جمع الحديث منهجاً يختلف كثيراً عن طريقتهم في جمع القرآن . كانوا من تلقاء أنفسهم منصرفين إلى تلقي القرآن ، مشغولين بجمعه في

١ انظر صحيفة همام ص ٩ وقارن بصحيح مسلم كتاب الايمان ، باب جوار الاستمرار بالايمان للذهاب ١٧٨/٢ بشرح النووي .

٢ راجع كتابنا « مباحث في علوم القرآن » ص ٦٧ ط ٢ .

الصدور والسطور ، وكان كتاب الله يستغرق جلّ أوقاتهم ، كما يملك عليهم كل مشاعرهم ، وحديث رسول الله حينئذ أكثر من أن يحصوه ، فله في كل حادثة قول ، وفي كل استفتاء توضيح ، وفي كثير من الوحي القرآني تبيان وتفسير ، فأنتى للكتّبة منهم الوقت لمتابعة الرسول عليه السلام في كتابة جميع ما يقوله أو يعمل أو يقرّ الناس عليه ! وإذا اندفع بعض هؤلاء الكتّاب إلى تقييد جميع ما سمعه ورآه من النبي العظيم ، فهل يمكن أن يتأملوا كلهم في هذا الاندفاع بحيث لا يفوت أحداً منهم شيء ؟

إن الأقرب إلى المنطق والصواب أن أفراداً منهم وجدوا من البواعث النفسية ما حملهم على العناية بكتابة أكثر ما سمعوه - وربما كل ما سمعوه - وأقرهم على ذلك رسول الله ﷺ حين أمّن الناس السنة بالقرآن ، على حين كتب أفراد آخرون أشياء قليلة ، وظل سائرهم بين قارئ كاتب لكنه مشغول بالقرآن شغلاً لا يتيح له كتابة الحديث ، فغدا يسمعه من الرسول ويعمل به ولا يجد الحاجة لتقييده ، وبين أُمّي يحفظ من القرآن والحديث ما تيسر له في صدره ، وهو ما كان عليه أكثر الصحابة في بدء الإسلام ومطلع فجره .

وانصرف الصحابة إلى القرآن جمعاً له في الصدور والسطور ، واشتغالهم به عن كل شيء سواه ، كان جزءاً من التوجيه النبوي الحكيم لهؤلاء التلامذة الخالدين من الأميين والكتّابين : وهو توجيه متدرج مع الحياة والأحياء ، متطور مع الأحداث التي تعاقبت على المجتمع الإسلامي ، فما كان لهذا التوجيه أن يجمد على صورة واحدة ، بل روعي فيه الزمان ، وروعت الأشخاص ،

فنهى الرسول ﷺ عن كتابة الأحاديث أول نزول الوحي محافة التباس أقواله وشروحه وسيرته بالقرآن ، ولا سيما إذا كتب هذا كله في صحيفة واحدة مع القرآن ^(١) ، وقال : « لا تكتبوا عني : ومن كتب عني غير القرآن فليمححه ، وحدثوا عني ولا حرج ، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » ^(٢) ، ثم أذن بذلك إذنا عاماً حين نزل أكثر الوحي وحفظه الكثيرون ^(٣) وأمن

١ وقد أشار الى ذلك الخطابي في « معالم السنن ١٨٤/٤ » فقال : « وقد قيل : انه انما نهى أن يكتب الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة ، لئلا يختلط به ، ويشته على القارئ ، فاما أن يكون نفس الكتاب محظورا ، وتقييد العلم بالخط منهيًا عنه فلا » .

٢ صحيح مسلم ٢٢٩/٨ من حديث أبي سعيد الخدري . وانظر ما يقاربه في علوم الحديث لابن الصلاح ١٧٠ وتقييد العلم للخطيب البغدادي ٢٩ الى ٣٢ حيث يذكر عددا من الروايات الماثلة كلها من حديث أبي سعيد . وقد أعل بعضهم هذا الحديث ووقفه على أبي سعيد ، قاله البخاري وغيره . ولكن العلامة أحمد شاكِر يرى أن هذا غير جيد ، وأن الحديث صحيح « انظر الباعث الحثيث ص ١٤٩ » . ويؤكد صحته - في نظرنا - انسجامه مع حديث آخر رواه أبو سعيد نفسه اذ يقول : « استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم أن أكتب الحديث ، فأبى أن يأذن لي » . (تقييد العلم ٣٢ ، وقارن بالاماع للقاضي عياض ، مخطوطة الظاهرية ورقة ٢٧ وحه اول) .

وقد ظل أبو سعيد الخدري متشددا في أمر كتابة الاحاديث لانه كان يخشى أن يضاهي الحديث بالقرآن ، وقد صرح بذلك لابي نصره حين طلب منه اكتاب الحديث فقال : « لا نكتبكم ، ولا نجعلها مصاحف ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدثنا فنحفظ ، فاحفظوا عنا كما كنا نحفظ عن نبيكم » . انظر ذم الكلام للهوري . مخطوطة الظاهرية ، ورقة ٦٢ الوجه الثاني .

والمشهور أن حديث النهي عن الكتابة رواه أبو سعيد الخدري كما رأينا ، غير أن بعض الصحابة الآخرين - كما يظهر - رووا في هذا الموضوع احاديث متشابهة ، كما نقل عن أبي هريرة « انظر تقييد العلم ٣٣ - ٣٤ » وابن عباس وابن عمر « مجمع الزوائد ١/١٥٠ » وزيد ابن ثابت « جامع بيان العلم ٦٣/١ » .

٣ وكان الراهب مزى يرمي الى هذا حين علق على حديث أبي سعيد في النهي عن =

اختلاطه بسواه فقال عليه السلام : « قَيِّدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابِ ^(١) » .
 وحفظ عنه صلوات الله عليه المنعُ من كتابة أحاديثه بوجه عام
 لأن كلامه كان موجهاً إلى عامة أصحابه ، وفيهم الثقة والأوثق ،
 والصالح والأصلح . والضابط والأشد ضبطاً ، والحافظ والأمن حفظاً ،
 وأذن في الوقت نفسه لبعض أفرادهم إذناً خاصاً ، لتظاهر
 الكتابة الحفظ إن كانوا ضابطين ^(٢) أو تساعدهم على زيادة

= الكتابة بقوله : « وحديث أبي سعيد : حرصنا أن يأذن لنا النبي صلى الله عليه وسلم في
 الكتاب فأبى ، فأحسبه أنه كان محفوظاً في أول الهجرة ، وحين كان لا يؤمن الاشتغال به عن
 القرآن » المحدث الفاضل ٤ / ورقه ٦ وجه أول .

١ - جامع بيان العلم لابن عبد البر ١ / ٧٢ وتقييد العلم ٦٩ والمحدث الفاضل للرامهرمزي مخطوطة
 الطاهرية ج ٤ ورقه ٢ وجه أول . غير أن السيد رشيد رضا تكلم على الحديث « مجلة المنار
 ١٠ / ٧٦٣ - ٧٦٦ » فضعفه من رواية عبد الحميد بن سليمان الخزاعي لأن الذهبي تكلم
 فيه ، وضعفه أيضاً من رواية عبد الله بن المؤمل ، وفي هذا الأخير قال الإمام أحمد : « أحاديثه
 منكبر » - انظر مجمع الزوائد ١ / ١٥٢ .

وكلام السيد رشيد رضا يتناول الحديث من هذين الطريقتين ، فلا يلزم منه تضعيف جميع
 الطرق الأخرى التي ورد بها كالطريق الذي تعهد به اسماعيل بن يحيى عن ابن أبي ذئب عن
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فيدوا
 العلم بالكتاب » - تقييد العلم ص ٦٩ .

وسنرى أن هذا الحديث شاع كثيراً على السنة الصحابة حتى رواه بعض المحدثين مرقوناً على
 عدد منهم ، فهو في الأصل مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولكن تناقله بين الصحابة
 أوهم وقته عليهم . ولذلك قال السيوطي في (التدريب ١٥٠) : « وقد رواه الحاكم وغيره
 من حديث أنس وغيره مرقوناً » .

ومما يشبه أن يكون إذاً عاماً بالكتابة ما أورده الرامهرمزي في (المحدث الفاضل ج ٤
 ورقة ٣ وجه ١) والسيوطي في (تدريب الراوي ١٥٠) عن رافع بن خديج أنه قال : قلت
 يا رسول الله ، أنا نسمع منك أشياء أفنكتبها ؟ قال : « اكتبوا ولا حرج » . وللسيد رشيد
 رضا رأي في تضعيف هذا الحديث (مجلة المنار ١٠ / ٧٦٣) .

٢ - كما سنرى في أذن الرسول صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو بن العاص بالكتابة ، فكانت
 ثمرة هذا الأذن النبوي « الصحيفة الصادقة » . وسنتكلم عنها وعن ابن عمرو قريباً في
 موضوع أنسب . وقد لاحظ ابن قتيبة في (تأويل مختلف الحديث ص ٣٦٦ ط ٠ مصر =

الضبط إن خيف نسيانهم ولم يوثق بحفظهم^(١) . فكان إذنه لحولاء وأولئك أشبه بالاستثناء الذي خصّ به عليه السلام نفراً من أصحابه لأسباب وجيهة قدّر أهميتها تبعاً للظروف والأشخاص .

والقول بالنسخ في هذا الموضوع – أعني القول بنسخ أحاديث الإذن بالكتابة لأحاديث النهي عنها^(٢) – لا يراد منه إلا ما أشرنا إليه من التدرج الحكيم في معالجة هذه القضية البالغة الخطورة . وتخصيص بعض الصحابة بالإذن

= ١٣٢٦ هـ) ان من الممكن ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خص بهذا عبدالله ابن عمرو لانه كان قارئاً للكتب المقدمة ، ويكتب بالبريانية والعريصة ، وكان غيره من الصحابة أميين ، لا يكتب منهم الا الواحد والاثنان ، واذا كتب لم يتقن ولم يصب التهجي : فلما خشي عليهم الغلط فيما يكتبون نهاهم ، ولما آمن على عبدالله بن عمرو ذلك ادن له » .
١ . ويدكرون في هذا حديثاً عن ابي هريرة ان رجلاً من الانصار كان يجلس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيسمع منه الحديث يعجبه ، ولا يقدر على حفظه . فشكا ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « استعن بيمينك » انظر تقييد العلم ص ٦٧ وسنن الترمذي ١١١/٢ ط . مصر سنة ١٢٩٢ ومعال السنن للخطابي ١٨٤/٤ .

غير ان في سند هذا الحديث الخليل بن مرة . وفيه يقول البخاري : « انه لم يكر الحديث » .
والخطيب يرويه في (تقييد العلم ص ٦٦) بسند ليس فيه الخليل بن مرة هذا . ويذكره السيوطي في (التدريب ص ١٥٠) دون سند ، فلا يحسن التسرع بانكاره وتضعيفه بجميع طرقه .

ولعلنا لا نبعد اذا استنتجنا من مجموعة النصوص والوثائق السابقة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمسى في سنواته الأخيرة يجيز الكتابة عنه ، كما في حديث أبي شاة رجل من اليمن . فبعد ان فتح الله على رسوله مكة قام في الناس خطيباً ، حتى اذا أتم خطبته قام أبو شاة فقال : « اكتبوا لي يا رسول الله » فقال عليه السلام : « اكتبوا لابي شاة » .
راجع تفصيل الخبر ونص الخطبة النبوية في تقييد العلم ٨٩ وقارن بفتح الباري ١٨٤/١ وسنن الترمذي ١١٠/٢ وعلوم الحديث لابن الصلاح ١٧٠ وجامع بيان العلم ٧٠/١ والمحدث الفاضل ٤ الورقة الاولى الوجه الثاني .

٢ . انظر تاويل مختلف الحديث لابن قتيبة ٣٦٥ والباعث الحديث ١٤٩ .

في رقت النهي العام لا يعارض القول بالنسخ لأن إبطال المنسوخ بالناسخ لا علاقة له ولا تأثير في تخصيص بعض أفراد العام قبل نسخه . وعلى هذا الأساس نجتمع بين الآراء والتوجيهات المختلفة التي يحيل إلى الباحث السطحي أنها متضاربة ، مع أن التوفيق بينها سهل ميسر كما رأينا . فالعبرة بما انتهى إليه الموضوع آخر الأمر واستقرت عليه الأمة ، وهو اتفاق الكلمة بعد الصدر الأول على جواز كتابة الأحاديث . ولقد قال ابن الصلاح : « ثم إنه زال ذلك الخلاف . وأجمع المسلمون على تسويغ ذلك وإباحته ، ولولا تدوينه في الكتب للدرس في الأعصر الآخرة (١) » .

الصحف المكتوبة في عهد النبي ﷺ

ومن المؤكد - على كل حال - أن بعض الصحابة كتبوا طائفة من الأحاديث في حياته ﷺ ، ومنهم من كتبها بإذن خاص من الرسول مستثنى من النهي العام كما أوضحنا ، بيد أن أكثرهم قيدوا ما جمعوه في السنوات الأخيرة من حياته عليه السلام بعد أن أذن بالكتابة لكل من رغب فيها وقدر عليها (٢) ، ولدينا أخبار عن هذه الصحف تتفاوت أسانيدنا قوة وضعفاً، ومع أن أسانيد بعضها قوية جداً فنحن لا نملك اليوم شيئاً محسوساً من آثارها

١ علوم الحديث لابن الصلاح ١٧١ .

٢ وما يستأنس به على إجازة النبي صلى الله عليه وسلم في أخريات حياته بالكتابة - بعد أن أمن اختلاط السنة بالقرآن - أنه قبيل وفاته أراد أن يكتب للمسلمين كتاباً لا يضلون بعده ، ولم ير بأساً في ذلك . انظر تفصيل الخبر في تاريخ الطبري ٤/١ ص ١٨٠٦ - ١٨٠٧ وفتح الباري ١٨٥/١ - ١٨٧ .

وإن كنا لا نرتاب في تحقيق كتابتها في حياته صلوات الله عليه ، وفي ناقل الناس لها زمناً غير قليل بعد وفاته عليه السلام ولحاقه بالرفيق الأعلى .

روى الترمذي ^(١) أن سعد بن عبادَةَ الأنصاري كان يملك صحيفة جمع فيها طائفة من أحاديث الرسول وسننه ^(٢) ، وكان ابن هذا الصحابي الجليل يروي من هذه الصحيفة ^(٣) . ويروي البخاري ^(٤) أن هذه الصحيفة كانت نسخة من صحيفة عبد الله بن أبي أوفى ^(٥) الذي كان يكتب الأحاديث بيده ، وكان الناس يقرؤون عليه ما جمعه بخطه ^(٦) .

-
- ١ الترمذي هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي - بضم السين نسبة إلى بني سلم - صاحب السنن الشهير ، ويسمى كتابه « الجامع الكبير » أيضاً . توفي سنة ٢٧٩ وقل : سنة ٢٧٥ . ولنا إليه وإلى كتابه عودة عند الكلام على الحديث الحسن وعلى أهم كتب الرواية .
- ٢ سنن الترمذي ، كتاب الأحكام ، باب اليمين مع الشاهد (انظر صحيفة همام ١٦) وقارن ب :

Goldziher, Etudes sur la Tradition islamique, p. 11.

ويؤكد الاستاد عبد الصمد صارم في كتابه بالهندية (عرض الانوار المعروف بتاريخ القرآن) طبع دهلي سنة ١٣٥٩ ص ١٢٧ وما بعدها أنه رأى ذكر كتاب سعد بن عبادَةَ في مسند أحمد (راجع صحيفة همام ص ١٧) . وجدير بالذكر أن ابن حجر في (تهذيب التهذيب ٣/٤٥٧ رقم ٨٨٢) يجزم بأن سعد بن عبادَةَ كان من « كتاب الجاهلية » . وقد توفي سعد في حوران نحو سنة ١٥ هـ .

٣ صحيفة همام ١٦ نقلا عن مناظر أحسن كيلاني في كتابه (تدوين حديث) باللفظة الهندية .

- ٤ سنمعرض لترجمة الامام البخاري في الفصل المناسب عند الحديث عن أهم كتب الرواية .
- ٥ صحيح البخاري ، كتاب الجهاد ، باب الصبر على القتال ، ذكره محمد زبير الصديقي في كتابه (السير الحديث في تاريخ تدوين الحديث ص ٩) .
- ٦ كما في عدة أبواب من صحيح البخاري ، ويظهر ذلك بوضوح في الرواية =

وسمرة بن جندب (٥٦٠هـ) كان قد جمع أحاديث كثيرة في نسخة كبيرة ورثها ابنه سليمان ورواها عنه^(١) ، وهي — على ما يظن — الرسالة التي بعثها سمرة إلى بنيه^(٢) ، وهي التي يقول فيها ابن سيرين^(٣) « في رسالة سمرة إلى بنيه علم كثير »^(٤) .

= التالية عن موسى بن عقمه صاحب « المغازي » : « عن سالم أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله ، وكان كاتباً له ، أن عبد الله بن أبي أوفى كتب فقراته — وفي رواية — كتب إليه عبد الله ابن أبي أوفى حين خرج إلى الحورية فقراته . فإذا فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أيامه التي لمي فيها العدو انتظر حتى مالت الشمس ، ثم قام فسي الناس فقال : « أيّا الناس لا تمنوا لقاء العدو . وسلوا الله العافية . فإذا لقيتموهم فاصبروا ، واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف » . ثم قال : اللهم منزل الكتاب ، ومجري السحاب ، وهازم الأحزاب ، اهزمهم وانصرنا عليهم » راجع صحيح البخاري ، باب لا تمنوا لقاء العدو ، وباب إذا لم يقاتل أول النهار ، وباب الصبر على القتال .

١ تهذيب التهذيب ١٩٨/٤ .

٢ قارن بـ Tradit. Islam, p. 11

٣ هو محمد بن سيرين البصري ، ويكنى أبا بكر . كان امام عصره في علوم الدين بالبصرة . توفي سنة ١١٠ هـ (تهذيب التهذيب ٢١٤/٩) .

٤ تهذيب التهذيب ٢٣٦/٤ رقم ٤٠٢ . والمعروف عن محمد بن سيرين أنه كان يكره كتابة العلم ، فقد تحدث عن وجهة نظر الناهين عن الكتابة فقال : « كانوا يرون أن بني إسرائيل إنما ضلوا بكتب ورثوها » تقييد العلم ص ٦١ وقال يوماً لعبيدة : اكتب منك ما اسمع ؟ قال : لا ، قال : وجدت كتاباً أنظر فيه ؟ قال : لا (انظر تقييد العلم ص ٤٥ وقارن بسنن الدارمي ١٢١/١) وانظر عن كراهته الكتابة بصورة عامة (علل الحديث لابن حنبل ورقة ٦ الوجه الاول ، مخطوطة الظاهرية ، مجموع ٤٠ والمحدث الفاضل ٤ الورقة ٥ الوجه الاول وطبقات ابن سعد ١/٧ ص ١٤١) .

ولكن ابن سيرين « لم ير بأساً ، إذا سمع الرجل الحديث ، أن يكتبه ، فإذا حفظه معاه » كما روى عنه يحيى بن عتيق في تقييد العلم ص ٦٠ وحماة بن زيد في المحدث الفاضل ٤ الورقة ٥ الوجه الثاني . ولعله بدأ في أول أمره يكتب أو يقرأ من الكتب ، ولذلك عرف مصنفين رسالة سمرة إلى بنيه ، وقدر ما فيها من العلم الكثير .

وكان لجابر بن عبد الله (-٥٧٨هـ) صحيفة أيضاً^(١) : ويرى مسلم^(٢) في صحيحه أنها في مناسك الحج^(٣) . ويحتمل أن يكون في بعض أحاديثها ذكر حجة الوداع التي ألقى فيها الرسول ﷺ خطبته الخامسة ، ويوشك هذا الاحتمال أن يصبح يقيناً إذا عرفنا أن التابعي الجليل قتادة ابن دعامة السدوسي (-١١٨هـ) كان يكبر من قيمة هذه الصحيفة ويقول : «لأنا بصحيفة جابر أحفظ مني من سورة البقرة»^(٤) ولا يبعد أن تكون الأحاديث التي رواها سليمان بن قيس الشكري^(٥) - وهو أحد تلامذة جابر - منقولة من هاتيك الصحيفة^(٦) . وجدير بنا أن نقيم وزناً للرواية التي تصور لنا وهب بن منبه (-١١٤هـ) يروي أحاديث جابر من إملائه^(٧) حين يعقد جابر حلقة في المسجد النبوي . فيحتمل أن تكون هاهنا الأحاديث منقولة من صحيفة جابر أيضاً . وأقل ما يستتج من هذا أن تلك الصحيفة كانت معروفة مشهورة بين الناس ، وأن من الممكن أن يكون بعض تلامذة جابر قد نسخوها^(٨) وإن كنا لا نملك أثراً محسوساً من نسخهم .

١ طبقات ابن سعد ٣٤٤/٥ وتذكرة الحفاظ ١١٠/١ .

٢ سترد ترجمة الامام مسلم في فصل « أهم كتب الرواية » .

٣ صحيفة همام ١٤ .

٤ التاريخ الكبير للبخاري ١٨٢/٤ ط . الهند .

٥ ولا ريب أن سليمان الشكري كان يكتب الحديث ، فحين قال أبو بشر لابي سفيان : مالي

لا أراك تحدث كما يحدث سليمان الشكري ؟ قال أبو سفيان : ان سليمان كان يكتب ولم

اكن اكتب . . تقييد العلم ١٠٨

٦ تهذيب التهذيب ٤/٢١٥ رقم ٣٦٩ .

٧ تهذيب التهذيب ايضاً ، ترجمة وهب بن منبه . . وانظر صحيفة همام ١٤ .

٨ ومن تلامذة جابر من كبار التابعين محمد بن الحنفية (- ٨٠) ومحمد بن علي =

ومن أشهر الصحف المكتوبة في العصر النبوي « الصحيفة الصادقة » التي كتبها جامعها عبد الله بن عمرو بن العاص (٦٥) من رسول الله ﷺ^(١) . وقد اشتملت على ألف حديث كما يقول ابن الأثير^(٢) ، وإذا لم تصل هذه الصحيفة - كما كتبها عبد الله بن عمرو بخطه فقد وصل إلينا محتواها ، لأنها محفوظة في مسند الإمام أحمد^(٣) حتى ليصح أن نصفها بأنها أصدق وثيقة تاريخية تثبت كتابة الحديث على عهده صلوات الله عليه . ويزيدنا اطمئناناً إلى صحة هذه الوثيقة أنها كانت نتيجة طبيعية محتومة لفتوى النبي ﷺ لعبد الله

= أبو جعفر الباقر (- ١١٤ هـ) وعبد الله بن محمد بن عقيل (ترجمته في خلاصة التهذيب) وكان هؤلاء الاعلام الثلاثة « ينطلقون الى جابر ، فيسألونه عن سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم » وعن صلاته ، فيكتبون عنه ويتعلمون » . انظر تقييد العلم ١٠٤ وقارن بطبقات ابن سعد ٣٤٤/٥ والمحدث الفاصل ٤ ورقة ٣ وجه ١ . والسؤال الذي يجدر بنا أن نطرحه الآن بعد قراءة هذا النص : اذا كان هؤلاء الاعلام يكتبون عن جابر ويتعلمون ، أفلم يفكر أحد منهم بكتابة صحيفته عنه أو أحاديث منها ؟

١ قد صرح عبد الله بن عمرو بكتابة هذه الصحيفة بنفسه فقال : « الصادقة صحيفة كتبها من رسول الله صلى الله عليه وسلم » تقييد العلم ص ٨٤ ، وكان ابن عمرو يعظم أمر هذه الصحيفة ويقول : « ما يرغبني في الحياة الا خصلتان : الصادقة والوهضة » . فاما الصادقة فصحيفة كتبها عن رسول الله صلى الله عليه ، وأما الوهضة فأرض تصدق بها عمرو بن العاص كان يقوم عليها » . انظر جامع بيان العلم ٧٣/١ وقارن بالمحدث الفاصل ج ٤ ورقة ٢ وجه ٣ وسنن الدارمي ١٢٧/١ .

وتضعيف السيد رشيد رضا لهذا الحديث (في مجلة المنار المجلد ١٠ ص ٧٦٦) - لوجود الليث في اسناده - لا ينبغي ان يكون له اثر في اضعاف سائر الروايات التي تصور عبد الله بن عمرو يعني بصحيفته الصادقة عناية خاصة ، ويعنى - بتعبير أدق - بكتابة ما كان يسمعه من الرسول عليه السلام فيها ، فقد ثبتت هذه الفكرة في عدد من المصادر الموثوقة ، وقد أنشأنا الى أهمها .

٢ ابن الأثير في « اسد الغابة » ترجمة عبد الله بن عمرو ، ٢٣٣/٣ .

٣ انظر مسند عبد الله بن عمرو بن العاص في « مسند أحمد ١٥٨/٢ - ٢٢٦ .

ابن عمرو وإرشاده الحكيم له ، فقد جاء عبد الله يستفتي رسول الله عليه السلام في شأن الكتابة قائلاً : أكتب كل ما أسمع ؟ قال : نعم ، قال : في الرضى والغضب ؟ قال : « نعم ، فاني لا أقول في ذلك إلا حقاً » (١) . ويحتمل لنا أنه لا بد أن يكون عبد الله بن عمرو قد أخذ في كتابة الأحاديث بعد هذه الفتوى الصريحة من الرسول الكريم وتلك الصحيفة الصادقة كانت ثمرة هذه الفتوى . وآية اشتغال ابن عمرو بكتابة هذه الصحيفة وسواها من الصحف أيضاً قول أبي هريرة الصحابي الجليل : « ما من أصحاب رسول الله ﷺ أحد أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فانه كان يكتب وكنت لا أكتب » (٢) .

١ جامع بيان العلم لابن عبد البر ٧١/١ وانظر ما يقارب معناه في مسند أحمد ٢٠٧/٢ وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ٣٦٥ ومستدرک الحاكم ١٠٥/١ والاملاص ورقة ٢٦ وجه ٢ والمحدث الفاصل ٤/ ورقة ٢ وجه ١ .

وفي بعض هذه الروايات أن عبد الله بن عمرو كان يكتب كل شيء يسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهته قريش لانه بشر يتكلم في الرضى والغضب ، فامسك عن الكتاب وذكر لرسول الله ذلك فأجابه بنحوه ، وقال له : « اكتب ، فوالذي نفسي بيده ما خرج منه الا حق » .

٢ تقييد العلم ٨٢ وقارن بجامع بيان العلم ٧٠/١ ومسند أحمد ٢٤٨/٢ والاصابة ١١٢/٤ وفتح الباري ١٨٤/١ ويشير ابن حجر في (الفتح في الصفحة المذكورة) الى معرفة عبد الله بن عمرو بالكتب ، ومنها ما كان خاصاً بأهل الكتاب . ويظهر أن بعض الطرق التي ورد بها الحديث لا تخلو من ضعف وعلة ، ففي (علل الحديث لابن حنبل ، ورقة ٦ وجه ١) ما يستنتج منه ان اسماعيل بن علية البصري (- ٢٠٠ هـ) قال : أعوذ بالله من الكذب ، حين ذكر له هذا الحديث برواية محمد بن اسحاق بن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده . غير ان في سياق الخبر ما يوحي بأن ابن علية لم يكن يتهم عمراً بالكذب ، وانما حمله على ذلك كراهيته لكتابة الحديث ، فقد جاء في هذا السياق : « روى اسماعيل عن عمرو بن شعيب ، ولكن كان مذهب محمد بن سيرين وايبوب وابن عون ألا يكتبوا » .

وحسبنا أن البخاري اورد هذا الحديث في « صحيحه » في « باب العلم » .

وأكبر النظم أن عمرو بن شعيب (-١٢٠هـ) - وهو حفيد عبد الله ابن عمرو - إنما كان يروي فيما بعد من أحاديث هذه الصحيفة قارئاً أو حافظاً من أصلها (١) . وقد أتيح للتابعي البخليل مجاهد بن جبر (-١٠٣هـ) أن يرى هذه الصحيفة عند صاحبها عبد الله بن عمرو (٢) .

ولقد شاعت في عصر الصحابة صحيفة خطيرة الشأن أمر النبي عليه السلام نفسه بكتابتها في السنة الأولى للهجرة . فكانت أشبه شيء « بدستور » للدولة الفتية الناشئة آنذاك في المدينة : وهي الصحيفة التي دوّن فيها كتاب رسول الله حقوق المهاجرين والأنصار واليهود وعرب المدينة . ولفظ الكتابة صريح في

١ تهذيب التهذيب ٤٨/٨ - ٥٥ رقم ٨٠ وقارن بصحيفة همام ص ٢ وبجولديزهر Tradition Islamique ١١ وجدير بالذكر انه متى قيل : صحيفة عمرو بن شعيب فهي في الحقيقة صحيفة عبد الله بن عمرو يرويها عنه حفيده ابن شعيب .

٢ تهذيب التهذيب ٥٤/٨ والمحدث الفاضل ٤ ورقة ٢ وجه ٢ وطبغات ابن سعد ٢/٢ ص ١٣٥ وكان عبد الله بن عمرو - لشدة حرصه على هذه الصحيفة - لا يسمح لأحد الناس عليه بتناولها . ورؤية مجاهد لها لم تكن الا عرضاً فانه قال : أتيت عبد الله بن عمرو فتناولت صحيفة من تحت مفترشه ، فمتعني ، قلت : ما كنت تمنعني شيئاً . قال « هذه الصادقة ، هذه ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ليس ينسئ وبسته احد . » الخبر - تقييد العلم ٨٤ .

اما الصحيفة التي ألفها عبد الله بن عمرو الى ابي راشد الحبراني - وفيها الذي يدعو به المؤمن اذا أصبح واذا أمسى - فيقلب على الظن انها احدى الصحف الكثيرة التي لم يكن ابن عمرو يمنحها الناس ، فما هي بالصحيفة الصادقة ولا قطعة منها . واقرأ الخبر كله مع صيغة الدعاء المذكور في تقييد العلم ص ٨٥ .

وليس في وسعنا أن نقطع بوصف الطريقة التي كان ابن عمرو يملئ بها أحاديثه على الناس ، هل كان ذلك من حفظه ام كان ينظر في صحيفته الصادقة أو في احدى صحفه الاخرى الكثيرة . بيد ان مما لا ريب فيه انه كان يملئ الحديث ، وقد نقل عنه كتابان (انظر خطط المتريزي ٣٣٢/٢) بولاق سنة ١٢٧٠ .

مطلعها : « هذا كتاب محمد النبي رسول الله بين المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم : إنهم أمة واحدة من دون الناس » (١) . وقد تكررت فيها عبارة (أهل هذه الصحيفة) خمس مرات . فلم يكن بدّ من الاعتراف بكتابتها . ولقد بلغ من شهرة أمرها أنها أصبحت تقرأ وحدها بكتاب الله لتواترها وكثرة ما فيها من أحكام الاسلام وكتيباته الكبرى . ولعل علي بن أبي طالب لم يكن يقصد سواها حين سئل : هل عندكم كتاب ؟ فأجاب : لا ، إلا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم وما في هذه الصحيفة . فلما قيل له : وما في هذه الصحيفة ؟ قال : « العقل » (٢) ، وفكالك الأسير ، ولا يقتل مسلم بكافر » (٣) وكانت هذه الأمور جزءاً مهماً مما اشتملت عليه الصحيفة المذكورة (٤) .

وعبد الله بن عباس (٥٦٩هـ) عني بكتابة الكثير من سنة الرسول وسيرته في ألواح كان يحملها معه في مجالس العلم (٥) . ولقد تواتر أنه ترك حين وفاته حمل بعير من كتبه (٦) . وكان تلميذه سعيد بن جبير (٩٥٥هـ) يكتب عنه ما يملئ عليه ، فإذا نفذ القرطاس كتب على لباسه ونعله وربما على كفّه ثم نسخه

١ الرواية هنا عن أبي عبيد وابن هشام . راجع الوثائق السياسية في العهد النبوي للدكتور محمد حميد الله رقم ١ .

٢ يراد بالعقل هنا المعامل والديات .

٣ فتح الباري ١/١٨٢ د باب كتابة العلم ، وراجع أيضا باب فكالك الأسير .

٤ لأن أكثر ما ورد في هذه الصحيفة يتعلق بالمعامل والديات . ويحسن مراجعتها في الوثائق السياسية لحمد الله رقم ١ .

٥ طبقات ابن سعيد ٢/٢ ص ١٢٣ وقارن بما ذكره محمد زبير الصديقي في (السير الحديث ص ٩) نفلا عن كتاب العلل للترمذي .

٦ انظر طبقات ابن سعد ٥/٢١٦ وتقييد العلم ١٣٦ وشذرات الذهب ١/١١٤ .

في الصحف عند عودته إلى بيته ^(١) . ولا ريب أن صحف ابن عباس ظلت معروفة متداولة مدة طويلة من الزمن ، فقد ورثها ابنه علي ^(٢) ، وتعاقب الناس على الرواية منها والأخذ عنها حتى امتلأت كتب التفاسير والحديث بمسموعات ابن عباس ومروياته . ولكننا - مع ذلك - لا نستطيع تحديد الزمن الذي تلفت فيه تلك الصحف ولا الصورة التي تلفت عليها ^(٣) .

صحيفة أبي هريرة لهام بن منبه

وكذلك تلفت الصحف الكثيرة التي جمعها الصحابي الجليل أبو هريرة (— ٥٥٨هـ) ^(٤) إلا صحيفة واحدة رواها عنه تلميذه التابعي هام بن منبه ^(٥) المتوفى سنة ١٠١ ^(٦) ثم نسبت إليه فقيل : صحيفة هام وهي في الحقيقة

-
- ١ كما في سنن الدارمي ١٢٨/١ وابن سعد ١٧٩/٦ .
 - ٢ طبقات ابن سعد ٢١٦/٥ « وكان علي بن عبد الله بن عباس إذا أراد الكتاب كتب إلى كريب : ابعت إلي بصحيفة كذا وكذا ، فينسخها ويبيع بها » تقييد العلم ١٣٦ .
 - ٣ ومن المؤسف أن ورع بعض الصحابة كان يحملهم على إتلاف ما كتبوه من الأحاديث لأنفسهم مخافة أن تكون الذاكرة قد خانتهم فلم يوردوه بلفظ بينهم : ففي طبقات الحفاظ ٥/١ أن أبا بكر الصديق جمع أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب فبلغ عددها خمس مئة حديث ، ثم أتلفه مخافة أن يكون كتب شيئا لم يحفظه جيدا .
 - ٤ انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٢٦٥/١٢ رقم ١٢١٦ وكانت صفحته كثيرة جدا . وقد رآها ابن وهب (فتح الباري ١/١٨٤) وعمرو بن أمية الضمري (جامع بيان العلم ١/٧٤) .
 - ٥ ومن إوهام بروكلمان أنه نسب هذه الصحيفة إلى هام بن منبه المتوفى سنة ١٥١هـ ولم يصح ذلك في الطبعة الثانية ولا الذيل . انظر :

Brockelmann, Geschichte des Arab. Litter., 1, 354.

- ٦ آثرنا الأخذ بما في طبقات ابن سعد ٣٩٦/٥ لتحديد وفاة هام ، لأن هذه =

صحيفة أبي هريرة لهام . ولا يمكننا أن نسلك هذه الصحيفة في عداد ما كتب في العصر النبوي . لأن هماماً ولد قبيل سنة ٤٠ وتوفي شيخه أبو هريرة سنة ٥٨ ، فلا بد أن يكون تدوينه لهذه الصحيفة قبل وفاة شيخه - لأنها سماعه منه بعد مجالسته إياه - أي في منتصف القرن الهجري الأول . وتلك نتيجة علمية باهرة تقطع بتدوين الحديث في عصر مبكر ، وتصحيح الخطأ الشائع : أن الحديث لم يدون إلا في أوائل القرن الهجري الثاني .

وإنما كانت لهذه الصحيفة مكانة خاصة في تدوين الحديث ، لأنها وصلت إلينا كاملة سالمة كما رواها ودونها همام عن أبي هريرة . فكانت جديرة باسم « الصحيفة الصحيحة »^(١) على مثال « الصحيفة الصادقة » لعبد الله بن عمرو بن العاص وقد سبقت الإشارة إليها . وعثر على هذه الصحيفة الباحث المحقق الدكتور محمد حميد الله في مخطوطتين مئاثنتين في دمشق وبرلين^(٢) ، وزادنا ثقة بما جاء فيها أنها برمتها ماثلة في مسند أحمد^(٣) ، وأن كثيراً من أحاديثها مروية في صحيح البخاري في أبواب مختلفة^(٤) ، وتعداد هذه الصحيفة ١٣٨ حديثاً^(٥)

= الطبقات هي أقدم المصادر . وعند ابن حجر والنووي وسواهما توفي همام سنة ١٣١ ، ولعله تصحيف لقول ابن سعد (مات سنة إحدى أو اثنتين ومئة) وانظر التمهيدات الملحقة بصحيفة همام ص ٢ .

١ كما في كشف الظنون .

٢ انظر وصف المخطوطتين في صحيفة همام ص ٢١ - ٢٣ .

٣ مسند أحمد ٢/٣١٢ - ٣١٩ .

٤ صحيح البخاري ط مصر سنة ١٣١٣ ج ١ ص ٣٤ ، ٣٩ ، ٥٦ ، ٦٤ ، ٩١ ، ج ٤ ص ٥٦ ، ٦٣ ، ٨٦ ومواضيع أخرى أيضاً .

٥ وهذا التعداد أيضاً يحقق نسبة هذه الصحيفة إلى همام من ناحية ، وتداولها بيني =

ولدينا من الأخبار ما يؤكد ولوع همام بالكتب واقتنائها وإملائها ، فقد كان « يشترى الكتب لأخيه وهب »^(١) وكان يخرج إلى الناس الكتب والكراريس فيملي عليهم منها الأحاديث^(٢) .

موقف المستشرقين من تدوين الحديث

ليس علينا إذن أن ننتظر عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز حتى نسمع للمرة الأولى - كما هو الشائع - بشيء اسمه تدوين الحديث أو محاولة لتدوينه . وليس علينا أن ننتظر العصر الحاضر لنعترف بتدوين الحديث في عصر مبكر جرياً وراء بعض المستشرقين كجولدزيهر Goldziher وشبرنجر Sprenger ، لأن كتبنا وأخبارنا ووثائقنا التاريخية لا تدع مجالاً للشك في تحقيق تقييد الحديث في عصر النبي نفسه وليس على رأس المئة الثانية للهجرة كما يمين^٦ علينا هذان المستشرقان ، وهي تنطق - فوق ذلك - بصدق جميع الوقائع والأقوال والسير والتصرفات التي تنطوي عليها الأحاديث الصحاح والحسان في كتب السنة جميعاً لا في بعضها دون بعض كما يظن دوزي Dozy .

إن هؤلاء المستشرقين لم يتجشموا جمع الأدلة والبراهين على إثبات تدوين السنة لإسداء خدماتهم الخاصة بنا وإلى أدبنا وشريعتنا ، بل لهم أغراض

= الناس من ناحية ثانية ، لأنه التعداد المحفوظ في الكتب الموثوقة . فقد جاء في تهذيب التهذيب ٦٧/١١ رقم ١٠٦ « فجالس - أي همام - أبا هريرة فسمع منه أحاديث وهي نحو من أربعين ومئة حديث بإسناد واحد » .

١ تهذيب التهذيب ٦٧/١١ رقم ١٠٦

٢ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي ، مخطوطة ج ٨ ورقة ١١٢ .

اليها يهدفون ، ولهم أعمال من دون ذلك هم لها عاملون .

أما جولدزيهر فعقد فصلاً خاصاً لكتابة الحديث في أبحاثه Muhammedanische Studien التي ترجم المجلد الثاني منها إلى الفرنسية^(١) . وفي هذا الفصل (p. 241 — 250) أتى بأدلة كثيرة على تدوين الحديث في أول القرن الهجري الثاني ، وكان في الفصل الأول من الكتاب نفسه (p. 10 — 12) قد سرد طائفة من الأخبار تشير إلى بعض الصحف التي دوت في عهد الرسول ﷺ ، ولكنه أحاطها بكثير من التشكك في أمرها ، والريبة في صحتها . وقد رمى بهذا إلى غرضين ، أحدهما إضعاف الثقة باستظهار السنة وحفظها في الصدور ، لتعويل الناس في القرن الهجري الثاني على الكتابة ، والآخر وصم السنة كلها بالاختلاق والوضع على السنة المدونين لها الذين لم يجمعوا منها إلا ما يوافق أهواءهم ويعبر عن آرائهم ووجهات نظرهم في الحياة . لذلك أطلنا الحديث عن الصحف المكتوبة في عهده صلوات الله عليه لنضع بين يدي القارئ الأسانيد التاريخية الموثوقة التي تثبت بدء الشروع في كتابة الأحاديث في حياته عليه السلام ، وتؤكد تسلسل الرواية حفظاً وضبطاً في الوقت نفسه .

وشبرنجر في كتابه « الحديث عند العرب »^(٢) يحاول تفنيد المعتقد الخاطئ عن وصول السنة بطريق المشافهة وحدها ، ويجمع الكثير من الأدلة على تدوين الأحاديث والتعويل على هذا التدوين في عصر مبكر يبدأ أيضاً في مطلع القرن

١ ترجمها Léon Bercher سنة ١٩٥٢ بعنوان :

Etudes sur la Tradition Islamique, Maisonneuve, Paris.

2 Sprenger, das Traditionswesen bei den Arabern, 1856, 1 — 17 dans

Über das Traditionswesen beiden Arobern.

المحري الثاني وليس في حياة الرسول عليه السلام . وغايته لا تختلف في شيء عن غاية جولدزهر .

وأما دوزي فلعله يخدع برأيه المعتدل كثيراً من علمائنا فضلاً عن أوساط المتعلمين فينا ، فقد كان هذا المستشرق يعترف بصحة قسم كبير من السنة النبوية التي حفظت في الصدور ودوت في الكتب بدقة بالغة وعناية لا نظير لها « وما كان يعجب لكثير من الموضوعات والمكذوبات تتخلل كتب الحديث - فتلك كما يقول طبيعة الأشياء نفسها - بل للكثير من الروايات الصحيحة الموثوقة التي لا يرقى إليها الشك (ونصف صحيح البخاري على الأقل جدير بهذا الوصف عند أشد المحدثين غلواً في النقد) مع أنها تشتمل على أمور كثيرة يود المؤمن الصادق لو لم ترد فيها »^(١) . فلم يكن غرض هذا المستشرق خالصاً للعلم والبحث المجرد حين مال إلى الاعتراف بصحة ذلك النصيب الكبير من السنة ، وإنما كان يفكر أولاً وآخرأ بما اشتملت عليه هذه السنة الصحيحة ، من نظرات مستقلة في الكون والحياة والانسان ، وهي نظرات لا يدرأ عنها استقلالها النقد والتجريح لأنها لم تنبثق من العقل الغربي المعجز ، ولم تصور حياة الغرب الطليقة من كل قيد !

لن نكون عالة على هؤلاء المستشرقين في تحقيق شيء يتعلق بماضي ثقافتنا

١ عبارة دوزي في الاصل أوقع من أن نوردما على حالها . ومن رغب في الاطلاع على آراء هؤلاء الناس فعليه بكتاب :

Dozy, Essai sur l'Histoire de l'Islamisme, traduit par V. Chauvin, p. 124

— وسنكون منهم على حذر في كل ما يؤرخونه لحضارتنا — فما انتظرنا اعترافهم بتدوين الحديث ، وما خفيت علينا الغاية من هذه الاعترافات ، وسواء علينا أأقروا أم جحدوا ، فإن رب الدار أدري بالذي فيها ، وإن كتبنا الأمانة الموثوقة نطقنا بوجود صحف مكتوبة في الحديث على عهده عليه السلام ، وما يدرينا لعل جميع هذه الصحف ماثلة في كتب المسانيد في بطون مخطوطات الحديث الماثلة في مكتبات العالم كما مثلت في مسند ابن خنبل صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص وصحيفة أبي هريرة لهام !

ومن الآراء التي تخطط فيها المستشرقون على غير هدى من منطق سليم أو نقل صحيح أن الأحاديث الواردة في شأن تدوين العلم حساً عليه أو نهياً عنه إنما كانت أثراً من آثار تسابق أهل الحديث في جانب وأهل الرأي في جانب آخر إلى وضع الأقوال المؤيدة لترغيتهم المتباينتين . فأهل الحديث يترعون إلى جواز تقييد السنة ليكون مستنداً بين أيديهم لصحتها والاحتجاج بها ، وأهل الرأي — على العكس — يترعون إلى النهي عن الكتابة وإثبات عدم تقييد العلم تمهيداً لإنكار صحته وإنكار الاحتجاج به ^(١) . وقد تَوَلَّى كِبَرُ هذا الضلال العلمي جولدزيهر Goldziher بعد اطلاعه على مقال في « نشأة

Goldziher, Etudes sur la Tradition Islamique, p. 245 — 250.

١

وقارن ايضاً بما كتبه الباحثة روث مكنسون متاثرة فيه برأي جولدزيهر في مقالاتها :

Ruth Mackenson, Arabic books and libraries in the Omayyad period (in *AJSL*, vol. L. II-LIV, 245 — 253 ; vol. L. III, 239 — 249 ; vol. L IV 41 — 61).

الكتابة ونطورها » لسلفه المستشرق شبرنجر Sprenger الذي اكتشف سنة ١٨٥٥ كتاب « تقييد العلم » للخطيب البغدادي . غير ان منهج المستشرقين يختلف اختلافاً جوهرياً في هذا الموضوع . أما شبرنجر فقد استنتج من نشأة الكتابة عند العرب ومن خلال النصوص الواردة في الكتاب المذكور أن الحديث لابد أن يكون قد دون منه الكثير في عهد الرسول ﷺ وكان هذا ما يعنيه أولاً وبالذات . وأما جولدزيهر فقد ارتاب في صحة جميع تلك النصوص ، ورأى أن بعضها وضعه أهل الحديث ، وبعضها الآخر وضعه أهل الرأي .

وقد قيص الله لهذا الكتاب أن ينشر في دمشق نشرأً علمياً دقيقاً ، وإذا بنشره المحقق الدكتور يوسف العش يورد في مقدمته براهين لا تحتمل النقاش على خطأ جولدزيهر في رأيه ، إذ أثبت أن التراع حول جواز الكتابة أو المنع منها لم يكن ضرباً من التسابق بين أهل الحديث وأهل الرأي « لأن من أهل الرأي من امتنع عن الكتابة كعيسى بن يونس (- ١٨٧ هـ) وحمام بن زيد (- ١٧٩ هـ) وعبد الله بن إدريس (- ١٩٢ هـ) وسفيان الثوري (- ١٦١ هـ) وبينهم من أقرها كحماد بن سلمة (- ١٦٧ هـ) والليث بن سعد (- ١٧٥ هـ) وزائدة بن قدامة (- ١٦١ هـ) ويحيى بن الليث (- ١٨٩ هـ) وغيرهم . ومن المحدثين من كره الكتابة كابن علية (- ٢٠٠ هـ) وهشيم بن بشير (- ١٨٣ هـ) وعاصم بن

Sprenger, Origin and progress of writing, in the journal of the Asiatic society of Bengal, XXV, 303 — 329. ١

ضمرة (١٧٤هـ) وغيرهم . ومنهم من أجازها كبقية الكلاعي (١٩٧هـ) وعكرمة بن عمار (١٥٩هـ) ومالك بن أنس (١٧٩هـ) وغيرهم «^(١) .

ووفق الدكتور العش في تفسيره تطور موقف الصدر الأول من تقييد العلم محبةً وبغضاً ، إلا أنه أوجب تقسيم الأجيال التي مرت على تقييد العلم تقسيماً خاصاً ظن أنه يتفق وتطور الحياة الإسلامية السياسية والاجتماعية ، ولسنا نشاطره رأيه في إيجاب هذا التقسيم ، لأنه في ذاته مجرد اقتراح أو اصطلاح ، فقد جعل الأجيال أربعة وحدد لكل جيل أربعين سنة^(٢) ، وربما كان هذا التحديد « يوافق المدة التي يستطيع أن ينقطع فيها العالم في حقل العلم ، ويوافق طبقات العلماء ونقل بعضهم عن بعض »^(٣) ، ولكنه - على كل حال - تحديد زمني محصور في نطاق الزمن وحده ، فأقل ما يفترض فيه الدقة التامة - وهي غير ميسرة - فقد تخالف وفيات بعض الرواة هذا التحديد الزمني في قليل أو كثير فلا يسلم القول بهذا التقسيم . ويبدو لنا أنه ما يزال في وسعنا الاستفادة من

١ - تقييد العلم للخطيب البغدادي ، مقدمة الناشر ص ٢١ - ٢٢ .

٢ - واليك هذه الأجيال الأربعة كما أوردها الدكتور العش في مقدمة تقييد العلم ص ١٧ .

١ - عهد الرسول والصحابة الأولين ، وينتهي نحو سنة ٤٠ هـ بوفاة آخر الخلفاء الراشدين .

٢ - عهد الصحابة المتأخرين والتابعين الأولين ، وينتهي حوالي سنة ٨٠ هـ في أواخر عهد عبد الملك بن مروان .

٣ - عهد التابعين المتأخرين وينتهي حوالي سنة ١٢٠ هـ في أواخر خلافة هشام ابن عبد الملك .

٤ - عهد الخلفين وينتهي حوالي سنة ١٦٠ هـ .

٥ - تقييد العلم مقدمة الناشر ص ١٧ .

تقسيمات القدامى مع اعتبار الأطوار الاجتماعية التي تعاقبت على طبقاتهم المعروفة المشهورة ، فجعلتهم يقفون من تقييد العلم مواقف متباينة ، يؤيدون الكتابة تارة ويكرهونها تارة أخرى . فهناك الصحابة والتابعون وأتباع التابعين ، ولقد رأينا أن الكتابة كانت أمراً واقعاً في عهد الصحابة ، في حياته صلوات الله عليه ، ولكنها لم تكن كثيرة ، فالصحف التي وصفناها - مها نطل الحديث عنها - كانت قليلة ، وقد عللنا تلك القلة تعليلاً مناسباً . وكان يعنينا شيء واحد هو إثبات خطأ الاعتقاد بتناقل الحديث عن طريق الحفظ وحده .

عصر الخلفاء الراشدين

حتى إذا كان عهد الخلفاء الراشدين لم يتغير الحال كثيراً ، فقد كانت آراء هؤلاء الخلفاء في التشدد في الرواية والتورع عن الكتابة امتداداً لآراء إخوانهم الصحابة في عصر الرسول ، فهذا أبو بكر يجمع بعض الأحاديث ثم يحرقها^(١) ، وهذا عمر بن الخطاب لا يلبث أن يعدل عن كتابة السنن بعد أن عزم على تدوينها . « عن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن ، فاستشار في ذلك أصحاب رسول الله ﷺ فأشار عليه عامتهم بذلك فلبث عمر شهراً يستخير الله في ذلك شاكاً فيه ، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له ، فقال : « إني كنت قد ذكرت لكم من كتاب السنن ما قد علمتم . ثم تذكرت ، فإذا أناس من أهل الكتاب قبلكم ، قد كتبوا مع كتاب الله

١ تذكره الحفاظ ٥/١ .

كتباً ، فأكبوا عليها ، وتركوا كتاب الله ، وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبداً ، فترك كتاب السنن» (١) .

والخلفاء الراشدون لم يتشددوا في أمر الكتابة وحدها ، بل بلغ بهم الورع أن راحوا يتشددون حتى في الرواية ، فلم يعط أبو بكر الجدة سدس الميراث إلا بعد أن شهد المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة أن الرسول أعطاها السدس (٢) ، ولم يتساهل عمر مع أبي موسى الأشعري حين روى حديث الاستئذان ، بل هدده بتعزيره إن لم يشهد أحد من الصحابة على صحة سماعه ، وقال له : « أقم عليه البينة وإلا أوجعتك » (٣) .

فإذا رأينا كلاً من أبي بكر وعمر—بعدهذا—يكتبان الحديث أو ينصحان بكتابته (٤) ، وأن كثيراً من كبار الصحابة في عصرهما كانوا كذلك ينصحون بالكتابة ويأمرون بها أمراً صريحاً ، أدركنا علة ذلك التشدد الذي وصفناه قبل ، وثبت لنا — كما قال إسماعيل بن إبراهيم بن علية البصري (- ٢٠٠ هـ) —

١ تقييد العلم ص ٥٠ وانظر ما يقاربه في جامع بيان العلم ٦٤/١ وطبقات ابن سعد ١/٣ ص ٢٠٦ وكنز العمال للمتقي الهندي ٢٣٩/٥ .

٢ المختصر في علم رجال الأثر لعبد الوهاب عبد اللطيف ص ٧٩ .

٣ صحيح مسلم ١٧٧/٦ وقد شهد له أبو سعيد الخدري بصحة سماعه .

٤ انظر مثلاً في مخطوطة (جمع الجوامع للسيوطي - الظاهرية حديث ١٩٦) الوجه الثاني من الورقة ١٠٨ كيف أن أبا بكر كتب لانس كتاباً فيه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ، وراجع في مستدرک الحاكم ١٠٦/١ وجامع بيان العلم ٧٢/١ والمحدث العاصِل للرامهرمزي - مخطوطة الظاهرية حديث ٤٠٠ قول عمر بن الخطاب « قيدوا العلم بالكتاب » . وكذلك علي بن أبي طالب حض على كتابة العلم ، وشاعت عنه العبارة التي يرددونها كثير من الصحابة « قيدوا العلم بالكتاب » انظر تقييد العلم ص ٩٠ ومعادن الجوهر للأمين العاملي ٣/١ دمشق ١٣٤٧ .

إن الصحابة « إنما كرهوا الكتابة ، لأن من كان قبلكم اتخذوا الكتب ، فأعجبوا بها فكدنوا يكرهون أن يشتغلوا بها عن القرآن » (١) وكما قال الخطيب البغدادي : « إن كراهة من كره الكتاب من الصدر الأول ، إنما هي لئلا يُضاهى بكتاب الله تعالى غيره . أو يُشْتَنَلَ عن القرآن بسواه » (٢) .

عصر التابعين وتابعيهم

وإذا انتقلنا إلى عصر التابعين هالتنا تلك الروايات المتضاربة على كراهة كبار التابعين وأوساطهم وأواخرهم للكتابة ، ثم لا نلبث أن نجد كثيراً منهم يتساهلون في أمرها ، أو يرخصون بها ، أو يحضون عليها ، ونجدها أصبحت أمراً « رسمياً » في عصر أوساطهم ، فيخيل البنا أن التضارب قائم في هذه الروايات ، وأنه لا يمكن أن يستنتج منها حكم تاريخي موثوق . ولكن الموضوع أهون من هذا ، فإن الأسباب التي حملت الخلفاء الراشدين على الكراهة هي التي حملت التابعين عليها ، فإذا بطلت أسباب هذه الكراهة قال الجميع قولاً واحداً ، وأخذوا به وأجمعوا عليه : وهو جواز كتابة العلم ، بل إثارة تقييده والتشجيع عليه .

ففي عصر كبار التابعين حتى آخر المئة الأولى امتنع كثيرون عن الإكتاب : منهم عبيدة بن عمرو السلماني المرادي (٥٧٢هـ) وإبراهيم بن يزيد التيمي

١ تقييد العلم ص ٥٧ وقارن بتذكرة الحفاظ ٢٩٦/١ .

٢ تقييد العلم ص ٥٧ .

(٥٩٢هـ) وجابر بن زيد (-٥٩٣هـ) وإبراهيم بن يزيد النخعي (-٥٩٦هـ) وهم قوم لما يجدوا الضرورة الملجئة إلى الإكتاب بل ما تزال الأخبار عن الخلفاء الراشدين وكراهتهم الكتابة قريبة عهد منهم : شديدة الشوع في عصرهم ، توجي بالكثير من ورع هؤلاء السادة الأخيار ، فلا غرو أن يتأسوا بهم ويقولوا بقولهم . ولا عجب أن يعد الواحد منهم تخليد كتاب عنه خطأً وإثماً : ولذلك قال عبيدة لإبراهيم : « لا تخلدن عني كتاباً » حين علم أنه يكتب عنده ^(١) . وإذا بإبراهيم يقف عند هذه الوصية ويقول بعدها : « ما كتبت شيئاً قط ^(٢) » .

ومما زاد في كراهة القوم للكتابة أن آراءهم الشخصية بدأت تشتهر ، فكانوا يخشون إذا كتب الناس عنهم الأحاديث أن يكتبوا إلى جانبها هاتيك الآراء . ولدينا من الأخبار ما يؤكد هذا ويثبت ، ولعل من أوضحه في عصر كبار التابعين ما رووا من أنه قيل لجابر بن زيد (-٥٩٣هـ) : إنهم يكتبون رأيك ، فقال مستنكراً : « يكتبون ما عسى أن أرجع عنه غداً ؟ ! » ^(٣) .

واستنكار هؤلاء جميعاً الكتابة عنهم يعني من طريق غير مباشر أن في

١ جامع بيان العلم ٦٧/١ وتقييد العلم ٤٦ وعبيدة هو الذي ورد اسمه آنفاً (عبيدة بن عمرو السلماني المرادي) وقد دعا عبيدة بكتبه عند موته فمحاها وقال (اخشى ان يلحقها أحد بعدي ، فيضموها في غير موضعها) طبقات ابن سعد ٦٣/٦ . وفي جامع بيان العلم ٦٧/١ ما يقاربه . أما إبراهيم فهو ابن يزيد النخعي . وانظر في كراهة إبراهيم التيمي للكتابة سنن الدارمي ١٢٢/١ وفي كراهة جابر بن زيد لها جامع بيان العلم ٣١/٢ .

٢ تقييد العلم ٦٠ .

٣ جامع بيان العلم ٣١/٢ وراجع ما يقوله بهذا الصدد الدكتور يوسف العش في مقدمة نشره لتقييد العلم ص ٢٠ .

القوم من بدأ يستنسخ التدوين . ولا سيما حين يكون مجرداً من الآراء الشخصية مقتصرأ على الأحاديث نفسها ، لأن محاولات الكتابة هي التي حملت هؤلاء العلماء على استنكارها . فهم لم يستنكروها نظريأ من حيث البدء بل تشددوا في أمرها عمليأ عند التطبيق . وقد يدعشنا بهذا أن نجد لسعد بن جبير (٥٩٥هـ) نقلين في شأن الكتابة بوهان التضارب ولا تضارب ، فهو نارة ينقل عن ابن عباس أنه كان ينهى عن كتابة العلم وأنه قال : « إنما أضل من قبلكم الكتب » ^(١) ونارة ينقل عنه أنه قال : « خير ما قيد به العلم الكتاب » ^(٢) : فالنهي ينصرف إلى ما تشتمل عليه الكتب من آراء خاصة . والنصيحة بالكتابة تنصرف إلى العلم بسنة رسول الله ﷺ ، ولذلك لم يكتف سعي بن جبير بالكتابة بل بالغ في الحرص عليها فقال : « كنت أسير بين ابن عمر وابن عباس ، فكنت أسمع الحديث منها ، فأكتبه على واسطة الرجل حتى أنزل فأكتبه » ^(٣) .

ولما بدأ الناس يفرقون بين فكرة النهي عن كتابة الأحاديث وفكرة النهي عن كتابة الآراء الشخصية ، أصبح كثير من أوساط التابعين في أول المئة الثانية لا يرون بأسأ في تقييد العلم : ويرخصون لتلامذتهم بتقييده ، كما رخص سعي بن المسيب (١٠٥هـ) لعباد الرحمن بن حرملة بذلك حين شكأ اليه سوء

١ تقييد العلم ٤٣ وفي معناه ما جاء في جامع بيان العلم ٦٥/١ .

٢ تقييد العلم ٩٢ .

٣ تقييد العلم ص ١٠٣ وانظر ما يقاربه في جامع بيان العلم ٧٢/١ .

وعلى هذا الاساس ، يمكننا التوفيق بين قول كثير بن أفلح (- ٦٣ هـ) « كنا نكتب عند زيد بن ثابت » - تقييد العلم ص ١٠٢ وبين ما علمناه من رواية زيد بن ثابت حديث النهي عن الكتابة (راجع ما سبق ان ذكرناه في أول البحث) .

الحفظ^(١) . وراح الشعبي (—١٠٤هـ) يردد العبارة المشهورة التي كانت صدى الحديث مرفوع إلى الرسول تناقله الصحابة والتابعون : « الكتاب قيد العلم »^(٢) . وبنه على فائدة الكتابة فيقول : « إذا سمعتم مني شيئاً فاكتبوه ولو في حائط »^(٣) ، ويظهر أنه كتب بنفسه بعض العلم ، فقد وجدوا له بعد موته كتاباً في الفرائض والجراحات^(٤) . أما مجاهد بن جبر المكي (—١٠٣هـ) فكان يصعد بالناس إلى غرفته فيخرج اليهم كتبه فينسخون منها^(٥) ، ومضى عطاء بن أبي رباح (—١١٤هـ) يكتب لنفسه ويأذن بالكتابة لسواه^(٦) ، وقتادة بن دعامة السدوسي (—١١٨هـ) لم يردد في إجابة الذي استفتاه في الكتابة بقوله الصريح له : « وما يمنعك أن تكتب وقد أخبرك اللطيف الخبير أنه يكتب : « قال علمها عند ربي في كتاب ، لا يفضل ربي ولا ينسى »^(٧) .

وأغلب الظن أن الخليفة الورع التقي عمر بن عبد العزيز (—١٠١هـ) حين أمر رسمياً بالشروع في تدوين الحديث إنما استند إلى آراء العلماء ، ولعله لم يقدم

١ جامع بيان العلم ٧٣/١ وتقييد العلم ٩٩ .

٢ تقييد العلم ص ٩٩ والعبارة المشهورة عن الرسول في هذا هي كما رأينا (قيدوا العلم بالكتاب) .

٣ تقييد العلم ص ١٠٠ .

٤ تاريخ بغداد ٢٣٢/١١ .

٥ انظر سنن الدرامي ١٢٨/١ وتقييد العلم ١٠٥ . على ان في سنن الدرامي نفسها ١٢١/١ ما يشير الى كره مجاهد ان يكتب العلم في الكرايس .

٦ انظر الاملاخ للفاضي عياض ورقة ٢٧ الوجه الاول وسنن الدرامي ١٢٥/١ .

٧ سورة طه ٥٢ وانظر تقييد العلم ١٠٣ ويروي عنه الدرامي في سننه ١٢٠/١ - مع ذلك - ما يفيد كراهته الكتابة .

على ذلك إلا بعد أن استشارهم أو اطمأن - على الأقل - إلى تأييد كثرتهم^(١) ،
 ، إن كانت الأخبار المتضافرة توحى بتفرده في هذه التكررة لما له في القلوب من منزلة ، ولا سيما بين معاصريه الواقفين بتفاه ورورعه .

ويتضح من جملة الأخبار المروية في هذا الشأن أن خوف عمر من دروس العلم وذهاب أهله هو الذي حمل على الأمر بالتدوين ، فإنه كتب إلى عامله على المدينة أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم يأمره : « انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ ، أو سنة ماضية ، أو حديث عمرة ، فاكتبه ، فإنني قد خفت دروس العلم وذهاب أهله »^(٢) . وعمرة المذكورة هنا هي عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية ، وقد ضُم إليها في بعض الروايات اسم القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (- ١٠٧ هـ) وكلاهما من تلاميذ عائشة ، فكانا أعلم الناس بأحاديثها عن رسول الله . ولقد قام أبو بكر بن حزم بما عهد إليه عمر ، ولكن هذا الخليفة العظيم لحق بربه قبل أن يطلعه عامله على نتائج سعيه^(٣) .

على أن عمر كان قد كتب إلى أهل الآفاق وإلى عماله في الأمصار بمثل ما كتب إلى ابن حزم^(٤) ، وكان أول من استجاب له في حياته وحقق له غايته عالم

١ «إنا فلنا» تأييد كثرتهم « لان بعض العلماء اظهروا كراحتهم للتدوين في وجه عمر بن عبدالعزيز . فقد روي عن عبيد الله بن عبد الله (- ١٠٦ هـ) انه دخل على عمر بن عبد العزيز ، فاجلس قوما يكتبون ما يقول ، فلما اراد ان يقوم قال له عمر : صنمنا شيئا ، قال : وما هو يا ابن عبدالعزيز ؟ قال : كتبت ما قلت ، قال : وأين هو ؟ قال : فجئ به مخرق . تعييد العلم ٤٥ .

٢ انظر طبقات ابن سعد ٢/٢ ص ١٣٤ .

٣ اط مفضاح السنة لمحمد عبد العزيز الخولي ص ٢٠ (الطبعة الثالثة) .

٤ الرسالة المستطرفة ص ٤ .

الحجاز والشام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري المدني (- ١٢٤هـ) الذي دون له في ذلك كتاباً^(١) ، فغداً عمر يبعث إلى كل أرض دفناً من دفاتره^(٢) . وحقّ للزهري أن يفخر بعمله قائلاً : « لم يَوْن هذا العلم أحد قبل تدويني »^(٣) .

ويخيل إلى الباحث عندما يبلغ هذه المرحلة من الدراسة ان فكرة كره التدوين قد اختفت إلى الأبد ، وأنها في هذا العصر بدأت تنسى ، ثم لا يلبث أن يسمع بنغمتها الرتيبة تتعالى حتى على لسان الذين رخصوا في التدوين أو حضوا عليه أو أسهموا فيه . بل ليسمعن الباحث معها نغمة جديدة من الندم والحسرة عند الذين شاركوا في التدوين خاصة ، فكأنهم لم ينهضوا بالأمر من تلقاء أنفسهم ، بل بتحريض الأمراء واثاراً بأمرهم . قال الزهري : « كنا نكره كتاب العلم ، حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء ، فرأينا ألا نمنعه أحداً من المسلمين »^(٤) . وهو في الواقع ما منع أحداً من المسلمين كتابة شيء ، ولا منع نفسه حين كان يغلو في الكتابة حتى ليكتب الحديث في ظهر نعله مخافة أن يفوته^(٥) ، غير أن عاملاً آخر ربما شارك إكراه الأمراء في

١ الرسالة المستطرفة ص ٤ .

٢ جامع بيان العلم ٧٦/١ .

٣ الرسالة المستطرفة ص ٤ .

٤ طبقات ابن سعد ٣/٢ ص ١٣٥ وفي كتاب الاموال للقاسم بن سلام ص ٥٧٨ (طبعة مصر ١٣٥٣) تخصيص اسم عمر بن عبد العزيز من بين الامراء ، ومثل ذلك في جامع بيان العلم ٧٦/١ .

٥ تذكرة الحفاظ ١٠٣/١ وتقييد العلم ١٠٧ . وليست الصحيفة المحفوظة عنه - التي يقول فيها الخطيب البغدادي انها تحوي ثلاث مئة حديث - الا نموذجاً من صحفه الكثيرة التي قيد بها علمه العزيز . (انظر تاريخ بغداد ٨٧/١٤) .

الإقبال على كتابة العلم والإذن بها ، وهو تمييز حديث رسول الله ﷺ وضع في فيه ولم يثبت ، وإنه لأمر أفضّ مضجع الزهري ، فانطلق يقول كاظماً غيظه : « لولا أحاديث تأتينا من قبل المشرق ننكرها لا نعرفها ما كتبت حديثاً ، ولا أذنت في كتابه » (١) .

ولقد يكون رأي الزهري هذا هو رأي أكثر العلماء في ذلك العصر ، فالحرص على كلام رسول الله ﷺ أن يضبع كالخوف عليه أن يشيع فيه غير الصحيح كانا عاملين كبيرين في توجيه العلماء نحو القول بكتابة الحديث تارة والنهي عنها تارة أخرى . فإذا كنا رأينا اسمي سعيد بن المسيب والشعبي بن أسماء المرخصين في الكتابة فلن نعدم روايات تصورهما لنا مستنكرين لها (٢) ، وقل مثل ذلك في مجاهد وقتادة (٣) ، حتى القاسم بن محمد بن أبي بكر (١٠٧هـ) الذي أمر عمر بن عبد العزيز بجمع ما عنده من الأحاديث والروايات عن عائشة اشتهر عنه القول بكره التدوين (٤) ، وهكذا جمعوا ودوتوا عن أشخاص كانوا يكرهون الجمع والتدوين . ولقد عبر عن خوفهم من نتائج هذا التدوين الضحاك بن مزاحم الهلالي (١٠٥هـ) حين طفق ينادي الناس : « لا تتخذوا للحديث كرايس ككراريس

١ تقييد العلم ص ١٠٨ .

٢ انظر في كراهة سعيد بن المسيب للكتابة تذكرة الحفاظ ١٠٥/١ وفي كراهة الشعبي لها المحدث

الفصل ٤/٥ الوجه الاول .

٣ انظر في كره مجاهد كتابة العلم في الكرايس سنن الدارمي ١٢١/١ وقد سبق ان نبهنا على

ان في سنن الدارمي نفسها ١٢٨/١ ما يشير الى عناية مجاهد بالكتابة . وانظر في كره قتادة

للكتابة سنن الدارمي ايضا ١٢٠/١ .

٤ انظر جامع بيان العلم ٦٧/١ وتقييد العلم ص ٤٦ .

المصاحف» ^(١) مع أنه حين لا موضع للخوف أُملي على الناس مناسك الحج ^(٢) .

وإذا كان أوساط التابعين قد بدؤوا يحذرون وضع الوضاعين فإن أواخر التابعين أسوا يصادفون كثيراً من نماذج الوضاعين وصور وضعهم تأييداً للفرق والشيخ المختلفة ، فقد أُمسى لزماً أن يشيع التدوين وينتشر في عصرهم حفظاً للنصوص النبوية من عبث العابثين . وميزة التدوين في هذا العصر أن الحديث كان ممزوجاً غالباً بفتاوى الصحابة والتابعين : كما في موطأ مالك إمام المدينة (—١٧٩هـ) .

وفي عصر أتباع التابعين ، ممن كانوا على رأس المتيين ، عُني العلماء بتأليف المسانيد خالية من فتاوى الصحابة والتابعين ، مقصورة على السنة النبوية وحدها . وأول من ألف تلك المسانيد أبو داود الطيالسي (—٢٠٤هـ) ^(٣) . ويعتبر مسند أحمد بن حنبل (—٢٤١هـ) أوفى تلك المسانيد وأوسعها ، إلا أن هذا الإمام معدود من أتباع أتباع التابعين ، لأن وفاته بعد العشرين والتمتين .

ولم تدون السنة الصحيحة وحدها مرتبة على الأبواب إلا في عصر أتباع أتباع التابعين ممن عاصر البخاري . وفي هذا العصر ألفت الكتب الستة الصحيحة . وسندرس ما يتعلق بها وبأصحابها (البخاري ومسلم والترمذي وأبي داود وابن ماجه والنسائي) في فصل « أهم كتب الرواية » . أما المتأخرون عن عصر الرواية فيكون عملهم — في نهاية المطاف — تهذيباً وشرحاً واختصاراً للكتب الصحيحة المشهورة ، فيجمع أبو عبد الله

١ تقييد العلم ٤٧ .

٢ جامع بيان العلم ٧٢/١ .

٣ وقد طبع هذا المسند في حيدر اباد بالهند سنة ١٣٢١ .

الحميدي (٤٤٨هـ) الصحيحين على ترتيب المسانيد ، ثم أبو السعادات مبارك بن الأثير (٦٠٦هـ) الكتب الستة بترتيب الأبواب ، ثم نور الدين علي الهيثمي (٨٠٧هـ) ما زاد عن الكتب الستة من المصنفات المشهورة في مجمع الزوائد ^(١) : وأخيراً السيوطي (٩١١هـ) الكتب الستة والمسانيد العشرة وغيرها مما يزيد على خمسين مصنفاً في جمع الجوامع المسمى «بالجامع الكبير» ^(٢) .

وهكذا ، مر الحديث النبوي بمراحل طويلة حتى وصل إلينا محرراً مضبوطاً ، وساعدت الطباعة الحديثة على نشر هذا التراث الاسلامي العظيم .

٢

١ - وقد نشره حسام الدين القمني سنة ١٣٥٢ -

٢ - انظر في الظاهرية ، حديث ١٩٦ مخطوطة « جمع الجوامع » والوجود منه ج ٣ -

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الثالث

الرحلة في طلب الحديث

الطابع الاقليمي في نشأة الحديث

في المدينة المنورة « دار السنة »^(١) التي عظم الرسول ﷺ حرمتها ما بين حرّتها وحماها كله^(٢) نشأ الحديث نشأته الأولى ، فكان الصحابة يتناقلونه فيها مشافهة وتلقيناً ، وإليهم كان يفرع التابعون ليأخذوه من أفواههم بالتلقين أيضاً ، فاتسم الحديث — في مطلع فجره — بالطابع الاقليمي . وظلت رحاب المدينة مقدسة في عيون الرواة ، وما فتئت تهفو اليها القلوب ، لأنها الاقليم المبارك الذي اتسعت فيه آفاق الدعوة الاسلامية بعد الهجرة النبوية . وأضحى أبناء الأقاليم الأخرى إذا حجوا بيت الله الحرام لا يلبثون أن يولوا وجوههم شطر المدينة ليسمعوا من أفواه أهلها^(٣) ، وقد يرحلون اليها

١ تاريخ الطبري ص ١٨٢٠ .

٢ راجع في مسند أحمد ، ط . شاكر ، ج ٢ ص ١٩٨ و ١٩٩ الحديث رقم ٩٥٩ وفيه يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن إبراهيم حرم مكة ، وإني أحرّم المدينة ، حرم ما بين حرّتها وحماها كله ، لا يختل خلالها ، ولا ينفر صيدها ، ولا تلتقط لقطتها إلا لمن أشار بها » الحديث ... وإسناده صحيح .

٣ كما روي عن أبي العالبة أنه قال : « كنا نسمع الرواية عن أصحاب =

من الأمصار النائية ليأخذوا ما تفرد به رواها^(١) ، وأمسى بعض الأئمة لا يرون بأساً في الاعتراف بأنهم حجوا بيت الله ابتغاء السماع من علماء الحجاز ، وهم يقصدون علماء المدينة الثقات الضابطين^(٢) . ولعل علي ابن المديني^(٣) كان يرمي إلى هذا حين قال :

« حججت حجة وليس لي همة إلا أن أسمع ! »^(٤) .

وإذا كان أهل المدينة قد تفردوا — أول نشأة الحديث — برواية أكثر السنة النبوية^(٥) ، فإن بعض الأمصار الأخرى بدأت تفرد كذلك — في عصر

= رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبصرة ، فلم نرض حتى ركبنا الى المدينة فسمعنا من انواهم » انظر مخطوطة الجامع لاخلق الراوي ١٦٨/٩ وجه ٢ .

وأبو العالية هو التابعي الجليل رفيع بن مهران الرياحي المتوفى سنة ٩٣ .

١ ومن أوضح الامثلة على ذلك ما حكى عن عبد الملك بن حبيب أنه « حج فأخذ عن عبد الملك ابن الماجشون وأسد السنة وأصبغ بن الفرج وطبقتهم ورجع الى الاندلس بعلم جم » تذكرة الحفاظ ٥٣٧/٢ ط ٣/ واليها جميع حالاتنا في هذا الفصل ، ولزيادة الايضاح ارجع الى جريدة المراجع في آخر الكتاب .

وعبد الملك بن حبيب هو عالم الأندلس وقيها الكبير ، ويكنى أبا مروان السلمي ثم المرداسي الاندلسي القرطبي . توفي سنة ٢٣٨ .

٢ وذلك يعني أن السماع في المدينة كان أكثر منه في مكة . وهو ما قصده المؤرخون من وصف المدينة بأنها « دار السنة » . فلا ينبغي أن يستتج من كلامنا تحديد أي البلدين كان له السبق في تدوين الحديث ، فالسماع بالتلقين غير الكتابة مع التدوين .

٣ هو علي بن عبد الله بن جعفر ، ويكنى أبا جعفر ، سعدي بالولاء ، وكان أحد شيوخ البخاري ، توفي سنة ٢٣٤ (شذرات الذهب ٨١/٢) .

٤ سنن الترمذي ١٩٦/١ .

٥ ولذلك تصادف كثيرا في كتب السنن « وهذا مما تفرد به أهل المدينة » كما في سنن أبي دارود ٣٧٠/٢ رقم الحديث ٢٥٤ (راجع ط/٢ سنة ١٣٦٩ م . بتحقيق محيي الدين عبد الحميد . واليها جميع حالاتنا) =

مبكر - بطائفة من الأحاديث تشتهر في إقليمها أولاً ، ثم تستفيض بعد مدة تطول أو تقصر على السنة الرواة في كثير من البلدان : وفي بطون كتب الحديث ألوان من التعبير توحى بهذا التردد الإقليمي في رواية السنن ، فهذا مما تفرد به أهل البصرة ^(١) ، وهذا من سنن أهل الشام لم يشركهم فيه أحد ^(٢) . وهذا حديث حمصي ^(٣) .

ولم يكن بُدّ من أن يختلف المحدثون حول هذا التفرد في الرواية ، تبعاً للإقليم الذي اختص بها . فالراوي الواحد يقبل حديثه ويعده مقارباً للصحة إذا أخذه أهل هذا المصّر ، ويردّ ويعتبر منكراً إذا تلقاه أهل مصرٍ آخر . وذلك يفسّر لنا تفسيراً منطقياً واضحاً موقف الإمام البخاري من زهير بن محمد حيث يقول : « زهير بن محمد أهل الشام يروون عنه مناكير ، ورواية أهل العراق عنه أشبه » ^(٤) ، فقد اختلف حكم البخاري على هذا الرجل تبعاً لاختلاف الإقليم الذي أخذ عنه ، لأن هذا الإمام العظيم - بمعرفته الرجال ، وتشدده في شروط الرواة والمرويات - كان أقلر علماء عصره على تجريخ شخص

= ومن ذلك قول أبي داود : « أهل المدينة يقرؤون » ملك يوم الدين وان هذا

الحديث حجة لهم » انظر سنن أبي داود ٤١٦/١ رقم الحديث ١١٧٣ .

١ انظر سنن أبي داود ٧٦/١ رقم الحديث ١٥٥ و ١٤٠/١ حديث رقم ٣٣٣ .

٢ سنن أبي داود ٥٦/١ رقم الحديث ٩١ .

٣ عن ابن شهاب أنه كان اذا ذكر له أنه نهي عن صيام يوم السبت ، يقول ابن شهاب « هذا

حديث حمصي » . سنن أبي داود ٤٣١/٢ رقم الحديث ٢٤٢٣ .

٤ سنن الترمذي ٦٠/١ في حديث عائشة : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم

في الصلاة تسليمة واحدة تلقاء وجهه ، يميل الى الشق الايمن شيئا » . وفي سند الحديث

زهير بن محمد هذا عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة .

وتعديل آخر ، أو على تَوْهين الشخص نفسه لعلة خفية تارة وتوثيقه
لأمور كثيرة يقدّرُها تارةً أخرى (١) .

الرحلة في طلب الحديث

وما كان للرواة - تجاه هذا التفرد الإقليمي في الرواية - أن يقنعوا
بأخذ العلم من أهل بلدهم (٢) ، ولا بأخذه من المدينة وحدها سواء
أكانت بعيدة عن مصرهم أم قريبة منه ، فأصبحت الرحلة في طلب
الحديث إلى البلاد النائية أشهى أمانهم ، فيها استطاعوا أن يتلقوا العلم من
أفواه الرعيل الأول من الرواة ، وبها تحقق لهم ما كانوا يعتقدونه من أن
« حصول الملكات عن المباشرة والتلقين أشد استحكاماً وأقوى رسوخاً » (٣) .

ولقد بدأ طلب العلم بالمشافهة في القرن الهجري الأول ، فكان الصحابي
الجليل أبو الدرداء (٤) يقول : « لو أعيتني آية من كتاب الله فلم أجد أحداً

١ وذهب الامام احمد في الاختلاف حول زهير بن محمد مذهبا آخر فقال : « كان زهير بن محمد
الذي وقع عندهم ليس هو الذي يروى عنه بالعراق ، كانه رجل آخر قلبوا اسمه » . سنن
الترمذي ٦٠/١ .

٢ وان كان العلماء يستحبون للطالب الاقتصار على حديث بلده وتمهره في معرفته اذا كان
المقصود من الرحلة متحققا بين علماء عصره . قال الخطيب البغدادي : « المقصود في الرحلة في
طلب الحديث امران احدهما تحصيل علو الاسناد وقدم السماع ، والثاني لقاء الحفاظ
والذاكرة لهم والاستفادة عنهم ، فاذا كان الامران موجودين في بلد الطالب ومعدومين في
غيره فلا فائدة في الرحلة ، والاقتصار على ما في البلد أولى » الجامع لاخلق الراوي ٩/ ورقة
١٦٧ وجه ٢ .

٣ مقسمة ابن خلدون ص ٥٤١ ط - مصطفى محمد بالقاهرة ، بلا تاريخ .

٤ واسم هذا الصحابي الجليل عويمر بن زيد توفي سنة ٣٢ هـ .

يفتحها عليّ إلا رجل ببرك الغهاد لرحلتُ اليه» (١) . والصحابي العليم جابر بن عبد الله (٥٧٨هـ) ابتاع بعيراً عُشِدَ عليه رحله وسار شهراً حتى قدم الشام ليسأل عبد الله بن أنيس عن حديث في القصاص (٢) . وكانت الرحلة في حديث واحد مألوفة عند كثير من السلف ، فعن سعيد بن المسيب (١٠٥هـ) : « إن كنت لأرحلُ الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد » (٣) وعن أبي قلابة (نحو ١٠٤هـ) : « لقد أقمت بالمدينة ثلاثاً ما لي حاجة إلا رجل عنده حديث واحد تقدم ، فأسمعه منه » (٤) . والرواية التالية عن مكحول (نحو ١١٢هـ) تصلح مثلاً واضحاً للرحلة في حديث واحد ربما لا يلقي اليه أحدنا بالاً ، ونحسبه حيناً وهو عند الله عظيم . قال مكحول : « كنت عبداً بمصر لامرأة من بني هذيل فأعتقني ، فما خرجت من مصر وبها علم إلا حويت عليه فيما أرى ، ثم أتيت الحجاز فما خرجت منها وبها علم إلا حويت عليه فيما أرى ، ثم أتيت العراق فما خرجت منها وبها علم إلا حويت عليه فيما أرى ، ثم أتيت الشام فغربلتها ، كل ذلك أسأل عن النفل ، فلم أجد أحداً يخبرني فيه بشيء ،

-
- ١ معجم البلدان لياقوت ٥٩٠/١ وبرك الغماد - بكسر الغين المعجمة ، وقال ابن دريد بضمها ، والكسر أشهر - هو موضع وراء مكة بخمس ليال مما يلي البحر (معجم البلدان ٥٨٩/١) .
 - ٢ الجامع لاخلاق الراوي ٩ / ورقة ١٦٨ وجه ٢ ، وانظر ترجمة جابر بن عبد الله في تذكرة الحفاظ ٤٣/١ رقم ٢١ .
 - ٣ الجامع لاخلاق الراوي ٩ / ١٦٩ وجه ١ وراجع ترجمة سعيد بن المسيب في تذكرة الحفاظ ٥٤/١ رقم ٣٨ .
 - ٤ الجامع لاخلاق الراوي ٩ / ورقة ١٦٩ وجه ١ وأبو قلابة هو عبد الله بن زيد الجرمي البصري .

حتى أتيت شيخاً يقال له زياد بن جارية التميمي ، فقلت له : هل سمعت في السفر شيئاً ؟ قال : نعم . سمعت حميد بن مسلمة (القهري) يقول : شهدت النبي ﷺ نزل في الريح في البدأة والثلاث في الرجعة ،^(١) . ولعل هذا الظماً إلى طلب العلم أن يكون السبب في سفر عبدان^(٢) إلى البصرة ثماني عشرة مرة لسمع ما يرويه أهل هذا المصر من السنن التي تفرد بها أيوب^(٣) . واختلفت أشكال الرحلة وصورها باختلاف الأشخاص والأمصار والأجيال فكان في الراحلين من يمشي على رجله^(٤) ، ومن يرتحل وهو ابن خمس عشرة سنة أو ابن عشرين^(٥) ، ومن يوصف بأنه أحد من رحل وتعب^(٦) ، أو بأن له رحلة واسعة^(٧) ، أو أنه أكثر وأكثر الترحال^(٨) ، أو أن له العناية التامة

١ سنن أبي داود ١٠٦/٣ رقم الحديث ٢٧٥٠ وأخرجه ابن ماجه بمعناه ٩٥١/٢ - ٩٥٢ ومكحول هو عالم أهل الشام أبو عبد الله بن أبي مسلم الهذلي الفقيه الحافظ . (انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ١٠٧/١ رقم ٩٦) .

٢ عبدان هو أحمد بن موسى الجواليقي (- ٣٠٦ هـ) .

٣ معجم البلدان ١٤٤/١ وأيوب هو العالم الثقة الكبير أيوب بن كيسان السخيتاني ، أبو بكر (- ١٣١ هـ) .

٤ كما قيل في أبي موسى الفقيه الحافظ عبد الله بن عبد الغني (- ٦٢٩ هـ) . انظر تذكرة الحفاظ ١٤٠٩/٤ .

٥ انظر ترجمة كل من أبي يعلى الموصلي الحافظ الثقة المشهور المتوفى ٣٠٧ هـ (الحفاظ ٧٠٨/٢) ومحمد بن علي الملقب بأبي النرسي (- ٥١٠ هـ) - الحفاظ ١٢٦١/٤ .

٦ كالنفيد أبي البركات ابن المبارك السقطي (- ٥٠٩ هـ) الحفاظ ١٢٦٠/٤ أثناء الحديث عن الذين ماتوا سنة ٥٠٩ .

٧ كما في ترجمة الشيرازي أبي يعقوب يوسف بن أحمد إبراهيم الصوفي (- ٥٨٥ هـ) الحفاظ ١٣٥٧/٤ وابن متويه إبراهيم بن محمد الاصبهاني (- ٣٠٢ هـ) الحفاظ ٧٤٠/٢ .

٨ كما في ترجمة الترمذي الكبير المتوفى سنة بضع وأربعين ومئتين . الحفاظ ٧٤٠/٢ .

بطلب الحديث والرحلة^(١) ، أو أنه بقي في الرحلة بضع عشرة سنة^(٢) ، وكان يقال في أمثال هؤلاء أحياناً : تُضْرَب إليه آباط المطي^(٣) أو أكباد المطي^(٤) ، أو رحل الناس إليه^(٥) ، أو كانت الرحلة إليه في زمانه^(٦) .

وواضح أن لقب « الرحال والرحالة » ، والجوال والحوالة كان وفقاً على كبار المحدثين أمثال من ذكرنا ممن تحمل المشاق ، وسافر إلى الآفاق ، طلباً لأحاديث ثقل أو تكثر ، فكان الناس يسألون عن نوع المشقات التي مرّ بها هؤلاء المحدثون ، وكان الذي يوصف بأنه « طوّاف الأقاليم » موضع الإكبار والاحترام في جميع العصور .

ولا ريب أن بعض هؤلاء الجوالين قد طوّفوا بالشرق والغرب مراراً . وإنّ المستشرق جولدزيهر Goldziher - على ولوعه بانكار أخبار القوم - لا يفوته أن يعترف بأن « الرحالين الذين يقولون إنهم طافوا الشرق والغرب أربع مرات ليسوا - في نظره - مبهذين ولا مغالين »^(٦) .

١ كما قالوا في الجيري (الحافظ الامام الكبير أبي حفص عمر بن محمد بن بجير الهمداني

السرقتدي . محدث ما وراء النهر . توفي سنة ٣١١ هـ) تذكرة الحفاظ ٧٢٠/٢ .

٢ كابي طاهر السلفي - بكسر السين نسبة الى جده سلفه - الحافظ العلامة شيخ الاسلام عماد

الدين أحمد بن محمد الاصبغاني الجرواني . توفي سنة ٥٧٦ هـ انظر تذكرة الحفاظ ١٢٩٨/٤ رقم ١٢٩٨ .

٣ معجم البلدان لياقوت ٦٩٤/١ .

٤ تذكرة الحفاظ ٨٠٧/٢ .

٥ كما قالوا في ابن حبيش أبي القاسم عبد الرحمن الاندلسي (- ٥٨٤ هـ) انظر تذكرة

الحفاظ ١٣٥٤/٤ .

٦ Goldziher, Trad. Isl., 220 ٦

أثر هذه الرحلات في توحيد النصوص والتشريعات

وإذا كان هؤلاء المشهورون بالطلب والرحلة^(١) قد وثقوا الأواصر بين بلدان العالم الاسلامي فذلك أمر واضح تفرضه طبائع الأشياء ، وما كانت النتيجة لتتم على غير هذه الصورة ، لأن طواف الكثير منهم بالأقاليم ربط بين المشرق والمغرب^(٢) ، والغي السدود والحدود ، وجعل هذا العالم الاسلامي أشبه بالمدينة الواحدة ، تنطوي قلوب أبنائها جميعاً على مبادئ واحدة وتعاليم متماثلة . بيد أن أثر هذه الرحلات كان في الحديث نفسه - نصاً وروحاً - أبلغ منه في أمصار المحدثين : فلقد كانت هذه الرحلات تمهيداً لطبع الحديث بطابع مشترك تماثل فيه النصوص والتشريعات ، وإن كانت أصول روايتها مختلفة المصادر حين تفرد بها أول الأمر إقليم واحد لم يشركه أحد . وكان

١ معجم البلدان لياقوت ٥٢٨/٣ أثناء الحديث عن طرطوس ومن خرجت من مشاهير المحدثين .

٢ لان العلماء - بتنقلهم في الامصار الاسلامية - لم يجدوا الفرصة للاستقرار في بلدهم ، فبينما يكون أحدهم في العراق اذا هو في الشام ، وما يكاد يحل في الشام حتى يرحل الى الاندلس ، وفيما هو في الاندلس اذا هو في مصر . ويكثر في كتب الطبقات والتراجم نسبة الحافظ الى بلده والاشارة الى البلد الذي نزل : فنزار بن عبد العزيز بغدادي قدم مصر (تاريخ بغداد ٤٣٧/١٣) ونائل ابن نجيب الحنفي بصري ورد بغداد (تاريخ بغداد ٤٣٤/١٣) وعلي بن معبد الرقي نزيل مصر (الحفاظ ٥٥٠/٢) والجوزجاني نزيل دمشق (الحفاظ ٥٤٩/٢) وابن واصل السدوسي البصري نزيل بغداد (الحفاظ ٣١٣/١) وعلي بن سعد العسكري نزيل الري (الحفاظ ٧٤٩/٢) واحمد بن عبد الله العجلي الكوفي نزيل طرابلس المغرب (الحفاظ ٥٦٠/٢) ومكي بن ابراهيم البلخي قدم بغداد (بغداد ١١٨/١٣) .

أقل ما يفترض في هذا التفرد الإقليمي اختلاف العبارات باختلاف الرواة في الأقاليم ، ولكن هذه الروايات المتباينة أخذت في التقارب شيئاً فشيئاً حتى أمكن صهرها في قالب واحد ، وخيل إلى سامعها أو قارئها للمرة الأولى أنها رواية مصر واحدة لا عدة أصوار .

والأمثلة على هذا كثيرة ، غير أننا نجتري منها بذكر حديث « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » لأهميته في نظر المحدثين . فعبد الرحمن بن مهدي (١٩٨هـ) يقول : « ما ينبغي لمصنف أن يصنف شيئاً من أبواب العلم إلا ويبتدئ بهذا الحديث »^(١) . وبمثل هذا صرح البخاري في قوله : « من أراد أن يصنف كتاباً فليبدأ بحديث الأعمال بالنيات »^(٢) ، وهو الحديث الذي افتتح به البخاري « صحيحه » — كما هو معلوم — فشرع بتطبيق هذا المبدأ على نفسه ، وبه افتتح العلماء الكثير من مصنفات الحديث أخذاً بهذه الوصية الكريمة .

وحين يجد القارئ في كتب السنن أن حديث النية طليعة هذه الكتب ، وأن متنه يكاد يكون واحداً فيها جميعاً ، يخيل إليه أن شروط التواتر متوافرة فيه ، وأنه لا بد أن يكون قد رواه الجمع الكثير عن الجمع الكثير ، والحق أن هذا الحديث — كما قال الزّار^(٣) في مسنده — « لا يصح عن رسول الله ﷺ إلا من حديث

١ الجامع لأخلاق الراوي ١٠/١٩٣ وجه ٢ .

٢ المصدر نفسه ، وفي الصفحة ذاتها .

٣ هو الحافظ الشهير أحمد بن عمرو بن عبد الخالق ، ويكنى أبا بكر . توفي سنة ٢٩٢ وله مسندان : كبير وصغير . ويسمى الكبير « البحر الزاخر » و « الكبير المثل » . وفيه يتكلم في تفرد بعض رواة الحديث ومتابعة غيره عليه ، كما رأينا في تفرد عمر بحديث النية . وانظر الرسالة المستطرفة ٥١ .

عمر ، ولا عن عمر إلا من حديث علقمة ، ولا عن علقمة إلا من حديث محمد ، ولا عن محمد إلا من حديث يحيى ^(١) : فلا يكون متواتراً^٢ لانفراد عمر به . وغر - فوق هذا - لم يكن معروفاً إلا في المدينة ، ولكنه استفاد بعد ذلك في سائر الأمصار بصيغته المشهورة ، فكان دليلاً واضحاً على ما للرحلات من أثر في توحيد نص الأحاديث ونقلها من طابعها الإقليمي الأصلي إلى الطابع العام المشترك : ولذلك تشابهت الروايات الماثلة في الكتب الصحيحة حول الموضوع الواحد ، إلا في بعض الفروق الدقيقة السيرة التي لم يفت المحدثين التنبيه عليها ، ولم يكن سبب هذا التشابه النادر العجيب إلا تلاقي الرواة حين يرتحل بعضهم إلى بعض ، وبلقن بعضهم بعضاً ، ويحدثون الناس في الذهاب والاياب ^(٣) .

ولم يقف أثر هذه الرحلات عند حد التشابه بين النصوص ، أو التوحيد بينها أحياناً ، كما في حديث النية هذا ، بل تعداه إلى وحدة التشريع ووحدة الاعتقاد :

١ ذكره السيوطي في (التدريب ص ٨٣) ، غير أن أبا القاسم بن منده يرى أن حديث النية رواه سبعة عشر آخر من الصحابة (راجع اسماءهم في التدريب ٨٢) فعر - في نظره - لم ينفرد به ، ثم يرى انه رواه عن عمر غير علقمة وعن علقمة غير محمد ، وعن محمد غير يحيى (ايضاً التدريب ٨٢) .

وحسبنا ان الحافظ العراقي يرد مثل هذا الرأي وينبه على ان من سمي من الصحابة لم يرووا ذلك الحديث بعينه ، بل رووا حديثاً آخر يصح ايراده في ذلك الباب . ولم يصح حديث النية من طريق عن عمر الا الطريق المتقدمة . ذكره السيوطي في التدريب ٨٣ . ويحسن قراءة كل ما يتعلق بهذا الحديث في ص ٨٢ - ٨٣ في التدريب .

٢ التدريب ١٩٣ .

٣ وعبرة « حدث الناس في ذهابه ورجوعه » مألوفة في كتب التاريخ والتراجم . ومثالا عليها اقرأ ما في تاريخ بغداد ١٦٣ / ١٦٨ في ترجمة عكي بن ابراهيم البلخي (- ٢١٥ هـ) .

فمن هذا الحديث استنبط العلماء كثيراً من المسائل الفقهية التي صدروا فيها عن ساحة الاسلام في معالجة الضمير البشري وتحويله على القلوب والسرائر لا على الصور والأشكال (١) .

وإذا كان للرحلات مثل هذا الأثر في توحيد التشريع والاعتقاد ، فلا بُدَّ من التشدد في الأسانيد ، لمعرفة كل رجل ورد اسمه في سلسلة الإسناد ، لأن « معرفة الرجال نصف العلم » كما كان يقول علي بن المديني (٢) . لذلك اشترطوا لقبول رواية الطالب الذي يزعم أنه رحل في الحديث وتعب أن يسرد من حفظه أسماء سلسلة الاسناد جميعاً ، ثم يضيف إليها في آخرها اسمه ، ليُعلم أن قد سمع حقاً ما يرويه ، وإلا عُدَّ متساهلاً وترك الاحتجاج بحديثه (٣) ، ولو كان إماماً واسع العلم مشهوداً له بالفضل . فالذهبي (٤) يقول في ابن لهيعة (—١٧٤هـ) « الإمام الكبير قاضي الديار المصرية (٥) » ، ويروي عن ابن حنبل أنه قال فيه : « ما كان

١ ومن اطرف ما تذكره - في هذا المجال - ان المستشرق ابن الورد Ahlwardt استقصى في بعض مباحثه سبعين مسألة فقهية استنبطها الامام الشافعي من حديث النية . وانظر :

Ahlwardt, Berliner Katalog, II, 165. no. 1362

وقد وفق في هذا البحث ، لانه جمع واستقصاء لما ورد عن الامام الشافعي من غير مناقشة .

ولو بدأ يناقش لوقع فيما يقع فيه اخوانه المستشرقون من الخطأ والزلل .

٢ راجع قوله في الجامع لاخلق الراوي ١٦٤/٩ وجه ١ .

٣ وتجد في (الكفاية للخطيب البغدادي ص ١٥٢) باباً خاصاً في ترك الاحتجاج بمن عرف بالتساهل في رواية الحديث .

٤ هو الحافظ شمس الدين ، ابو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيس الترمكاني الفارقي

الاصل الذهبي ، من أشهر كتبه « ميزان الاعتدال » و « تذكرة الحفاظ » توفي سنة ٧٤٨ .

٥ تذكرة الحفاظ ٢٣٨/٩ .

محدث مصر إلا ابن لهيعة» ولكن هذا الإمام الكبير المحدث لا يلبث أن يُرمَى بالتساهل في نظر الذهبي نفسه إذ يقول : « يروى حديثه في المتابعات ولا يحتج به »^(١) ويقول : « ولم يكن على سعة علمه بالمتقن »^(٢) ذلك بأن ابن لهيعة - كما يقول الخطيب البغدادي - « كان يتساهل في الأخذ ، وأي كتاب جاؤوا به حدث منه ، فمن هنا كثرت المناكير في حديثه »^(٣) . قال يحيى بن حسان : « جاء قوم ومعهم جزء فقالوا : سمعناه من ابن لهيعة ، فنظرت فإذا ليس فيه حديث واحد من حديث ابن لهيعة ، فجئت إلى ابن لهيعة فقلت : هذا الذي حدثت به ليس فيه حديث من حديثك ، ولا سمعتها أنت قط ؟ فقال : ما أصنع ؟ يجهلونني بكتاب ويقولون : هذا من حديثك ، فأحدثهم به »^(٤) .

ولاريب أن كثيراً من المبالغات تحف أخبار الرجالين ، وإن كان لا بد أن يكون لها في أصلها سند صحيح . فهذا حجاج بن الشاعر يقول : « جمعت لي أمة مئة رغيف فجعلتها في جراب ، وانحدرت إلى شبابة بالمدائن ، فأقمت ببابه مئة يوم ، كل يوم أجيء برغيف فأغمسه في دجلة فأآكله ، فلما نفدت خرجت »^(٥) . وهذا أحمد بن الفرات^(٦) يخبر بنفسه بأنه « كتب عن ألف

١ تذكرة الحفاظ ١/ ٢٣٩ .

٢ تذكرة الحفاظ ١/ ٢٣٨ .

٣ الكفاية ١٥٢ .

٤ المصدر نفسه ، والصفحة ذاتها .

٥ طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ص ١٠٦ (بتحقيق أحمد عبيد ، مطبعة الاعتدال بدمشق ، سنة

١٣٥٠) .

٦ هو الحافظ الحجة أبو مسعود الرازي محدث أصبهان وصاحب التصانيف ، توفي سنة ٣٥٨ .

وسبح ومئة شيخ»^(١) على حين لم نعرف من أسماء شيوخ الإمام البخاري الذين تلقى عنهم وأخذ من أفواههم - عند جمع صحيحه - إلا ألفاً وزيادة قليلة^(٢) . وقالوا في أبي عبد الله بن منده (-٣٩٥هـ) : إنه ختام الراشدين^(٣) ، لأنه «لما رجع من الرحلة الطويلة كانت كتبه عدة أحال حتى قيل : إنها كانت أربعين حملاً»^(٤) .

وحين صُنِّفَت كتب الحديث لم تُغْنِ عن الرحلة في طلب العلم ، فلقد كانت الكتب لتيسر التحصيل على المتساهل ، أما الذي كان يلتمس شرف العلم وكرامته فلم يكن ليرضى بما يقروءه في الكتب ، بل ظلت أشهى أمانيه الرحلة في طلب الحديث .

الرحلة للمتاجرة بالحديث

ولئن كان هؤلاء الرحالون إنما يطلبون الحديث ابتغاء الاتساع في المعرفة ، فإن كثيراً غيرهم بدؤوا يطلبونه متاجرةً به : فيعقوب بن إبراهيم بن سعد كان يحفظ الحديث الذي رواه أبو هريرة وفيه ينهي الرسول ﷺ عن الاغتسال

١ تذكرة الحفاظ ٥٤٤/٢ .

٢ وقد عرفنا ذلك من قول الامام البخاري نفسه : « كتبت عن ألف نفر من العلماء وزيادة » ثم يؤكد انه لم يكتب الا عن قال : « الايمان قول وعمل » . انظر حوادث سنة ٢٥٦ هـ في شذرات الذهب ١٣٤/٢ وانظر في تذكرة الحفاظ ٥٥٥/٢ سماعات البخاري من البلدان المختلفة .

٣ تذكرة الحفاظ ١٠٣٢/٣ وفيها ترجمته .

٤ تذكرة الحفاظ ١٠٣٢/٣ .

في الماء الدائم إذا أصابته نجاسة ، « وكان يعقوب لا يحدث بهذا الحديث إلا بدينار » ^(١) . وأمر أبي نعيم الفضل بن دكين أغرب من هذا ، فإنه إمام حافظ ثقة ^(٢) . ولكنه ضرب الرقم القياسي في الخبرة بالشؤون المالية ، فهذا أحد تلاميذه علي بن جعفر بن خالد يقول : « كنا نختلف إلى أبي نعيم الفضل ابن دكين القرشي نكتب عنه الحديث ، فكان يأخذ منا الدراهم الصراح ، فإذا كان معنا دراهم مكسورة يأخذ عليها صرفاً ^(٣) » ولذلك كان شعبة بن الحجاج ^(٤) ينصح بأخذ الحديث من الغني الموسر لأنه يستغني عن الكذب فيقول : « اكتبوا عن زياد بن مخراق فإنه رجل موسر لا يكذب » أو يقول لعلي بن عاصم : « عليك بعجارة بن أبي حفصة فإنه غني لا يكذب ! » فردد عليه علي بن عاصم قائلاً : « كم من غني يكذب ! » ^(٥) ويقول شعبة مؤكداً رأيه : « لا تكتبوا عن الفقراء شيئاً » ^(٦) .

ولقد قام العلماء — في مختلف العصور — في وجه هؤلاء المتاجرين بالحديث

١ انظر سنن النسائي بشرح السيوطي ٤٩/١ والكفاية ١٥٦ .

٢ راجع ترجمته في تذكرة الحفاظ ٣٧٢/١ .

٣ الكفاية ١٥٦ وانظر في « الباعث العثيث » ١١٦ . ما يتعلق بموقف ابن دكين من أخذ الاجر على الحديث .

٤ هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي الواسطي ، ويكنى أبا بسطام : محدث البصرة وأمر المؤمنين في الحديث . رأى أنس بن مالك رضي الله عنه ، وسمع أربع مئة من التابعين ، توفي سنة ١٦٠ هـ .

٥ الكفاية ١٥٥ .

٦ الكفاية ١٥٦ .

يضربون على أيديهم ، وينصحون طلبة العلم قائلين : « يا بن آدم علِّمْ مجاناً كما علِّمت مجاناً »^(١) . ويستندون في هذا إلى أنّ التعليم مجاناً وارد في الكتب السماوية ، فعن الربيع بن أنس عن أبي العالية قال : « مكتوب في الكتب : علِّمْ مجاناً كما علِّمت مجاناً »^(٢) . ولهذا القول أصل صحيح معروف في الكتب السماوية ، ففي آخر سفر من أسفار الكتاب المقدس « Deutéronome » : « إنما علمتكم بأمر ربي »^(٣) . ويستندون أحياناً أخرى إلى الحديث النبوي نفسه ليجزموا بحرمته أخذ الأجر على تعليم العلم ، ففي سنن أبي داود أنّ الصحابي الجليل عبادة بن الصامت رضي الله عنه علِّم ناساً من أهل الصفة الكتاب والقرآن ، فأهدى إليه رجل منهم قوساً رمزاً للشكر وعرفان الجميل ، وإذا عبادة يستفتي رسول الله ﷺ في أمر هذه الهدية ، فيفتيه عليه السلام بلهجة شديدة جازمة : « إن كنت تحب أن تطوّق طوقاً من نار فاقبلها »^(٤) . وكان لأمثال هذا الحديث أثر بليغ في نفوس العلماء والرواة ، فكانوا يعدون الهدية رشوة إن أهداها طالب الحديث ، ويرفضون أن يلقوا إليه شيئاً منه إلا إذا عاهدتهم ألا يهديهم شيئاً . عن محمد بن الحجاج قال : « كان رجل يسمع من حماد بن سلمة (- ١٦٧ هـ) فركب بحر الصين ، فقدم فأهدى إلى حماد ، فقال له حماد : اختر ، إن شئت

١ الكفاية ١٥٤ .

٢ انظر الكفاية ص ١٥٣ .

٣ وقد اشار جولدزيهر الى صحة هذا الامر في الحاشية الثالثة ص ٢٢٥ في كتابه :
Etudes sur la Tradition islamique.

٤ سنن أبي داود ٣/٣٦٠ رقم الحديث ٢٤١٦ كتاب الاجارة ، باب في كسب المعلم .

قبلتها ولم أحدثك أبداً ، وإن شئت حدثتك ولم أغبل الهدية . فقال : لا تقبل الهدية وحدثني . فردّ الهدية وحدثه ^(١) . وتتخذ هذه الفكرة سبيلاً آخر إلى تقييح المتاجرين بالحديث في مثل قول الإمام أحمد حين سئل : أ يكتب عمّن يبيع الحديث ؟ فقد أجاب : لا ولا كرامة ^(٢) !

ولعل بائعي الحديث والمتاجرين به - رغم جشعهم الظاهر أحياناً - لم يكونوا دائماً من الكذابين أو الوضاعين : ولعل كثيراً منهم كانوا ثقات ضابطين ، ولكنه المال يثني أعناق الرجال ، وكانت هؤلاء فلسفتهم الخاصة ، فهم قد تجشموا المشاق وركبوا الأهوال ورحلوا في طلب الحديث ، « لا يعوقهم فقر ، ولا يفت في عزمهم صعوبة الطريق وأخطاره ، سواء عليهم الصحراء وحرها ، والبحار وأمواجها ، إذ تغلغل في نفوسهم اعتقاد أن طلب العلم جهاد ، فمن مات في سبيله مات شهيداً » ^(٣) ، بينما كان سائر الآخذين عنهم قابعين في دورهم ، آمنين في سرهم ، فهم لا يريدون أن يكونوا سواء مع هؤلاء . ونحن لا نعدم في كتبنا الأمانة أخباراً تشير إلى الأصول المنهجية التي كان يتبعها هؤلاء الرواة في استقصاء الحديث النبوي ، وهي أصول كانت تكبدهم من العناء الشيء الكثير ، وهي لو قُورنت بشيء في عصرنا الحديث لكانت أشبه بأساليب الناشرين الذين أصبحت أعمالهم وقفاً على البحث عن كنوز المخطوطات لنشرها

١ الكفاية ص ١٥٣ كراهة أخذ الاجر على التحديث ومن قال : « لا يسمع من فاعل ذاك » .

٢ الكفاية ص ٥٤ .

٣ ضحى الاسلام ٧٢/٢ .

ثم يبعثها بأعلى الأتقان . والطريقة التي وصل بها العلماء إلى أحاديث علي ابن الجعد (- ٢٣٠هـ) توضح لنا الكثير من فلسفة المتأجرين بالحديث في تلك الأيام : « قال أبو الفضل بن طاهر المقدسي : سمعت أبا القاسم هبة الله ابن عبد الوارث الشيرازي صاحبنا يقول : دخلت بغداد وسمعت ما قدرت عليه من المشايخ ، ثم خرجت أريد الموصل ، فدخلت صريفيين فبت في مسجد بها ، فدخل أبو محمد الصريفي وأما الناس فتقدمت إليه وقلت له : سمعت شيئاً من الحديث ؟ فقال : كان أبي يحملني إلى أبي حفص الكتاني وابن حباب وغيرهما ، وعندني أجزاء . قلت : أخرجها حتى انظر فيها ، فأخرج إليّ حزمة منها كتاب علي بن الجعد بالتمام مع غيره من الأجزاء ، فقرأته عليه ، ثم كتبت إلى أهل بغداد فرحلوا إليه وأحضروه الكبراء من أهل بغداد ، فكل من سمعه من الصريفيين فالمنة لأبي القاسم الشيرازي فلقد كان من هذا الشأن بمكان » (١) .

وتتصرم الأعوام ، وتتعاقب الأجيال ، وإذا بتلك الرحلات العلمية في طلب الحديث تصبح ضرباً من الرحلات الرياضية يطلب بها بُعدُ الصيت ، فكان بعض من لا خلاق لهم يرحلون إلى أقصى الأقاليم لا ليحفظوا الأحاديث ويعملوا بما فيها بل لتظهر أسماؤهم في سلسلة الإسناد ، ولا سيما فيما لم يكن مشهوراً من الأحاديث . وهذه الرحلات الرياضية - إن صح التعبير - كثرت في القرن الهجري الثالث ، وانتهت إلى أسوأ النتائج في القرن الهجري الخامس ،

حتى ضجّ منها العلماء المخلصون بالأمصار ، وراحوا يقاومونها بكل ما
أوتوا من قوة .

مقاومة المتساهلين بالحديث

من هؤلاء العلماء أبو بكر أحمد ، المعروف بالخطيب البغدادي (٢٦٣هـ) فقد أشار إلى هذه الحال المخزية التي وصل إليها الذين يسمون أنفسهم في عهده رواة الحديث بهتاناً وزوراً ، فقال في كتابه « الكفاية في علم الرواية » في المقدمة : « ... وقد استفرغت طائفة من أهل زماننا وسُئعها ، في كُتُب الأحاديث والمثابرة على جمعها من غير أن يسلكوا مسلك المتقدمين وينظروا نظر السلف الماضين في حال الراوي والمروي ، وتميز سبيل المرذول والمرضي ، واستنباط ما في السنن من الأحكام ، وإثارة المستودع فيها من الفقه بالحلال والحرام ، بل قنعوا من الحديث باسمه ، واقتصروا على كتّبه في الصحف ورسمه ، فهم أغمار ، وحملّة أسفار ، قد تحملوا المشاق الشديدة ، وسافروا إلى البلدان البعيدة ، وهان عليهم الدأب والكلال ، واستوطنوا مركب الحل والارتحال ، وبذلوا الأنفس والأموال ، وركبوا المخاوف والأهوال ، شعثُ الرؤوس ، شُعبُ الألوان ، تُخمص البطون نواحلُ الأبدان ، يقطعون أوقاتهم بالسير في البلاد طلباً لا علا من الإسناد ، لا يريدون شيئاً سواه ، ولا يبتغون إلا إياه ، يحملون عمن لا تثبت عدالته ، ويأخذون ممن لا تجوز أمانته ، وبروون عمن لا يعرفون صحة حديثه . ولا يُتيقن ثبوتُ مسموعه ، ويحتجون بمن لا يُحسن قراءة صحيفته ، ولا يقوم بشيء من شرائط الرواية ، ولا يفرق بين السماع

والاجازة ، ولا يميزون بين المُسند والمرسل ، والمقطوع والمتصل ، ولا ينفذون اسم شيخه الذي حدثه حتى يستثبتوه من غيره ، ويكتفون من الناس في فعله ، والمذموم في مذهبه ، وعن المبتدع في دينه ، المقطوع على فساد اعتقاده ، ويرون ذلك جائزاً والعمل بروايته واجباً إذا كان السماع ثابتاً ، والإسناد متقدماً عالياً ... » الخ (١) .

ولم يكن التظاهر بالورع مجدياً ، ولا الإكثار من التعبد شافعاً لرواة الغرائب والمناكير ، فإن لنقاد الحديث حَدْساً داخلياً يشبه الإلهام كان يبعثهم على الحيلة في روايات هؤلاء المغرّين والاحتراس في قبولها ، وقد يبلغ بهم الحذر أشده فيفرون منها ويرفضون تحملها وأداءها : لم يردوا رواية معلّى بن هلال لفسقه أو قلة ضبطه ، فهو الزاهد العابد المشهور بالصلاح ، الذي كان يصلي في يومه مئة ركعة ، وإنما ردّوها لإكثاره من رواية غريب الحديث (٢) . ولقد أمسى هؤلاء النقاد يستحبون رواية المشاهير ، و « يكرهون - إذا اجتمعوا - أن يخرج الرجل أحسن حديثه أو أحسن ما عنده » (٣) ، وما كان « الأحسن » عندهم إلا « الغريب » ، لأن الغريب غير المؤلف يستحسن أكثر من المشهور المعروف (٤) ، ولا سيما في نظر العوام الذين يكبر في عيونهم عادة ما مجهلون .

١ الكفاية ص ٣ و ٤ .

٢ الجامع لأخلاق الراوي ١٢٧/٧ وجه أول . وعبارة الخطيب : « ما أفسده عند الناس الا رواية غريب الحديث » .

٣ الجامع ١٢٧/٧ وجه ٢ .

٤ الجامع ١٢٧/٧ وجه ٢ أيضا .

قيل لشعبة بن الحجاج : ما لك لا تروي عن عبد الملك بن أبي سليمان وهو حسن الحديث ؟ فقال : من حسنها فورت (١) !

والفرار من التحديث بالغريب كان أصدق تبرير عن تخوف العلماء من التدليس الذي يقع فيه رواة الغرائب والشاكر ساهين أو متمسكين ، فإن أمثال هؤلاء الرواة أكثر تعرضاً لضروب التدليس من سائر المحدثين : إذ يركبون الأهوال في طلب الحديث ملتزمين غرابته قبل صحته ، باحثين عن ندرته قبل اتصال سنده ، ليباهوا به الخاصة ويتعالوا به على العامة . من أجل ذلك استخف النقاد بهم ولم يقيموا لهم وزناً ، وطعنوا في عدالتهم ورموهم بالكذب مصداقاً لقول الإمام أبي حنيفة : « من طلب غريب الحديث كُذِّب » (٢) .

وتجربح النقاد للمدلس في الحديث طلباً للغرائب وحرصاً عليها يبدو أمراً طبيعياً ، فما أسرع الفضيحة إلى المدلس يكشف بها السر عن نفسه (٣) ! حتى إذا افتضح وعُرف عنه الكذب كان من عقوبته أن يردّ عليه صدقه ولا تذكر محاسنه (٤) ، ولا يقبل حديثه بعد ذلك أبداً (٥) .

والمدلسون في الحديث تباهاً ورتاء الناس كانوا أحياناً من أوقع من رأت

١ الجامع ١٢٧/٧ وجه ٢ .

٢ الجامع ١٤٦/٨ وجه ١ .

٣ كما قال سفيان الثوري (- ١٦١ هـ) : « من كذب في الحديث افتضح » الكفاية ١١٧ .

٤ وقد روى عن عبد الله بن المبارك (- ١٨١ هـ) انه قال : « من عقوبة الكذاب أن يرد عليه صدقه » ، وراى غيره أن « من عقوبة الفاسق المبتدع ألا تذكر له محاسنه » . انظر الكفاية

١١٧ .

• الكفاية ١١٨ •

عين أو سمعتُ أذن ، فيحدث أحدهم عن رجل يدّعي سماعه وهو لم يدركه ، ويختلق أسماء أشخاص ومَآكن لا يعرف عنها شيئاً ، أو يعظم المروي عنه بصفات حسان ينسجها له بخياله الخصب ، أو ينسب إليه أعمالاً صالحات ليس لها أصل صحيح . حدث عفير بن معدان الكلاعي قال : « قدم علينا عمر بن موسى حمص ، فاجتمعنا إليه في المسجد ، فجعل يقول : حدثنا شيخكم الصالح ، فلما أكثر قلت له : مَنْ شيخنا هذا الصالح ؟ سمّه لنا نعرفه . (قال) فقال : خالد بن معدان . قلت له : في أي سنة لقيته ؟ قال : لقيته سنة ثمان ومئة . قلت : فأين لقيته ؟ قال : لقيته في غزاة ارمينية . (قال) فقلت له : اتق الله يا شيخ ولا تكذب ! مات خالد بن معدان سنة أربع ومئة وأنت تزعم أنك لقيته بعد موته بأربع سنين ؟ وأزيدك أخرى : انه لم يغزُ ارمينية ! كان يغزو الروم » (١) .

وواضح من هذه القصة أنّ جهل الرواة بتاريخ وفاة المروي عنه كان دليلاً قاطعاً على وقوع الكذب والتدليس (٢) . ولذلك اشترط نقاد الحديث معرفة

١ الكفاية ١١٩ .

٢ ولا يستغرب هذا الكذب ، ولا الجهل الذي كان سبباً فيه وعلة له . حين يوصف بهما رجل مفعول كعمر بن موسى لا نعرف عن ترجمته الا الشيء اليسير . ولكن العجب العجيب من عالم مشهور كالسمعاني (عبد الكريم ، المتوفى سنة ٥٦٣ ، صاحب كتاب الانساب) اذا صح ما يرميه به ابو الفرج بن الجوزي من الكذب الصراح والتدليس الاقبح : يوم امسك بيد شيخ له في بغداد ، ثم عبر معه الى الضفة الاخرى من نهر عيسى ، ثم راج يحدث عنه قائلاً : سمعت من الشيخ فلان فيما وراء النهر كذا وكذا ، يومهم بذلك . انه سمع منه في الموضع المسمى « ما وراء النهر » .

وحين وجد جولدزيهر هذه القصة تحكى في (الكامل لابن الاثير ١١/١٢٥) تشبث بها وغدا يصنعها كذاب المستشرقين ليتخذها ذريعة الى التشكيك بامانتنا العلمية في رواية =

الرجال وتاريخهم وطبقاتهم والعناية بمواليدهم ووفياتهم . وقال سفيان الثوري (٣١١هـ) موضحاً سبب الاشتغال بهذا كله : « لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ » (١) . بل استعمل نقاد الحديث التحديد الجغرافي أيضاً لدفع الكذابين وكشف أساليبهم في الوضع أو التدليس ، فلا يذكر ثقتهم إسناداً فيه رجال رحلوا وأكثروا الترحل وطوفوا بالأقاليم إلا قلدوا أسماء هؤلاء الرجال باسم البلد الذي حدثوا فيه (٢) .

ومهما يكن من الرحلة في الحديث متاجزةً به وتكسباً ، أو طلباً للشهرة وافتخاراً ، فإن الورعين الذين كانوا يحدثون احتساباً لوجه الله هم الذين ملأوا الأرض علماً بسنة رسول الله ﷺ ، ولقد كانوا في كل زمان ومكان أكثر من أن يحقوا ، وأجل آثاراً من أن يهملوا ، وأقوى نفوساً من أن يسدل عليهم التاريخ ستار النسيان . وحسبنا - للاستدلال على دقة المحدثين في قبول الروايات - أنهم صرحوا بأن « الكاذب في غير حديث رسول الله ﷺ

= الحديث . غير أنه ما لبث أن نكص على عقبيه لما رأى ابن الأثير في السياق نفسه يرد فرية ابن الجوزي عن السمعاني ويرى أن صاحب « الانساب » أسى من أن يكذب ، وأنه رحل حقاً الى « ما وراء النهر » ، وإن له في ذلك الموضع شيوخاً معروفين ، وإنما رماه ابن الجوزي بذلك لاختلافهما في المذهب ، فالسمعاني كان شافعيًا ، وابن الجوزي كان حنبليًا . وقارن به Goldziher, Tradition Islamique. p. 229-230 . ومن المعروف أن ابن الجوزي كان يتسرع في الحكم بالوضع حتى قيل : لا عبرة بموضوعاته .

١ الكفاية ١١٩ .

٢ من الامثلة على هذا : حدثنا محمد بن أحمد المياضي ، والحسن بن حفص النهرواني بسمرقند (تاريخ بغداد ٤٣٦/١٣) اخبرنا ابو الفضل عمر بن أبي سعد الهروي قال : اخبرنا عبد العزيز ابن جعفر الحريري ببغداد (الكفاية ١٢٣) اخبرنا ابو العباس محمد بن أحمد المحبوبي بمرور (الجامع ١٥٧/٨ وجه ٢) وسمع الامام البخاري ببغداد من طائفة منهم أحمد بن حنبل (شذرات الذهب ٥٧/٢-٦٠) وسمع بمكة من الحميدي (طبقات الشافعية ٥) . ولذلك كان المحدثون يمتحنون الراوي بالسؤال عن الموضع الذي سمع فيه (الجامع ١٧/١ وجه ١ و ٢) .

ترد روايته» (١) ، وأن « السفه يسقط العدالة ويوجب رد الرواية (٢) : فكل من يجري على لسانه شيء من الكلام البذيء أو العبارات المبتذلة ينفر منه المحدثون ويتركون الرواية عنه . رووا عن الإمام البخاري أنه رد حديث النضر بن مطرف ، لأن يحيى بن سعيد القطان (-١١٣هـ) ترك الرواية عنه . أما يحيى فقد بين سبب إهماله حديث النضر بقوله : « سمعته يقول : إن لم أحدثكم فأمة زانية ، فركت حديثه لهذا » (٣) . ويشبه هذا ما رووا عن شعبة بن الحجاج (-١٦٠هـ) أنه قال : « لم يكن شيء أحب إلي من أن أرى رجلاً يقدم من مكة فأسأله عن أبي الزبير حتى قدمت مكة فسمعت منه ، فيينا أنا عنده إذ جاءه رجل فسأله عن شيء فافترى عليه . فقلت : تفترى على رجل مسلم ؟ فقال : إنه غاظمي . (قال) قلت : يغظك فتفترى عليه ؟ ! فأليت ألا أحدث عنه » فكان شعبة يقول : « في صدري منه أربع مئة ، لا والله لا أحدثكم عنه بشيء أبداً » (٤) .

فالافتراء على إنسان ولو غاظ الراوي سفه يسقط العدالة ، لأن هؤلاء الرواة كانوا يتميزون بمكارم الأخلاق ، ولهم آداب خاصة ومناهج في التربية والتعليم ينفردون بها من بين سائر العلماء من قدامى ومحدثين ، في الشرق والغرب (٥) .

١ الكفاية ١١٧ .

٢ و ٣ الكفاية ١١٥ .

٤ الكفاية ١١٥ .

٥ ولعل خير كتاب يعالج مناهج المحدثين في التربية والتعليم هو « الجامع لآخلاق الراوي وآداب السامع » للخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ . وهو في مكتبة البلدية بالاسكندرية (برقم ٧١١ ج) مخطوط يقع في عشرة أجزاء صغيرة . وقد تفصل الزميل الدكتور يوسف العشي بإعارتنا نسخته المصورة عن هذا الكتاب ، فله جزيل الشكر وجزاء الله خيرا . والقارئ الكريم لاحظ بلا ريب أننا أكثرنا الاستشهاد من هذا المخطوط القيم الذي ضبطنا عباراته وحققناه وننشره قريبا إن شاء الله .

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أُسَلِّمُ إِلَيْهِمُ الْفَرْدُوسَ

الفصل الرابع

دور الحديث وألقاب المحدثين

في القرن الهجري السادس امتازت الحياة الاسلامية بظاهرة جديدة أضعفت بعض الشيء الرحلة في طلب الحديث : فحتى أوائل هذا القرن لم تكن في المجتمع الاسلامي مدارس خاصة لتلقي الحديث ، فكان الطلبة يضطرون إلى الارتحال والتجوال ، وإنما كانت المدارس التي تتعمق في الفقه ومذاهبه وآرائه والمجتهدين فيه تؤسس في كل مكان ، لتزود جهاز الدولة بالقضاة والمتشرعين .

ولقد أنشئت أول دار للحديث في القرن الهجري السادس تحقيقاً لرغبة نور الدين محمود بن أبي سعيد زنكي (٥٦٩هـ) الذي خلّد اسمه بإنشاء المدرسة النورية في دمشق . وكان ابن عساكر صاحب تاريخ دمشق من شيوخ هذه المدرسة^(١) .

١ انظر Wustenfled, die Akademien der Araber und ihre Lehrer, p. 69 (cf. Tradit. Islam, 231 note 1).

وكتاب وستنفلك المذكور من أطرف ما ألف في وصف دور العلم عند العرب والترجمة لشييوخها . أما ابن عساكر فهو أبو القاسم علي بن الحسن الدمشقي الشافعي خاتمة الجهابذة الحفاظ . توفي سنة ٥٧١ هـ .

وبعد عشرات السنين . قامت في القاهرة دار للحديث بأمر الملك
الأبوبي الكامل ناصر الدين ، وقد تم تأسيسها سنة ٦٢٢ هـ ، وكان أول
أستاذ فيها أبا الخطاب بن دحية ^(١) .

وبعد أربع سنوات من تأسيس المدرسة الكاملية ، نشأت في دمشق
المدرسة الأشرفية سنة ٦٢٦ هـ ، فكان أول شيوخها أبا عمرو بن الصلاح ^(٢) .
ودرس في هذه الدار أيضاً الإمام النووي ^(٣) .

ولقد قامت في دمشق دور أخرى للحديث ، ولكنها لم تكن ذات
شأن عظيم ^(٤) . وهذه الدور جميعاً لم تطل حياتها ، لأنها لم تك كمدارس
الفقه والأحكام وسيلة إلى المناصب والقضاء ، والحظوة عند الخلفاء : ثم
هي - فوق ذلك - لم تك تشفي غلة الورعين من طلاب الحديث الذين
ظلوا يؤثرون الرحلة والطواف بالأقاليم .

١ هو الحافظ عمر بن الحسن المشهور بابن دحية . وهو أندلسي بلنسي ، نسبة الى بلنسية
مدينة في شرق الأندلس . توفي بالعامة سنة ٦٢٣ . له « التنوير في مولد السراج المنير » .
ويفهم من خطط المبريزي ٢/٣٧٥ أن فتى ليس له من ابن آدم الا الشكل خلف ابن دحية
في التدريس بالكاملية .

٢ هو الحافظ المعروف أبو عمر تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن الكردي الشهرزوري المشهور
بابن الصلاح . توفي سنة ٦٤٣ .

٣ هو الامام الحافظ محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي . له في علوم الحديث
تصانيف كثيرة أشهرها (شرح صحيح مسلم) توفي سنة ٦٧٦ هـ .

٤ وقد تناول هذه الدور بالدراسة الإحصائية الدقيقة Michael Mieschaka

في كتابه : Cultures - Statistik von Damaskus (cf. Tradit,

Islam. 232 note 1).

ألقاب المحدثين :

وكما أطلق العلماء على الرحالين في طلب الحديث ألقاباً مختلفة ، تبعاً لنشاطهم في الرحلة والتجوال ، أطلقوا على الدارسين في بلدهم أو في الأقاليم المجاورة له ألقاباً « رسمية » كانوا يستحسنون إلحاقها بأسمائهم عند ترجمتهم لتعرف طبقاتهم ودرجاتهم وطرق تحملهم للحديث وأدائه .

وأشهر الألقاب التي نهبوا على التمييز بينها ثلاثة : المسند والمحدث والحافظ .

فالمسند هو من يروي الحديث بأسناده ، سواء أكان عنده علم به أم ليس له إلا مجرد روايته ^(١) .

والمحدث أرفع منه بحيث عرف الأسانيد والعلل ، وأسماء الرجال ، والعالي والنازل ، وحفظ مع ذلك جملة مستكثرة من المتون ، وسمع الكتب الستة ومسند أحمد بن حنبل وسنن البيهقي ومعجم الطبراني ، وضم إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية ^(٢) .

أما الحافظ فهو أعلاهم درجةً وأرفعهم مقاماً : فمن صفاته « أن يكون عارفاً

١ - تدريب الراوي ص ٤ .

٢ - تدريب الراوي ص ٦ ، وعبارة القاسمي في « قواعد التحديث ٥٣ » مقتبسة من هنا بتصرف .
فقد ذكرت فيها المسانيد والمعجم والأجزاء دون تحديده . وليس هنا موضع الحديث عن الفرق بين أنواع هذه الكتب والتصانيف . وستتحدث عنها وعن أصحابها في باب خاص .

بسنن رسول الله ﷺ ، بصيراً بطرقها . مميّزاً لأسانيدهما ، يحفظ عنهما ما أجمع أهل المعرفة على صحته ، وما اختلفوا فيه للاجتهاد في حال نقله ، يعرف فرق ما بين قولهم : فلان حجة . وفلان ثقة ، ومقبول ، ووسط ، ولا بأس به ، وصدوق ، وصالح ، وشيخ . ولين ، وضعيف ، ومتروك ، وذهاب الحديث ، ويميّز الروايات بتغاير العبارات : نحو عن فلان ، وأن فلاناً ؛ ويعرف اختلاف الحكم في ذلك بين أن يكون المسمى صحابياً أو تابعياً ، والحكم في قول الراوي : قال فلان ، وعن فلان ، وأنّ ذلك مقبول من المدلسين دون إثبات السماع على اليقين ، ويعرف اللفظة في الحديث تكون وهماً وما عداها صحيحاً ؛ ويميّز الألفاظ التي أدرجت في المتون فصارت بعضها لاتصالها بها ، ويكون قد أنعم النظر في حال الرواة بمعاونة علم الحديث دون ما سواه ، لأنه علم لا يعلق إلا بمن وقف نفسه عليه ، ولم يضمّ غيره من العلوم إليه^(١) . ولعل أهم صفات الحافظ – كما يستنبط من أقوال العلماء وتعاريفهم – أنه يتوسع في أسماء الرجال حتى يعرف شيوخه وشيوخ شيوخه طبقة بعد طبقة ، بحيث يكون ما يعرفه عن كل طبقة أكثر مما يجله^(٢) . ويعتقد كثير من نقاد الحديث أنّ الذين يجوز تسميتهم « بالحفاظ » قليلون في كل زمان ومكان ، وربما « يتعذر وجودهم »^(٣) ، لما يشترط لهم من نادر الصفات وسعة العلم . وحسبك أنّ الوصف بالحفظ على الإطلاق ينصرف

١ الجامع لأخلاق الراوي ١٥٠/٨ وجه ٢ .

٢ التدريب ص ٧ وقارن بقواعد التحديث ص ٥٣ .

٣ الجامع لأخلاق الراوي ١٥٩/٨ وجه ١ .

إلى أهل الحديث خاصة ، فلا يقول قارئ القرآن : لقني فلان الحافظ ،
ولا يقول النحوي : علمني فلان الحافظ (١) .

وذهب الناس يغفلون في الحفاظ كل مذهب ، فقد عدت كتب الإمام
أحمد في اليوم الذي مات فيه ، فبلغت اثني عشر حملاً . ما على ظهر
كتاب منها « حدث فلان » ولا في بطنه « أخبرنا فلان » ، وكل ذلك كان
يحفظه من ظهر قلبه (٢) . وقال يحيى بن معين (٣) : « كتبت بيدي هذه
ست مئة ألف حديث » (٤) ، ولا عجب في ذلك ، فقد ترك يحيى أكثر من مئة
قمطر وأربعة عشر قمطراً مملوءة كتباً (٥) . وأمر بن عقدة (٦) ليس أقل
عجباً ، لأن الأخبار تصوره حافظاً أربع مئة ألف حديث أملاها من حفظه
على إخوة أربعة ، ولا يبعد أن يكون حافظاً غيرها . قال عبد الله القادسي
— وهو أحد هؤلاء الأربعة — : « أقمت مع إخواني بالكوفة عدة سنين
فكتب عن ابن عقدة ، فلما أردنا الانصراف ودعناه ، فقال ابن عقدة :
قد اكتفيت بما سمعتم ، أقل شيخ سمعت منه ، عندي عنه مئة ألف
حديث . (قال) : فقلت : أيها الشيخ ، نحن إخوة أربعة ، قد كتب كل

١ الجامع ١٥٢/٨ وجه ١ .

٢ الجامع ١٥١/٨ وجه ٢ .

٣ هو سيد الحفاظ ، وإمام الجرح والتعديل ، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد الشافعي
مولاهم ، البغدادي ، توفي بالمدينة سنة ٢٢٣ .

٤ و ٥ الجامع ١٥١/٨ وجه ٢ ، وفي التريب ص ٨ أن ابن معين كتب بيده ألف حديث .

٦ هو الحافظ الجامع المصنف أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي ، أبو العباس ، مولى بني هاشم ،
المعروف بابن عقدة . توفي عام ٣٨٢ هـ (الرسالة المستطرفة ٨٤) .

واحد منا عنك مئة ألف حديث ! » (١)

وحين ينسب إلى أحد هؤلاء الحفاظ عدد عظيم من الأحاديث كتبه بيده أو أملاه على تلاميذه ، فهو يحفظه غالباً من ظهر قلبه . قال أبو زرعة (٢) : « ما في بيتي سواد على بياض إلا وأحفظه » (٣) وقال الشعبي : « ما كتبت سواداً في بياض إلى يومي هذا ، ولا حدثني رجل بحديث قط إلا حفظته » (٤) .

ومن الحفاظ من كان يستعين على حفظ الحديث بكتابته ، فإذا أتقن حفظه محاه أو دعا بمقراض فقرضه خوفاً من أن يتكل القلب عليه ، منهم سفيان الثوري (٥) ، وعاصم بن ضمرة (٦) ، وخالد الحذاء (٧) وقد شاع على ألسنة الناس : بشس المستودع العلم القراطيس ! (٨)

وكان في العلماء من يميل إلى تحديد العدد المحفوظ من الحديث الذي يستحق

١ الجامع ١٥٢/٨ وجه ١ و ٢ .

٢ هو أبو زرعة الرازي ، عبد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ القرشي بالولاء^F ، الحافظ الثقة المشهور . توفي سنة ٢٦٤ هـ (الرسالة المستطرفة ٤٨) . وكان الإمام أحمد يقول : « صح من الحديث سبع مئة ألف وكسر ، وهذا الفتى - يعني أبا زرعة - قد حفظ سبع مئة ألف » (التدريب ص ٨) .

٣ الجامع ١٥٢/٨ وجه ١ .

٤ تدريب الراوي ص ٨ .

٥ انظر سنن الدارمي ١٢٥/١ .

٦ المحدث الفاضل للرازي ٥/٤ وجه ١ وتوفي عاصم سنة ١٧٤ هـ .

٧ تقييد العلم ص ٥٩ . والحذاء هو خالد بن مهران المتوفى سنة ١٤١ . ومن الذين كانوا يكتبون ويصحون ابن شهاب (انظر جامع بيان العلم ٦٦/١) وابن سيرين (المحدث الفاضل

٥/٤ وجه ٢) .

٨ جامع بيان العلم ٦٩/١ .

جاءه أن يسمى «حافظاً» . فقال الحاكم ^(١) في «المدخل» . «كان الواحد من الحفاظ يحفظ خمس مئة ألف حديث» ^(٢) . ورأى غيره أن الحد الأدنى ينبغي ألا يقل عن عشرين ألفاً ، ولكن فتح الدين بن سيد الناس ^(٣) يلاحظ أن هذه القضية نسبية ، وأن لكل زمن اصطلاحاً وتحديدأ ، فيقول : «أما ما يحكى عن بعض المتقدمين من قولهم : كنا لا نعد صاحب حديث من لم يكتب عشرين ألف حديث في الإملاء فذلك بحسب أزمنتهم» ^(٤) .

وإذا كان العدد المحفوظ يتردد بين مئات الألوف وعشراتهما - وهو فرق عظيم جداً - فإن لهذا التردد تعليلاً واضحاً ، فحين تذكر المئات يشمل الحفظ المرفوع إلى النبي ﷺ ، والموقوف على الصحابي ، والمقطوع على التابعي . نسب الإمام أحمد إلى أبي زرعة أنه كان يحفظ سبع مئة ألف ، ففسر البيهقي ^(٥) ذلك بقوله : «أراد ما صح من الأحاديث ، وأقارب الصحابة والتابعين» ^(٦) وقد يشمل حينئذ الصحيح وغير الصحيح . قال الإمام البخاري :

١ هو أبو عبد الله ، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه ، المعروف بالحاكم النيسابوري وبابن البيع ، صاحب التصانيف الشهيرة . وأعمالها المستدرك على الصحيحين والمدخل . توفي سنة ٤٠٥ .

٢ تدريب الراوي ص ٨ .

٣ هو أبو الفتح ، محمد بن محمد بن أحمد المشهور بابن سيد الناس ، اليعمرى الاندلسي الاصل ، المصري الشافعي ، أحد الأعلام الحفاظ ، توفي سنة ٧٣٤ . له «عيون الأثر في فنون المغازي والشمال والسير» .

٤ تدريب الراوي ص ٧ .

٥ سترد ترجمة البيهقي .

٦ تدريب الراوي ص ٨ .

«أحفظ مئة ألف حديث صحيح ، ومئتي ألف حديث غير صحيح» (١) .
وكأنهم - حين يقتصرون على عشرات الألوف - لا يريدون إلا ما صح
من الأحاديث المرفوعة .

والورعون من الحفاظ ما كانوا ليرضوا عن غلو الناس في شأنهم أو
كان لهم الخبرة من أمرهم . فإنّ واحدهم يكون عنده الحديث فيسرقه
الناس بالمقرعة حتى يخرجوه أو يرويه (٢) . ويكتب أحدهم أو يحفظ مئات
الألوف فلا يروي إلا عشراتها ، أو يحفظ عشرات الألوف فلا يحدث إلا
بأحاديدها ، وهم بشرطون على أنفسهم - فوق هذا كله - التعمق في العلم
والفهم والدراية ، لا مجرد الإكثار والتوسع في الرواية (٣) .

رواية الحديث بالحفظ

ويزداد إكبارنا لهؤلاء الحفاظ إذا عرفنا أنّ العلماء كانوا - ولا سيما
في بادئ الأمر - يتشدّدون في الرواية باللفظ والنصّ ، ولا يتساهلون
حتى بالواو والفاء . فكانوا يرون أنّ على المؤدّي أن يروي ما تحمله
باللفظ الذي تلقّاه من شيخه دون تغيير ولا حذف ولا زيادة . واستدلوا
على ذلك بقوله ﷺ : «نصّر الله امرءاً سمع حديثاً فأدى كما سمعه ،
فربّ مبلغ أوعى من سامع» (٤) . وبتعليمه عليه السلام الصحابة
الحرص على لفظه النبوي ، كما فعل مع البراء بن عازب حين
أعاد أمامه قراءة الدعاء الذي علّمه إياه عند أخذ المضجع ،

١ تدريب الراوي ص ٨ أيضاً .

٢ الجامع ١٥١/٨ وجه ٢ .

٣ الجامع ١٥١/٨ وجه ١ .

٤ الكفاية ١٧٣ .

فأورده كما تعلمه منه ، إلا أنه قال : (ورسولك) بدلاً من (ونبئك)
ففيه عليه السلام قائلاً بيده في صدره : « ونبئك » ^(١) .

ولذلك أثر أكثر الصحابة الشدد في الرواية باللفظ . قيل لرجل من
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما لك لا تحدث كما يحدث فلان وفلان ؟
فقال : ما بي ألا أكون سمعت مثل ما سمعوا ، أو حضرت مثل ما
حضروا ، ولكن لم يدرس الأمر بعد ، والناس متماسكون ، فأنا أجد من
يكفيني ، وأكره التزيد والنقصان في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٢) .

وعلى هذا الأساس راح بعض الصحابة يصحح ما يسمعه من الرواة
من تغيير اللفظ النبوي بالتقديم والتأخير ، أو استبدال كلمة بمرادفها ،
قال عبيد بن عمير وهو يقصّ : « مثل المنافق كمثل الشاة الرابضة
بين الغنمين » فقال ابن عمر : ويلكم ، لا تكذبوا على رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، إنما قال صلى الله عليه وسلم : « مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين
الغنمين » ^(٣) ، وسمع ابن عمر أيضاً رجلاً يردد حديث الأركان
الخمسة ، فقدّم بعضها وأخر بعضاً مخالفاً بذلك الرواية التي سمعها ابن عمر
بنفسه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له : « اجعل صيام رمضان آخرهن ،

١ الكفاية ١٧٥ عن البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : يا براء كيف تقول
إذا أخذت مضجعتك ؟ (قال) : قلت : الله ورسوله أعلم . قال : إذا أويت إلى فراشك طاهراً ،
فوسد يمينك ثم قل : اللهم أسلمت وجهي إليك ووضعت أمري إليك ، وألجأت ظهري إليك ،
لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك . آمنت بكتابك الذي أنزلت ، وبنبيك الذي أرسلت فقلت كما
علمني ، غير أنني قلت : ورسولك فقال بيده في صدري « ونبئك » .

٢ الكفاية ١٧٢ .

الكفاية ١٧٣ .

كما سمعت من في رسول الله ﷺ» (١) .

وفي عصر التابعين وأتباع التابعين ظل كثير من الرواة يؤدي حديث رسول الله ﷺ بلفظه ونصه ، وإن كان آخرون منهم لا يرون بأساً بالرواية على المبنى ، قال ابن عون : « أدركت ثلاثة يشددون في الحروف ، وثلاثة يرخصون في المعاني . فأما أصحاب المعاني فالحسن والشعبي والنخعي ، وأما أصحاب الحروف فالقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة ومحمد ابن سيرين » (٢) .

ولقد صور الأعمش تشدد الرواة بالحروف ، فحمد لهم هذا التشدد وتغنى به قائلاً : « كان العلم عند أقوام كان أحدهم لأن يخر من السماء أحب إليه من أن يزيد فيه واواً أو ألفاً أو دالاً ، وإن أحدهم اليوم يحلف على السمكة إنها سمينة وإنها لمهزولة » (٣) .

فلا غرو إذا حرص هؤلاء الورعون على قول النبي ﷺ « يتبذ » لا « ينبذ » (٤) ، ولا غرو إذا أظهروا شكهم بعبارة صريحة ، فقال الراوي « أسلم وغفار أو غفار وأسلم » (٥) أو « نمت خيراً » أو « نمتي خيراً » (٦) بالتشديد أو التخفيف . وإن الأمر لأجدر بالحرص والعناية عند الرواة من هذا كله ، فبعضهم يتحرج من تغيير اللحن ، ويبقي كلام الراوي صحياً كان

١ الكفاية ١٧٦ ، وابن عمر هو الصحابي الجليل عبد الله بن عمر بن الخطاب توفي سنة ٧٣ .

٢ الجامع لأخلاق الراوي ١٠١/٥ وجه ١ .

٣ الكفاية ١٧٨ والاعمش هو سليمان بن مهران (- ١٤٨ هـ) .

٤ الكفاية ١٧٨ .

٥ الكفاية ١٧٩ .

٦ الكفاية ١٨٠ .

أو تابعياً على حاله ، لأن القوم حدثوه هكذا ، فلا ضير من استعمال « حَوَثَ » بدلاً من « حَيْثَ »^(١) أو « لَغَيْتَ » بدلاً من « لَغَوْتُ »^(٢) و « عَوَّثَاءُ السُّفَرِ » بدلاً من « وَعَثَاءُ »^(٣) . ولذلك رووا عن ابن سيرين أنه « كان يلحن كما يلحن الراوي »^(٤) . وفسّر الإمام أبو عبيد ظاهرة إبقاء اللحن على حاله بقوله : « لأهل الحديث لغة ، ولأهل العربية لغة ، ولغة أهل العربية أقيس ، ولا تجد بدءاً من اتباع لغة الحديث من أجل السماع »^(٥) .

ثم رأى العلماء أن يميزوا في هذا الموضوع بين لحن يحيل المعنى وآخر لا يحيله فرأوا أنه لا بدّ من تغيير اللحن الذي يفسد المعنى^(٦) ، وقالوا بضرورة ردّ الحديث إلى الصواب ، إذا كان راويه قد خالف موجب الإعراب^(٧) .

أما الطائفة التي لم تر بأساً في رواية الحديث بالمعنى ، فإنها اشترطت لذلك شروطاً ، منها أن يكون الراوي عالماً بالنحو والصرف وعلوم اللغة عارفاً بمدلولات الألفاظ ومقاصدها ، بصيراً بمدى التفاوت بينها ، قادراً على أن يؤدي الحديث أداء خالياً من اللحن ، لأن رسول الله ﷺ أفصح من نطق بالضاد . فمن الكذب

١ الكفاية ١٨٢ .

٢ الكفاية ١٨٣ .

٣ الكفاية ١٨٠ .

٤ الكفاية ١٨٦ .

٥ الكفاية ١٨٢ وأبو عبيد هو القاسم بن سلام ، أحد كبار الأئمة في الحديث واللغة ، توفي

سنة ٢٢٣ .

٦ الكفاية ١٨٨ .

٧ 'لجامع لأخلاق الراوي ١٠٣/٦ وجه ١ .

عليه أن يضع المؤدي في فيه لحنًا يستحيل أن يقع منه . قال الأصمعي :
« أخشى عليه إذا لم يعرف العربية أن يدخل في قوله : « مَنْ كذب
عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » فإن النبي ﷺ لم يكن يلحن ، فمهما
رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه » (١) .

وإذا كانت علوم العربية متشعبة ، والإحاطة بها وبالفوارق الدقيقة بين
ألفاظها ومدلولاتها شبه مستحيلة ، منع بعض العلماء غير الصحابة من
رواية الحديث بالمعنى ، لأن « جبلتهم عربية ، ولغتهم سليقة » . قال
القاضي أبو بكر بن العربي (٢) : « إن هذا الخلاف إنما يكون في عصر
الصحابة ومنهم . وأما مَنْ سواهم فلا يجوز لهم تبديل اللفظ بالمعنى ، وإن
استوفي ذلك المعنى ، فإننا لو جوزناه لكل أحدٍ لما كنا على ثقة من الأخذ
بالحديث ، إذ كلُّ أحدٍ إلى زماننا هذا قد بدّل ما نقل ، وجعل الحرف
بدلَ الحرف فيما رآه ، فيكون خروجاً من الأخبار جملةً . والصحابة بخلاف
ذلك ، فإنهم اجتمع فيهم أمران عظيمان : أحدهما الفصاحة والبلاغة ، إذ
جبلتهم عربية ، ولغتهم سليقة . الثاني : أنهم شاهدوا قول النبي ﷺ
وفعله ، فأفادتهم المشاهدة عقلَ المعنى جملةً واستيفاء المقصد كله . وليس
من أخبر كمن عاين . ألا تراهم يقولون في كل حديث : « أمر رسول
الله ﷺ بكذا » و « نهى رسول الله ﷺ عن كذا » ولا يذكرون

١ اختصار علوم الحديث ١٦٢ •

٢ أبو محمد بن عبد الله المعافري المعروف بابن العربي ، من مشاهير فقهاء اشبيلية • توفي

سنة ٥٤٤ •

لفظه ؟ وكان ذلك خبراً صحيحاً ، ونقلأ لازماً ، وهذا لا ينبغي أن يـسـتـرـيـب فيه منصف لبيانه» (١) .

ووقف الإمام مالك من الرواية بالمعنى مرفقاً وسطاً ، فأجازها فيما لم يرفع إلى رسول الله ، وتشدد في منعها في الأحاديث المرفوعة ، حتى كان رضي الله عنه - ورعاً منه واحتياطاً - يتحفّظ من الباء والياء والتاء في حديث رسول الله ﷺ كما روى عنه البيهقي في «مدخله» (٢) .

على أن ابن الصلاح لا يرى ضرورة للتشدد في رواية الحديث بالمعنى في المرفوع دون سواء ، وإنما هو يشترط على من يريد الأداء بالمعنى في المرفوع وغيره اكتساب العلم بالعربية والمقدرة على التصرف الصحيح فيها على الوجه الذي ذكرناه ، فإنه يقول : « ومنعه بعضهم في حديث رسول الله ﷺ وأجازة في غيره والأصح جواز ذلك في الجميع ، إذا كان عالماً بما وصفناه ، قاطعاً بأنه أدى معنى اللفظ الذي بلغه لأن ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف الأولين ، وكثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحداً في أمر واحد بألفاظ مختلفة ، وما ذلك إلا لأن معوّلم كان على المعنى دون اللفظ . ثم إن هذا الخلاف لا نراه جارياً ولا أجراه الناس - فيما نعلم - فيما تضمنته بطون الكتب ، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بدله فيه لفظاً آخر بمعناه : فان الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص ، لما كان عليهم في ضبط الألفاظ والحمود عليها من

١ أحكام القرآن ١٠/١ .

٢ اللغات الحثيث ١٥٨ وقارن بالكفاية ١٧٩ .

الخرج والنصب ، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب ،
ولأنه إن ملك تغيير اللفظ ، فليس يملك تغيير تصنيف غيره» (١) .

والرواية بالمعنى ينبغي أن تظل مقيدة ببعض العبارات الدالة على الحيلة
والورع ، فعلى راوي الحديث إذا شك في لفظ من روايته أن يتبعه
بقوله : «أو كما قال» ، «أو كما ورد» (٢) .

وأكثر الرواة يحرصون على أن يؤدوا الحديث تاماً بجميع ألفاظه ،
ويرون في ذلك ضرباً من العناية باللفظ النبوي ، إلا أن بعض العلماء
يتساهلون في اختصار الحديث ، فيحذفون بعضه ، ويقطعون ، ويروونه
تفاريق في مناسبات مختلفة ، كما صنع البخاري في صحيحه . ولم ير
الأئمة في صنع البخاري موضعاً للنقد ، لأنهم لاحظوا أنه لا يتساهل
في ذلك إلا إذا كان قد أورد الخبر تاماً في رواية أخرى . ولذلك لم
يجوزوا اختصار الحديث إذا لم يرد تاماً من طريق أخرى ، لئلا يكون
ذلك كتماناً لما يجب تبليغه (٣) .

وهذا التساهل في أداء الحديث كان نتيجة طبيعية للتساهل عند تحمله :
فمن قبل أن يقدم بعض الأئمة على إباحة الأداء بالمعنى ، أو على الإذن
باختصار المروي وتقطيعه ، ترخص كثير منهم في تحمل الحديث بضروب
جديدة ليست من السماع في شيء ، ولم يكن ترخصهم هذا - في نظر
الجمهور - سيئ الأثر ولا شديد الخطر .

١ علوم الحديث لابن العزلاحي ١٨٩ .

٢ الباعث الحثيث ١٦١ .

٣ الباعث الحثيث ١٦١ .

أخذت هذه الرحلة في طلب الحديث تضعف شيئاً فشيئاً ، وبات
الرحالون أنفسهم لا يستطيعون أن يعولوا على المشافهة والتلقي المباشر ، فقد
يضربون أكباد المطي إلى إمام عظيم حتى إذا أصبحوا تلقاء وجهه قنعوا
منه بكتاب يعرضونه عليه ، أو بإجازة يخصهم بها ، أو بأجزاء حديثية
يناولهم إياها مع إذنه لهم بروايتها ، وقد يتطوع هذا الإمام نفسه بإعلامهم
بمروياته ، أو الوصية لهم ببعض مكتوباته ، فيتلقفونها تلقفاً ويروونها
مطمئنين كما لو كان صاحبها قد أجازهم بها بعارة صريحة لا لبس فيها
ولا إبهام . بل لقد أمسى المتأخرون لا يجدون حاجة للرحلة ولا لتحمل
مشاقها منذ أصبح حقاً لهم ولغيرهم أن يرووا كل ما يجلبون من الكتب
والمخطوطات سواء ألقوا أصحابها أم لم يلقوهم . وذلك كله يعني أن
السمع لم يعد - كما في فجر الاسلام - الصورة الوحيدة لتحمل الحديث
وأدائه ، وإنما أضحي إحدى الطرق الثمان التي استقرأها نقاد الحديث .
وبحثنا التالي سيدور حول هذه الطرق الثمان ، وبدراستها وتبع
اصطلاحاتها ودقة التمييز بين عباراتها سيجد القارئ نفسه على موعد مع
المحدثين لأول مرة ، فليحضر القلب وليرهف السمع ، فإن لهؤلاء العلماء
لغتهم الخاصة التي إن لم تطرب بإيقاعها الحلو كلغة الشعر والموسيقى ،
فهي تعجب بمحتواها العميق كلغة فذة في فن النقد والتحليل !

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الخامس

تحمل الحديث وصوره

أولاً - السماع :

من المشافهة والسماع المباشر - على طريقة الرعيل الأول من الرواة - انتقل طلاب العلم إلى أخذ الحديث عن طريق القراءة ، أو الإجازة ، أو المناولة ، أو المكاتبة ، أو الإعلام ، أو الوصية ، أو الوجادة . وهذه الصور السبع - مع إضافة السماع إليها - هي صور التحمل الثمان التي تحدد مناهج القوم في التعليم ^(١) .

ولعل من نافلة القول أن نشير مرة أخرى إلى أن السماع أعلى هذه الصور وأرفعها وأقواها . غير أن من الضروري أن ننظر الآن إلى السماع نظرة خاصة من زاوية المحدثين ، ومن خلال تعاريفهم واصطلاحاتهم . عندئذ يتبين لنا أن السماع هو أن يسمع المتحمل من لفظ شيخه ، سواء أحدثه الشيخ من كتاب يقرؤه أم من محفوظاته وسواء أأملى عليه أم لم يُمل عليه ^(٢) .

١ - التدريب ١٢٩ .

٢ - فaron بعرريف السماع في التدريب ١٢٩ .

ومن المعروف في لسان العرب أن قول الراوي : حدثنا فلان أو أخبرنا أو أنبأنا أو ذكر لنا أو قال لنا تفيد معنى التحديث . فهي عند علماء اللغة تساوي قول الراوي : « سمعت فلاناً قال : سمعت فلاناً » . وأوشك كثير من المحدثين أن يجروا على طريقة علماء اللغة في اصطلاحاتهم ، حتى لم يفرقوا بين العبارات المذكورة ، وراح كل يستخدم إحدى هذه العبارات على سواء ، وروي عن كثير من المتقدمين أنهم كانوا « يقولون في غالب حديثهم الذي يروونه (أخبرنا) ولا يكادون يقولون : (حدثنا) »^(١) . وقال رجل للإمام أحمد : يا أبا عبد الله ، إن عبد الرزاق^(٢) ما كان يقول : (حدثنا) ، كان يقول (أخبرنا) ، فقال أحمد بن حنبل : « حدثنا وأخبرنا واحد »^(٣) . وقد يكون إثارة هؤلاء المتقدمين (أخبرنا) على الألفاظ الأخرى التي تفيد

١ الجامع لأخلاق الراوي ١١٢/٦ وجه ١ ، وفي هذه الصفحة يذكر الخطيب من هؤلاء المتقدمين الذين لا يفرقون بين « حدثنا » و « أخبرنا » ويقولون الثانية دون الأولى : حماد بن سلمة ، وهشيم بن بشير ، وعبد الله بن المبارك ، وعبد الرزاق بن همام ، ويزيد بن هارون ، ويحيى ابن يحيى النيسابوري ، وإسحاق بن راهويه ، وعمر بن عوف ، وأبا مسعود أحمد بن الفرات ، ومحمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس . وقارن بالكفاية ٢٨٤ - ٢٨٥ .

٢ هو العالم الثقة الكبير عبد الرزاق بن همام بن نافع المتوفي سنة ٢١١ .

٣ الكفاية ص ٢٨٦ . ويظهر أن أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه أدخلوا عبارة « حدثنا » وطلبوا من أهل العلم أن يستعملوها في رواياتهم وإن كانوا يقولون بتساوي جميع هذه العبارات في إفادة التحديث والسماع . قال محمد بن رافع : كان عبد الرزاق يقول : « أخبرنا » حتى قدم أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه فقالا له : قل « حدثنا » ، فكل ما سمعت من هؤلاء قال : « حدثنا » ، وما كان قبل ذلك قال : « أخبرنا » . انظر الكفاية ص ٢٨٦ .

التحديث لغةً بسبب شيوعها وكثرة استعمالها^(١) . وقد يكون التعبير بـ (أخبرنا) أوسع وأشمل من التلفظ بغيرها ، فنعيم بن حماد^(٢) يقول : « ما رأيت ابن المبارك^(٣) يقول قط : (حدثنا) ، كأنه يرى (أخبرنا) أوسع ! »^(٤) .

وإذ تساوت هذه العبارات جميعاً في إفادة التحديث والسماع ، فلا ضير أن يقول القاضي عياض^(٥) بقول علماء اللغة ، فيرى أن لا خلاف - عندما يكون السماع من لفظ المسمع أو من كتاب - أن يقول السامع : (حدثنا) و (أخبرنا) و (سمعت) و (قال لنا) و (ذكر لنا فلان)^(٦) .

غير أن نقاد الحديث يفضلون دفع كل لبس وإيهام ، فيقولون : ينبغي أن يبين السماع كيف كان ، فما سُمع من لفظ المتحدث قيل فيه (حدثنا) ، وما قرئ عليه قال الراوي فيه (قرأت) إن كان سمعه بقراءته ، ويقول فيما سمعه بقراءة غيره (قرئ وأنا أسمع)^(٧) .

والأكثر على تقديم لفظ (سمعت) على الألفاظ الباقية ، إذ لا يكاد

١ الكفاية ٢٨٤ .

٢ هو نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارس ، الخزاعي المروزي ، أبو عبد الله نزيل مصر ، أول من جمع المسند . توفي محبوساً بسامرا سنة ٢٢٨ هـ الرسالة المستطرفة ٣٧ .

٣ هو الامام الكبير عبد الله بن المبارك ، أبو عبد الرحمن توفي سنة ١٨١ هـ .

٤ الكفاية ٢٨٥ .

٥ هو العالم الثقة الكبير ، القاضي عياض بن موسى صاحب « الشفا في شمائل المصطفى » و « الاماع في اصول السماع » ومنه نسخة في الظاهرية حديث ٤٠٦ . توفي سنة ٥٤٤ هـ .

٦ اختصار علوم الحديث ١٢٢ .

٧ الجامع لأخلاق الرازي ١١٢/٦ ووجه ١ وقد عقد الخطيب لذلك فصلا في الكفاية ٢٩٩ - ٣٠١ .

أحد يقولها في أحاديث الإجازة والمكاتبة ، ولا في تدليس ما لم يسمعه ، فكانت لذلك أرفع من سواها (١) . ثم يتلوها قول (حدثنا وحدثني) ثم (أخبرنا وأخبرني) (٢) مع ضرورة التمييز بين حالتي الإفراد والجمع . وفي ذلك يقول عبد الله بن وهب (٣) صاحب الإمام مالك (٤) : « إنما هي أربعة : إذا قلت (حدثني) فهو ما سمعته من العالم وحدي ، وإذا قلت (حدثنا) فهو ما سمعته مع الجماعة ، وإذا قلت (أخبرني) فهو ما قرأت على المحدث ، وإذا قلت (أخبرنا) فهو ما قرئ على المحدث وأنا أسمع (٥) » .

ويلى لفظي التحديث والاختبار (نبأنا وأنبأنا) وهما قليلان في الاستعمال (٦) والنية هي الفارقة بين جميع هذه الاصطلاحات على الحقيقة (٧) . ولذلك تشدد

١ الكفاية ٢٨٤ .

٢ التدريب ١٣٠ .

٣ هو الإمام الحافظ عبد الله بن وهب بن مسلم ، أبو محمد الفهري مولاهم ، المصري الفقيه ، أحد الأئمة الاغلام . حدث عن خلق كثير بمصر والحرمين وصنف موطأ كبيرا . قال فيه أبو زرعة : « نظرت في ثلاثين ألف حديث لابن وهب ، ولا أعلم أنني رأيت له حديثا لا أصل له » . توفي ابن وهب سنة ١٩٧ هـ . راجع ترجمته في تذكرة الحفاظ ١/٣٠٤ - ٣٠٦ هـ .

٤ هو امام أهل المدينة ، وامير المؤمنين في الحديث ، مالك بن انس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي ، ويكنى أبا عبد الله ، استغرق تأليفه « الموطأ » أربعين سنة عرضه خلالها على سبعين من فقهاء المدينة . توفي سنة ١٧٩ هـ .

٥ الكفاية ٢٩٤ وفي الامتداد أحمد بن عبد الرحمن قال : سمعت عمي ، وعمه هو ابن وهب الذي ترجمنا له في الحاشية قبل السابقة .

٦ التدريب ١٣٠ .

٧ الكفاية ٢٨٧ .

الرواة مع المدلسين فلم يقبلوا منهم حديثاً حتى يقول قائلهم : (حدثني)
أو (سمعت)^(١) . وصيغة الافراد في التحديث أعلى العبارات في نظر
الحافظ ابن كثير (- ٧٧٤هـ) ففي قول الراوي (حدثنا) أو (أخبرنا)
احتمال أن يكون في جمع كثير ، وربما لا يكون الشيخ قصده بذلك .
ولا يعين قصد الشيخ له إلا الافراد^(٢) .

وقول المحدث : (حدثنا فلان قال : حدثنا فلان) أعلى منزلة من قوله
(حدثنا فلان عن فلان) إذ كانت « عن » مستعملة في تدليس ما ليس
بسماع^(٣) . وقد لاحظ بعض الشعراء المتأخرين هذا حين قال :
يتأدّى إليّ عنك ملبحٌ من حديث ، وبارعٌ من بيان .
بين قول الفقيه : « حدثنا سفيان » فرقٌ وبين « عن » سفيان^(٤)

ويجوز أخيراً في السماع أن يقول الراوي : (قال لنا فلان) أو
(قال لي) أو (ذكر لي) ، إذ هي في الاتصال مثل (حدثنا) وإن
كانت أشبه بسماع المذاكرة^(٥) .

وأضعف هذه العبارات جميعاً أن يقول الراوي (قال) أو (ذكر) من غير
(لي) لأنها توهم التدليس . وإلى هذا أشار حماد حين قال : إني أكره إذا كنت
لم أسمع من أيوب^(٦) حديثاً أن أقول : قال (قال أيوب كذا وكذا)

١ الكفاية ٢٩٢ .

٢ اختصار علوم الحديث ١٢٢ .

٣ الكفاية ٢٨٩ .

٤ الكفاية ٢٩١ .

٥ التدريب ١٣٠ .

٦ هو أيوب السختياني . وقد سبقت ترجمته .

فيظن الناس أنني قد سمعته منه» (١). وكانت عبارة شعبة بن الحجاج (٢) أشدّ في ذلك وأعنف حين قال : «لأن أُرني أحبّ إليّ من أن أقول : (قال فلان) ولم أسمع منه !» (٣) .

ونعود مرة أخرى لنؤكد أنّ جميع هذه الألفاظ عند علماء اللسان عبارة عن التحديث ، وأنها في الأصل مثل (سمعت فلاناً قال : سمعت فلاناً) ، وإنما الخلاف فيها بين نقاد الحديث في استعمالها من جهة العرف والعادة (٤) .

ثانياً - القراءة :

لا حاجة بنا إلى تعريف القراءة ، فمن الواضح ان حقيقتها المستمدة من لفظها هي قراءة التلميذ على الشيخ حفظاً من قلبه أو من كتاب ينظر فيه (٥) . وإذا كان التلميذ يعرض بهذا النوع من التحمل قراءته على الشيخ ، سميت القراءة عرضاً لدى كثير من المحدثين (٦) .

وإذا لم يقرأ التلميذ من حفظه أو من كتاب بين يديه ، وإنما سمع غيره يقرأ على الشيخ ، فإنه يشترط في شيعه حيثذ أن يكون حافظاً لهذا المقروء عليه ، أو متمكناً من مقابله على أصله الصحيح إن لزم الرجوع إلى هذا الأصل بأيدي تلامذته الآخرين الثقات الضابطين ، أو واحد منهم على الأقل (٧) . والقراءة

-
- ١ الكفاية ٢٩٠ .
 - ٢ سبقت ترجمته .
 - ٣ الكفاية ٢٩٠ .
 - ٤ الكفاية ٢٨٨ .
 - ٥ التدريب ١٣١ .
 - ٦ التدريب ١٣٠ .
 - ٧ الباعث الحديث ١٢٣ .

من الكتاب أفضل ، لأن العرض به أوثق من الحفظ وآمن . راجع
يقول الحافظ ابن حجر (١) : « ينبغي ترجيح الإمساك في الصور كلها على
على الحفظ ، لأنه خزان » (٢) وغني عن البيان أنه يريد « بالامساك » هنا
إمساك الأصل المكتوب .

والرأي المختار أن القراءة دون السماع ، فهي تليها في الدرجة
الثانية (٣) ، لكن بعضهم يذهب إلى مساواتها للسماع (٤) ، وهؤلاء لا يرون
بأساً أن يقول التلميذ الذي قرأ على الشيخ عندما يريد أن يؤدي إلى غيره
الرواية عنه : سمعت (مطلقاً) من غير تقييدها بقوله : قراءة على الشيخ (٥) .
وببالغ بعض المحدثين في شأن القراءة فيقدمها على السماع (٦) .

وعلى الرأي الصحيح المختار أن للتلميذ عند أداء روايته أن يقول إن قرأ
بنفسه : « قرأت على الشيخ وهو يسمع » وإن كان القارئ سواه : « قرئ

١ ابن حجر العسقلاني هو شيخ الاسلام أحمد بن علي بن محمد بن علي شهاب الدين أبو
الفضل ، من أئمة الحديث وحفاظه . وهو عسقلاني الأصل ، منسوب الى آل حجر ، كثير
التصانيف ، توفي سنة ٨٥٢ هـ الرسالة المستطرفة ١٢١ - ١٢٢ هـ .

٢ التدريب ١٣١ هـ .

٣ وهو رأي جمهور أهل المشرق . التدريب ١٣٢ هـ .

٤ وهو رأي الامام مالك وأصحابه وأتباعه من علماء المدينة ومعظم علماء الحجاز والكوفة .
وهو كذلك رأي الامام البخاري « التدريب ١٣٢ هـ » .

٥ اختصار علوم الحديث ١٢٤ هـ .

٦ وقد حكى هذا القول عن كثير من العلماء منهم أبو حنيفة وابن أبي ذئب . روى البيهقي في
« المدخل » عن مكى بن ابراهيم قال : « كان ابن جريج ، وعثمان بن الاسود ، وحنظلة بن
أبي سفيان ، وطلحة بن عمرو ، ومالك ، ومحمد بن اسحاق ، وسفيان الثوري ، وأبو حنيفة
وابن أبي ذئب ، وسعيد بن أبي عروبة والمنثني بن الصباح يقولون : « قراءتك على العالم خير
من قراءة العالم عليك » ذكره في التدريب ١٣٢/١ هـ .

على الشيخ وهو يسمع وأنا كذلك أسمع » . وجوز كثير من أهل الحديث أن يقول التلميذ عند الأداء : حدثنا الشيخ قراءة عليه « أو » أخبرنا قراءة عليه « أو » سمعت من الشيخ قراءة عليه بذكر هذا القيد الأخير إلزاماً ، لأن عدم ذكره يوهم حصول « السماع » الذي هو أعلى صور التحمل على التحقيق ^(١) . ونحن لم ننس بعد أن « أخبرنا » و « حدثنا » و « سمعت » صيغ اصطلاحية تفيد « السماع » عند الإطلاق .

ثالثاً - الإجازة :

لاحظنا في « السماع » أن المتحمل يسمع من لفظ الشيخ ، وفي « القراءة » أن التلميذ يعرض على شيخه قراءته ، فكلمتا الصورتين تشمل على الرواية مع الاسناد المتصل ، إما من النطق والشافهية ، وإما من النقل الصحيح . والإجازة لا تشمل على شيء من هذا ، لأنها عبارة عن إذن الشيخ لتلميذه برواية مسموعاته أو مؤلفاته ، ولو لم يسمعها منه ولم يقرأها عليه . لذلك يعترض ابن حزم على الإجازة ويراها « بدعة غير جائزة » ، ويزيد بعضهم على ذلك فيقول متشدداً في إنكارها : « من قال لغيره « أجزت لك أن تروي عني ما لم تسمع » فكأنه قال : أجزت لك أن تكذب عليّ » ، لأن الشرع لا يبيح رواية ما لم يسمع » ^(٢) . وهذه مغالاة ، فإن بعض صور الإجازة لا يبلغ هذا الحد من ضعف الرواية ،

١ الباعث الحثيث ١٢٥ وقارن بالتصريب ١٣٢ .

٢ التصريب ١٣١ .

فمن الصور المقبولة في الإجازة لدى الجمهور . دونما تردد (١) :

إجازة كتاب معين أو كتب معينة لشخص معين أو أشخاص معينين ،
كأن يقول الشيخ : أجزت لك أو لكم أو لفلان (مع ذكر اسمه ومميزاته)
رواية صحيح مسلم أو سنن أبي داود أو الكتب الستة أو ما اشتملت
عليه مدوناتي ، وهي كذا وكذا .

ويتوسع كثيرون فيقبلون كذلك إجازة شخص معين ، أو أشخاص
معينين بشيء مبهم غير معين ، كأن يقول الشيخ : أجزت لك أو لكم
أو لفلان جميع مسموعاتي أو مروياتي أو ما شابه ذلك من العبارات
الغامضة . فقبول هذه الصورة قائم على ضرب من الاتساع في تفهم
معنى الإجازة .

أما الإجازة بمجهول لمجهول ففاسدة اتفاقاً . وأما الإجازات العامة
كأن يقول الشيخ : أجزت برواية كذا « الناس » أو « المسلمين » أو
« الموجودين » أو « أهل عصري » أو « من شهد أن لا إله إلا الله » أو
« من شاء » أو « من شاء فلان » فالتحقيق أنها غير جائزة ، وإن قال
بعضهم بجوازها .

والأصل في الإجازة أن ينطق الشيخ بلفظها الصريح شفاهاً أمام
تلميذه ، فإن أجازته كتابة من غير نطق لم تصح عند المتشددین . غير أن
الأرجح مساواة الكتابة للنطق في هذا الموضوع .
والإجازة حتى في صورها المقبولة ليست في قوة القراءة فضلاً على السماع .

١ انظر في هذه الصور التدريب ١٣٧ وما بعدها وقارن باختصار علوم الحديث ١٣٢ .

فهي تأتي بعدهما في الدرجة الثالثة بين درجات تحمل الحديث ^(١) .

رابعاً - المناولة :

يريدون بالمناولة أن يعطي الشيخ تلميذه كتاباً أو حديثاً مكتوباً ليقوم بأدائه وروايته عنه . وهي على صور متعددة تتفاوت قوة وضعفاً . فأعلى صورها وأقواها أن يناول الشيخ تلميذه الكتاب أو الحديث المكتوب ويقول له : قد ملكتك إياه وأجزتك بروايته فخذ مني واروه عني ^(٢) . وتسمى هذه الصورة « مناولة مع الاجازة » وقد غلب على بعضهم في شأنها فجعلها « أرفع من السماع ، لأن الثقة بكتاب الشيخ مع إذنه فوق الثقة بالسماع منه وأثبت ، لما يدخل من الوهم على السامع والمستمع » لكن الإمام النووي يفصل في هذه القضية بقوله : « والصحيح أنها منحطة عن السماع والقراءة » ^(٣) .

ويقارب « المناولة مع الاجازة » أن يقول الشيخ لتلميذه : « خذ هذا الكتاب فانسخه وراجعه ثم رده إليّ » . ودون هاتين الصورتين أن يأتي التلميذ شيخه بكتاب من سماع شيخه ، فيأخذه منه ويتأمله ثم يقول له : « ارو هذا عني » . ودون هذه الصور بلاريب أن يأتي التلميذ شيخه بكتاب يلتمس منه أن يناوله إياه فيجيبه الشيخ إلى رغبته دون أن ينظر في الكتاب أو يراجعه أو يقابله .

خامساً - المكاتبه :

هي أن يكتب الشيخ بخطه أو يكلف غيره بأن يكتب عنه بعض حديثه

١ . التدريب ١٢٨ .

٢ . قارن باختصار علوم الحديث ١٢٧ .

٣ . الباءت الحديث ١٢٨ .

لشخص حاضر بين يديه يتلقى العلم عليه ، أو لشخص غائب عنه ترسل الكتابة اليه ^(١) . وقوة الثقة بها لا يتطرق اليها شك بالنسبة إلى الحاضر المكتوب له لأنه يرى بنفسه خط الشيخ أو خط كاتبه بحضور الشيخ وإقراره . وأما بالنسبة إلى الغائب المكتوب له ، فإن الثقة بالمكاتبة لا تضعف خلافاً لما يتبادر إلى الذهن لأول وهلة ، لأن أمانة الرسول كافية في إقناع المرسل اليه بأن المكتوب من خط الشيخ أو خط الكاتب عن الشيخ ^(٢) وفي هذه الحال يشترط أن يكون الكاتب والرسول ثقتين عدلين .

وقد تشدد بعضهم فاشترط في « المكاتبة » أن تكون مقرونة « بالاجازة » وهو تشدد لا مسوغ له ، لأن أكابر الرواة أخذوا بالمكاتبة وحدها غير مقرونة ، فهذا البخاري يروي في كتاب « الأيمان والنذور » أنه كتب إلى محمد بن بشار وروى حديثه ^(٣) . وهذا مسلم يقول في « صحيحه » : كتبت إلى جابر ابن سمرة مع غلامي نافع أن أخبرني بشيء سمعته من رسول الله ﷺ فكتب إليّ : سمعت من رسول الله ﷺ يوم الجمعة عشية رُجم الأسلمي ... ^(٤) الخ ... الحديث .

ولاريب أن المكاتبة مع الإجازة أقوى من المكاتبة وحدها . بل يذهب بعضهم إلى ترجيح المكاتبة المقرونة بالاجازة حتى على السماع نفسه ^(٥) .

١ . قارن بتوضيح الافكار ٢/٣٣٨ والتدريب ١٤٦ .

٢ . والحق أن خط الانسان لا يشتبه بغيره ، ولا يقع فيه الالتباس كما لاحظ ابن الصلاح - (انظر التدريب ١٤٦) .

٣ . توضيح الافكار ٢/٣٣٩ راجع الحاشية .

٤ . تدريب الراوي ١٤٧ .

٥ . الباعث الحديث ١٤٠ .

ومن التوسع الذي يستحسن تجنبه أن يقول المؤدي عن طريق المكاتبة : سمعت أو حدثني أو أخبرني ، إطلائاً ، لما في هذه الألفاظ من إيهام السماع ، أما إذا قيدها بلفظ المكاتبة فلا حرج عليه . ومن الدقة في تعبيره أن يقول : حدثني فلان أو أخبرني كتابة بخطه أو بخط فلان الذي حمّله إليّ رسوله أو رسولي فلان ، في مجلسه أو في مجلس سواه ، بكذا وكذا (١) .

سادساً - الاعلام :

يراد بالاعلام اكتفاء الشيخ بإخبار تلميذه بأن هذا الكتاب أو هذا الحديث من مروياته أو من سماعه من فلان ، من غير أن يصرح بإجازته له في أدائه (٢) . والأكثر على جواز هذه الصورة من صور التحمل ما دامت الثقة بالشيخ متوفرة ، لأن هذه الثقة تمنعه من أن « يُعلّم » تلميذه بما ليس من مروياته ، وكأنه بمجرد إعلامه إياه بما صح سماعه يومئذ إلى رضاه عن تحمله له وأدائه : فالإجازة بالرواية مفهومة ضمناً وإن لم يذكرها الشيخ صراحة ، ولذلك منع كثير من المحدثين الرواية بالاعلام إن صرح الشيخ لتلميذه بعدم سماعه له بالرواية عنه قائلاً له : « هذه سماعي أو هذه مروياتي ، ولكنني أمتنعك من روايتها عني ، أو لا أبيعها لك ، أو لا أجزئها لك ، أو لكن لا تؤدها عني » واستدلوا على هذا المنع بأن رواية كهذه تكون أشبه شيء « بالشهادة على الشهادة » ، فان الشاهد الثاني لا تصح شهادته إلا إذا أذن له الشاهد الأول بأن يشهد على شهادته (٣) ،

١ قارن بتوضيح الأفكار ٣٤١/٢ واختصار علوم الحديث ١٣٩ .

٢ التدريب ١٤٨ .

٣ الباعث الحثيث ١٤٠ .

لكن القاضي عياضاً لا يصحح هذا القياس ، ولا يرى وجهاً للمشابهة بين الشهادة على الشهادة وبين الإعلام على هذا النحو « لأن الشهادة على الشهادة - على حد تعبيره - لا تصح إلا مع الإذن في كل حال ، والحديث عن السماع والقراءة لا يحتاج فيه إلى إذن باتفاق . وأيضاً فالشهادة تفرق عن الرواية في أكثر الوجوه » (١) .

واستدلال القاضي عياض صريح في تسويغه الرواية بالإعلام ولو كان التلميذ ممنوعاً من شيخه من الأداء عنه . ويرى بعض الظاهرية (٢) أن نهي الشيخ تلميذه عن رواية ما أعلمه به مساوٍ لنهي إياه عن رواية ما سمعه منه سماعاً حقيقياً (٣) .

سابعاً - الوصية :

الوصية صورة نادرة من صور التحمل يراد بها تصريح الشيخ عند سفره أو على فراش موته بأنه يوصي لفلان بكتاب معين كان يرويه (٤) . وقد أباح بعض السلف للشخص الموصى له رواية ذلك الكتاب عن الموصي ، لأنهم رأوا في هذه الوصية شبهاً من الإعلام وضرباً من المناولة ، فكان الشيخ بوصيته هذه قد ناول تلميذه شيئاً معيناً وأعلمه بأنه من مروياته ، غير أن ألفاظه لم تكن واضحة في ذلك (٥) .

١ التدريب ١٤٨ •

٢ الظاهرية هم اتباع داود بن علي الظاهري (- ٢٧٠ هـ) ، سموا بذلك لأنهم يقفون عند ظاهر النصوص •

٣ اختصار علوم الحديث ١٤٠ •

٤ التدريب ١٤٨ •

٥ الباعث الحثيث ١٤٦ •

والمسوغون للرواية بالوصية يعترفون — مع ذلك — بأنها من أضعف صور التحمل ، فهي دون المناولة والاعلام رغم شبهتها بهما من بعض الوجوه . وابن الصلاح لا يرى وجهاً للمشابهة بين الوصية من جانب ، وبين المناولة والاعلام من جانب آخر ، ويشدد النكير على القائلين بهذه المشابهة فيقول : « وقد احتج بعضهم لذلك ، فشبهه بقسم الاعلام وقسم المناولة . ولا يصح ذلك فان لقول من جَوَز الرواية بمجرد الاعلام والمناولة مستنداً ذكرناه ، لا يتقرر مثله ولا قريب منه هنا » (١) .

وعلى الموصى له عند أداء روايته أن يلتزم عبارة الموصي ، فلا يزيد عليها ولا ينقص منها ، لأن الوصية بالعلم كالوصية بالمال يجب أن تكون معروفة المعالم معينة المقدار ؛ فلا بد أن يكون الشيء الموصى به واضحاً أنه كتاب أو كتب أو أنه حديث أو أحاديث أو مسموعات أو مرويات ، وفقاً للتعبير الذي تلفظ به الشيخ الموصي .

ثامناً — الوجادة :

الوجادة — بكسر الواو — مصدر مؤنث غير مسموع من العرب اصطلاح المحدثون على إطلاقه على أخذ العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة (٢) ، وذلك إذا وجد الشخص حديثاً بخط شيخ كان قد لقيه فألف خطه وعرفه ووثق به ، أو لم يلقه ولكنه استيقن من أن هذا المخطوط صحيح النسبة إليه ، وكذلك إذا وجد بعض الأحاديث في كتب مشهورة لمؤلفين

١ توضيح الإنكار ٣٤٤/٢ (في العاشية) .

٢ علوم الحديث لابن الصلاح ١٦٧ .

مشهورين . فالشخص الذي تقع يده على شيء من هذا أن يرويه عن الشيخ على سبيل الحكاية ، فيورد إسناد الحديث كما وجدته ويقول : وجدت بخط فلان ، أو بخط يغلب على ظني أنه خط فلان ، أو في الصحيح المشهور ، ويسوق الحديث مثلما كان يصنع عبدالله بن أحمد ابن حنبل . فإنه كان كثيراً ما يقول : « وجدت بخط أبي : حدثنا فلان ... » الخ السند والمثل (١) .

ولا يجوز أن يقول الراوي عند أدائه : عن فلان ، أو حدثنا أو أخبرنا فلان أو سمعت منه ، أو وجدت بخطه و « هو شاك في ذلك » فهذا كله تدليس قبيح إذا كان بحيث يوهم سماعه (٢) ، وله أن يقول : « قال فلان ، أو بلغني أن فلاناً قال ، أو كتب الشيخ بخطه ، أو أمر من يكتب له » . ومن هنا نقدر مدى الخطأ الذي يقع فيه كثير من كتابنا ومؤرخينا المعاصرين حين يقولون في كتبهم أو في أحاديثهم العادية : حدثنا الطبري أو ابن حجر أو الحافظ العراقي مثلاً (٣) .

والوجادة - حين تفهم على وجهها الصحيح - لا يجوز الشك بقيمتها صورة من صور التحمل ، فجميع ما ننقله اليوم من كتب الحديث الصحيحة ضرب من « الوجادة » لأن حفاظ الحديث عن طريق التلقين والسماع أصبحوا نادرين جداً في حياتنا الإسلامية بعد أن انتشرت الطباعة وأضحى الرجوع إلى أمهات كتب الحديث سهلاً ميسوراً . وقد سبق أن جزم ابن الصلاح بأن مذهب وجوب العمل بالوجادة « هو الذي لا يتجه غيره في الأعصار المتأخرة ،

١ قارن بالتدريب ١٤٨ - ١٤٩ .

٢ علوم الحديث لابن الصلاح ١٦٨ .

٣ الباعث العنيت ١٤٤ .

فانه لو توقف العمل فيها على الرواية لاسد باب العمل بالمنقول ، لتعذر شرط الرواية فيها « (١) .

وقد استدل العباد بن كثير (٢) للعمل بالوجادة بقوله ﷺ في الحديث الصحيح : « أي الخلق أعجب اليكم إيماناً ؟ قالوا : الملائكة . قال : وكيف لا يؤمنون وهم عند ربهم ؟ وذكروا الأنبياء فقال : كيف لا يؤمنون والوحي ينزل عليهم ؟ قالوا : فنحن ؟ قال : وكيف لا تؤمنون وأنا بين أظهركم ؟ قالوا : فمن يارسول الله ؟ قال : قوم يأتون بعدكم يحدون صحفاً يؤمنون بها » (٣) . فيؤخذ منه مدح من عمل بالكتب المتقدمة بمجرد الوجادة . وقد استحس البلقيني هذا الاستنباط (٤) . ولم يكن الأمر محوجاً إلى هذا كله ، فوجوب العمل بالوجادة لا يتوقف عليه ، لأن مناط وجوبه إنما هو البلاغ ، وثقة المكلف بأن ما وصل إليه علمه صحت نسبته إلى رسول الله ﷺ « (٥) .

والحق أن تشدد السلف في بعض صور تحمل الحديث وأدائه، كالوجادة والوصية والاعلام ، كان له ما يسوغه في حياتهم وظروفهم ، فقد كان الحديث شغلهم الشاغل ، وكانوا أشد منا حاجة إلى حفظه وروايته، لضعف وسائل التدوين والكتابة لديهم ، ونحن نجد لزماً علينا أن ننشط في حفظ الحديث

١ علوم الحديث لابن الصلاح ١٦٩ .

٢ هو الامام المحدث المفسر ، عماد الدين ابو الفداء ، اسماعيل بن الشيخ ابي حفص شهاب الدين عمر ، صاحب التصانيف الكثيرة . توفي سنة ٧٧٤ .

٣ توضيح الأفكار ٢/٣٤٩ وقارن بتفسير ابن كثير ١/٧٤-٧٥ طبعة المنار .

٤ التدريب ١٤٩ . والبلقيني هو عبد الرحمن بن عمر بن رسلان ، أبو الفضل جلال الدين . برع في الفقه والأصول والعربية والتفسير . من كتبه « الافهام » ، لما في صحيح البخاري من

الافهام . - توفي سنة ٨٢٤ (شذرات الذهب ٧/١٦٦) .

٥ الباعث العنيت ١٤٤ .

والتدقيق في طرق تحمله وروايته ، ولكن تيسير الطباعة يقوم عنا بعبء كبير من أعباء حفظ الحديث وصيانه .

صور الأداء

إن جميع الصور الثمان التي اصطلح عليها المحدثون لبيان طريقة التحمل تصلح لتصوير حالات الأداء ، والأداء هو رواية الحديث للتلميذ ، والمؤدي إلى من دونه كان متحماً حديث من هو فوقه ، فالشخص الواحد يكون في الوقت نفسه متحماً ومؤدياً ، باعتبار الشيخ مرة والتلميذ مرة أخرى : كأن يكون أبو بكر متحماً حديثاً عن رسول الله ﷺ ، فيكون أبو بكر تلميذاً ، والرسول عليه السلام شيخاً . فإذا أدى أبو بكر إلى عليّ مثلاً ما تحمله ، صار أبو بكر شيخاً ومؤدياً ، وعليّ تلميذاً متحماً .

لهذا الاعتبار كان لا بد أن ينظر إلى الأداء على أنه امتداد للتحمل ، فالشخص الذي كان أهلاً للتحمل باحدى الصور الثمان أن يؤدي ما تحمله بواحدة من هذه الصور إذا لم يكن فيه صفة تمنع أهليته للأداء أو تضعفها .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الباب الثاني

التصنيف في علوم الحديث

رَفَعُ
عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الأول

علم الحديث رواية ودراية

ندرس في « الحديث » علمين رئيسيين : أحدهما علم الحديث رواية ،
والآخر علم الحديث دراية .

فعلم الحديث رواية يقوم على النقل المحرر الدقيق لكل ما أضيف إلى
النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة ، ولكل ما أضيف من
ذلك إلى الصحابة والتابعين ، على الرأي المختار (١) .

وعلم الحديث دراية ، مجموعة من المباحث والمسائل يعرف بها حال
الراوي والمروي من حيث القبول والرد (٢) .

فالراوي هو الذي ينقل الحديث باسناده ، سواء أكان رجلاً أم
امراً (٣) .

والمروي أعم من أن يكون مضافاً إلى النبي ﷺ أو إلى غيره من
الصحابة والتابعين .

١ المنهل الحديث ٣٥ وقارن بتعريف ابن الأكفاني لهذا العلم في (التدريب ٣) .

٢ وهو مأخوذ من تعريف ابن حجر كما في التدريب ٣ - ٤ .

٣ الكفاية ٩٧ .

أما أحوال الراوي المبحوث عنها (من حيث القبول والرد) فهي معرفة حاله تحملاً وأداءً ، وجرحاً وتعديلاً ، ومعرفة موطنه وأسرته ، ومولده وموفاته .

وأما أحوال المروي فهي ما يتعلق بشروط الرواية عند التحمل والأداء ، وبالأسانيد من اتصال أو انقطاع أو إعضال أو ما شابه ذلك مما سنراه في الفصول المقبلة .

وإذا قلنا في وصف الراوي أو المروي : « إنها مقبولان أو مردودان » فلسنا نريد بقبولهما العمل بهما ، وبردهما عدم جواز العمل بهما ، وإنما نقبلهما أو نردهما من جهة النقل ، فقبولنا الراوي اعتبارنا له وأخذنا بمرويه ، وردنا له إسقاطنا اعتباره وإغفالنا مرويه ، وقبولنا للمروي اعتقادنا بثبوته ، وردنا له شكنا فيه ورفضنا صحته .

ويطلق العلماء على علم الحديث دراية اسم « علم أصول الحديث »^(١) . وإن دراستنا لمتن الحديث ، وعنايتنا بحفظ كتب الرواية ؛ ليست شيئاً إن لم تكن مقترنة بعلم الحديث دراية ، الذي هو الدراسة التاريخية التحليلية لأقوال الرسول العظيم وأفعاله .

وهذه الدراسة التحليلية - في علم الحديث دراية - هي التي تعيننا في كتابنا هذا ، فهي من متن الحديث بمنزلة التفسير من القرآن ، أو الأحكام من الوقائع . ولقد كانت المباحث المتعلقة بعلم الحديث دراية أنواعاً مختلفة في نشأتها الأولى ، وكانت - على كثرتها - مستقلة في موضوعها وغايتها ، ومنهجها . حتى إذا شاع التدوين وكثر التصنيف اتجه كل عالم إلى ناحية ،

١ المختصر في علم رجال الأثر لعبد الوهاب عبد اللطيف ٨ .

فكثرت العلوم المتعلقة بهذه الدراسة التحليلية . وانطوت جميعاً تحت اسم واحد هو « علوم الحديث » . ونحن فيما يلي نذكر عبارة موجزة عن أهم تلك العلوم .

١ - علم الجرح والتعديل :

من تلك العلوم « علم الجرح والتعديل » وهو علم يبحث عن الرواة من حيث ما ورد في شأنهم مما يشينهم أو يزيكهم بألفاظ مخصوصة . وهو ثمرة هذا العلم والمراقبة الكبيرة منه ^(١) .
وقد تكلم في هذا العلم كثيرون منذ عهد الصحابة إلى المتأخرين من المشتغلين بعلوم الحديث .

فمن الصحابة ابن عباس (٩٦هـ) وأنس بن مالك (٩٣هـ) .

ومن التابعين الشعبي (١٠٤هـ) وابن سيرين (١١٠هـ) .

وفي آخر عصر التابعين : الأعمش (١٤٨هـ) وشعبة (١٦٠هـ) ومالك (١٧٩هـ) .

ويلي هؤلاء طبقة منها ابن المبارك (١٨١هـ) وابن عينة (١٩٧هـ) وعبد الرحمن بن مهدي (١٩٨هـ) . ويبلغ هذا العلم الذروة عند يحيى ابن معين (٢٣٣هـ) وابن خنبل (٢٤١هـ) .

ومن الكتب الجامعة في الجرح والتعديل « طبقات ابن سعد » الزهري البصري (٢٣٠هـ) ويقع في ١٥ مجلداً . وقد اختصره السيوطي (٩١١هـ) تحت

١ كما يقول الحاكم في (معرفة علوم الحديث ص ٥٢ النوع الثامن عشر) . وراجع في (الكفاية) باب الكلام على المدالة واحكامها ٨١ - ١٠١ وباب الكلام في الجرح احكامه ١٠١ .

تخون « إيجاز الوعد ، المتقى من طبقات ابن سعد » .

ولبخاري (٢٥٦هـ) تواريخ ثلاثة فيها تعديل وتجريح^(١) ، ولعلي بن المديني (٢٣٤هـ) تاريخ يقع في عشرة أجزاء ، ولابن حبان (٣٥٤هـ) كتاب في أوهم أصحاب التواريخ ، في عشرة أجزاء . وللعاد بن كثير (٧٧٤هـ) كتاب التكميل ، في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل .

وقد اتجه بعض العلماء إلى التأليف في رجال مخصوصين تعديلاً وتجريحاً . فألف في الثقات فقط كل من العجلي (٣٦١هـ) وزين الدين قاسم (٣٨٩هـ) ، وألف في الضعفاء والمتروكين كل من البخاري والنسائي وابن الجوزي ، وفي المدلسين فقط ألف الإمام الحسين بن علي الكرايسي صاحب الشافعي ، ثم النسائي ، ثم الدارقطني ، ثم السيوطي .

وقد صنف محمد بن طاهر المقدسي في رجال البخاري ومسلم فقط ، وصنف الحافظ الذهبي كتابه « الكاشف » في رجال الكتب الستة .

٢ - علم رجال الحديث :

وهو علم يعرف به رواية الحديث من حيث إنهم رواة للحديث^(٢) . وأول من عرف عنه الاشتغال بهذا العلم البخاري (٢٥٦هـ) وفي طبقات ابن سعد (٢٣٠هـ) الكثير من ذلك .

١ طبع منها في الهند التاريخ الصغير سنة ١٣٢٥ هـ والجزءان الأول والرابع من « الكبير » سنة ١٣٦٠ - ١٣٦١ هـ .

٢ المنهل الحديث للزرقاني ص ١٠ وقارن بالرسالة المستطرفة ٩٦ - ١٠٠ في فصل « كتب في تواريخ الرجال وأحوالهم » .

وفي القرن الهجري السابع جمع عز الدين بن الأثير (٦٣٠هـ) أسد الغابة في أسماء الصحابة ، بيد أنه خلط بهم من ليس صحابياً . وجاء بعده ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) بكتابه «الإصابة في تمييز الصحابة» وقد اختصره تلميذه السيوطي (٩١١هـ) في كتاب سماه (عين الإصابة) .

٣ - علم مختلف الحديث :

وهو علم يبحث عن الأحاديث التي ظاهرها التناقض من حيث إمكان الجمع بينها ، إما بتقييد مطلقها ، أو بتخصيص عامها ، أو حملها على تعدد الحادثة أو غير ذلك . ويطلق عليه علم تلفيق الحديث^(١) .

قال النووي في التقریب : « هذا فن من أهم الأنواع ، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف ، وهو : أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً ، فيوفق بينهما ، أو يرجح أحدهما . وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه ، والأصوليون الغواصون على المعاني . وصنف فيه الشافعي رحمه الله تعالى ، ولم يقصد استيفاءه ، بل ذكر جملة منه ، ينبه بها على طريقته »^(٢) .

ومثال ذلك قوله عليه السلام : « لا عدوى » وقوله في حديث آخر « فرّ من المجذوم كما تفر من الأسد » وكلاهما حديث صحيح ، فيجمع بينهما « بأن هذه الأمراض لا تعدي بطبعها ، لكن الله جعل مخالطة المريض للصحيح

١ - قارن المنهل الحديث ١١ بتوضيح الأفكار ٤٢٣ .

٢ - التدريب ١٩٧ .

سبباً لإعدائه مرضه ، وقد يتخلف ذلك عن سببه ، كما في غيره من الأسباب « (١) .

وقد ألفت في مختلف الحديث الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) وابن قتيبة (٢٧٦هـ) وأبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي (٣٠٧هـ) وابن الجوزي (٥٩٧هـ) .

٤ - علم علل الحديث :

هو علم يبحث عن الأسباب الخفية الغامضة من حيث إنها تقدر في صحة الحديث كوصل منقطع ، ورفع موقوف ، وإدخال حديث في حديث وما شابه ذلك (٢) . وعند الكلام عن (المعلن) من أقسام الحديث الضعيف ، سنشير إلى أهم العلل التي توهن الحديث ولو كان في ظاهره سليماً من كل علة .

ومن كتب في هذا العلم ابن المديني (٢٣٤هـ) والإمام مسلم (٢٦١هـ) وابن أبي حاتم (٣٢٧هـ) وعلي بن عمر الدارقطني (٣٧٥هـ) ومحمد بن عبدالله الحاكم (٤٠٥هـ) وابن الجوزي (٥٩٧هـ) .

٥ - علم غريب الحديث :

يبحث عن بيان ما خفي على كثير من الناس معرفته من حديث رسول الله

١ - التدريب ، ص ١٩٨ . وقارن بشرح النخبة لابن حجر ١٥ .

٢ - المذهل الحديث ، ١١ ، وانظر في الرسالة المستطرفة الكتب المؤلفة في علل الحديث ، ص ١٠٧ .

صَلَّى عَلَيْهِ بعد أن تطرق الفساد إلى اللسان العربي (١) .

أول من ألف كتاباً في هذا العلم أبو عبيدة معمر بن المثنى البصري (٢١٠هـ) ولكن كتابه كان صغيراً موجزاً ، وقد جمع أبو الحسن النضر بن شميل المازني (٢٠٩هـ) كتاباً أكبر منه ، ثم صنف أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٣هـ) كتاباً أفنى فيه عمره ، وابن قتيبة (٢٢٦هـ) ثم الرنخشي (٢٣٨هـ) كتابه « الفائق في غريب الحديث » ، ثم مجد الدين المعروف بابن الأثير (٦٠٦هـ) كتاب « النهاية في غريب الحديث والأثر » وقد ذيل الأرموي كتاب النهاية هذا ، واختصره السيوطي (٩١١هـ) في كتابه « الدر النثير تلخيص نهاية ابن الأثير » .

٦ - علم ناسخ الحديث ومنسوخه :

وهو علم يبحث عن الأحاديث المتعارضة التي لا يمكن التوفيق بينها من حيث الحكم على بعضها بأنه ناسخ ، وعلى بعضها الآخر بأنه منسوخ . فما ثبت تقدمه يقال له منسوخ وما ثبت تأخره يقال له ناسخ (٢) . والناسخ قد يعرف من رسول الله ﷺ كقوله : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها . وكنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث فكلوا منها ما بدا لكم » رواه مسلم من حديث بريدة (٣) . وقد يعرف الناسخ بالتأريخ

١ راجع الرسالة المستطرفة ١١٥ وتوضيح الافكار ٤١٢/٢ .

٢ المنهل الحديث ١١ وفارن بالرسالة المستطرفة ص ٦٠ .

٣ شرح النخبة ١٦ .

وعلم السيرة ، كما في حديث « فطر الخجيم والمحجوم ، وذلك في شأن جعفر بن أبي طالب ، قتل الفتح ، وقول ابن عباس « احتجم وهو صائم محرم ، وإنما أسلم ابن عباس مع أبيه زمن الفتح .

وقد ألف في « ناسخ الحديث ومنسوخه » أحمد بن إسحاق الديناري (٥٣١٨هـ) ومحمد بن بحر الأصبهاني (٥٣٢٢هـ) وهبة الله بن سلامة (٥٤١٠هـ) ومحمد بن موسى الحازمي (٥٥٨٤هـ) ^(١) وابن الجوزي (٥٥٩٧هـ) .

١ - وقد طبع كتاب الحازمي في حيدر آباد ومصر وحلب ، واسمه « الاعتبار في بيان الناسخ والافوخ من الآثار » .

رَفَعُ
عبد الرحمن النخعي
أُسَـمَةُ النَّبِيِّ الْفَرُوسِ

الفصل الثاني

كتب الحديث روايةً ومراتبها

١ - مراتب هذه الكتب :

لقد صنفت في الحديث كتب كثيرة وصل إلينا بعضها ، ولم يصل بعضها الآخر ، ولا يزال عدد كبير منها مخطوطاً في المكاتب العالمية ، وسيعيش لها الجهابذة من العلماء لينفضوا عنها الغبار ويحيوا بها التراث الإسلامي العظيم . وكان ينبغي أن تكون كتب الحديث بهذه الكثرة ، لأن مجموعة الأحاديث النبوية يتعذر إحصاؤها وضبطها في كتاب يجمعها مهما يكن هذا الكتاب ضخماً عظيماً ، فالإمام أحمد بن حنبل انتخب مسنده وحده من ٧٥٠,٠٠٠ (خمسين ألف حديث وسبع مئة ألف) ^(١) مع أن أحاديث هذا المسند لا تبلغ الأربعين ألفاً ^(٢) . وقد حاول السيوطي في كتابه «جمع الجوامع» أن يستوعب الأحاديث

١ خصائص المسند لأبي موسى المديني . انظر المسند ، طبعة شاكر ، المقدمة ٢١/١ .

٢ يقول العلامة أحمد شاكر في المسند : « هو على اليقين أكثر من ثلاثين ألفاً ، وقد لا يبلغ

الأربعين ألفاً . وسبعتين مئدة عند اتمامه . ان شاء الله » . ١-٢٣ . ولكن منيته عاجلته قبل

أن يتمه .

النبوية بأسرها ، وفقاً لما أداه اليه اجتهاده واطلاعه ، فجمع منها مئة ألف حديث ومات قبل أن يتم تصنيفه . وجدير بالذكر أنه كان يقول : « أكثر ما يوجد على وجه الأرض من الأحاديث النبوية ، القولية والفعلية ، مئة ألف حديث ونيف » (١) .

إن هذا المقدار العظيم من الأحاديث التي جمعت من كتب شتى ألفت في أعصر مختلفة لا يمكن أن ينظر إلى مصادره كلها نظرة متساوية ، وبعبارة أخرى : لا يمكن أن تكون مصادر الحديث — على اختلافها — ذات طبقة واحدة ، ومرتبة واحدة ، ولذلك اصطاح العلماء على تقسيم كتب الحديث بالنسبة إلى الصحة والحسن والضعف إلى طبقات (٢) :

الطبقة الأولى : تنحصر في صحيح البخاري ومسلم وموطأ مالك بن أنس ، وفيها من أقسام الحديث : المتواتر ، والصحيح الأحادي ، والحسن .

الطبقة الثانية : وفيها جامع الترمذي ، وسنن أبي داود ، ومسند أحمد بن حنبل ، ومجتبى النسائي ، وهي كتب لم تبلغ مبلغ الصحيحين والموطأ ، ولكن مصنفها لم يرضوا فيها بالتساهل فيما اشترطوه على أنفسهم . وتلقاها من بعدهم بالقبول ، ومنها استمدت أكثر العلوم والأحكام وإن كانت لا تخلو من الضعيف .

١ وقد صرح السيوطي بذلك فقال : « سميته جمع الجوامع ، وقصدت فيه جمع الاحاديث النبوية بأسرها » . ويعلق المناوي على هذه العبارة فيقول : « وهذا بحسب ما اطلع عليه المصنف ، لا باعتبار ما في نفس الامر » .

٢ قارن به « حجة الله البالغة » للامام الشيخ أحمد المعروف بشاه ولي الله الدهلوي ، ص ١٠٥ . وما بعدها ، القاهرة ، المطبعة الخيرية ، سنة ١٣٢٢ هـ .

والمحدثون يعتمدون على هاتين الطبقتين بوجه خاص ، ويستنبطون منهما أصول العقيدة والشريعة .

الطبقة الثالثة : وهي الكتب التي يكثر فيها أنواع الضعيف من شاذ ومنكر ومضطرب ، مع استتار حال رجالها وعدم تداول ما شذت به أو انفردت : كمسند ابن أبي شيبة ، ومسند الطيالسي ، ومسند عبد بن حميد ، ومصنف عبد الرزاق ، وكتب البيهقي والطبراني والطحاوي ، وهذه الطبقة لا يستطيع الاعتماد عليها والاستمداد منها إلا جهابذة المحدثين ، الذين أفنوا حياتهم في استكمال هذا العلم وتتبع جزئياته .

الطبقة الرابعة : مصنفات هزيلة جمعت في العصور المتأخرة من أفواه القصّاص والوعاظ والمتصوفة والمؤرخين غير العدول وأصحاب البدع والأهواء كما في تصانيف ابن مردويه وابن شاهين وأبي الشيخ . ومن الواضح أنّ هذه الطبقة الأخيرة لا يعول عليها أحد من الذين لهم إلمام بالحديث النبوي . لأنها مصدر الأهواء والبدع .

ب - التعريف بأهم كتب الرواية والمسانيد :

تعددت أنواع كتب الحديث ، كما تعددت طبقاتها ، فكان منها كتب الصحاح والجوامع والمسانيد ، والمعاجم ، والمستدركات ، والمستخرجات والأجزاء .

آ - أما كتب الصحاح فهي تشمل الكتب الستة للبخاري ومسلم وأبي

داوود والترمذي والنسائي وابن ماجه ، إلا أن العلماء اختلفوا في ابن ماجه ، فجعلوا الكتاب السادس موطأ الإمام مالك ، كما قال رزين وابن الأثير ، أو مسند الدارمي كما قال ابن حجر العسقلاني (١) . وعلى ذلك فإن من الواضح أن عبارة « الكتب الخمسة » تصدق على كتب الأئمة الذين ذكروا قبل ابن ماجه ، فإذا قرأنا في ذيل بعض الأحاديث مثل هذه العبارة : « رواه الخمسة » فمعنى ذلك أن البخاري ومسلماً وأبا داوود والترمذي والنسائي قد اتفقوا جميعاً على رواية هذا الحديث . وعبارة « الصحيحين » تطلق على كتابي البخاري (٢) ومسلم (٣) ، ويقال في الحديث الذي رواه : « رواه الشيخان » أو « متفق عليه » .

١ الرسالة المستطرفة ١٠ - ١١ .

- ٢ الامام البخاري هو محمد بن اسماعيل بن ابراهيم ، ويكنى أبا عبد الله . اخذ يحفظ الحديث وهو دون العاشرة من عمره ، فكتب عن أكثر من ألف شيخ ، وحفظ مئة ألف حديث صحيح ، ومنتهى ألف غير صحيح ، وكتابه « الجامع الصحيح » هو أصح الكتب بعد القرآن المجيد ، سمعه من أكثر من سبعين ألفاً ، وظل يشتغل في جمعه ست عشرة سنة .
ولصحيح البخاري شروح كثيرة ذكر منها صاحب « كشف الظنون » اثنين وثمانين شرحاً ، ولكن أفضلها شرح ابن حجر المسمى « فتح الباري » .
ومن مصنفات البخاري التواريخ الثلاثة : الكبير والاوسط والصغير ، وكتاب الكنى ، وكتاب الوجدان ، وكتاب الادب المفرد ، وكتاب الضعفاء .
توفي البخاري سنة ٢٥٦ في قرية من قرى سمرقند تسمى « خرتنك » .
- ٣ هو الامام مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري ، وبنو قشيرة قبيلة عربية معروفة ، النيسابوري ، وكنيته أبو الحسن ، أجمع العلماء على امامته في الحديث ، وقد رحل كثيراً في طلبه .
ولمسلم كتب كثيرة منها صحيحه المشهور ، وكتاب العلل ، وكتاب اوهام المحدثين ، وكتاب من ليس له الا راو واحد ، وكتاب طبقات التابعين ، وكتاب المخضرمين ، وكتاب المسند الكبير على أسماء الرجال .
وقد توفي الامام مسلم بنيسابور سنة ٢٦١ هـ ، عن خمس وخمسين سنة .

وإنما سميت الكتب الستة بالصحيح على سبيل التغليب ، وإلا فإن كتب « السنن » الأربعة للترمذي وأبي داوود والنسائي وابن ماجه هي دون الصحيحين منزلة ، وأقل منهما دقة وضبطاً^(١) .

ولكل من أصحاب الكتب الستة ميزة يعرف بها ، فمن أراد التفقه فعليه بصحيح البخاري . ومن أراد قلة التعليقات فعليه بصحيح مسلم^(٢) ، ومن رغب في زيادة معلوماته في فن التحديث فعليه بجامع الترمذي ، ومن قصد إلى حصر أحاديث الأحكام فبعيته لدى أبي داوود^(٣) في سننه ، ومن كان يعنيه حسن التبويب في الفقه فابن ماجه^(٤) يلبي رغبته ، أما النسائي^(٥) فقد توافرت له أكثر هذه المزايا .

-
- ١ - كتب الصحاح غير الكتب الستة - كما ذكر السيوطي في خطبة كتابه « جمع الجوامع » - هي صحيح ابن خزيمة أبي بكر محمد بن اسحاق المتوفى سنة ٣١١ هـ ، وصحيح أبي عوانة يعقوب ابن اسحاق بن ابراهيم الاسفراييني المتوفى سنة ٣١٦ هـ ، وصحيح ابن حبان محمد بن حبان البستي المتوفى سنة ٣٥٤ هـ ، والصحاح المختارة للضياء المقدسي محمد بن عبد الواحد المقدسي العنبري المتوفى سنة ٦٣٤ هـ ، وقارن بالرسالة المستطرفة ص ١٦ - ٢١ .
 - ٢ - قيل انها لا تزيد عن اربعة عشر موضعاً ، يعلق فيها سند الحديث فيقول : « مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » . وقد سردهما الحافظ العراقي في شرحه لمقدمة ابن الصلاح (انظر ص ٢٠ - ٢١) طبعة حلب سنة ١٣٥٠ هـ .
 - ٣ - هو أحد أئمة الحديث المتقنين ، الامام الحافظ أبو داوود سليمان بن الأشعث ، الأزدي ، السجستاني ، اقتصر في «سننه» على أحاديث الأحكام . وله ملاحظات قيمة على الرواة والاحاديث توفي سنة ٢٧٥ هـ .
 - ٤ - هو الحافظ أبو عبد الله ، محمد بن القزويني ، المعروف بابن ماجه (بهاء ساكنة وصلا ووقفاً لانه اسم أعجمي) ، وهو لقب أبيه لا جده . وأول من أضاف « سننه » مكملاً لـه الاصول الستة أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي في أطراف الكتب الستة له ، وقد توفي ابن ماجه سنة ٢٧٥ هـ على الأشهر .
 - ٥ - هو الحافظ أبو عبد الرحمن ، أحمد بن شعيب النسائي ، نسبة الى نساء بلدة مشهورة =

وصحيح البخاري أرجح من صحيح مسلم ، لأن الإمام البخاري اشترط في إخراج الحديث شرطين أحدهما معاصرة الراوي لشيخه ، والثاني ثبوت سماعه ، بينما اكتفى مسلم بمجرد شرط المعاصرة ^(١) .

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه «فتح الباري» أن عدة أحاديث البخاري بالمكرر وبما فيه من التعليقات والمتابعات واختلاف الروايات (٩٠٨٢) ، فيها من المتون الموصولة بـلا تكرار (٢٦٠٢) ومن المتون المعلقة المرفوعة (١٥٩) ولم يتناول ابن حجر بالعد والاستقصاء ما في البخاري من الموقوف على الصحابة والمقطوع على التابعين ^(٢) . أما عدة ما في صحيح مسلم بـلا تكرار فيبلغ نحو أربعة آلاف حديث ^(٣) .

والبخاري قد وضع بنفسه عناوين «صحيحه» فبوه بطريقة خاصة تدل على سعة علمه وفقهه ، وهو غالباً يفتح الباب بالآيات القرآنية ، فيستنبط من ذلك رأيه الفقهي في الأبواب المختلفة . أما مسلم فإنه رتب أحاديثه بطريقة خاصة ، فجعل كل طائفة من الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد متلاحقة متتابعة من غير أن يفردا بعنوان يضعه لها بنفسه ، ولقد بوب له صحيحه ووضع له

= بخراسان . وسننه أقل السنن حديثاً ضعيفاً بعد الصحيحين . وقد جرد الصحاح من سننه الكبرى فصنع منها كتاباً سماه «المجتبى» ، وهو المعداد من الأمهات الكبرى ، وأحد الكتب الستة عند الإطلاق . وقد توفي النسائي سنة ٣٠٣ هـ .

١ اختصار علوم الحديث ٢٢٠ غير أن أبا علي النيسابوري ، شيخ الحاكم ، وطائفة من علماء المغرب يرجعون صحيح مسلم على صحيح البخاري . والكتابان باجماع علماء المسلمين أصبح كتب الحديث قاطبة .

٢ فتح الباري ١/٤٧٠ - ٤٧٨ .

٣ اختصار علوم الحديث ٢٥٠ .

عناوينه الإمام النووي ، فأصبح الانتفاع به أيسر . ولمسلم في صحيحه مزايا منها سهولة تناوله ، لأنه جعل لكل حديث موضعاً واحداً يليق به جمع فيه طرقه التي ارتضاها وأورد فيه أسانيده المتعددة ، بخلاف البخاري فإنه يذكر تلك الوجوه المختلفة في أبواب متفرقة متباعدة . ومسلم يميز بين « حدثنا » و « أخبرنا » فكان يرى أن « حدثنا » لا يجوز إطلاقه إلا لما سمعه من لفظ الشيخ خاصة ، « وأخبرنا » لما قرئ على الشيخ ^(١) . وهذا مذهب أكثر أصحاب الحديث ، ولا سيما الشافعي وأصحابه وجمهور أهل العلم بالمشرق . ثم إن مسلماً يعنى في صحيحه بضبط الفاظ الرواة ، كقوله « حدثنا فلان وفلان واللفظ لفلان قال أو قال : حدثنا فلان » ^(٢) . وإذا كان بين الرواة اختلاف في حرف من متن الحديث أو صفة الراوي أو نسبه أو نحو ذلك فإنه حريص على التنبيه عليه ولو لم يتغير به المعنى ^(٣) وهذا إن دل على شيء فعلى ضبطه وأمانته .

وفي كل من الصحيحين نجد الإشارة إلى (حدثنا) بهذه العبارة (ثنا) وإلى (أخبرنا) بهذه العبارة (أنا) وهما اصطلاحان يراد بهما الاختصار . ويكثر في صحيح مسلم خاصة حرف حاء (ح) يرمز إلى التحول من إسناد إلى إسناد ،

١ شرح صحيح مسلم للنوري ١٥١/١ .

٢ مثاله « حدثنا أحمد بن حنبل وزهير بن حرب - واللفظ لزهير - قال : حدثنا يحيى ، وهو القطان ٠٠٠٠ » كتاب البيوع ، باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع ٢٦/٥ .

٣ مثاله : « حدثنا عبد الله بن معاذ العنبري ، حدثنا أبي ، حدثنا شعبة ، عن قتادة عن أبي أيوب - واسمه يحيى بن مالك ، الأزدي ، ويقال المرائي ، والمراغي حي من الأزدي - عن عبد الله

ابن عمرو عن النبي ٠٠ » صحيح مسلم ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ١٠٤/٢ .

وذلك إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر ، فعلى القارئ إذا انتهى إليها أن يقول (ح) ثم يستمر في قراءة ما بعدها (١) .

والبخاري ومسلم لم يلتزما باخراج جميع ما يحكم بصحته من الأحاديث فاقدا فاتها عدد قليل من الأحاديث اعترفا بصحتها مع أنها لم ترد في كتابيهما ، وإنما وردت في كتب السنن الأربعة أو سواها من الكتب المشهود لها بالصحة (٢) .

أما موطأ الإمام مالك (٣) فإنه يلي الصحيحين في الرتبة ، على الرأي القائل بأنه سادس الكتب الستة ، ولم يعد في الكتب الصحاح على رأي الذين يجعلون الأصل السادس سنن ابن ماجه ، وتعليل ذلك لديهم أن فيه كثيراً من المراسيل من ناحية ، وكثيراً من الآراء الفقهية من ناحية ثانية ، فهو إلى كتب الفقه أقرب (٤) .

ب - والجوامع من كتب الحديث تشتمل على جميع أبواب الحديث التي اصطلاحوا على أنها ثمانية : باب العقائد ، باب الأحكام ، باب الرقاق ، باب آداب الطعام والشراب ، باب التفسير والتاريخ والسير ، باب السفر والقيام والقعود (ويسمى باب الشرائع أيضاً) ، باب الفتن ، وأخيراً باب المناقب والمثالب (٥) . فالكتاب المشتمل على هذه الأبواب الثمانية يسمى جامعاً :

١ انظر في دلالة جاء التحويل علوم الحديث ١٨٢ - ١٨٣ .

٢ اختصار علوم الحديث ٢٣ ، ٢٤ .

٣ سبقت ترجمته ص ٩١ ح ٤ .

٤ الباعث الحثيث ٣١ ، ٣٢ .

٥ قارن التوضيح ١٥/٢ بالمستطرفة ٣٢ . وهذه الأبواب الثمانية قبل أن تضم بين دفتي « جامع » واحد يجمعها ، كان كل منها موضوعاً لكتاب قائم برأسه . ففي العقائد كتاب التوحيد لابن خزيمة ، وفي الأحكام كتب السنن الأربعة التي سبقت الإشارة إليها ، لأبي داود والترمذي والبيهقي وابن ماجه . وفي الرقاق كتاب الزهد للإمام أحمد بن حنبل . وفي الآداب =

كجامع البخاري وجامع الترمذي .

ج - والمسانيد جمع مسند ، وهو ما تذكر فيه الأحاديث على أسماء الصحابة حسب السوابق الإسلامية ^(١) ، أو تبعاً للانساب ^(٢) . ومنها مسند أبي داود الطيالسي المتوفى سنة ٣٠٤ ، وهو كما ذكرنا سابقاً أول من ألفت في المسانيد . ومنها مسند بقي بن مخلد المتوفى سنة ٢٩٦ ^(٣) . ويسمى مسنده أيضاً « مصنفاً » لأنه صنف فيه حديث كل صاحب على أبواب الفقه . وأوفى تلك المسانيد وأوسعها مسند الإمام أحمد بن حنبل ^(٤) وفي هذا المسند ^(٥) أحاديث صحيحة كثيرة لم تخرج في الكتب الستة . وقد قال الإمام أحمد عن مسنده هذا : « هذا الكتاب جمعته وانتقيته من أكثر من سبع مئة ألف حديث وخمسين ألفاً ، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه : فان وجدتموه

= كتاب الأدب المفرد للبخاري ، وفي التفسير كتاب ابن مردويه وابن جرير ، وفي السفر والقيام كتاب الشماثل للترمذي ، وفي العتن كتاب للنعيم بن حماد ، وراجع ما ذكره عن « الجوامع » ١٥/٢ في التوضيح .

١ قال الخطيب : « وهذه الطريقة أحب إلينا في تخريج المسند ، فيبدأ بالعشرة رضوان الله عليهم : ثم يتبعهم بالمقدمين من أهل بدر » ١٠/١٩٠ وجه ١ .

٢ وحينئذ يبدأ ببني هاشم الأقرب فالأقرب إلى رسول الله عليه وسلم في النسب ، الجامع ١٠ / ١٩٠ وجه ١ .

٣ وانظر في وصف مسند بقي (نفع الطيب ١ / ٥٨١ و ٢ / ١٣١) .

٤ هو الامام أحمد بن حنبل بن هلال ، الشيباني ، المروزي ثم البغدادي ، وكنيته أبو عبد الله كان آية في الحفظ ، وال ضبط ، وهو من أمراء المؤمنين في الحديث ، كتبه كثيرة أهمها المسند وكتاب العلل ، وكتاب الزهد ، وكتاب فضائل الصحابة ، توفي ٢٤١ هـ .

٥ مسند ابن حنبل مطبوع في مصر في ستة مجلدات كبار ، وقد تم طبعه سنة ١٣١٣ هـ ، والعلامة أحمد محمد شاكر شرع بطبعه بتحقيق مشكور . ولكن منيته أعجلته عن اتمامه فلم ينشر الا خمسة عشر مجلداً .

فيه . وإلا فليس بحجة» (١) وقد عقب الحافظ الذهبي على ذلك بقوله : « هذا القول منه على غلب الأمر ، وإلا فلنا أحاديث قوية في الصحيحين والسنن والأجزاء ما هي في المسند » وسرى في بحث « الموضوع وأسباب الوضع » أن الحافظ ابن حجر رسالة سهاها « القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد » ردّ فيها أقوال الزاعمين أن في المسند موضوعات ، وقد فصل ابن تيمية في هذه القضية فصلاً حكماً إذ نفى في كتابه « التوسل والوسيلة » وجود الموضوع في مسند الإمام أحمد إن كان المراد بالموضوع ما في سنده كذاب ، « أما إذا كان المراد ما لم يقله النبي ﷺ ، لغلط راويه وسوء حفظه ، ففي المسند والسنن من ذلك كثير » .

د - والمعاجم جمع معجم ، وهو ما تذكر فيه الأحاديث على أسماء الشيوخ ، أو البلدان ، أو القبائل ، مرتبة على حروف المعجم (٢) . وأشهر المعاجم معجم الطبراني الكبير ، والمتوسط ، والصغير .

هـ - والمستدركات جمع مستدرك ، وهو ما استدرك فيه ما فات المؤلف في كتابه على شرطه . وأشهرها مستدرك الحاكم النيسابوري على الصحيحين ، وقد لخصه الذهبي (٣) . غير أن الحاكم ألزم الشيخين باخراج أحاديث لا تلزمها ، لضعف رواها عندهما (٤) . على أن الضرر في مستدرك الحاكم أنه

١ راجع مقدمة المسند ، ط . شاکر ص ٢١ . وكان الامام أحمد شديد الاعتزاز بمسنده ، لايمانه

بأنه جمع السنة فأوعاها ، فكان يقول لابنه عبد الله راوي المسند عنه : « احتفظ بهذا المسند

فانه سيكون للناس اماما » .

٢ الرسالة المستطرفة ١٠١ .

٣ وهما مطبوعان في الهند .

٤ اختصار علوم الحديث ٢٦ .

كان يظنّ ما ليس بصحيح صحيحاً ، لأنه يحاول تفريغ بعض الأحاديث على شرط الشيخين ؛ وإن كان في كثير من استدراكاته مقال (١) .

و - والمستخرجات ، وموضوع المستخرج - كما قال العراقي : أن يأتي المصنف إلى الكتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه ، من غير طريق صاحب الكتاب ، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه (٢) . من ذلك مستخرج أبي بكر الاسماعيلي على البخاري ، ومستخرج أبي عوانة على مسلم ، ومستخرج أبي علي الطوسي على الترمذي ، ومستخرج محمد ابن عبد الملك بن أيمن على سنن أبي داود . قال ابن كثير في « مختصر علوم الحديث » في هذا السياق : « وكتب آخر التزم أصحابها صحتها كابن خزيمة ، وابن حبان البستي . وهما خير من المستدرک بكثير وأنظف أسانيد ومتوناً » (٣) .

ز - والأجزاء . والجزء عندهم تأليف الأحاديث المروية عن رجل واحد من الصحابة أو من بعدهم ، كجزء أبي بكر ، أو الأحاديث المتعلقة بمطلب من المطالب ، كجزء في قيام الليل للمروزي ، وجزء في صلاة الضحى للسيوطي ، ومنه الفوائد الحديثية كالوحدانيات والثنائيات إلى العشاريات . ومنه كتاب الواحدان للإمام مسلم (٤) .

وكل من علم شروط العمل بالحديث ، وكان أهلاً لتحمله وأدائه ، جاز له أن ينقل الحديث من الكتب الصحيحة المشهورة ، وأن يرويه ويذيع معناه .

١ تدريب الراوي ، ص ١٠٠ .

٢ التدريب ٣٣ .

٣ اختصار علوم الحديث ، ص ٢٧ .

٤ الرسالة المستطرفة ٦٤ - ٦٥ .

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الثالث

شروط الراوي ومقاييس المحدثين

العقل والضبط والعدالة والإسلام شروط لا بدّ منها لقبول الرواية ، فلو فقدوها الراوي أو فقد بعضها ردت روايته ، وترك حديثه . وإلى هذه الشروط الأربعة تؤول أقوال نقاد الحديث من قدامى ومتأخرين . غير أن دقة الاصطلاح هيّ ميزة المتأخرين الذين اطلعوا على الكثير من آراء الأوائل ورجحوا بينها واختاروا أحدها ، أما القدامى فكانوا يقنعون من الموضوع بتطبيقه العملي ، فتغنيهم الدربة والممارسة عن وضع المصطلحات والتدقيق في المقاييس . قيل لشعبة بن الحجاج (- ١٦٠ هـ) : من الذي يترك حديثه ؟ فقال : إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر ترك حديثه ، فإذا اتهم بالحديث ترك حديثه ، فإذا أكثر الغلط ترك حديثه ، وإذا روى حديثاً اجتمع عليه غلط ترك حديثه . وما كان غير هذا فارو عنه ^(١) .

ويكاد شعبة بهذا يصرح بشرطين من شروط الراوي الذي يقبل حديثه ،

١ معرفة علوم الحديث ، المحكم ٦٢ .

وهما الضبط والعدالة ، فكثرة الغلط تنافي الضبط ، والالتهام في السماع يعارض العدالة . أما الإسلام والعقل فأمران بديهيان لم يلتزم شعبية ذكر لفظهما ، إذ كان لا يتصور العدالة من غير إسلام ، أو الضبط من غير عقل وتميز .

لكن المتأخرين من نقاد الحديث - حين أخذوا أنفسهم بدقة المصطلحات ووضوح المقاييس - نبهوا على الشروط جميعاً ، فذكروا البديهيات أحياناً ، ولم يضمنوا على طالب هذا العلم بالتبويب والتقسيم .

وشرط العقل برادف عند المحدثين مقدرة الراوي على التمييز . فيندرج تحته البالغ تحملاً وأداء ، والصبي المميز تحملاً لا أداء . فقد لوحظ في شرط العقل البلوغ ضمناً ، لأن في وسع الصبي أن يتحمل الرواية ، ولكنه لا يؤذيها إلا بعد بلوغه (١) .

ومن كثرت الرواية عنه من الصحابة ، وكان سماعه في الصغر ، أنس ابن مالك وعبد الله بن عباس وأبوسعيد الخدري . وكان محمود بن الربيع يذكر أنه عقل حجة تجتهد رسول الله ﷺ في وجهه من دلو كان معلقاً في دارهم ، وتوفي رسول الله ﷺ وله خمس سنين (٢) .

ولم يتفق المحدثون على مبلغ السن الذي يستحسن التحديث معه (٣) ، فقال قوم : الحد في السماع خمس عشرة سنة ، وقال غيرهم : ثلاث عشرة . وقال جمهور العلماء : يصح السماع لمن سنه دون ذلك . وبهذا الرأي الأخير أخذ

١ انظر في الكفاية ص ٥٤ باب ما جاء في صحة سماع الصغير .

٢ الكفاية ٥٦ .

٣ انظر الآراء المختلفة حول هذه القضية في الجامع لأحلاق الراوي ٤ / ٧١ .

الخطيب البغدادي وقال : « وهذا هو عندنا الصواب » (١) .

والحدّ في السماع خضع لبعض الاعتبارات الإقليمية ، فإذا كان أهل البصرة يكتبون الحديث ويسمعونه لعشر سنين (٢) ، فما كان الكوفيون ليتساهلوا في ذلك إلا بعد استكمال أحدهم عشرين سنة ، ويشغل قبل ذلك بحفظ القرآن وبالتعب (٣) . أما أهل الشام فما كانوا يكتبون العلم إلا ثلاثين (٤) .

ويريدون بضبط الراوي سماعه للرواية كما يجب وفهمه لها فهماً دقيقاً ، وحفظه لها حفظاً كاملاً لا تردد فيه ، وثباته على هذا كله من وقت السماع إلى وقت الأداء (٥) . فيلاحظ في شرط الضبط قوة الذاكرة ودقة الملاحظة . ويعرف ضبط الراوي بموافقة الثقات المتقنين الضابطين إذا اعتبر حديثه بحديثهم ، فإن وافقهم في روايتهم غالباً - ولو من حيث المعنى - فضابط ولا تضر مخالفته النادرة لهم ، فإن كثرت مخالفته لهم وندرت الموافقة اختل ضبطه ولم يحتاج بحديثه (٦) .

والحق أن مخالفة الثقات الضابطين ضرب من الانحراف والشذوذ . ولا ريب في أن الذي يتحمل الروايات الشاذة يتحمل وزراً كبيراً وشرّاً كثيراً (٧) .

١ الكفاية ٥٤ .

٢ الكفاية ٥٥ .

٣ الكفاية ٥٤ .

٤ الكفاية ٥٥ .

٥ والمحدثون يفرقون هنا بين قديم حديث الرجل وجديده ، فقد يضمف ضبط الرجل في أواخر أيامه فيقال فيه : تغير بأخرة . وانظر في (سنن أبي داود ٣ / ٨٥ رقم ٢٦٩٥) كيف رد حديث أحد الرواة لأنه تغير ولم يخرج الحديث إلا بأخرة .

٦ التدريب ١١٠ .

٧ الكفاية ١٤٠ .

قال شعبة بن الحجاج : « لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ »^(١) .
 ولقد قبض الله لارواية علماء أعلاماً شددوا في أمرها ، وكانوا في
 تشددهم حكماء ، فلم ينقلوا إلا الصحيح . والصحيح لا يعرف بروايته
 فقط ، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع^(٢) . ومن الطبيعي إذن
 أن يحذر عبد الله بن المبارك من كتابة الحديث أو سماعه عن غلاط لا يرجع ،
 وكذاب ، وصاحب بدعة وهوى يدعو إلى بدعته ، ورجل لا يحفظ
 فيحدث من حفظه^(٣) .

ويريدون بعدالة الراوي استقامته التامة في شؤون الدين . وسلامته من
 الفسق كله ، وسلامته من خوارم المروءة^(٤) . وقد عرف الخطيب
 البغدادي العدل بأنه « من عرف بأداء فرائضه ولزوم ما أمر به ، وتوقي
 ما نهى عنه ، وتجنب الفواحش المسقطه ، ونحري الحق والواجب في
 أفعاله ومعاملته ، والتوقي في لفظه لما يثلم الدين والمروءة ، فمن كانت
 هذه حاله فهو الموصوف بأنه عدل في دينه ، ومعروف بالصدق في
 حديثه »^(٥) .

وفرقوا بين تعديل الراوي وتركية الشاهد . وإذا كانت التزكية لا تقبل
 إلا بشهادة رجلين ، فتعديل الراوي يثبت بمعرف واحد ، سواء أكان ذكراً أم
 أنثى ، حراً أم عبداً ، شريطة أن يكون في نفسه عدلاً مرضياً^(٦) . وهذا

١ الكفاية ١٤١ .

٢ معرفة علوم الحديث ٥٩ .

٣ الكفاية ١٤٣ وراجع في هذه الصفحة ذاتها من الكفاية أقوال العلماء في ترك الاحتجاج بمن
 كثر غلطه ، وكان الوهم غالباً على روايته .

٤ قارن بتوضيح الأفكار ٢ / ١١٨ .

٥ الكفاية ٨٠ .

٦ توضيح الأفكار ٢/١٢١ وقارن بالفروق للقرافي ٥/١ - ٢٢ ط تونس .

هو اختيار الإمام فخر الدين ^(١) ، وتسييف الآمدي ^(٢) . على أن بعض العلماء يسوّي بين الشاهد والراوي ، فالتعديل يثبت لكليهما بتعريف شخص واحد ^(٣) . وقد انتصر القاضي أبو بكر ^(٤) لهذا الرأي . وواضح أن تركية الشاهد ليست هي عين الشهادة . فلا بد من رجلين في الشهادة على جميع الأقوال ، أما تركية الشاهد فهي التي جرى حولها الخلاف . هل يكفي لإثباتها شخص واحد أم لا بد من شخصين ؟

والمرءة التي ينبغي توافرها في الراوي المعدل كثيراً ما قيست بالمقاييس الخلقية الإنسانية المشتركة . ويستشهد الخطيب البغدادي على ذلك بقول النبي ﷺ : « من عامل الناس فلم يظلمهم ، وحدثهم فلم يكذبهم ، ووعدهم فلم يخلفهم ، فهو من كملت مروءته ، وظهرت عدالته ، ووجبت أخوته ، وحرمت غيبته » ^(٥) .

وفي ضوء هذه المقاييس ، لم يكن بدّ من غض النظر عن بعض العيوب

١ هو الامام فخر الدين الرازي ، محمد بن عمر بن الحسين ، أبو عبد الله ، امام كبير في العقول والمنقول . صاحب التفسير الكبير المشهور . له كتب كثيرة منها « نهاية العقول » و « المحصول في علم الأصول » و « كتاب الأربعين في أصول الدين » . توفي سنة ٦٠٦ هـ .

٢ سيف الدين الآمدي هو ابو الحسن ، علي بن محمد بن سالم التفليبي الآمدي : من علماء الأصول . له نحو عشرين مصنفاً منها : « منتهى السؤل في الأصول » و « دقائق الحقائق » و « أبكار الأفكار » في علم الكلام . منسوب الى آمد من « ديار بكر » . توفي سنة ٦٣١ هـ .

٣ توضيح الأفكار ٢ / ١٢١ .

٤ هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر ، المشهور بالقاضي الباقلاني . انتهت اليه الرياسة في مذهب الأشاعرة . اشهر كتبه « اعجاز القرآن » توفي سنة ٤٠٣ هـ .

٥ الكفاية ٧٨ .

التي لا يَعْرِى منها إنسان ، وسيظلّ ما يجهله الناس من سيرة كل عالم وكل راء أكثر مما يعرفونه ، « فليس من شريف ولا عالم ولا ذي سلطان إلا وفيه عيبٌ لا بدّ » ، ولكن من الناس من لا تذكر عيوبه ،^(١) . فليكن مقياسنا في تعديل الرواة « أن من كان فضله أكثر من نقصه وهيب نقصه لفضله » كما قال سعيد بن المسيب^(٢) .

وحسن الظن بالراوي حمل بعض العلماء على التساهل في رواية الحديث عن مستور الحال ، وهو كل حامل علم معروف بالعناية فيه ، فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة حتى يتبين جرحه^(٣) ، لقوله ﷺ : « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ، ينفون عنه تحريف الغالين . وانتحال المبطلين^(٤) » . لكن المحققين من الأصوليين على رد كل رواية عن مستور الحال دفعاً للمفسدة^(٥) ، فلا بد من تعديله والكشف عما يمكن من دخائله . وإن كان التوغل في الكشف عن سريره ليس من عمل المحدثين في شيء .

ولا ريب أن العدالة شيء زائد على مجرد التظاهر بالدين والورع ، لا يعرف إلا بتتبع الأفعال ، واختبار التصرفات ، لتكوين صورة صادقة عن الراوي .

١ الكفاية ٧٩ .

٢ نفسه ٧٩ . فالعبارة كلها منسوبة الى سعيد بن المسيب ، سيد التابعين ، واحد الفقهاء السبعة بالمدينة . كان أحفظ الناس لأحكام الخليفة عمر بن الخطاب حتى سمي « راوية عمر » . وكان على اشتغاله بالحديث والفقه - يعيش من كسب يده ، من التجارة بالزيت . وأكثر أئمة الحديث على وفاته سنة ١٠٥ كما قال الحاكم (انظر تذكرة الحفاظ ١ / ٥٦) .

٣ توضيح الأفكار ٢ / ١٢٦ - ١٢٧ .

٤ الجامع لأخلاق الراوي ١ / ١٥ وجه ٢ .

٥ تدريب الراوي / ١١٥ .

والبحث عن عدالة المخبر كالببحث عن عدالة الشاهد يتناول ضرورياً من الاستقصاء الدقيق الذي لا يجرح كرامة أحد ، بل يزكي احبر المروي من خلال تزكية المخبر الراوي : «شهد رجل عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه بشهادة ، فقال له : لست أعرفك ، انت بمن يعرفك . فقال رجل من القوم : أنا أعرفه . قال : فبأي شيء تعرفه ؟ قال بالأمانة والعدل . قال : فهو جارك الأدنى الذي تعرف ليله ونهاره ، ومدخله ومخرجه ؟ قال : لا . قال : فعاملتك بالدينار والدرهم اللذين بهما يُستدلّ على الورع ؟ قال : لا . قال : فرفيقك في السفر الذي يستدل به على مكارم الأخلاق ؟ قال : لا . قال : لست تعرفه . ثم قال للرجل : انت بمن يعرفك ! » (١) .

ولا غرابة بعد هذا أن يكره المحدثون الرواية عن أهل الأهواء والبدع (٢) ، وعن أهل المجون والحلاعة (٣) ، على حين تساهلوا في الرواية عن المشاهير من غير أن يسألوا عن سبب عدالتهم : فمن اشتهرت عدالتهم بين أهل العلم من المحدثين أو غيرهم وشاع الثناء عليه بها لا يحتاج إلى تعديل المزكين ، كمالك ابن أنس ، وسفيان بن عيينة ، وسفيان الثوري (٤) ، والأوزاعي (٥) ،

١ الكفاية ٨٤ .

٢ الجامع لأخلاق الراوي ١٨/١ وجه ١ .

٣ الكفاية ١٥٦ .

٤ هو شيخ الاسلام وسيد الحفاظ سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ، نسبة الى ثور وهو ابو قبيلة من مضر . توفي سنة ١٦٠ أو ١٦١ هـ (انظر الرسالة المستطرفة ٣٨) .

٥ هو شيخ الاسلام الحافظ عبد الرحمن بن عمرو بن محمد المشهور بالأوزاعي ، وصفه الوايد بن مزيد فقال : « تمجّن الملوك أن تؤدّب اولادها أدبه في نفسه » . توفي سنة ١٥٧ هـ (انظر تذكرة الحفاظ ١ / ١٧٨ - ١٨٣) .

والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، والليث بن سعد ^(١) ، وشعبة بن الحجاج ، وعبد الله بن المبارك ، وكيع بن الجراح ، وعلي بن المديني ، ويحيى بن معين ، وقد سئل ابن حنبل عن إسحاق بن راهويه ^(٢) فقال : « مثل إسحاق يُسأل عنه ! » وسئل ابن معين عن أبي عبيد فتان : « مثلي يُسأل عن أبي عبيد ! » أبو عبيد يسأل عن الناس ! ^(٣) .

ومناهج المحدثين في الجرح أشدّ منها في التعديل : فهم يقبلون التعديل من غير ذكر سببه على الصحيح المشهور ^(٤) ، أما الجرح فيردونه إذا لم يبيّن سببه بياناً شافياً ، لا اعتقادهم بأنّ الناس يختلفون في إسقاط العدالة والحكم بالفسق ، وأنّ « مذاهب النقاد للرجال غامضة دقيقة ، وربما سمع بعضهم في الراوي أدنى مغمز فتوقف عن الاحتجاج بخبره وإن لم يكن الذي سمعناه موجباً لرد الحديث ، ولا مسقطاً للعدالة » ^(٥) .

من ذلك أنهم تشددوا في رواية مرتكب المباحات ، كالتتره في الطرقات ، والأكل في الأسواق ، والتبسط في المداعبة والمزاح ^(٦) ، أما اللعب بالشطرنج

١ هو الإمام الحافظ الفقيه الورع شيخ الديار المصرية ، الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي ، أبو الحارث . توفي سنة ١٧٥ هـ .

٢ هو الإمام الحافظ إسحاق بن إبراهيم بن مخلد ، المعروف بابن راهويه ، ويكنى أبا يعقوب . كان يحفظ سبعين ألف حديث عن ظهر قلب . وله مسند كبير . توفي سنة ٢٣٨ هـ . (انظر الرسالة المستطرفة ٤٩) .

٣ تدريب الراوي ١٠٩ .

٤ وقد علل السيوطي ذلك بكثرة أسباب التعديل حتى ينقل ذكرها ويشق . اذ عن المعدل أن يقول : لم يرتكب كذا ، فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه . وذلك شاق جداً . (التدريب ١١١) .

٥ الكفاية ١٠٩ .

٦ الكفاية ١١١ .

رموه . واللهو بآلات الطرب ، فأمرها أشد . قال شعبة بن الحجاج :
 ليست ناجية الذي روى عنه أبو إسحاق فرأيت يلبس بالشطرنج فكرته
 فلم أكتب عنه ، ثم كتبت عن رجل عنه ، وقال شعبة أيضاً : « أتيت
 منزل المنهال ابن عمرو فسمعت فيه صوت الطنبور فرجعت . فهلاً سألت ؟
 عسى ألا يعلم هو ! » (١) .

والمعروف في كتب الجرح والتعديل أن مؤلفيها قلما يتعرضون لبيان
 أسباب الجرح ، بل يقتصرون على مجرد قولهم : « فلان ضعيف ، وفلان
 ليس بشيء ، وفلان متروك ، ونحو ذلك » والناس مع ذلك يعولون
 عليها في رد حديث الرواة . غير أن التحقيق العلمي الدقيق في موضوع
 هذه الكتب أثبت أن فائدتها ليست في اعتمادها للحكم بالجرح ، بل في
 إثارة الريبة حول من جرحوه والتوقف في أمره . فلا يقبل حديثه إلا إذا
 انزاحت هذه الريبة عنه وحصلت الثقة به (٢) .

وهذه الشدة المتناهية ، والورع الزائد ، والدقة البالغة ، كلها أثر من
 شعور النقاد بقيمة المروي ، فهاهو بالكلام العادي ، ولا بالأشعار والخطب والقصص
 وإنما هو دين لا يؤخذ إلا بالنقل الأمين ، والسمع الصحيح . قال محمد بن
 سيرين : « إن هذا الأمر دين ، فانظروا عمن تأخذون دينكم » (٣) ، ورفع
 بعضهم حديثاً إلى رسول الله ﷺ بهذا المعنى ، فعن ابن عمر عن النبي ﷺ
 أنه قال : « يا بن عمر دينك دينك ، إنما هو لحمك ، ودمك ، فانظر عمن تأخذ ،

١ الكفاية ١١١ ، ١١٢ .

٢ التدريب ١١١ .

٣ الجامع لأخلاق الراوي ١ - ١٥ وجه ٢ .

خذ عن الذين استقاموا ، ولا تأخذ عن الذين مالوا» (١) . وعلى هدي هذه الوصايا ، مضى طلاب الحديث يتخبرون الشيوخ إذا نبأيت أوصافهم (٢) ، فكانوا يقدمون السماع من الأئمة ، ويكرهون النقل والرواية عن الضعفاء (٣) ، ويرجحون الأخذ ممن علا إسنادهم وقرب من النبي ﷺ معتقدين أن « قرب الإسناد قربة إلى الله » (٤) ، وحين لا يتيسر لهم الإسناد القريب إلى النبي نفسه يطلبون أقرب الأسانيد إلى الصحابة أو التابعين أو الأئمة الأعلام ، واثقين أن العلم في تلك العصور الذهبية « كان غصاً طرياً ، والارتسام به محبوباً شهياً ، والدواعي إليه أكبر ، والرغبة فيه أكثر » (٥) . واهتمامهم بالأسانيد العالية لم يكن ينصرف إليها لذاتها ، بل لما يترتب عليها من قوة الظن بصحة متونها ، فما يقيمون وزناً لإسناد عال إذا شكوا في رجاله لأن ضعف رجال الإسناد سيؤدي ضرورة إلى ضعف المتن المروي ، لذلك فضلوا النزول عن الثقات على العلو عن غير الثقات (٦) ، وأنشدوا مع أبي بكر بن الأنباري (٧) :

١ الكفاية ١٢١ .

٢ الجامع ١ / ١٤ وجه ٢ .

٣ الكفاية ١٣٢ .

٤ كما روي عن محمد بن أسلم الطوسي في الجامع ١ / ١٣ وجه ٢ . وفي الصفحة نفسها من هذا المخطوط أن الامام أحمد بن حنبل كان يقول : « طلب اسناد العلو من السنة » . وسندرس في « القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف » أهم ما يتعلق بالحديث العالي والحديث النازل ، فانتظر التفصيل هناك .

٥ الجامع ١ / ١١ وجه ١ .

٦ الجامع ١ / ١٤ وجه ١ .

٧ هو محمد بن بشار المعروف بابي بكر بن الأنباري ، النحوي الممدود في حفظ الحديث ، ومصنف التصانيف الكثيرة . توفي ببغداد سنة ٣٢٨ هـ .

علم النزول اكتبوه فهو ينفعكم* وترككم كتبه ضرب من العنت
إنه نزول إذا ما كان عن ثبت أعلى لكم من ماو غير ذي ثبت^(١)

وعرف بعض نقاد الحديث للأسانيد النازلة مزية لم يعرفوها للعالي من
الأسانيد ، فرأوا « أن السماع النازل أفضل ، لأنه يجب على الراوي أن
يجهد في معرفة جرح من يروي عنه وتعديله ، والاجتهاد في أحوال
رواة النازل أكثر ، فكان الثواب فيه أوفر »^(٢) .

وبلغ بالمحدثين حسهم النقدي ذروة لا تسامى حين لاحظوا أن المعاصرة
حجاب ، فكرهوا التحديث عن الأحياء^(٣) ، كأنهم يخشون أثر الحب في
حسن الظن وأثر الكره والمنافسة في إساءة الظن بالرووي عنه ، فلا تكون
أسس الجرح والتعديل سليمة ولا صحيحة . قال ابن عبد الحكم : « ذاكرت
الشافعي يوماً بحديث وأنا غلام ، فقال : من حدثك به ؟ فقلت : أنت .
فقال : ما حدثك به من شيء فهو كما حدثك . وإياك والرواية عن
الأحياء »^(٤) . وقال ابن عون : قلت للشعبي : ألا أحدثك ؟ (قال)
فقال الشعبي : أعن الأحياء تحدثني أم عن الأموات ؟ (قال) قلت :
لا بل عن الأحياء . قال : « فلا تحدثني عن الأحياء ! »^(٥) .

١ الجامع ١ / ١٤ وجه ٢ . ويراد بعلم النزول في هذين البيتين معرفة الاسانيد النازلة البعيدة
عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن الأئمة الاعلام .

٢ الجامع ١ / ١١ وجه ٢ .

٣ الكفاية ١٣٩ .

٤ الكفاية ١٤٠ .

٥ الكفاية ١٣٩ .

ولنقاد الحديث اصطلاحات في التعديل والجرح يدل تنوعها وتغايرها على تباين أحوال الرواة في القوة والضعف ، والثقة والريبة . وقد جعل ابن حجر هذه الاصطلاحات اثني عشرة مرتبة ^(١) : « ١ - الصحابة ، ٢ - من أكد مدحه بأفعل التفضيل ، كأوثق الناس ، أو بتكرار الصفة لفظاً ، كثقة ثقة ، أو معنى ، كثقة حافظ ، ٣ - من أفرد بصفة : كثقة ، أو متقن ، أو ثبت ، ٤ - من قصر عن قبله قليلاً كصدوق ، أو لا بأس به ، أو ليس به بأس ، ٥ - من قصر عن ذلك قليلاً ، كصدوق سيء الحفظ ، أو صدوق بهم ، أو له أوهام ، أو يخطئ ، أو تغير بأخرة ، ويلحق بذلك أهل الأهواء والبدع ، ٦ - من ليس له من الحديث إلا القليل ، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله ، ويشار إليه بمقبول حيث يتابع ، وإلا فليتن الحديث ، ٧ - من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق ، ويشار إليه بمستور ، أو مجهول الحال ، ٨ - من لم يوجد فيه توثيق معتبر ، وجاء فيه تضعيف وإن لم يبين ، والإشارة إليه : ضعيف ، ٩ - من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق ، ويقال فيه : مجهول ، ١٠ - من لم يوثق البتة وضعف مع ذلك بقادح ، ويقال فيه متروك ، أو متروك الحديث ، أو واهي الحديث ، أو ساقط ، ١١ - من اتهم بالكذب ، ويقال فيه : متهم ، ومتهم بالكذب ، ١٢ - من أطلق عليه اسم الكذب والوضع ، ككذاب ، أو وضاع أو يضع ، أو ما أكذبه ! ونحوها » .

والدقة في شروط الراوي - في ضوء مصطلحات الناقدين - كانت

١ - وذلك في خطبة كتابه (تزيين التهذيب) . وقد أثرنا اختصارها على النحو الذي ذكرناه .
وقارن بالباعث الحثيث ١١٨ - ١١٩ ، وبتوضيح الأفكار ٢٦١/٢ - ٢٧١ وبمقدمة كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم .

تراعى حتى أواخر القرن الثالث الهجري بتحفظ شديد ، وحيطة بالغة ،
لتيسر السماع وتداول هذه الألفاظ على ألسنة الشيوخ والتلاميذ . بيد أن
الرواة اضطروا بعد ذلك إلى كثير من التساهل في هذه الشروط ، فاشتفوا
في تعديل الراوي بشروط العقل والبلوغ . والاسلام والضبط وعدم التظاهر
بالفسق لأن الرواية بانت دراسة للكتب ، لا نقلاً بالمشاهدة والسمع ^(١) .

وأما شرط الاسلام ، فهو واضح في نفسه ، كما ان الغاية من اشتراطه
واضحة : فالراوي يؤدي أحاديث وأخباراً وآثاراً تتعلق بهذا الدين ،
وبأحكامه وحكمه وتشريعاته : فالأحوط أن يقوم بهذا الشأن من كان
مؤمناً بهذه العقيدة التي يتحمل مسؤولية تفهيمها للناس . على أن الإسلام
يشترط عند أداء الرواية لا عند تحملها ^(٢) ، فقد قبلت رواية جبير بن مطعم
« أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب بسورة الطور » مع أنه كان قد
جاء في فداء أسرى بدر ولم يكن قد أسلم بعد ، وقال عن نفسه - كما
في صحيح البخاري - : « وذلك أول ما وقر الايمان في قلبي » .

١ . اختصار علوم الحديث ١١٩ .

٢ . الكتابة ٧٦ .

رَفَعُ

عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

الباب الثالث

مُصْطَلَحُ الْحَدِيثِ

الفصل الأول أقسام الحديث

الحديث إما مقبول وهو الصحيح ، وإما مردود وهو الضعيف : هذا هو التقسيم الطبيعي الذي تندرج تحت نوعيه أقسام كثيرة أخرى تتفاوت صحة وضعفاً بتفاوت أحوال الرواة وأحوال متون الأحاديث .

لكن المحدثين اصطلاحوا على تقسيم ثلاثي للحديث آثروه على التقسيم الثنائي السابق ، فأصبح الحديث لا يخرج عن أحد هذه الأقسام الرئيسية : فهو إما صحيح ، وإما حسن ، وإما ضعيف ^(١) .

وظاهر أن « الحسن » يكون — على الرأي الأول — تابعاً لأحد القسمين ، فهو إما نوع من الصحيح — كما ينقل الذهبي عن البخاري ومسلم ^(٢) — وإما نوع من الضعيف الذي لا يترك العمل به ^(٣) بل هو — كما قال أحمد بن حنبل —

١ التدريب ١٣ وقارن بتوضيح الأفكار ١ / ٧ .

٢ حجة الذهبي في ذلك أن البخاري ومسلماً أخرجا أحاديث راويها خفيف الضبط ولكنه غير متهم بالكذب ، غير أنهما اشترطا أن تعضد بسند آخر صحيح من كل وجه . ولما كان كتابا هذين الإمامين لا يشتعلان إلا على أحاديث الصحيحة — ولذلك سميا بالصحيحين — فإن ما فيهما من الأحاديث التي تغلب عليها صفة الحسن جدير أن يعتبر صحيحا .

٣ لأنهم قسموا الضعيف إلى متروك العمل به ، وهو ما كان راوية متهما بالكذب أو =

ندر أن يعمل به من القياس . وأما على الرأي الثاني فيكون « الحسن »
قسماً قائماً برأسه دون الصحيح وأعلى من الضعيف .

وأما الموضوع — وهو المخلوق على رسول الله ﷺ أو على غيره من
الصحابة والتابعين — فلم نذكره بين أقسام الحديث ، لأنه ليس حديثاً في
الواقع ونفس الأمر ، وإنما هو لدى مختلفه فقط في حكم الحديث ^(١) ،
وإثبات وضعه هو الذي يسقط عنه صفة « الحديث » . أما قبل إثبات
وضعه فلنا أن نسميه « حديثاً » انتظاراً لما تسفر عنه نتيجة البحث فيه ،
فأما أن تثبت فيه صفة الضعف ، فيسمى « حديثاً ضعيفاً » ويبين وجه
الضعف فيه ، وإما أن يثبت وضعه فلا يكون « حديثاً » قطعاً . فإذا
سمعت أو قرأت هذه العبارة : « حديث موضوع » فالغرض من ذكر
لفظ « الحديث » فيها الحكم عليه بحرمة نقله وروايته .

وأقسام الحديث الثلاثة تشتمل على أنواع كثيرة تندرج تحتها ، ومن
هذه الأنواع ما هو خالص للصحة أو للحسن أو للضعف ، وما هو مشترك بين
الصحيح والحسن فقط ، ثم ما هو مشترك — أخيراً — بين الثلاثة على السواء :
الصحيح والحسن والضعف . وحول ألقاب هذه الأنواع (الخالصة لأقسام
الحديث تارة ، أو المشتركة بينها تارة أخرى) وضعت المصطلحات الكثيرة ،

= كثير الغلط ، وقسم غير متروك وهو « الحسن » لأن راويه ليس متهما بالكذب ولا كثير
الغلط ، وإنما هو خفيف الضبط فحسب .

١ - وعبارتنا هذه لا ينبغي أن تستغرب بعد قول السيوطي في (التدريب ١٣) ما : « ما : د : د : وإنما
لم يذكر الموضوع ، لأنه ليس في الحقيقة بحديث اصطلاحاً ، بل بزمع وسعه . »

فسيما بعضهم علوماً . وبعضهم أنواعاً ، واتفق هؤلاء وأولئك على أنها من الكثيرة بحيث لا تعد ولا تحصر^(١) ، حتى قال الحازمي^(٢) : « علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تبلغ مئة ، كل نوع منها علم مستقل لو أُنشئ الطالب فيه عمره لما أدرك نهايته »^(٣) .

وحين ألف ابن الصلاح كتابه « علوم الحديث » ذكر من هذه الأنواع خمسة وستين ثم قال : « وليس ذلك بآخر الممكن في ذلك ، فإنه قابل للتنويع إلى ما لا يحصى ، إذ لا تنحصر أحوال الرواة وصفاتهم ، وأحوال متون الحديث وصفاتها »^(٤) . ولكن ابن كثير – في اختصاره لهذا الكتاب – لاحظ إمكان دمج بعض هذه الأنواع في بعض ، وأخذ على ابن الصلاح بسطه كل هذه التقاسيم ، ورتبها ترتيباً جديداً على ما هو الأنسب في نظره^(٥) ، ولنا ، مع ذلك ، ملاحظات على ترتيبه ، فلن نأخذ به جملة وتفصيلاً وإن كنا سنسير غالباً في هديته .

ويبدو لنا أن العلامة جمال الدين القاسمي^(٦) في « قواعد التحديث » كان

١ التدريب ٩ .

٢ الحازمي هو الامام الحافظ النسابة ، ابو بكر محمد بن موسى بن حازم الهمداني ، المتوفى ببغداد سنة ٥٨٤ هـ . وله كتب كثيرة منها « الاعتبار في بيان النسخ والنسوخ من الآثار » ، ومنها « العجالة » .

٣ التدريب ٩ .

٤ اختصار علوم الحديث ١٩ - ٢٠ .

٥ نفسه ٢٠ .

٦ جمال الدين القاسمي هو علامة الشام ، ونادرة الايام ، صاحب التصانيف الكثيرة ، الذي توفي منذ عهد قريب سنة ١٣٣٢ هـ .

أقرب إلى المنطق حين ذكر الألقاب للحديث تشمل الصحيح والحسن^(١) ، وأنواعاً تشترك في الصحيح والحسن والضعيف^(٢) ، ثم أنواعاً تختص بالضعيف^(٣) . ولاستحساننا هذا التقسيم سيظهر على كتابنا هذا أثر واضح منه ، إلا أن القارئ الكريم لن يخفى عليه أننا لسنا دائماً على وفاق مع علامة الشام في مصطلحاته وتقاسيمه . ولقد قال علماؤنا القدامى : « لا مشاحة في الاصطلاح » فاستخرنا الله عز وجل في أن نعرض للناس مصطلحات الحديث بعبارة واضحة ، وتقسيم لا لبس فيه ، ولا تتداخل الأنواع والألقاب فيه قانعين من مباحثه بأهمها ، مستغنين عما نظنه قليل الفائدة من النقاش اللفظي والجدل العقيم .

١ قواعد التحديث ٨٨ .

٢ نفسه ١٠٤ .

٣ نفسه ١١١ .

الفصل الثاني

القسم الاول - الحديث الصحيح

عرفوا الحديث الصحيح بأنه « الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط ، حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ أو إلى منتهاه من صحابي أو من دونه ، ولا يكون شاذاً ولا معطلاً »^(١) . وفي هذا التعريف أمور تنبغي ملاحظتها :

١ - أن الحديث الصحيح « مسند »^(٢) - وهو ما اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه - ولذلك يقال في وصفه أيضاً : إنه متصل أو موصول : فالحديث المرسل الذي سقط منه الصحابي فقد الاتصال في السند ، فهو على الأرجح ضعيف وليس بصحيح . وكذلك الحديث المنقطع ليس بصحيح ، لأن رجلاً سقط من إسناده ، أو لأن رجلاً مبهماً ذكر في هذا الإسناد ، والإبهام أشبه بالسقوط . وقل مثل ذلك في « المعطل » لأنه الحديث الذي سقط من إسناده اثنان فأكثر .

١ : اختصار علوم الحديث ٢١ .

٢ : ويفرق العلماء أحيانا بين المسند والمتصل ، بملاحظة الرفع في المسند ، فهو مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، أما المتصل فهو ما اتصل بسنده بسماع كل واحد من رواه من فوقه سواء أكان مرفوعاً إلى النبي أم موقوفاً على التابعي : راجع التدريب ٦٠ « وسنعرض لهذا الموضوع بشيء من التفصيل في القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف » .

١ - أن الحديث الصحيح لا يكون « شاذاً » وهو ما رواه الثقة بخلافاً
وإية الثقات ، كما سئرى في بحث الشذوذ .

٣ - أن الحديث الصحيح لا يكون معللاً - وهو الذي اكتشفت فيه
علة خفية تقدر في صحته ، وإن كان يبدو في الظاهر سليماً من العلل .

٤ - أن رجال السند في الصحيح كلهم عدول ضابطون . فإن فقدت
في أحدهم صفة من صفات العدالة أو الضبط ضعفت الحديث ولم يصحح . وقد
عرفنا في (فصل شروط الراوي) المراد من العدالة والضبط .

والصحيح على قسمين : صحيح لذاته وصحيح لغيره . فالصحيح
لذاته هو ما اشتمل من صفات القبول على أعلاها ، أما الصحيح لغيره
فهو ما صُحِّح لأمر أجنبي عنه ، إذا لم يشتمل من صفات القبول على
أعلاها ، كالحسن فإنه إذا رُوي من غير وجه ارتقى بما عضده من درجة
الحسن إلى منزلة الصحة ^(١) .

وكما يوصف الصحيح بأنه مسند ومتصل ، يوصف بأنه متواتر أو
آحادي ، ويجوز وصفه بأنه غريب أو مشهور ^(٢) . وسئرى أن ثمة
ألقاباً يشترك فيها كل من الصحيح والحسن ، وأن اصطلاحات أخرى
تشمل الصحيح والحسن والضعيف .

فالمتواتر هو الحديث الصحيح الذي يرويه جمع يحيل العقل والعادة تواطؤهم
على الكذب ، عن جمع مثلهم في أول السند ووسطه وآخره ^(٣) . وإنما قلنا في

١ قواعد التحديث ٥٦ .

٢ اختصار علوم الحديث ٢١ .

شرح النخبة ٣ .

التعريف : « جمع يحيل العقل والعادة تواطؤهم على الكذب » لتخلص من تلك الآراء المتضاربة حول تحديد عدد هذا الجمع تحديداً « بفتح » ليس عليه دليل صريح . فمنهم من يرى أن أقل العدد الذي يثبت به التواتر : أربعة . لقوله تعالى « لولا جنونا عليه بأربعة شهداء »^(١) في الشهادة على حصول الزنى ، ومنهم من يقول : خمسة ، كما في آيات الملاعة^(٢) . ومنهم من يقول : عشرة ، لأن ما دون العشرة آحاد ، ولا يسمى الجمع جمعاً إلا بها أو بما فوقها . ومنهم من يقول : اثنا عشر ، لقوله تعالى « وبعثنا منهم اثني عشر نقيباً »^(٣) ومنهم من يقول : عشرون ، لقوله تعالى « إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مئتين »^(٤) ومنهم من يقول : أربعون ، لقوله تعالى « يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين »^(٥) وكان عددهم عند نزول الآية قد بلغ أربعين رجلاً بإسلام عمر ، ومنهم من يقول : سبعون ، لقوله تعالى « واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا »^(٦) وقال بعضهم : بل ثلاث مئة وثلاثة عشر رجلاً وامرأتان ، على عدد أهل بدر . وهذه الاستدلالات كلها — وإن تك مستنبطة من القرآن —

١ سورة النور ١٣ .

٢ وذلك في قوله تعالى في سورة التور : والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين . والخامسة أن لعنة الله عليه أن كان من الكاذبين . ويدرا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين . والخامسة أن غضب الله عليها أن كان من الصادقين . الآيات ٦ — ٩ .

٣ سورة المائدة ١١ .

٤ سورة الأنفال ٦٥ .

٥ سورة الأنفال ٦٤ .

٦ سورة الأعراف ١٥٥ .

ليست صريحة الدلالة ، لأن لكل عدد منها علاقة بالحادثة الخاصة التي ذكر فيها . فالأرجح في تعريف المتواتر أن يلاحظ فيه مجرد روايته عن جمع يحيل العقل والعادة تواطؤهم على الكذب ، من غير محاولة لتعيين عدد هذا الجمع . وقد قال ابن حجر : « لا معنى لتعيين العدد على الصحيح » ^(١) .

وينقسم المتواتر إلى لفظي ومعنوي ، فالمتواتر اللفظي هو الذي رواه الجمع المذكور في أول السند ووسطه وآخره بلفظ واحد ، وصورة واحدة وهو كما يقول ابن الصلاح : « عزيز جداً ، بل لا يكاد يوجد . ومن سئل عن إبراز مثال لذلك أعياه تطلبه » ^(٢) . والأكثر على أنه - باسـتـراطـ المطابقة اللفظية فيه من كل وجه - يستحيل وجوده في غير القرآن الكريم . وبعض العلماء يؤكدون أن في الحديث النبوي نفسه غير قليل من المتواتر اللفظي ، ويسوقون للدلالة على ذلك أمثال حديث انشقاق القمر ، ومن كذب عليّ متعمداً ، ومن بنى لله مسجداً ، والشفاعة ، وأنيب الجذع ، والمسح على الخفين ، والإسراء والمعراج ، ونبع الماء من أصابعه ﷺ ، وردّ عين قتادة ، وإطعام الجيش الكثير من الزاد القليل ^(٣) . ومن الذين ذهبوا إلى هذا الرأي السيوطي ^(٤)

١ شرح النخبة ٣ .

٢ غير أن ابن الصلاح يستثني من ذلك حديث « من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » ويذكر من رواه اثنين وستين من الصحابة . (قارن بالتدريب ١٩٠) .

٣ انظر تفصيل ذلك في التدريب ١٩٠ .

٤ هو العلامة عبد الرحمن جلال السيوطي (٩١١ هـ) صاحب التصانيف الكثيرة في التفسير والحديث والفتاوى ، وله في مصطلح الحديث الفية ، وتدريب الراوي .

في «الأزهار المتناثرة» ، في الأخبار المتواترة»^(١) ، والمناضي عيان في «الشفاء» . ويبدو أن الحافظ ابن حجر نفسه ينجح إلى هذا المذهب . فقد ذكر في شرح النخبة «أن من أحسن ما يقرر به كون المتواتر موجوداً . وجود كثرة في الأحاديث ، أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقاً وغرباً ، المقطوع عندهم بصحة نسبتها إلى مصنفها ، إذا اجتمعت على إخراج حديث وتعددت طرقه تعدداً يحيل العادة تواطؤهم على الكذب إلى آخر الشروط ، أفاد العلم اليقيني بصحته إلى قائله»^(٢) . وأشار في «شرح البخاري» إلى أن «حديث من كذب علي متعمداً» رواه أكثر من أربعين صحابياً ، بينهم العشرة المبشرون بالجنة^(٣) .

أما المتواتر المعنوي فمن الواضح أنه لا يشترط في روايته المطابقة اللفظية ، وإنما يكفي فيه بأداء المعنى ولو اختلفت رواياته ، عن الجمع الذين يحيل العقل والعادة تواطؤهم على الكذب . وهو كثير جداً ليس في وسع أحد إنكاره . ومثاله : «أحاديث رفع اليدين في الدعاء» فقد روي عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نحو مئة حديث فيه رفع يديه في الدعاء . وقد جمعها السيوطي في جزء لكنها في قضايا مختلفة ،

١ التدريب ١٩٠ .

٢ شرح النخبة ٤ - ٥ .

٣ العشرة المبشرون بالجنة هم : «الخلفاء الراشدون الأربعة ثم سعد بن أبي وقاص ، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ، وطلحة بن عبيد الله ، والزبير بن العوام ، وعبد الرحمن بن عوف ، وأبو عبيدة عامر بن الجراح» . وقال بعض العلماء : «روى هذا الحديث أكثر من مئة نفس، وفي شرح النووي لصحيح مسلم : رواه نحو مئتين . قال الحافظ العراقي : «وليس في هذا المتن بعينه ، ولكنه في مطلق الكذب» . والخاص بهذا المتن رواية بضمة وسبعين صحابياً منهم العشرة المبشرون ، وقد سرد السيوطي أسماءهم (في التدريب ١٩٠) .

فكل قضية منها لم تتواتر ، والقدر المشترك فيها - وهو الرفع عند الدعاء - تواتر باعتبار المجموع ^(١) . ويرى بعضهم أن تلك الأحاديث التي يستشهد بها نفر من العلماء على وجود التواتر اللفظي ليست في الحقيقة إلا متواترة المعنى ، ولكن استفاضة محتواها واشتهاره غطيا على اختلاف الروايات في بعض ألفاظها .

ومن علماء الحديث من لا يرى بأساً في أن يكون المتواتر المعنوي في أوله آحادياً ^(٢) ، ثم يشتهر بعد الطبقة الأولى ويستفيض ، فيسلكون حديث «إنما الأعمال بالنيات» في عداد ما تواتر معنى ، مع أنه لم يروه إلا عمر ابن الخطاب ، ولم يروه عن عمر إلا علقمة ، ولم يروه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم التيمي ، ولم يروه عن التيمي إلا يحيى بن سعيد الأنصاري ، وإنما طرأت له الشهرة من عند يحيى ^(٣) .

والمحدثون لا يذكرون «المتواتر» باسمه الخاص المشعر بمعناه ، وإنما يتبعون فيه الفقهاء والأصوليين : «لأن التواتر ليس من مباحث علم الإسناد ، إذ علم الإسناد يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه ليعمل به أو يترك من حيث صفات الرجال وصيغ الأداء ، والمتواتر لا يبحث عن رجاله ، بل يجب

١ التدريب ١٩١ .

٢ والحديث الآحادي - في الاصطلاح - ما لم يجمع شروط التواتر ، وقد يتفرد به واحد فيكون غريباً أو يعزز برواية اثنين فاكتر فيكون عزيزاً ، أو يستفيض فيكون مشهوراً . فلا يفيد وصفه بالآحادي أنه خبر الواحد دائماً . (وقارن بشرح النخبة ٦) .

٣ التدريب ١٨٩ . وقارن بتوضيح الأفكار ١ / ٢٤ .

العمل به من غير بحث» (١).

ولا خلاف بين المحدثين في أن كلاً من المتواتر المنطقي والمعنوي يوجب العلم القطعي اليقيني ، وإنما هم يختلفون في الحديث الصحيح الأحادي هل يفيد الظن أم القطع ، فالنووي في «التقريب» يراه ظني الثبوت ، وأكثر أهل الحديث يقطعون منه بما أخرجه الشيخان ، البخاري ومسلم ، وبعضهم يرجحون أن الأحادي الصحيح ، سواء أأخرج به الشيخان أم سواهما ، يفيد العلم القطعي اليقيني كالمتواتر بقسميه على حد سواء . قال ابن حزم (٢) : « إن خبر الواحد العدل عن مثله إلى رسول الله ﷺ يوجب العلم والعمل معاً » (٣) .

ورأي ابن حزم أجدر بالاتباع ، إذ لا معنى لتخصيص أحاديث الصحيحين بإفادة القطع ، لأن ما ثبت صحته في غيرها ينبغي أن يحكم عليه بما حكم عليه فيهما ، فما للكتابين من مترلة خاصة في قلوب المؤمنين لا ينبغي أن يقلل من قيمة الصحيح في الكتب الأخرى ، كما أنه لا معنى للقول بظنية الحديث الأحادي بعد ثبوت صحته ، لأن ما اشترط فيه لقبول صحته يزيل كل معاني الظن ، ويستوجب وقوع العلم اليقيني به (٤) .

والحديث الصحيح يسمى « غريباً » إذا تفرّد بروايته واحد ثقة ، وتكون

١ شرح النخبة ٤ .

٢ هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ، عالم الأندلس في عصره . أشهر مصنفاته « المحلى » و « الفصل في الملل والأهواء والنحل » . توفي سنة ٤٥٦ هـ .

٣ الأحكام ١/١١٩ - ١٣٧ وفيه بحث قيم في هذا الموضوع . وانظر إغاثة اللهفان لابن القيم ١٦٠ (ط . الميمنية بالقاهرة) .

٤ قارن بالباعث العنيت ٣٩ .

غرابته في المتن تارة ، وفي الإسناد تارة أخرى ^(١) .

ويسمى « مشهوراً » إذا اشتركت جماعة في روايته عن الشيخ الثقة ^(٢) .

ومن غريب أمر المحدثين أن بعضهم اشترط ، في تعريف الصحيح ، أن يكون « عزيزاً » ^(٣) ، واليه يومئ كلام الحاكم أبي عبد الله في علوم الحديث حيث قال : « وصفة الحديث الصحيح أن يرويه عن رسول الله ﷺ صحابي زائل عنه اسم الجهالة ، وهو أن يروي عنه تابعان ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول إلى وقتنا هذا ، كالشهادة على الشهادة ^(٤) » . ولا حاجة إلى هذا الاصطلاح الخاص بعد الذي أوضحناه من تفرقة العلماء بين تعديل الراوي وتركيبه الشاهد .

والإمام البخاري هو أول من صنف في « الصحيح المجرد » الذي يخلو من الارسال والانقطاع والبلاغات . أما التعاليق التي أدخلها في « جامع » فما أوردها إلا استثناساً ، واستشهاداً ، فذكرها فيه لا يخرجها عن كونه مجرد الصحيح ^(٥) . ولا يعد الإمام مالك أول من صنف في الصحيح ، لأنه لم يفرد به بل أدخل فيه — تبعاً لمنهجه — المراسيل والمقاطيع والبلاغات . ثم تلا البخاري تلميذه الإمام مسلم في تصنيف الصحيح ^(٦) ، وتتابع التأليف بعد ذلك في الصحيح

١ سيأتي تفصيل « الغريب » في القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعف .

٢ وسنزيد « المشهور » تفصيلاً في القسم المشترك أيضاً .

٣ وهو — كما سنرى — الحديث الذي لا يرويه أقل من اثنين ، وسمي بذلك إما لقلة وجوده وإما لكونه عز : أي قوي بمجيئه من طريق أخرى (شرح النخبة ٥) .

٤ معرفة علوم الحديث ٦٢ وقارن به (شرح النخبة ٥) .

٥ التدريب ٢٤ - ٢٥ .

٦ التدريب ٢٥ .

وما يقاربه على النحو الذي فصلناه في فصل « أهم كتب الرواية » .

غير أن درجة الصحة ليست واحدة في كل ما سمي صحيحاً ، ولا في جميع الكتب المشتملة على الصحيح ، بل المحدثون يعرفون الصحيح والأصح ، كما سئى أنهم يعرفون الضعيف والأضعف ، وهم يعتقدون أن رتب الصحيح تتفاوت بتفاوت الأوصاف المقتضية للتصحيح في القوة (١) ، ولم يسع النووي ، تجاه هذا التفاوت ، إلا أن يقسم الصحيح سبعة أقسام : ١ - أعلاها ما اتفق عليه البخاري ومسلم ، ٢ - ثم ما انفرد به البخاري ، ٣ - ثم ما انفرد به مسلم ، ٤ - ثم ما كان على شرطهما وإن لم يخرجاه ، ٥ - ثم على شرط البخاري ، ٦ - ثم على شرط مسلم ، ٧ - ثم ما صححه غيره من الأئمة (٢) .

وتتفاوت كذلك رتب الصحيح بتفاوت الأمصار التي روتها ، ويوشك أكثر العلماء أن يجزموا بأن أصح الأحاديث ما رواه أهل المدينة فهي دار السنة المشرفة قال ابن تيمية (٣) : « اتفق أهل العلم بالحديث على أن أصح الأحاديث ما رواه أهل المدينة ، ثم أهل البصرة ، ثم أهل الشام » ، وقال الخطيب : « أصح طرق السنن ما يرويه

١ شرح النخبة ٩ .

٢ قواعد التحديث ٥٩ ، وقد نقله القاسمي من التدريب ٣٧ .

٣ هو الإمام المجد شيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني الدمشقي صاحب التاليف الكثيرة المفيدة . وتوفي سنة ٧٢٨ . وقد وضع المستشرق الفرنسي هنري لاوست كتاباً قيماً في سيرة ابن تيمية وعقائمه السياسية والاجتماعية .

Henri Laoust, Essai sur les doctrines sociales et politiques d'Ibn Taimiya.

أهل الحرمين مكة والمدينة ، فإن التدليس عنهم قليل ، والكذب ووضع الحديث عندهم عزيز . ولأهل اليمن روايات جيدة ، وطرق صحيحة ، إلا أنها قليلة ، ومرجعها إلى أهل الحجاز أيضاً . ولأهل البصرة من السنن الثابتة بالأسانيد الواضحة ما ليس لغيرهم مع إكثارهم ، والكوفيون مثلهم في الكثرة ، غير أن رواياتهم كثيرة الدغل ، قليلة السلامة من العلل . وحديث الشاميين أكثره مراسيل ومقاطيع ، وما اتصل منه مما أسنده الثقات فإنه صالح ، والغالب عليه ما يتعلق بالمواظ « (١) » .

واختلف أئمة الحديث في أصح الأسانيد ، فذكر كل منهم ما أدى إليه اجتهاده . ولكل صحابي رواة من التابعين ، ولهم أتباع وأكثرهم ثقات ، فلا يمكن أن يُقطع الحكم في أصح الأسانيد لصحابي واحد (٢) .

وقد يعدل نقاد الحديث عن قولهم « حديث صحيح » إلى قولهم : « صحيح الإسناد » ، قاصدين من ذلك إلى الحكم بصحة السند من غير أن يستلزم صحة المتن ، لجواز أن يكون في المتن شذوذ أو علة . وإذا أرادوا صحة السند والمتن معاً أوردوا العبارة مطلقة فقالوا : « هذا حديث صحيح » . وهذه العبارة المطلقة أرقى من قولهم : « صحيح الإسناد » بهذا التقييد . ولذلك قال السيوطي في ألفيته :

١ ذكره القاسمي في قواعد التحديث ٥٨ •

٢ معرفة علوم الحديث ٥٤ - ٥٥ وقارن بتوضيح الأفكار ١ / ٣٣ • وقد نصوا - مع ذلك - على أسانيد بعضها العلامة أحمد شاكر وزاد عليها قليلاً (انظر المبحث الحثث ٢٢ - ٢٥) •

والحكم بالصحة للإسناد والحسن دون المتن للنقاد
لعلّة أو لشذوذ ، واحكم المتن إن أطلق ذو حنظلي ثمي^(١)

وإذا قال المحدثون : « أصح شيء في الباب كذا » فلا يلزم من هذا
التعبير صحة الحديث ، فإنهم يقولونه وإن كان الحديث ضعيفاً ، ومرادهم
أرجح ما في الباب أو أقله ضعفاً^(٢) .

F

١ الفية السيوطي ، البيتان ١٠٤ و ١٠٥ ص ٥٥ (وانظر الهامش أيضا) .

٢ قواعد التحديث ٥٩ نقلا عن النووي .

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
(سكنه الله) (الزود)

الفصل الثالث

القسم الثاني - الحديث الحسن

الحديث الحسن هو ما اتصل سنده بنقل عدل خفيف الضبط ، وسلم من الشذوذ والعلة ^(١) . وأهم ما في هذا التعريف ، لرفع الالتباس بين الصحيح والحسن ، أنّ العدل في الحسن خفيف الضبط ، بينما هو في الصحيح تام الضبط . وكلا التقسيمين سالم من الشذوذ والعلة ، وكلاهما يحتاج به ويستشهد بمضمونه .

والحديث الحسن نوعان : حسن لذاته ، وحسن لغيره . وإذا أطلق الحديث الحسن الصرف إلى الحسن لذاته ، فلا داعي إلى تعريفه مرة أخرى . وإنما سمي « حسناً لذاته » لأن حسنه ناشئ من شيء داخل فيه ، ذاتي له ، لا من شيء خارج عنه ^(٢) : فهو قد بلغ - بنفسه - درجة الصحيح في شروطه ، وإن كان أخفّ منه بضبط رجاله .

أما الحسن لغيره فهو ما في إسناده مستور لم تتحقق أهليته ولا عدم أهليته غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ ولا متهماً بالكذب ، ويكون متنه معصداً بمنابع

١ - قارن شرح النخبة ١١ بالفة السيوطي ٤٢ هامش .

٢ - شرح النخبة ١١ .

أو شاهد^(١) . ويدور حول تعريف الحسن بقسميه جدل لا نرى ضرورة للخوض فيه ، ولا ثمرة ترجى منه^(٢) .

و « جامع الترمذي » أصل في معرفة الحديث الحسن وإن أخذوا عليه تعريفه له . وهو الذي نوه بذكره^(٣) . وهو أول من عُرف أنه قسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف . والضعيف عندهم كان على نوعين : ضعيف ضعفاً لا يمتنع العمل به ، وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي ، وضعيف ضعفاً يوجب تركه ، وهو الواهي^(٤) .

وفي « جامع الترمذي » عبارتَان يحسن أن تفهما بوضوح ، وإلا أوقعتا القارئ في اللبس والإبهام ، إحداها : حديث حسن صحيح ، والأخرى حديث حسن صحيح غريب . وأفضل ما يجاب به عن الأولى أن الرواية التي وصفت

١ توضيح الأفكار ١ / ١٨٨ . وسنتكلم في (القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف) عن كل من المتابع والشاهد . وحسبنا الآن أن نفهم من هذين اللفظين مجرد اعتضاد الحسن لغيره برواية أخرى ماثلة تتابع لفظه ، أو تشهد لمعناه ، ليصبح سائحا للاعتبار .

٢ تناول هذا الجدل تعريف الخطابي للحسن ، وماخذ العلماء عليه ، ثم تعريف الترمذي ونقدم له ، ثم محاولة التوفيق بين التعريفين : (انظر على سبيل المثال التدريب ٤٩ - ٥٢) . وقد علل المحدثون هذا الاضطراب في تعريف الحسن بتوسط هذا المصطلح بين الصحيح والضعيف عند الناظر ، حتى كأنه شيء ينقذ في نفس الحافظ وربما قصرت عبارته عن بيانه . أما نحن ففضلنا أن نختصر الطريق فتركنا الجدل واختارنا ما بدا لنا أبسط التعاريف وأضبطها لحدود الحسن .

٣ اختصار عموم الحديث وشرحه ٤٣ .

٤ من قول شيخ الاسلام ابن تيمية في إحدى فتاويه « قواعد التحديث ٨٣ » .

« بالحسن » ثبتت من طريق أخرى لها شروط « الصحة » ، فما يقول فيه الترمذي : « حسن صحيح » أعلى عنده من الحسن ودون الصحيح ^(١) . وقد أزال الحافظ ابن حجر كل إشكال حول هذا البحث حين قال : « وشبه ذلك قولهم في الراوي : صدوق فقط ، وصدوق ضابط ، فإن الأول قاصر على درجة رجال الصحيح والثاني منهم . فكما أن الجمع بينهما لا يضر ولا يُشكل فكذلك الجمع بين الصحة والحسن » ^(٢) .

وأما وصف الحسن الصحيح بالغرابة فقائم على أن الصحيح يروى أحياناً من وجه واحد فيكون غريباً ، فالحسن الذي هو دون الصحيح أجدر أن يوصف كذلك بأنه غريب . ولابن حجر مذهب آخر في تعليل هذا المصطلح ، فهو يرى أن الترمذي « لم يعرف الحسن مطلقاً ، وإنما عرفه بنوع خاص منه وقع في كتابه ، وهو ما يقول فيه : « حسن » من غير صفة أخرى ، وذلك أنه يقول في بعض الأحاديث : حسن ، وفي بعضها : صحيح ، وفي بعضها : غريب ، وفي بعضها : حسن صحيح ، وفي بعضها : حسن غريب ، وفي بعضها : صحيح غريب ، وفي بعضها : حسن صحيح غريب . وتعريفه إنما وقع على الأول فقط ؛ وعبارته تُرشد إلى ذلك حيث قال في آخر كتابه : « وما قلنا في كتابنا هذا : حديث حسن ، فأنما أردنا به حسن إسناده عندنا ، إذ كل حديث يروى لا يكون راويه متهماً بكذب ويُروى من غير وجه نحو ذلك ، ولا يكون شاذاً ، فهو عندنا : حديث حسن » . فعُرف بهذا أنه إنما عُرِفَ الذي يقول

١ اختصار علوم الحديث ٤٧ .

٢ ذكره في التدريب ٥٣ .

فيه : حسن فقط . أما ما يقول فيه : حسن صحيح ، أو حسن غريب ، أو حسن صحيح غريب ، فلم يعرج على تعريف ما يقول فيه : صحيح فقط ، أو غريب فقط . وكأنه ترك ذلك استغناءً لشهرته عند أهل الفن ، واقتصر على تعريف ما يقول فيه في كتابه : حسن فقط ، إما لموضعه وإما لأنه اصطلاح جديد . ولذلك قيّده بقوله : « عندنا » ، ولم ينسبه إلى أهل الحديث كما فعل الخطابي (١) » (٢) .

والحسن لذاته إذا روي من وجه آخر ، ترقى من الحسن إلى الصحيح لقوته من الجهتين ، فيعتضد أحدهما بالآخر ، وذلك لأن الراوي في الحسن متأخر عن درجة الحافظ الضابط مع كونه مشهوراً بالصدق والستر ، فإذا روي حديثه من غير وجه ، ولو وجهاً واحداً ، قوي بالمتابعة وزال ما كان يخشى عليه من جهة سوء حفظ راويه ، فارتفع حديثه من درجة الحسن إلى الصحيح . مثاله حديث : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » فإن طريق هذا المتن : محمد ابن عمرو عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة عنه عليه السلام . ومحمد بن عمرو متهم في الحفظ والضبط والاتقان وإن وثقه كثيرون . فهذا الحديث حسن لذاته وصحيح لغيره ، لأنه مروى عن شيخ محمد وعن شيخ شيخه ،

١ الخطابي هو الحافظ حمد - بفتح الميم بغير همزة كما رواه عبد الله انه سئل الخطابي عن اسمه فقال : اسمي حمد ، ولكن الناس كتبوا أحمد فتركته عليه . والخطابي فقيه أديب محدث له مؤلفات منها : « معالم السنن » على أبي داود ، وهو مطبوع . وله « اعلام السنن » في شرح البخاري ، وغير ذلك توفي سنة ٣٨٨ بمدينة بست واليها ينسب أحياناً فيقال : « البستي » .

٢ شرح النخبة ١٢ .

وقد رواه أيضاً عن أبي هريرة كثيرون منهم الأعرج بن هرمز وسعيد المقبري^(١) .

وإلى جانب الترمذي الذي كان أول من نوه بالحديث الحسن نجد في الطبقة التي سبقتهم كأحمد والبخاري ، وفي متفرقات من كلام مشايخه ، أحاديث تغلب عليها صفة الحسن^(٢) ، فهي دون الصحيح ، وأعلى من الضعيف . ونحن لا نستغرب وجود الحسن في صحيح البخاري - فضلاً عن مسند أحمد - بعد أن أوردنا حجة الذهبية في أن الحسن نوع من الصحيح .

ويرى ابن الصلاح أن من مظان الحسن «سنن أبي داود» ، لأنه يروي عنه أنه قال : «ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه ، وما كان فيه وهن شديد بيّنته . وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض»^(٣) . فيعقب ابن الصلاح على عبارة أبي داود هذه بقوله : «فما وجدناه مذكوراً (مطلقاً) وليس في واحد من الصحيحين ولا نصّ على صحته أحد ، فهو حسن عند أبي داود»^(٤) . وظاهر أن تعقيب ابن الصلاح مستمد من منهجه الذي سار عليه من ضرورة منع المتأخرين من الحكم على حديث ما بالصحة إذا لم يكن في أحد الصحيحين ولم ينصّ أحد من الأئمة على صحته . ولذلك يرى أن ما صححه الحاكم من الأحاديث ، ولم نجد فيه لغيره من المعتمدين تصحيحاً ولا

١ التدريب ص ٥٧ .

٢ اختصار علوم الحديث وشرحه ٤٣ .

٣ التدريب ٥٥ وقارن بتوضيح الأفكار ١ / ١٩٦ .

٤ اختصار علوم الحديث ٤٤ .

تضعيفاً حكمنا بأنه حسن ، إلا أن يظهر فيه علة توجب ضعفه . والحق ما ذهب إليه الحافظ العراقي ^(١) من إباحة الحكم بالصحة أو الضعف على حديث ما للخبر المتكرر الذي يستطيع أن يدقق في الفحص عن الأسانيد والعلل ^(٢) .

وللبغوي ^(٣) في كتابه « مصابيح السنة » اصطلاح خاص في تمييز الصحيح والحسن ، فأما الصحيح فهو ما أخرجه الشيخان أو أحدهما ، وأما الحسن فهو ما رواه أبو داود والترمذي وأشباههما . وقد اعترض عليه كثيرون ، ولم يجدوا مسوغاً لاصطلاحه الخاص ، ولا سيما لأن « مصابحه » لم تخل ، كما قال النووي ، من الأحاديث المنكرة التي انفرد بروايتها راو ليس بالعدل ولا بالضابط ^(٤) .

ألقاب تشمل الصحيح والحسن :

حين يصف النقاد حديثاً ما « بالصحة » أو « الحسن » يرونه - في الوقت نفسه - صالحاً للاتصال بألقاب أخرى توحى جميعاً بقبوله وإمكان الاحتجاج به : ومن هذه الألفاظ المستعملة في الخبر المقبول : جيد ، ومجود ، وقوي ، وثابت ، ومحفوظ ، ومعروف ، وصالح ، ومستحسن .

ويلاحظ في هذه الألقاب أن المعنى اللغوي أغلب عليها من مصطلح

١ هو العلامة الحافظ عبد الرحيم بن الحسين، زين الدين البغدادي العراقي، كان اماماً مقرناً فقيهاً أصولياً شافعي المذهب . له كتب كثيرة في علوم الحديث ، والفقه مشهورة . توفي سنة

٨٠٦ .

٢ الباعث الحثيث ٢٩ .

٣ هو الحافظ أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي ، سنة ٥٦٦ .

٤ التدريب ٥٥ .

المحدثين : ففيها تنوع في التعبير يتجلى بوضوح في الألفاظ الأربعة الأولى ،
عندما يقرن الجود بالخير ، والثابت بالقوي . ويستأنس لذلك بقول
الإمام أحمد : « أجود الأسانيد الزهري عن سالم عن أبيه » عوضاً عن
« أصح الأسانيد »^(١) وقد حكى ابن الصلاح هذه العبارة عن أحمد كما
أخرجها عنه الحاكم أبو عبد الله ، فاستنتج منها بعض العلماء أن ابن
الصلاح يرى التسوية بين الخير والصحيح^(٢) . ثم إن الترمذي عبّر
أحياناً بقوله : « هذا حديث جيد حسن » بدلاً من عبارته المشهورة
التي أشرنا إليها « حسن صحيح » ، وكأنه عدل عن اصطلاحه المشهور
لارتقاء الحديث عن الحسن لذاته وتردده في بلوغ الصحيح ، فهو
حسن لذاته وصحيح لغيره . وذلك يعني أن التعبير بالجودة يشمل الحسن
كالصحيح .

ونحن نلنا أن السيوطي يرمي إلى هذا حين يقول : « إلا أن الجهد منهم
لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة ، كأن يرتقي الحديث عن الحسن
لذاته ويتردد في بلوغه الصحيح ، فالوصف به أنزل رتبة من الوصف « بصحيح »

١ معرفة علوم الحديث ٥٤ . ومما يستأنس به أيضاً على غلبة المعنى اللغوي على
هذه الألقاب تعبير المحدثين عما يعجبهم من الروايات « بجياد الأحاديث وعيونها » = الجامع
١٢٧ / ٧ أو قول أحدهم : « لأحدث أجود من هذا » = الجامع ٧ / ١٣٤ . بل بلغ بهم
الانطباع بلغة الحديث ومصطلحه أن صاروا يحكمون على ما يستحسنونه من الآراء والتوجيهات
يمثل قولهم : « هذا جيد حسن » = التوضيح ١ / ٣٢٧ .

وحتى في التدليس - وهو من أسباب ضعف الحديث كما سنرى - استخدم النقاد لفظي الجودة
والتجويد . يقولون : جود السند إذا أسقط منه الضعفاء وذكر الأجواد على طريقة تدليس
التسوية (انظر توضيح الأفكار ٦١ / ٣٧) .

وكذا القوي» (١) . ولا بد أن يسترعي انتباهنا قوله في ختام عبارته :
« وكذا التوحي » ، فهو يسوي بين « الجودة » و « القوة » ، فلا يتعذر علينا
— قياساً على هذا — أن نرى التساوي أوضح بين « التجويد » و « الجودة »
وبين « الثبوت » و « القوة » ، فهي جميعاً صفات للحديث المقبول ،
سواء أكان صحيحاً أم حسناً .

وفي تعريف كل من الحسن والصحيح نبهنا على سلامتهما من الشذوذ ،
فلا يكون أحدهما شاذاً ولا منكراً ، وإنما يوصفان بنقيضيهما وهما
المحفوظ والمعروف . قال ابن حجر : « وزيادة راوي الصحيح والحسن
مقبولة ، ما لم تقع منافية لمن هو أوثق ؛ فإن تخولف بأرجح فالراجح
المحفوظ ومقابله الشاذ ، ومع الضعف فالراجح المعروف ، ومقابله
المنكر » (٢) .

أما وصف كل من الصحيح والحسن « بالصالح » فواضح في نفسه ،
لأن المراد صلاحيتها للاحتجاج (٣) . وعلى هذا يقول المحدثون في « سنن
أبي داود » : إن أحاديثه صالحة ، لأنها تشمل الصحيح والحسن .

وإذا قالوا : « هذا حديث مستحسن » (٤) ، فذلك لا يعين أنه « حسن »
بالمعنى الاصطلاحي الذي أوضحناه ، بل يحتمل الصحة كالحسن ، فليس الحسن
إلا الجودة ، ولا الاستحسان إلا الاستجادة . وما كان أيسر هذه التعابير
ومشتقاتها على المحدثين ! وما كان أدق حسهم عند تمييزها مما يشبهها على ألسنة

١ نفسه ٥٨ .

٢ شرح النخبة ص ١٢ - ١٤ وقارن بالقية السيوطي ٩٣ هامش .

٣ وربما استعمل في ضعيف يصلح للاعتبار ، (انظر التدريب ٥٨) .

٤ الجامع ٧ / ١٣٥ زجه ١ و ٢ .

العامّة ! قال علي بن المديني : « كنا في مجلس سفيان بن عُيمَيْرَةَ فحدث بحديث عن النبي ﷺ ، فقال رجل : ما أحسنه ! ؟ فقال سفيان : ألا قالت : هو أحسن من الجواهر ، أحسن من الدر . أحسن من الياقوت ، أحسن من الدنيا كلها (١) ! »

ومن المباحث المشتركة بين الصحيح والحسن أن حكمتنا بالصحة أو بالحسن على أحد الأسانيد لا يلزم منه حكمتنا بذلك على المتن ، فقد يكون شاذاً أو معطلاً . وقد أشرنا إلى هذا في بحث الصحيح . وإنما ذكرناه ههنا مرة أخرى لنظهر على شيء من التداخل أو التشابك المنطقي بين الصحيح والحسن ، ولنضع بين يديك مقياساً للمحدثين يراعي الجوهر قبل العرض ، والمضمون قبل الشكل ، حين يقولون : « ما كل ما صح سنداً صحيح متناً » (٢) .

١ الجامع ٧ / ١٣٥ وجه ١ .

٢ انظر توصيف الأفكار ١ / ١٩٣ وإشهار علوم الحديث ٤٦ .

رَفَعُ
عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الرابع

الحديث الضعيف

الحديث الضعيف ثالث أقسام الحديث ، وخير تعريف له هو : « ما لم يجتمع فيه صفات الصحيح ولا صفات الحسن »^(١) . وقد حاول بعضهم أن يجمع الصور العقلية لأقسام الحديث الضعيف من خلال فقدته شروط الصحة والحسن فخرج باحدى وثمانين وثلاث مئة صورة (٣٨١) أكثرها غير واقعي ولا يحمل عنواناً معيناً بين أقسام الحديث الضعيف المصطلح عليها لدى المشتغلين بهذا العلم^(٢) . ويرى ابن الصلاح أن الصور التي يمكن وقوعها في الحديث الضعيف لا تزيد عن اثنتين وأربعين صورة شرحها وبيّن طريقة تخريجها لها ، وبها أخذ الحافظ العراقي ؛ ولكننا لن نسرد منها إلا ما أخذ اسماً خاصاً به ، فمثله لا يجوز أن نجهله . وأما ما كان منها حالة من حالات الضعف من غير أن يخص باسم معين فإننا نكتفي بمجرد الإشارة الاجالية اليه .

١ التصريب ٥٩ .

٢ وفي هذا التقسيم يقول ابن حجر : « تعب ليس وراءه أرب » . الفية السيوطي هامش ٥٨ .

الأول - المرسل

المشهور في تعريفه أنه ما سقط منه الصحابي كقول نافع : قال رسول الله ﷺ كذا ، أو فعل كذا ، أو فُعل بحضرته كذا ، ونحو ذلك (١) ، فهو إذن مرفوع التابعي مطلقاً : صغيراً كان أو كبيراً (٢) . وسبب ضعفه فقد الاتصال في السند ؛ وإنما سمي «مرسلاً» لأن راويه أرسله وأطلقه فلم يقيده بالصحابي الذي تحمله من رسول الله ﷺ (٣) .

والمرسل ليس حجة في الدين . وهذا هو الرأي الذي «استقر عليه حفاظ الحديث ونقاد الأثر ، وتداولوه في تصانيفهم» (٤) وأشار مسلم في مقدمة صحيحه إلى أن «المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة» .

وأكثر العلماء يحتاجون بمراسيل الصحابة ، فلا يرونها ضعيفة ، لأن الصحابي الذي يروي حديثاً لم يتيسر له سماعه بنفسه من رسول الله ﷺ غالباً ما تكون روايته له عن صحابي آخر قد تحقق أخذه عن الرسول ﷺ ، فسقوط الصحابي الآخر من السند لا يضر كما أن جهل حاله لا يضعف الحديث ، فثبوت شرف الصحبة له كاف في تعديله . قال السيوطي في التدريب :

١ قواعد التحديث ١١٤ .

٢ شرح النخبة ١٧ .

٣ توضيح الأفكار ١ / ٢٨٤ .

٤ اختصار علوم الحديث ٥٢ .

« وفي الصحيحين من ذلك - أي من مراسيل الصحابة - ما لا يحصى ، لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة . وكلهم عدول ، ورواياتهم عن غيرهم نادرة ، وإذا رووها بينها ، بل أكثر ما رواه الصحابة عن التابعين ليس أحاديث مرفوعة ، بل إسرائيلية أو حكايات أو موقوفات » (١) .
ويتعذر إنكار مراسيل الصحابة ، فأكثر الرواية عن ابن عباس مرسله لصغر سنه في حياة رسول الله ﷺ . فقد توفي عليه السلام وسن ابن عباس لا تزيد عن ثلاث عشرة سنة (٢) .

والمرسل مراتب : أعلاها ما أرسله صحابي ثبت سماعه ، ثم صحابي له رؤية فقط ولم يثبت سماعه ؛ ثم المخضرم ، ثم المتقن كسعيد بن المسيب ؛ ويليهما من كان يتحرى في شيوخه ، كالشعبي ومجاهد ؛ ودونها مراسيل من كان يأخذ عن كل أحد ، كالحسن . وأما مراسيل صفار التابعين كقتادة ، والزهري ، وحמיד الطويل ، فإن غالب رواية هؤلاء عن التابعين (٣) .

١ التدريب ٧١ وقارن بشرح التنقيح للقرافي ١٦٤ (القاهرة ، المطبعة الخيرية سنة ١٣٠٦) .
وقد أخذ على ابن الصلاح تغليله مراسيل الصحابة برواية بعضهم عن بعض (اطلاقا) ، والصواب أن يقال : « أن غالب روايتهم عن الصحابة لأكملها » راجع توضيح الإنكار ١/ ٣١٧ .
ومن العلماء من يشدد في « مرسل الصحابة » ويرى في هذا التعبير تجوزا وتسامحا ، إذ لا مرسل للصحابة على الحقيقة : انظر التوضيح أيضا ١ / ٢٩٥ .

٢ التوضيح ١ / ٢٩١ ولقد تساهل بعض العلماء فقبلوا مراسيل أئمة الحديث ، الموثوق بهم المعروف بتحريهم . (انظر التوضيح أيضا ١ / ٢٨٧) .

٣ قواعد التحديث ١٢٥ - ١٢٦ نقلا عن السخاوي في « فتح المغيب » على هامش الفية العراقي الهند - دلهي . طبع حجر . وقد اعترض على ذكر الزهري بين صفار التابعين ، لأنه لقي من الصحابة ثلاثة عشر فاكثرا . وقال ابن خلكان : أنه رأى عشرة من الصحابة : (انظر التوضيح ١ / ٢٨٥) .

والمرسل إذا أسند عن ثقات يتقوى وتنكشف صحته ، إذ يجمع حينئذ صورتين ، صورة الإرسال وصورة الإسناد ، فإذا عارضهما مسند آخر كانا أرجح منه ، لاعتضاد المرسل بالمسند المتصل إلى منتهاه ^(١) .

الثاني - المنقطع

أشهر تعريف له أنه « الحديث الذي سقط من إسناده رجل ، أو ذكر فيه رجل مبهم » ^(٢) . وسبب ضعفه فقداه الاتصال في السند ، فهو كالمرسل من هذه الناحية .

ومثال ما سقط من إسناده رجل الحديث الذي رواه عبد الرزاق عن الثوري عن أبي إسحاق عن زين بن يثيع عن حذيفة مرفوعاً : « إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين » فقد سقط من إسناده شريك بين الثوري وبين أبي إسحاق ، لأن الثوري لم يسمع الحديث من أبي إسحاق مباشرة ، وإنما سمعه من شريك ، وشريك هذا سمعه من أبي إسحاق .

ومثال ما ذكر فيه رجل مبهم حديث : « اللهم إني أسألك الثبات في الأمر » الذي رواه أبو العلاء بن عبد الله بن الشخير عن رجلين عن شداد ابن أوس ^(٣) فمن هما هذان الرجلان ؟ إنها مبهمان وقد ذكرا في السند . وقد اتفق في هذا الحديث أنها رجلان اثنان ، وقد تكون الرواية في أحاديث أخرى منفردة عن رجل واحد مبهم . والذي يعيننا هنا وصف الابهام في بعض حلقات السند .

١ التوضيح ١ / ٢٨٩ .

٢ اختصار علوم الحديث ٥٣ .

٣ نفسه ٥٤ وتارة بمعرفة علوم الحديث للحاكم ٢٧ .

وقد يروى الحديث وفي إسناده رجل غير مسمى وليس بمنقطع . مثاله :
 حدثنا شيخ عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « يأتي على الناس
 زمان يخير الرجل بين العجز والفجور ، فمن أدرك ذلك الزمان فليختر
 العجز على الفجور » ، لأن هذا الرجل المبهم قد ذكر في رواية أخرى
 فإذا هو أبو عمرو الجدي ، ولا يقف على هذا النوع من المنقطع إلا
 الحافظ الفهم المتبحر في الصنعة (١) .

وتماثل المنقطع والمرسل في سبب الضعف ، وهو فقد الاتصال في
 السند ، جعل الحافظ الخطيب البغدادي يقول في كتابه (الكفاية في علم
 الرواية) : « والمنقطع مثل المرسل ، إلا أن هذه العبارة تستعمل غالباً
 في رواية من دون التابعي عن الصحابة ، مثل أن يروي مالك بن أنس
 عن عبدالله بن عمر ، أو سفيان الثوري عن جابر بن عبدالله أو شعبة بن
 الحجاج عن أنس بن مالك وما أشبه ذلك » (٢) . وهذا الاستعمال الغالب
 الذي يشير إليه الخطيب لا يتفق من كل وجه وتعريف المنقطع الذي
 قدمناه ، فهو اصطلاح خاص بالنسبة إلى وصف يغلب كثيراً على
 الأحاديث المنقطعة .

الثالث - المفضل

هو الحديث الذي سقط منه راويان فأكثر بشرط التوالي (٣) ، وهو

١ معرفة علوم الحديث ٢٨ .

٢ الكفاية ٢١ .

٣ التدريب ٧٣ . أما إذا لم يتوال فهو منقطع كما رأينا في الرجلين المبهمين عن شداد بن أوس .

وقارن بشرح النخبة ١٨ .

صورة أشد استغلاً وإيهاماً من المنقطع ، ومن هنا جاءت تسميته بالمعضل ^(١) . ويعبر قسماً من النقطع لكن بوجه خاص لأن كل معضل منقطع ، وليس كل منقطع معضل ^(٢) . وفقد الاتصال في سنده هو سبب ضعفه ، كما قلنا في المرسل والمنقطع . ومن المعضل ما أرسله تابع التابعي : مثال ذلك ما رواه الأعمش عن الشعبي قال : « يقال للرجل يوم القيامة : عملت كذا وكذا ؟ فيقول : لا ، فيختم على فيه » لأن الشعبي إنما رواه عن أنس . وأنس رواه عن رسول الله ﷺ . فقد أعضل الأعمش الحديث بإسقاطه أنساً ورسول الله ﷺ من إسناده ^(٣) .

والمعضل أسوأ حالاً من المنقطع ، والمنقطع أسوأ حالاً من المرسل ، والمرسل لا تقوم به حجة وإنما يكون المعضل أسوأ حالاً من المنقطع إذا كان الانقطاع في موضع واحد من الإسناد، فأما إذا كان في موضعين أو أكثر فإنه يساوي المعضل في سوء الحال ^(٤) .

الرابع - المدلس

المدلس قسمان ^(٥) ، أحدهما مدلس الإسناد ، وهو الحديث الذي يؤديه الراوي عن عاصره ولقبه مع أنه لم يصح له سماعه منه ، أو عن عاصره ولكنه لم يلقه موهماً أنه سمعه من لفظه . مثال ذلك : قول علي بن خشرم : كنا عند

١ وهو من حيث الاشتقاق مشكل (التوضيح ١ / ٣٢٧) .

٢ نفسه ١ / ٣٢٤ .

٣ اختصار علوم الحديث ٥٥ .

٤ التوضيح ١ / ٣٢٩ .

٥ التوضيح ١ / ٣٥٠ .

سفيان بن عيينة فقال : « هان الزهري كذا » فقليل له : أسمعته منه هذا .
 قال : حدثني به عبد الرزاق عن معمر عنه ^(١) . فسفيان قد عاصر الزهري
 ولقيه . ولكنه لم يأخذ عنه فيصح سماعه منه ، وإنما أخذ عن عبد الرزاق .
 وعبد الرزاق أخذ عن معمر ، ومعمر أخذ عن الزهري . فالتدليس هنا
 إسقاط سفيان شيخه وإيراده الحديث بصيغة توهم سماعه من الزهري
 مباشرة .

وهذا أشد قسمي التدليس وأشنعهما وأدلهما على الكذب . قال شعبة :
 « لأن أرنى أحب إليّ من أن أدلس » ^(٢) . وقال : « التدليس أخو
 الكذب » ^(٣) . وكان الشافعي يرد مطلقاً من عرف بالتدليس في الإسناد
 ولو مرة واحدة . ولكن أكثر العلماء على أن الراوي الذي نسب إلى
 التدليس يقبل من روايته ما عرّح فيه بلفظ السماع . ويرد منها ما كانت
 عبارته محتملة مبهمه ^(٤) .

وقد تتبع الحاكم البلاد التي أكثرت من رواية هذا القسم من التدليس ،
 والبلاد التي لم يعرف فيها هذا الكذب في الرواية ، فرأى أن « أهل
 الحجاز والحرمين ومصر والعوالي وخراسان وأصبهان وبلاد فارس
 وخوزستان وما وراء النهر — لا يعرف أحد من أنتمهم دّلساً ، وأكثر
 المحدثين تدليساً أهل الكوفة ونفر يسير من أهل البصرة . وأما أهل بغداد
 فلم يذكر عن أحد من أهلها التدليس ، إلى أبي بكر محمد بن محمد بن
 سليمان الباغددي الواسطي ، فهو أول من أحدث التدليس بها » ^(٥) .

١ اختصار علوم الحديث ٥٨ .

٢ التوضيح ١ / ٣٦٦ .

٣ وقد قال هذا شعبة ، ونقله الشافعي وليس قائله (انظر الباعث الحثيث ٥٨) .

٤ اختصار علوم الحديث ٥٨ .

٥ معرفة علوم الحديث ١١١ - ١١٢ .

أما القسم الثاني فهو تدليس الشيوخ . وهو أن يصف راويه بأوصاف أعظم من حقيقته أو ينسب بغير كسبه . تمسكاً إلى تعمية أمره . من ذلك أن يقول : حدثنا العلامة الثبت ، أو الخافظ الضابط ، ومن ذلك ما رواه أبو بكر بن مجاهد المقرئ عن أبي بكر بن أبي داود قال : « حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله » وعن أبي بكر محمد بن حسن النقاش المفسر قال : « حدثنا محمد بن سند » فنسبه إلى جده له ، ولم ينسبه إلى أبيه ، وهو الاسم الذي يشتهر به ^(١) .

ويرى ابن الصلاح أن الخطيب البغدادي « كان لهجاً بهذا القسم في مصنفاته » ^(٢) ، وينقل عنه بعض الأمثلة في ذلك : منها أن الخطيب يروي في كتبه عن أبي القاسم الأزهري ، وعن عبيد الله بن أبي الفتح الفاسي ، وعن عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي ، والجميع شخص واحد من مشايخه .

ويروي أيضاً عن الحسن بن محمد الخلال ، وعن الحسن بن أبي طالب ، وعن أبي محمد الخلال ، والجميع شخص واحد .

ويروي كذلك عن أبي القاسم التنوخي ، وعن علي بن المحسن ، وعن القاضي أبي القاسم علي بن المحسن التنوخي ، وعن علي بن أبي علي المعدل ، والجميع شخص واحد .

ونحن في الواقع نجل الخافظ الخطيب عن أن يكون قصده تعمية أمر واحد من هؤلاء الشيوخ ، ولكننا لا نكتم استغرابنا من ذكره هذه الاسماء التي

١ اختصار علوم الحديث ٥٩ .

٢ التوضيح ١ / ٣٦٩ .

يصعب معها معرفة الشيخ . مع أنها شخص واحد ، وهو يعلم أنها شخص واحد . وأن كثيرين لا يفتنون لذلك .

ويفرع بعض العلماء عن التدليس أبواباً متعددة منها : « يسمونه بتدليس العطف . كأن يقول الراوي : حدثنا فلان وفلان : مع أنه لم يسمع من الثاني المعطوف (١) .

ومن ذلك تدليس السكوت ، كأن يقول : « سمعت » أو « حدثنا » أو « حدثني » ثم يسكت ثم يقول : « الأعمش » مثلاً ، موهماً أنه قد سمع منه . مع أنه لم يصح له سماع منه .

ومن ذلك تدليس التسوية ، وهو أن يحمله على إسقاط غير شيخه ضعفه أو صغر سنه فيجعل الحديث مروياً عن الثقات فقط ، ليحكم عليه بالقبول والصحة . وهذا شر أنواع التدليس ، لأن فيه تغريباً شديداً . ومن اشتهر بذلك الوليد بن مسلم ، فكان يحذف شيوخ الأوزاعي الضعفاء ولا يذكر إلا الثقات ، فمثل عن ذلك ، فأجاب : إن الأوزاعي أسمى من أن يروي عن مثل هؤلاء ! فقل له : فإذا روى عن هؤلاء ، وهم ضعفاء ، أحاديث مناكير ، فأسقطتهم أنت وصيرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات ، ضعف الأوزاعي ؟ فلم يلتفت الوليد إلى ذلك القول .

وعبارات المدلسين تنطوي على خبث شديد ، فقد يعتمد بعضهم إلى لفظ مبهم متشابه يلوي به لسانه تعظيماً لشيخه من خلال تعظيم البلد أو الحلي الذي ينسب إليه : كما إذا قال المصري : « حدثني فلان بالأندلس » فأراد موضعاً بالقرافة ، أو قال : « بزقاق حلب » وأراد موضعاً بالقاهرة ، أو

١ انظر في هذا النوع والنوعين التاليين (الباعث الحثيث) ص ٦٠ .

قال البغدادي : « حدثني فلان بما وراء النهر » وأراد نهر دجلة ^(١) ، أو قال « بالركة » وأراد بستاناً على شاطئ دجلة . أو قال الدمشقي « حدثني بالكرك » وأراد كرك نوح وهو بالقرب من دمشق ، ففي ذلك كله إيهام الرحلة في طلب الحديث . والحافظ ابن حجر يطلق على هذا التسمية اسم « تدليس البلاد » ، ويلحقه بـ « تدليس الشيوخ » ^(٢) .

وكان بعض المدلسين من أئمة الحديث يجدون في التدليس متعة نفسية ، فلا تحلو لهم الدعابة إلا بهذا الضرب من الرواية المبهمة يخوضون فيه متساهلين ثم يندمون ويتوبون ، قيل لهشيم بن بشير ^(٣) : ما يحملك على التدليس ؟ فقال : « إنه أشهى شيء ! » ^(٤) . واجتمع نفر من أصحاب هشيم هذا يوماً على ألا يأخذوا منه التدليس ، ففطن لذلك ، فكان يقول في كل حديث يذكره : « حدثنا حصين ومغيرة عن إبراهيم » . فلما فرغ قال لهم : هل دلست لكم اليوم ؟ فقالوا : لا . فقال : لم أسمع من مغيرة حرفاً مما ذكرته ، إنما قلت « حدثني حصين ومغيرة » غير مسموع لي ! ^(٥) .

١ راجع قصة السمعاني فيما وراء النهر ص ٧٠ ح ٢ من كتابنا هذا .

٢ انظر تفصيل هذا في التوضيح ١ / ٣٧٢ .

٣ هو الحافظ الكبير هشيم بن بشير بن أبي خازم ، سمع الزهري وعمرو بن دينار ومنصور ابن زاذان وحصين بن عبد الرحمن وأبا بشر وأيوب السخيتاني وخلقا كثيراً . قال فيه الذهبي : « لا نزاع في أنه كان من الحفاظ ، إلا أنه كثير التدليس » . روى عن جماعة لم يسمع منهم . توفي سنة ١٨٣ هـ . (راجع ترجمته في تذكرة الحفاظ ١ / ٢٤٨) .

٤ الكفاية ٣٦١ .

٥ معرفة علوم الحديث ١٠٥ وقارن بالتدريب ٧٩ . ويسمى هذا النوع من التدليس « تدليس المعطف » كما رأينا ، « لأن هشيماً ، هنا ، قال : « حدثني حصين ومغيرة » وهو لم يسمع من (مغيرة) المعطوف حرفاً واحداً . أما حصين فقد سمع منه الكثير ، فهو حصين بن عبد الرحمن المذكور في سماعات هشيم في الحاشية ٣ . وعبارة =

أدرك هشيم إذن أن للمزاح بالتدليس حدوداً ، فاعترف بنفسه باد
 «! ادعى ساءاً غير مسموح له !! وكذلك كان المدلسون يعترفون بتدليسهم
 ولا سيما إذا وقع اليهم من ينقُر عن سماعتهم ويلج في مراجعتهم»^(١) .
 بل كانوا غالباً يعدلون عن عباراتهم المبهمة إلى التصريح بحقيقة ما سمعوه ،
 محذرين الناس من رواية ما دلسوا فيه . قال علي بن خشرم : « كنا عند
 ابن عيينة ^(٢) فقال : .. الزهري ، فقبل له : حدثكم الزهري ؟ فقال :
 لم أسمع من الزهري ولا ممن سمعه من الزهري ، حدثني عبد الرزاق عن
 معمر عن الزهري » ^(٣) .

وقد يستغرب وقوع التدليس من مثل هذين الإمامين ، ابن عُيَيْنَةَ وهشيم
 لما وصفا به من الأمانة والحفظ والضبط ، ولا غرابة ... فما أقل الذين سلموا من
 التدليس ! ^(٤) حتى ابن عباس رضي الله عنهما ما سمع من النبي ﷺ إلا أحاديث

= السيوطي في (التدريب) تقطع بهذا ، فقد قال هشيم : « كل ما قلت فيه (... وفلان)
 فاني لم أسمع منه » .

١ معرفة علوم الحديث ١٠٤ ونقله في التدريب ٧٩ .

٢ هو العلامة الحافظ شيخ الاسلام سفيان بن عيينة بن ميمون ، أبو محمد الهلالي الكوفي ،
 سمع عمرو بن دينار والزهري وزيد بن علاقة وأبا اسحاق والأسود بن قيس وزيد بن
 أسلم وعبد الله بن دينار ومنصور بن المعتمر وعبد الرحمن بن القاسم . اتفقت الأئمة
 على الاحتجاج به ، ولكنه كان مدلساً على الثقات . توفي سنة ١٩٨ هـ (تذكرة الحفاظ
 ١ / ٢٦٢) .

٣ التوضيح ١ / ٣٥١ والتدريب ٧٨ . وهذا ما يسمونه « تدليس القطع » لقطع الراوي أداة
 الرواية ، فهو يكتفي بتسمية شيخه قائلاً : « ... فلان » كما قال ابن عيينة : « ... الزهري »
 فلم يعين : هل حدث به الزهري أم قاله له أم سمعه منه . وقد سبق أن استشهدنا (ص ١٧١)
 على تدليس الاسناد ، برواية تشبه هذه وليست مثلها تماماً ، وإنما أعدنا ذكرها هنا لاستنتاج
 حكم جديد .

٤ التدريب ٧٧ وفيه : « قال ابن عبد البر : ... وعلى هذا ، فما سلم أحد من التدليس ، لا
 مالك ولا غيره ! » .

يسيرة (- قال بعضهم : « أربعة أحاديث » -) ، وبقية أحاديثه سمعها عن الصحابة عن النبي ﷺ . وهو لا يكاد يذكر من بين وبين النبي ، وإنما يقول : « قال رسول الله ﷺ » (١) .

وابن عيينة وهشيم ، فوق ذلك : كلاهما من رواة الصحيحين . وذلك شرف عظيم لهما كان لا بد أن يهيب بأئمة الحديث إلى الدفاع عنهما وعن أمثالهما من رواة الصحيحين المشاهير بالتدليس كالأعمش (٢) وقتادة (٣) والحسن البصري (٤) وعبد الرزاق (٥) والوليد بن مسلم (٦) .

١ التوضيح ٣٤٧/١ . ويرى بعضهم أن هذا إلى مراسيل الصحابة أقرب منه إلى التدليس . والعلماء يحتجون بمراسيل الصحابة ، كما رأينا . وهم في الوقت نفسه يفرقون بين المرسى والتدليس على النحو الذي سنوضحه . ولا ريب أن أكثر الرواية عن ابن عباس مرسلة ، لا ذكرناه سابقا ، إلا أن في إرسال بعضها ضربا من الخفاء يكاد يلحقها بالتدليس . ونقول مرة أخرى : ما أقل من سلم من التدليس !

٢ الأعمش هو سليمان بن مهران الكوفي ، أصله من بلاد الري ، رأى أنس بن مالك وحفظ عنه أحد الأعلام ، معدود في صفار التابعين ، ما تقوموا منه إلا التدليس كما في (الميزان) . قال الذهبي : ربما دلس عن ضعيف فلا يدري ، فمتى قال « حدثنا » فلا كلام ، ومتى قال « عن » تطرق إليه احتمال التدليس . توفي سنة ١٤٨ هـ .

٣ هو قتادة بن دعامة بن عريز ، الدوسي البصري الضريع الأكمه ، الحافظ العلامة البع ، حدث عن عبد الله بن سرجس وأنس بن مالك وسعد بن المسيب وأبي الطفيل . وكان قتادة معروفا بالتدليس . قال ابن معين : لم يسمع من سعيد بن جبير ولا من مجاهد . وقال شعبة : لا يعرف أنه سمع من أبي رافع . مات بواسط في الطاعون سنة ١١٨ هـ . وقيل سنة ١١٧ هـ .

٤ هو الحسن بن أبي الحسن يسار البصري ، مولى الأنصار . أحد كبار التابعين وعلماهم المشهورين بالزهد . في الميزان : ثقة لكنه يدلس عن أبي هريرة . فإذا قال : حدثنا فهو حجة بلا نزاع ، توفي سنة ١١٠ هـ .

٥ هو عبد الرزاق بن همام الصنعاني . في الميزان : أحد الأعلام الثقات ، ولكن في رواياته ما يدل على تدليسه . توفي سنة ٢١١ هـ .

٦ الوليد بن مسلم هو أبو العباس الدمشقي مولى بني أمية ، في الميزان . أحد =

واعتذروا عن ابن عيينة اعتذاراً خاطئاً ، فقبلوا تدليسهم ^(١) ، لأنه إذا وقف أحال على ابن جريج ومعه ^(٢) ونظرائها . ويرجع ابن حبان ^(٣) قال : « وهذا شيء ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة ، فإنه كان يدلس ، ولا يدلس إلا عن ثقة متقن ، ولا يكاد يوجد له خبر دلس فيه إلا وقد بين سماعه عن ثقة مثل ثقته » ^(٤) .

واعتذروا عن رواية الصحيحين المشاهير بالتدليس اعتذاراً عاماً ، بأن تدليسهم ضرب من الابهام وليس كذباً ، فما روه يعرف فيه نوع السماع ، كسمعت وحدثنا وأخبرنا ونحوها ^(٥) . ويحتمل أن الشيخين ، البخاري ومسلماً ،

= الاعلام ، وعالم أهل الشام . ثم قال : قال أبو مسهر : الوليد مدلس ، وربما دلس عن الكذابين ، فإذا قال : « الوليد عن ابن جريج أو عن الأوزاعي » فليس يعتمد لانه يدلس عن الكذابين ، وإذا قال « حدثنا » فهو حجة . توفي سنة ١٩٥ هـ . (قارن بتذكرة الحفاظ ٣٠٢/١) .

١ جميع هؤلاء الأئمة المشاهير بالتدليس من رواية الصحيحين . وقد أشار الى ذلك صاحب « توضيح الأفكار ٣٥٣/١ - ٣٥٤ » وذكر السيوطي بعضهم في « التدريب ٨٠ » .

٢ ابن جريج هو الفقيه المكي عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الرومي الأموي مولاهم ، أول من صنف الكتب . توفي سنة ١٥٠ هـ (تذكرة الحفاظ ١٦٩/١ - ١٧٠) .

ومعه هو الإمام الحجة أحد الاعلام ، معمر بن راشد ، أبو عروة الأزدي مولاهم ، توفي سنة ١٥٣ على الأرجح (تذكرة الحفاظ ١٩٠/١ - ١٩١) .

٣ هو أحد الحفاظ الكبار صاحب التصانيف المديدة ، محمد بن حبان بن أحمد بن معاذ البجلي الدارمي البستي - بضم الباء واسكان السين - أبو حاتم . له « التقاسيم والانواع » في خمس مجلدات ، وترتيبه مخترع ليس على الابواب ولا على المسانيد . توفي سنة ٣٥٤ هـ .

٤ التدريب ٧٩ .

٥ نفسه ٨٠ .

لم يعرفا سماع ذلك المدلس الذي روي عنه ، لكن عرفا لحديثه من المتابعات ما يدل على صحته : فاختارا إسناد الحديث إلى المدلس بحلالته وأمانته وانتفاء تهمة الضعف عن حديثه ، ولم يكن في المتابعين الثقات من يماثل المدلس ولا يقاربه فضلاً وشهرة (١) .

ويرى بعض النقاد أن ما رمي به بعض رواة الصحيحين من التدليس أجدر أن يطلق عليه اسم المرسل الخفي ، وأنشأوا يفرقون بين المدلس والمرسل الخفي تفرقة دقيقة ، فالتدليس يختص بمن روى عن عُرف لقاءه إياه ، فاما إن عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي . قال الحافظ ابن حجر : « ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ، ولو بغير لقي ، لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه . والصواب التفرقة بينهما » (٢) . ثم يستدل على اعتبار اللقي في التدليس دون المعاصرة باطابق أهل العلم بالحديث على أن رواية المخضرمين كأبي عثمان النهدي (٣) وقيس بن أبي حازم (٤) عن النبي ﷺ من قبيل الارسال لا من قبيل التدليس ، ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى به في التدليس لكان

١ انظر التوضيح ٣٥٦/١ .

٢ شرح النخبة ١٨ .

٣ أبو عثمان النهدي هو عبد الرحمن بن مل البصري ، أدرك زمن النبي صلى الله عليه وسلم وارتحل زمن عمر فسمع منه ومن جماعة من الصحابة ، توفي سنة ١٠٠ هـ أو بعدها بقليل (تذكرة الحفاظ ٦٥/١) .

٤ هو قيس بن أبي حازم ، أبو عبد الله الاحمسي الكوفي ، محدث الكوفة . سار ليدرك النبي صلى الله عليه وسلم وليبایعه ، فتوفي نبي الله وقيس في الطريق ، سمع أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً وعدة من الكبار . قال الذهبي : حديثه محتج به في كل دواوين الاسلام ، توفي سنة ٩٧ وقيل سنة ٩٨ هـ . (تذكرة الحفاظ ٦١/١) .

هوؤلاء مدلسين ، لأنهم عاصروا النبي ﷺ قطعاً ، ولكن لا يعرف هل لقوه أم لا (١) .

والقول الفصل الخطيب البغدادي في التفرقة بين المدلس والمرسل إطلائاً :
أن الراوي « لو بين أنه لم يسمع الحديث من الشيخ الذي دلّسه عنه ،
مكشف ذلك لصار بيانه . رسد للحديث غير مدلس فيه ، لأن الإرسال
للحديث ليس بإيهام من المرسل كونه سامعاً ممن لم يسمع منه ، وملاقياً لمن لم
يلقه . إلا أن التدليس الذي ذكرناه متضمن للإرسال لا محالة ، من حيث
كان المدلس ممسكاً عن ذكر من دلّس عنه . وإنما يفارق حاله حال
المرسل بإيهام السماع ممن لم يسمع منه فقط ، وهو الموهن لأمره . فوجب
كون هذا التدليس متضمناً للإرسال ، والإرسال لا يتضمن التدليس ، لأنه
لا يقتضي إيهام السماع ممن لم يسمع منه : ولهذا المعنى لم يذم العلماء من
أرسل الحديث وذكروا من دلّسه ا » (٢) .

وسبب ضعف المدلس بأنواعه واضح ، فلم يثبت لرواته شرط الثقة .
وما أحكم ابن المبارك حين قال :

دلس للناس أحاديثه والله لا يقبل تدليسا (٣)

الخامس - المعلل (٤)

هو الحديث الذي اكتشفت فيه علة تقدح في صحته ، وإن كان يبدو في

١ شرح النخبة ١٩ .

٢ الكفاية ٣٥٧ .

٣ معرفة علوم الحديث ١٠٣ .

٤ ويسمى « المعلول » أيضاً كما وقع في عبارة البخاري والترمذي والحاكم . والأجود =

الظاهر سليماً من العلل^(١) .

واكتشاف علة الحديث يحتاج إلى اطلاع واسع ، وذاكرة طيبة ، وفهم دقيق ، لأنّ العلة نفسها سبب غامض يخفى حتى على المشتغلين بعلوم الحديث . قال ابن حجر : « وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهماً ثاقباً ، وحظاً واسعاً ، ومعرفة تامة بمراتب الرواة ومملكة قوية بالأسانيد والمثون »^(٢) .

ولقد يتمكن الخبير المتمرس بهذا الفن من معرفة إحدى العلل الغامضة بضرب من الإلهام يشرح الله به صدره . ولا غرو ، فالمعرفة بالحديث ليست تلقيناً ، وإنما هو علم يحدثه الله في القلب^(٣) . قال عبد الرحمن بن مهدي^(٤) : « معرفة الحديث إلهام ، فلو قلت للعالم يعلل الحديث : من أين قلت هذا ؟ لم يكن له حجة »^(٥) . وقيل له أيضاً : إنك تقول للشيء : هذا صحيح ، وهذا

= فيه أيضاً « معل » بلام واحدة ، لأنه مفعول أعّل قياساً . وأما « معلن » فهو مفعول علل ، وهو لغة بمعنى الهاء بالشيء وشغلته ، وليس هذا الفعل يستعمل في كلامهم . انظر التدريب ٨٨ .

١ قانون بالتدريب ٨٩ .

٢ شرح النخبة ٢١ وعنه في التوضيح ٢٩/٢ .

٣ الجامع ١٧٧/٩ .

٤ هو الحافظ الكبير الامام عبد الرحمن بن مهدي بن حسان ، أبو سعيد البصري ، مولى الأزدي ، وقيل : مولى بني العنبر . قال فيه أحمد بن حنبل : « هو أفقه من يحيى القطان ، وأثبت من وكيع » . توفي سنة ١٩٨ هـ (انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ٣٢٩/١) .

٥ معرفة علوم الحديث ١١٣ .

لم يثبت ، فعمّن تقول ذلك ؟ فقال : أرأيت لو أثبت الناقد فأريته دراهمك فقال : هذا جيد ، وهذا بهرج ، أكنت تسأل عن ذلك ، أو تسلم له الأمر ؟ قال : بل أسلم له الأمر . قال : فهذا كذلك ، لطول المجالسة والمناظرة والخبرة ^(١) . ولذلك قال الخطيب البغدادي : « ينبغي لصاحب الحديث أن يكون مثل الذي ينتقد الدراهم ، فإن الدراهم فيها الزيف والبهرج ، وكذلك الحديث » ^(٢) .

ودقة هذا الفن وصعوبته واعتماده على طول الممارسة كانت سبباً في قلة التأليف فيه ^(٣) . وأجلّ كتاب في هذا الموضوع « كتاب العلل » لعلي بن المديني شيخ البخاري ^(٤) . وبلي ذلك كتاب بالعنوان نفسه للخلال ^(٥) ، وآخر لابن أبي حاتم ^(٦) وقد طبع الأخير في مصر في مجلدين . ومما وصل إلينا في ذلك كتاب العلل في آخر سنن الترمذي ، لكنه مختصر . وقد شرحه ابن رجب ^(٧) . ونعلم أن للإمام أحمد بن حنبل كتاباً في العلل ، وهو مخطوط ^(٨) ،

١ أنظر التدريب ٨٩ وعنه في الباعث الحديث ٧١ . وقال عبد الرحمن بن مهدي أيضاً : « لأن أعرف علة حديث أحب الي من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي » الجامع ١٠/١٩١ ومثله باللفظ في معرفة علوم الحديث ١١٢ .

٢ الجامع ١٢٨/٧ وجه ١ .

٣ شرح النخبة ٢١ .

٤ التدريب ٩١ وقد سبقتم ترجمة ابن المديني .

٥ هو أحمد بن محمد بن هارون البغدادي الحنبلي ، أبو بكر ، المعروف بالخلال ، وكتابه يقع في عدة مجلدات « الرسالة المستطرفة ١١١ » .

٦ الرسالة المستطرفة ١١١ .

٧ هو الحافظ زين الدين ، أبو الفرج ، عبد الرحمن بن أحمد بن الحسين بن محمد البغدادي الدمشقي الحنبلي المعروف بابن رجب المتوفى سنة ٩٧٥ هـ « الرسالة المستطرفة ١١١ » .

٨ مخطوط الظاهرية مجموع ٤٠ وهو عبارة عن ٢٣ ورقة من القطع الصغير ، مضموم الى مجلد يشتمل على عدة رسائل تبلغ ٣٢٥ ورقة بخطوط مختلفة .

وأن لأبي الحسن الدارقطني ^(١) كتاباً جليلاً في هذا الباب أعجز به من يريد أن يأتي بعده ^(٢) ، إلا أنه ليس من جمعه ، بل الجامع له تلميذه الحافظ أبو بكر البرقاني ^(٣) . وتنسب أيضاً كتب في علل الحديث إلى كل من البخاري ويعقوب ابن أبي شيبة ^(٤) ، والساجي ^(٥) وابن الجوزي ^(٦) وابن حجر ^(٧) .

وأكثر ما يتطرق التعليل إلى الاسناد الجامع شروط الصحة ظاهراً ، وحينئذ تدرك العلة بتفرد الراوي ، وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبئه الناقد على وهم وقع ، بارسال موصول ، أو وقف مرفوع ، أو دخول حديث في حديث ، بحيث يغلب على ظنه أن الحديث غير صحيح ، أو يتردد فيتوقف فيه ^(٨) . ولكثرة تطرق التعليل إلى الاسناد ، يستحب أن يصنف المسند

١ هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدي ، ابو الحسن ، المشهور بالدارقطني ، نسبة إلى دار القطن ببغداد . أمير المؤمنين في الحديث ، صاحب السنن ، توفي سنة ٣٨٥ هـ الرسالة المستطرفة ١٩ » .

٢ اختصار علوم الحديث ٧٠ .

٣ الرسالة المستطرفة ١١١ .

٤ شرح النخبة ٢١ .

٥ والساجي هو أبو يحيى ، ذكرى بن يحيى الضبي البصري . محدث البصرة ، المتوفى سنة ٣٠٧ . قال الذهبي : له كتاب جليل في علل الحديث يدل على تبحره في هذا الفن « الرسالة المستطرفة ١١١ » .

٦ واسم كتابه « العلل المتناهية في الاحاديث الواهية » وقد انتقد عليها ، « الرسالة المستطرفة ١١١ » .

٧ واسم كتابه « الزهر المطول في الخبر المطول » - التدريب ٩١ .

٨ التدريب ٨٩ وعنه في التوضيح ٢٧/٢ - ٢٨ .

معللاً^(١) ، كما يستحب للراوي إذا روى حديثاً معلولاً أن يبين علته^(٢) .

والطريق إلى معرفة المعلل جمع طرق الحديث ، والنظر في اختلاف رواته وضبطهم وإتقانهم . قال علي بن المديني : « الباب إذا لم تجتمع طرقه لم يتبين خطؤه »^(٣) .

وقد قسم الحاكم النيسابوري في كتابه (معرفة علوم الحديث) العلل إلى عشرة أقسام ، وذكر لكل قسم منها مثلاً يوضحه^(٤) ، ثم قال : « وبقيت أجناس لم نذكرها ، وإنما جعلتها مثلاً لأحاديث كثيرة معلولة ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم ، فان معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم »^(٥) .

ولكن أنواع العلل غير محصورة في هذه العشر التي ذكرها الحاكم ، ولذلك سنكتفي بذكر أهم أمثلتها لتوضيح هذه الأسباب الخفية القادحة في الحديث .

من ذلك أن يكون حديث ما محفوظاً عن صحابي ثم يروى عن آخر ، لاختلاف بلد الراويين أو الرواة ، كحديث موسى بن عقبة عن أبي إسحاق

١ الجامع ١٠/١٩١ . ومعنى تصنيف المسند معللاً بيان علله . وقد أفرد الخطيب باباً لبيان علل المسند في الجامع ١٠/١٩١ .

٢ الجامع ٧/١٢٧ وجه ٢ .

٣ التدريب ٨٩ .

٤ هذه الأقسام العشرة المذكورة في كتاب « معرفة علوم الحديث » للحاكم من ص ١١٣ إلى ١١٩ . والسيوطي في « التدريب » يذكر هذه الأقسام نقلاً عن الحاكم ويتبناها بأمثلتها ص ٩١ إلى ٩٣ .

٥ معرفة علوم الحديث ١١٩ .

عن أبي بردة عن أبيه مرفوعاً : « إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مئة مرة » . فالناظر في هذا الاسناد يحسبه أول الأمر مروياً على شرط الصحيح ، ولكن فيه رواية مدني عن كوفي ، ومن المشهور أن المدنيين إذا رووا عن الكوفيين زلقوا (١) .

ومن ذلك الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله ، كحديث أبي شهاب عن سفيان الثوري عن الحجاج بن الفرافصة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً : « المؤمن غر كريم ، والفاجر خبّ لئيم » . ويرى الحاكم أن علته هي فيما أسند عن محمد بن كثير : حدثنا سفيان الثوري عن حجاج عن رجل عن أبي سلمة (٢) .

ومن ذلك أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه ، ولكنه لم يسمع منه أحاديث معينة ، فإذا رواها عنه بلا واسطة ، فعلتها أنه لم يسمعها منه كحديث يحيى بن أبي كثير عن أنس : « أن النبي ﷺ كان إذا أفطر عند أهل بيت قال : أفطر عندكم الصائمون » الحديث (٣) . قال الحاكم : « لقد ثبت عندنا من غير وجه رواية يحيى بن أبي كثير عن أنس بن مالك ، إلا أنه لم يسمع منه هذا الحديث » ثم أسند عن يحيى قال : « حدثت عن

١ نفسه ١١٥ -

٢ معرفة علوم الحديث ١١٧ . ويرى العلامة أحمد شاكر أن العلة التي أعل بها الحاكم الحديث

غير جيدة ، لأن له شواهد ومتابعات « انظر الباعث الحديث ٧٦ » .

٣ تنبيه الحديث : « واكل طعامكم الابرار ، وصلت عليكم الملائكة » .

أنس فذكره (١) .

ومن ذلك أن يكون السند ظاهره الصحة وفيه من لا يُعرف بالسماع ممن روى عنه ، كحديث موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « من جلس مجلساً كثر فيه لَغَطُهُ ، فقال قبل أن يقوم : سبحانك اللهم وبحمدك ، لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك ، إلا غُفِرَ له ما كان في مجلسه ذلك » . فقد روي أن مسلماً جاء إلى البخاري وسأله عنه فقال : هذا حديث مليح : ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث ، إلا أنه معلول ، حدثنا به موسى بن إسماعيل ، حدثنا وهيب حدثنا سهيل عن عون بن عبد الله ، مع أنه لا يُذكر لموسى بن عقبة سماع سهيل بن أبي صالح (٢) .

وعلى المشتغل بدراسة الحديث حين يقرأ هذه العبارة : « هذا الحديث معلول بفلان » أن يترث فيها فلا يستعجل الحكم بوجود علة قاذحة في الحديث من نوع العلل المصطلح عليها ، لأن بعض العلماء يطلقون العلة على غير معناها الاصطلاحي (٣) ، فلا تزيد في نظرهم حيثذ عن السبب الظاهر (لا الخفي) الذي يجرح راوي الحديث بضعف الذاكرة أو الكذب . ووجود سبب ظاهر لضعف الحديث يمنع وصفه بالمعلل ، لأن العلة لا تكون إلا سبباً غامضاً خفياً كما أوضحنا في الأمثلة . غير أن بعض النقاد يرى أن الاحتراز بالعلة الخفية من باب التعريف

١ معرفة علوم الحديث ١١٧ - ١١٨ .

٢ نفسه ١١٣ - ١١٤ .

٣ الباعث العثيث ٧٧ .

الأغلبي ، فهناك علل ظاهرة غير خفية^(١) . وقد أطلق أبو يعلى الخليلي في كتاب الارشاد «علة» على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف ، نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط ، حتى قال : « من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول ، كما قال بعضهم : من الصحيح ما هو صحيح شاذ » ولم يقصد بهذا التقيد بالاصطلاح ، ومثّل له بحديث مالك في الموطأ أنه قال : « بلغنا أن أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : للمملوك طعامه وكسوته » ، فرواه مالك مُعضلاً هكذا في الموطأ ، فقد رواه إبراهيم بن طهمان والنعمان بن عبد السلام عن مالك عن محمد ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة . وصار الحديث بعد بيان إسناده صحيحاً . قال بعضهم : « وذلك عكس المعلول ، فانه ما ظاهره السلامة ، فاطلع فيه بعد الفحص على قادح . وهذا كان ظاهره الاعلال بالاعضال فلما فتش تبين وصله »^(٢) .

والمعلول لا يشمل كل مردود ، فالمنقطع ليس معلولاً ، والحديث الذي في رواته مجهول أو مضعف ليس معلولاً ، وإنما يسمى معلولاً إذا آل أمره إلى شيء من ذلك^(٣) . قال الحاكم أبو عبد الله : « وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل ، فإن حديث المجروح ساقط واهٍ ، و [أما] علة الحديث... [فأنه] يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة ، فيخفى عليهم علمه ،

١ التوضيح ٢٧/٢ .

٢ الباعث الحثيث ٧٧ - ٧٨ وقارن بالتوضيح ٣٣/٢ - ٣٤ .

٣ التوضيح ٢٧/٢ .

فيصير الحديث معلولاً ، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة» (١) .

السادس - المضطرب (٢)

الحديث المضطرب هو الذي تتعدد رواياته ، وهي - على تعددها - متساوية متعادلة لا يمكن ترجيح إحداها بشيء من وجوه الترجيح ، وقد يرويه راوٍ واحد مرتين أو أكثر ، أو يرويه اثنان أو رواة متعددون (٣) . ومنشأ الضعف فيه ما يقع من الاختلاف حول حفظ رواته وضبطهم (٤) لأن انتفاء هذا الاختلاف معناه رجحان إحدى الروايات بما ثبت لراوئها من حفظ أو ضبط أو طول سماع لمن أدى عنه . لذلك لا يسمى « مضطرباً » إذا ترجحت فيه إحدى الروايتين أو الروايات (٥) .

والاضطراب يقع في الاسناد غالباً ، وقد يقع في المتن ، لكن قل أن يحكم

١ معرفة علوم الحديث ١١٢ - ١١٣ .

٢ وهو مأخوذ من اختلال الامر وفساد نظامه ، وأصله اضطراب الموج لكثرة حركته وضرب بعضه بعضاً . ولو كان « المضطرب » مفتوح الراء لكان اسم مكان للاضطراب ، وكان ذلك أظهر لتحقيق المعنى الاصطلاحي ، لان الحديث في الحقيقة موضع يظهر فيه اضطراب الراوي أو الرواة . (انظر ألفية السيوطي ١١٨ هامش) .

٣ قارن بالتدريب ٩٣ .

٤ التوضيح ٤٧/٢ . واشعار المضطرب بعدم ضبط رواته واضح ، سواء أكان راويه واحداً أم كثيرين . فلا يتصور الضبط في الشخص الواحد اذا تعددت روايته للشيء نفسه ، لان هذا التعدد ضرب من التناقض . اما اذا كان راوي المضطرب اكثر من واحد فكلهم يشتركون في عدم الضبط ، وانما يزول عن بعضهم بالترجيح .

٥ التدريب ٩٣ .

المحدث على الحديث بالاضطراب في المتن وحده دون الإسناد^(١) .

فمن الاضطراب في الإسناد حديث أبي بكر أنه قال : يا رسول الله أراك شبت . قال : « شيتني هود وأخواتها » . قال الدارقطني : « هذا حديث مضطرب ، فإنه لم يُروَ إلا من طريق أبي إسحاق ، وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه . فمنهم من رواه عنه مرسلًا ، ومنهم من رواه موصولًا ، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر ، ومنهم من جعله من مسند سعد ، ومنهم من جعله من مسند عائشة ، ورواته ثقات ، لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض ، والجمع متعذر »^(٢) .

وقد يتبادر إلى ذهن الباحث - في مثل هذا الإسناد المضطرب - أن الاختلاف فيه على هذه الأوجه المتباينة ، العشرة كما أحصاها الدارقطني ، لا ينبغي أن يمنع صحة الحديث ، ما دام مرددًا بين ثقات متساوين يتعذر بينهم الترجيح . وهذا الفهم المتبادر مقبول إجمالًا ، غير أن الحكم على الحديث ، عند التعارض ، مثلًا ، لا بد أن يصنف رواياته درجات فيها الصحيح وفيها الأصح ، « فحديث لم يختلف فيه عن روايه أصلاً أصح من حديث اختلف فيه في الجملة »^(٣) . ومن هنا كان مجرد الاضطراب في الإسناد أمانة على الضعف ، لأن تساوي الروايا في الدرجة وعدم تعارضها بمنعان الحكم بأنها صح ، فكأن تعادلها في الصحة تعادل في الضعف ، إذ لا مرجح للأخذ بواحدة منها

١ شرح النخبة ٢٢ .

٢ التدريب ٩٤ .

٣ نسبه في « التوضيح ٤٧/٢ » إلى الحافظ ابن حجر عن الحافظ العلائي : وهو صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله ، الدمشقي ثم المقدسي ، الشافعي ، المتولى بيت المقدس سنة ٧٦١ . ومن تأليفه « جامع التحصيل » ، في أحكام المراسيل . و « اختصار جامع الأصول لابن الأثير الجزري » . ترجمته في الرسالة المستطرفة ٦٢ - ٦٣ .

ولإغفال سائرهما (١) .

ومثال الاضطراب في المتن حديث البسمة الذي أخرجه مسلم في صحيحه من رواية الوليد بن مسلم قال : حدثنا الأوزاعي عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدثه قال : « صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان ، فكانوا يستفتحون بـ (الحمد لله رب العالمين) ، « لا يذكرون (بسم الله الرحمن الرحيم) في أول قراءة ولا آخرها » فهذه العبارة الأخيرة التي ينص فيها الراوي على نفي قراءة البسمة هي المتن المضطرب في هذا الحديث : لأن مسلماً والبخاري اتفقا على إخراج رواية أخرى في الموضوع نفسه لا يتعرض فيها لذكر البسمة بنفي أو إثبات ، وإنما يكتفي الراوي بقوله : « فكانوا يستفتحون القراءة بـ (الحمد لله رب العالمين) » يقصد أن الفاتحة هي السورة التي كانوا يستفتحون بها . ولو وقف الأمر عند هذا الحد لأمكن ترجيح الحديث المتفق عليه ، فلم نصف الحديث الأول بالاضطراب ، ولكن رواية ثالثة عن أنس تفيد أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية ، فأجاب أنه لا يحفظ في ذلك شيئاً عن رسول الله ﷺ ، وتردد مثله في هذه المسألة بحسب له حسابه ، فأصبح عسيراً أو متعلزماً ترجيح ما يتعلق بالبسمة لإثباتاً أو نفياً ، وتعذر الترجيح كان السبب المباشر في وصفنا لمتن الحديث الأول بالاضطراب .

١ - وما أخذه الحافظ ابن حجر عن الحافظ العلاني صور الاضطراب في السند ، اذ عد منها ستاً :
١ - تعارض الوصل والارسال ، ٢ - تعارض الوقف والرفع ، ٣ - تعارض الاتصال والانقطاع ، ٤ - أن يروي الحديث قوم عن رجل عن تابعي عن صحابي ، ويرويه ذلك الرجل عن تابعي آخر عن الصحابي بعينه . ٥ - زيادة رجل في أحد الاسنادين ، ٦ - الاختلاف في اسم الراوي ونسبه اذا كان متردداً بين ثقة وضعيف . (وتجد هذه الصور الست مع امثلتها في التوضيح ٣٨/٢ - ٤٧) .

وهذا المثال يصلح شاهداً لوقوع العلة في متن الحديث ، ولذلك يذكره في الحديث المعلن كل من ابن الصلاح في كتاب « علوم الحديث » والحافظ العراقي في « شرحه لكتاب ابن الصلاح »^(١) والسيوطي في « التدريب »^(٢) . ولا غرابة في ذلك ، فإن الاضطراب نوع من الاعلال ، والبحثان متقاربان^(٣) . وقد قال العلائي في المضطرب ما عرفنا عن ابن حجر انه قاله في المعلن : « وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً ، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهماً غامضاً ، وإدراكاً لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة »^(٤) .

وهنا ندرك سرّ اعتماد ابن حجر في تأليف كتابه « المقرب في بيان المضطرب »^(٥) على كتاب « العلل » للدارقطني^(٦) ، فالموضوع متقارب ، والأمثلة متشابهة . ولعل هذا يعطينا فكرة عن رغبة أهل الحديث في تفريع الأقسام ، وتنويع أوصاف الروايات ولو أمكن تشابكها أو تداخل بعض أقسامها . ولا يتناقض هذا التداخل ، مع ما عرفناه عن أهل الحديث من الدقة ، لأنهم لاحظوه أثناء التفريع والتنويع ، فمما كان صالحاً لوصفه بالاضطراب من وجه ، يصلح لوصفه بالاعتلال من آخر . وهكذا .

١ ص ٩٨ - ١٠٣ .

٢ ص ٨٩ - ٩١ غير أن السيوطي يستشهد به - في الوقت نفسه - على مضطرب المتن ويقول : « وعندي ان احسن مثال لذلك - اي لمضطرب المتن - حديث البسيلة السابق ، فان ابن عبد البر أعله بالاضطراب كما تقدم ، والمضطرب قد يجامع المعلن ، لانه قد تكون علته ذلك » التدريب ٩٥ .

٣ التوضيح ٣٧/٢ .

٤ ذكره في التوضيح ٣٦/٢ - ٣٧ .

٥ التدريب ٩٥ .

٦ نفسه ٩١ .

والاضطراب يدخل في بعض الصور في قسم الصحيح والحسن^(١) :
 وذلك إذا وقع الاختلاف في نسب راو أو اسمه أو اسم أبيه مع أنه
 راو ثقة ، فالحديث الذي هذا شأنه يسمى « مضطرباً » ولكن تسميته
 بذلك لا تنفي عنه الحكم بالصحة أو الحسن . إنما يكون الاضطراب
 الموجب للضعف في مثل ما ذكرناه قبل من صور المضطرب متناً أو
 سنداً^(٢) .

السابع - المقلوب

المقلوب هو الحديث الذي انقلب فيه على أحد الرواة لفظ في المتن ،
 أو اسم رجل أو نسبه في الاسناد ، فقدم ما حقه التأخير ، أو أخر
 ما حقه التقديم ، أو وُضع شيء مكان شيء^(٣) . وواضح من التعريف
 أن القلب يكون في المتن كما يكون في الاسناد .

فمثال المقلوب في المتن : ما رواه مسلم في السبعة الذين يظلمهم الله في ظله يوم
 لا ظل إلا ظله : « ورجل تصدق بصدقة أخفاها ، حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله »
 فالحديث في الصحيحين هكذا لفظه : « حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه »^(٤)

١ عبارة السيوطي في « التدريب ٩٥ » فيما يتعلق بهذه القضية ، منقولة من مختصر
 الزركشي الذي يقول : « وقد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح
 والحسن » .

٢ الباعث الحديث ٧٨ .

٣ اخذنا هذا التعريف من مجموع ما قيل في أقسام المقلوب .

٤ عبارة الحديث هي هذه : « سبعة يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله : الامام العادل ،
 وشاب نشأ في عبادة ربه ، ورجل قلبه معلق بالمساجد ، ورجلان
 تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه ، ورجل طلبته امرأة ذات منصب وجمال فتأفل : =

ولكن المتن انقلب على أحد الرواة ، فقدم اليمين وأخر الشمال ، وكان عليه أن يفعل العكس .

ومثال المقلوب في الاسناد التقديم والتأخير في الأسماء ، كمرة بن كعب وكعب بن مرة ، لأن أحدهما اسم أبي الآخر ^(١) . وقد عني بهذا القسم عناية خاصة الخطيب في كتابه «رفع الارتباب ، في المقلوب من الأسماء والأنساب» ^(٢) .

والقلب في المثاليين وقع سهواً لا عمدًا ، وكان مع ذلك موجباً لضعف الحديث ولو أنه وقع عمدًا لا سهواً ، لكان القلب حينئذ ضرباً من الوضع والاختلاق ^(٣) . من ذلك أن يكون الحديث مشهوراً براوي أو باسناد ، فيعمد بعض الوضعيين إلى إبدال الراوي بغيره لأن الناس أشد رغبة في حديثه ^(٤) ، كأن يكون الحديث معروفاً عن سالم بن عبد الله ^(٥) ، فيجعله عن نافع ^(٦) ، أو يأتي باسناد مكان

= اني اخاف الله عز وجل ، ورجل تصدق بصدقة اخفى حتى لا تعلم شماله ماذا تنفق يمينه ، ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه » . انظر شرح النخبة ٢٢ وقارن بالتوضيح ١٠٦/٢ .

١ شرح النخبة ٢٢ .

٢ الباعث الحثيث ٩٧ نقلا عن شرح النخبة ٢٢ .

٣ شرح النخبة ٢٢ .

٤ التوضيح ٩٩/٢ .

٥ هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، القرشي العدوي . من سادات التابعين وعلمائهم ، واحد فقهاء المدينة السبعة . توفي بالمدينة سنة ١٠٦ هـ (تهذيب التهذيب ٤٣٦/٣) .

٦ هو أحد أئمة التابعين بالمدينة ، نافع المدني ، أبو عبد الله . أصابه عبد الله بن عمر صغيرا في بعض مفازيه ، وأرسله عمر بن عبد العزيز الى مصر ليحلم أهلها السنن . ثقة كثير الرواية للحديث . توفي سنة ١١٧ هـ (انظر التهذيب ٤١٢/١٠) .

إسناد ، كما روي عن حماد بن عمرو النَّصْبِي الكذاب (١) عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً : « إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدؤوهم بالسلام » : فقد قلب حماد هذا الحديث ، فجعله عن الأعمش ، وإنما هو معروف عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة (٢) .

وكان كثير من أهل الحديث يمتحنون الرواة بقلب الأحاديث وإدخالها عليهم (٣) ، ليعرفوا مدى قبولهم للتلقين (٤) ، غير قاصدين إلى الوضع ، ولا معتقدين أن ما قلبوه استقر حديثاً (٥) . روى الخطيب من طريق أحمد بن منصور الروبادي قال : خرجت مع أحمد ويحيى بن معين إلى عبد الرزاق ، فلما عدنا إلى الكوفة قال يحيى بن معين لأحمد بن حنبل : أريد أن أمتحن أبا نعيم ، فنهاه أحمد ، فلم ينته ، فأخذ ورقة فكتب فيها ثلاثين حديثاً من حديث أبي نعيم ، وجعل على كل عشرة أحاديث حديثاً ليس من حديثه ، ثم أتينا أبا نعيم ، فخرج إلينا فجلس على دكان حذاء بابه وأقعده أحمد عن يمينه ويحيى عن يساره ، وجلست أسفل ، فقرأ عليه يحيى عشرة أحاديث وهو ساكت ، ثم الحادي عشر . فقال أبو نعيم : ليس هذا من حديثي ، فاضرب ،

١ قال فيه البخاري : منكر الحديث . وقال النسائي : متروك . وقال الجوزقاني : كان يكذب . وقال ابن حبان : كان يضع الحديث وضعاً (ذكره في الميزان) . وقارن بالتوضيح ١٠١/٢ .

٢ وبهذا الإسناد الأخير رواه مسلم في « صحيحه » من رواية شعبة والثوري وجريز بن عبد الحميد وعبد العزيز بن محمد الداروردي كلهم عن سهيل . وقارن بالتوضيح ١٠١/٢ .

٣ الجامع ١/١٧ .

٤ التوضيح ١٠٢/٢ .

٥ التدريب ١٠٧ .

ثم قرأ العشرة الثانية ، وقرأ الحديث الثاني ، فقال : وهذا أيضاً ليس من حديثي فاضرب عليه ، ثم قرأ العشرة الثالثة ، وقرأ الحديث الثالث . فتغير أبو نعيم ثم قبض على ذراع أحمد ، ثم قال : أما هذا فورعه بتمعه عن هذا ، وأما هذا - وأوماً إليّ - فأصغر من أن يعمل هذا : ولكن هذا من عملك يا فاعل !.. ثم أخرج رجله فرفس يحيى بن معين حتى قلبه عن الدكان ، ثم قام فدخل داره فقال له أحمد : ألم أهلك عن هذا وأقل لك إنه ثبت ؟ فقال يحيى : هذه الرفسة أحب إليّ من سفري ! (١)

ولكن النقاد لا يحسون هذا النوع من الأغلوطات لنهي الرسول ﷺ عنها (٢) . وقد أنكر حرمي على شعبة لما قلب أحاديث عن إبان بن أبي عياش وقال : « يا يش ما صنع » ! (٣) .

ومعرفة قلب الحديث تحتاج إلى علم واسع ، وتمرس وثيق بالروايات والأسانيد . وإنه ليستدل على مهارة المحدث باكتشافه ما يقع في الأحاديث من قلب . فهذا الخطيب يروي في هذا المجال عن البخاري ما يكبره في أعيننا ، ويعظمه في نفوسنا . قال : « فانهم اجتمعوا - أي علماء بغداد حين قدم عليهم البخاري - وعمدوا إلى مئة حديث ، فقلبوا متونها وأسانيدها ، وجعلوا متن هذا لاسناد آخر ، وإسناد هذا لمتن آخر : ودفعوها إلى عشرة أنفس ، إلى كل رجل عشرة ، وأمروهم إذا حضروا المجلس يلقون ذلك على البخاري . وأخذوا الوعد للمجلس ، فحضر المجلس أصحاب الحديث من الغرباء من أهل

١ التوضيح ١٠٢/٢ - ١٠٣ .

٢ نفسه ١٠٢/٢ .

٣ التدريب ١٠٧ .

خراسان وغيرهم من البغداديين . فلما اطمأن المجلس بأهله ، انتدب اليه رجل من العشرة . فسأله عن حديث ، فقال البخاري : لا أعرفه . فسأله عن آخر ، فقال : لا أعرفه ، فما زال يلقي عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته ، والبخاري يقول : لا أعرفه . فكان الفهاء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون : فهم الرجل ، ومن كان منهم غير ذلك يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم . ثم انتدب اليه رجل آخر من العشرة ، فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة ، فقال البخاري : لا أعرفه . فلم يزل يلقي عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته ، والبخاري يقول : لا أعرفه . ثم انتدب اليه الثالث والرابع ، إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة ، والبخاري لا يزيدهم على : « لا أعرفه » . فلما علم البخاري أنهم قد فرغوا ، التفت إلى الأول منهم ، فقال : أما حديثك الأول فهو كذا ، وحديثك الثاني فهو كذا ، والثالث والرابع ، على الولاء ، حتى أتى على تمام العشرة ، فرد كل متن إلى إسناده ، وكل إسناده إلى متنه ، وفعل بالآخرين مثل ذلك ، وردّ متون الأحاديث كلها إلى أسانيدھا ، وأسانيدھا إلى متونها ، فأقر له الناس بالحفظ ، وأذعنوا له بالفصل (١) .

ومنشأ الضعف في الحديث المقلوب قلة الضبط ، لما يقع فيه من تقديم وتأخير واستبدال شيء بشيء . وهو — فوق ذلك — يخلّ بفهم السامع ويحمّله على الخطأ (٢) .

١ التدريب ١٠٦ - ١٠٧ ، والتوضيح ١٠٤/٢ ، والعيّة السيوطي ١٢٢ هامش .

٢ التوضيح ١٠٣/٢ .

الثامن - الشاذ (١)

تعريف الشاذ عسير ، ولعسره لم يفرد العلماء بالتصنيف (٢) ، غير أن أهم ما يلاحظ فيه معنيان : الانفراد والمخالفة . فهو - بصورة عامة - ما رواه الثقة مخالفاً للثقات ، وهو بتعبير أدق - « ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه » ، وقد صرح الحافظ ابن حجر بأن هذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح (٣) .

ويوشك ابن حجر ، بهذا التعريف المعتمد للشاذ ، أن يقرب شقة الخلاف بين اصطلاحين مشهورين يظن الناس تضاربهما . وقد نسب هذان المصطلحان إلى كل من الإمام الشافعي (٤) ، والحاكم .

أما الشافعي فيقول : « ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره ، هذا ليس بشاذ . إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف فيه الناس :

١ سمي شاذاً لانفراده ، لأن الشاذ منفرد عن الجمهور . (التوضيح ١ / ٣٧٧) .

٢ التدريب ٨١ .

٣ شرح النخبة ١٤ .

٤ الإمام الشافعي أشهر من أن يعرف به . فهو الامام الذي ملأ طباق الارض علماً ، وصاحب المذهب المسمى باسمه ، محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع ، والى جده الاخير هذا نسب فعرف بالشافعي . وهو قرشي مطلبى مكى ، كنيته أبو عبد الله ، وكانت أمه أزدية . حدث عن مالك بن أنس ، وسفيان بن عيينه ، وعبد الملك بن الماجشون ، وأخذ الفقه عن مسلم بن خالته الزنجي . له كتب كثيرة في التفسير والحديث والفقه والادب ، ولكن أشهرها « الرسالة » ، وله كذلك « الأم » و « المبسوط » . توفي بمصر سنة ٢٠٤ هـ عن أربع وخمسين سنة .

هذا الشاذ من الحديث^(١) . والناس ، في قول الشافعي ، هم الثقات ، فكأنه يقول : « الشاذ ما رواه الثقة مخالفاً للثقات » ، وهو إذن لا يلاحظ مطلق التفرد ، بل التفرد والمخالفة في آن واحد ، إلا أنه لم يصرح بأن المخالفة للأول أو الأوثق ، وإنما هي مخالفة عامة للناس « الثقات » .

وبهذا الاصطلاح أخذ كثير من علماء الحجاز^(٢) ، وانتصر له ابن الصلاح ، واستنتج منه ابن كثير أن الثقة إذا روى ما لم يرو غيره « مقبول إذا كان عدلاً ضابطاً حافظاً ، فإن هذا لورد لردت أحاديث كثيرة من هذا النمط ، وتعطلت كثير من المسائل عن الدلائل^(٣) » . وأكد هذا الاصطلاح العلامة ابن القيم^(٤) بعبارة قاطعة فقال : « ... وإنما الشذوذ أن يخالف الثقات فيما رووه ، فأما إذا روى الثقة حديثاً منفرداً به ولم يرو الثقات خلافه ، فإن ذلك لا يسمى شاذاً . وإن اصطُح على تسميته « شاذاً » - بهذا المعنى - لم يكن هذا الاصطلاح موجباً لرده ولا مسوغاً له^(٥) .

وأما الحاكم فيرى أن « الشاذ حديث ينفرد به ثقة من الثقات ، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة »^(٦) . فهو يعتبر قيد التفرد بلفظ صريح ، أما قيد المخالفة فيعتبره أيضاً - في نظرنا - ولكن بلفظ غير صريح ، فلو

١ معرفة علوم الحديث ١١٩ . وعنه باختلاف يسير التدريب ٨١ والتوضيح ٣٧٧/١ .

٢ اختصار علوم الحديث ٦١ .

٣ اختصار علوم الحديث ٦٢ ، ٦٣ .

٤ هو الامام الكبير ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز النرعي البمشقي ، المعروف بابن قيم الجوزية ، الحنبلي ، المتوفى ٧٥١ .

٥ اغانة اللهفان ١٦٠ في الرد على من طعن في حديث ابن عباس في المطلقة ثلاثاً بأنها كانت واحدة على عهد الرسول وأبي بكر وصدرنا من خلافة عمر .

٦ معرفة علوم الحديث ١١٩ .

كان للحديث أصل متابع للراوي الثقة لما كان مخالفاً الناس أو الثقات ،
والحاكم - كما رأينا - يشترط في الشاذ فقدان الأصل المتابع ، فكأنه
يشترط المخالفة ويعتبرها . وما لنا نذهب بعيداً وقد كفانا بنفسه التخبط
في فهم تعريفه ، فأزال كل لبس حين عقّب على ذلك مباشرة بتعريف
الشافعي للشاذ ، قاصداً إلى إظهار التماثل بين رأيه ورأي هذا الإمام
العظيم ، وقد بلغ به استعاره هذا التماثل حدّ الإتيان بشاهد واحد على
الشاذ ، تاركاً لك الخيار أن تجعله مثلاً على تعريفه الخاص أو على تعريف
الشافعي . قال : ومثاله ما حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه قال :
حدثنا موسى بن هارون ، قال : حدثنا قتيبة بن سعيد ، قال : حدثنا
الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل
أن النبي ﷺ كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زيف الشمس أخر
الظهر حتى يجمعها إلى العصر فيصلّيها جميعاً ، وإذا ارتحل بعد زيف
الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً ، ثم سار ، وكان إذا ارتحل قبل
المغرب أخر المغرب حتى يصلّيها مع العشاء ، وإذا ارتحل بعد المغرب
عجل العشاء فصلاًها مع المغرب .

يعلق الحاكم على هذا المثال بقوله : « هذا حديث رواه أئمة
ثقات ، وهو شاذ الاسناد والمتن ، لا نعرف له علة نعلله بها ،
ولو كان الحديث عند الليث عن أبي الطفيل لعللنا به الحديث ، ولو كان
عند يزيد بن أبي حبيب عن أبي الزبير لعللنا به ، فلما لم نجد له
العلتين خرج عن أن يكون معلولاً ، ثم نظرنا فلم نجد ليزيد بن أبي
حبيب عن أبي الطفيل رواية ، ولا وجدنا هذا المتن بهذه السياقة عند
أحد من أصحاب أبي الطفيل ولا عند أحد ممن رواه عن معاذ بن

جبل عن أبي الطفيل ، فقلنا : الحديث شاذ» (١) .

وإنما حرص الحاكم على أن يقصي عن هذا الحديث معنى العلة ،
فصرح بأنه لم يعرف له علة يعمله بها . وأنه خرج عن أن يكون معلولاً ،
لما يستشعره في الشاذ من صعوبة تشبه صعوبة المعلن ، فهو إما « ينقذح
في نفس الناقد أنه غلط ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك » (٢) ، ولذلك
اضطر الحاكم إلى التفرقة بينهما ، فرأى « أنّ المعلول ما يوقف على علته
أنه أدخل حديث في حديث ، أو وهم فيه راوٍ ، أو أرسله واحد فوصله
واهم » (٣) ، فهو — على خفاء علته وغموضها — يمكن الوقوف عليه ،
لكن الشاذ أدق من المعلن : فلا يوقف على علته ، ولا يتمكن من الحكم
به إلا من مارس هذا الفن غاية الممارسة ، وكان في الذروة من الفهم
الثاقب ورسوخ التقدم في الصناعة ، ورزقه الله نهاية الملكة (٤) .

ودقة الشاذ تنشأ غالباً عن تعذر الحكم بفقدان الأصل المتابع له ،
لما يستدعيه الوقوف على ذلك من البحث والتقصي ، ولعل دقة الشاذ أو
صعوبته — على هذا النحو الذي بالغ فيه الحاكم — أن تكون السبب
الجوهرى في الاعتقاد بتفرده في تعريف الشذوذ ، وابتعاده فيه عن
رأي الجمهور . ولذلك ضعف ابن الصلاح رأي الحاكم ،
واعترض على تعريفه بجديث « الأعمال بالنيات » فإنه

١ معرفة علوم الحديث ١١٩ - ١٢٠ .

٢ التدريب ٨١ . وقارن بالفية السيوطي ٩٢ هامش .

٣ معرفة علوم الحديث ١١٩ . وقارن بما ذكرناه في المعلن .

٤ التوضيح ٣٧٩/١ . وقارن بما ذكرناه عن علل الحديث .

تفرد به عمر ، وعنه علقمة ، وعنه محمد بن إبراهيم التيمي . وعنه يحيى بن سعيد الأنصاري^(١) . على أننا نبهنا إلى بعض المتابعات الغرائب التي أحصاها العلماء لهذا الحديث ، واتضح لنا - من تعليقات النقاد - أن الحديث رغم المتابعات لم يصح من طريق عمر إلا الطريق المتقدمة^(٢) . ولقد زعم ابن العربي أنه روى حديث النية من ثلاثة عشر طريقاً ، فطعن عليه بعض أهل بلدته لما لم يبرز لهم بيان ما ادعاه من الطريق ، فقال :

يا أهل حمص^(٣) ومن بها أوصيكم بالبر والتقوى وصية مشفق
فخذوا عن العربي أسماء الدجي وخذوا الرواية عن إمام متقي
إنّ الفتي ذرب اللسان مهذباً إن لم يجد خبراً صحيحاً يخلق^(٤)

وإذا لم يسلم للحاكم حديث النية هذا مثلاً عن الشاذ ، لأنه - على تفرده - صحيح ، والصحيح لا يكون شاذاً ، فما أكثر الأمثلة التي ذكرها الجمهور استشهاده على الشاذ في تعريفه المعتمد ، وهي - في الوقت نفسه - صالحة للاستشهاد على تعريف الحاكم ، إذ كانت مخالفة للثقات فيها صورة من فقدان الأصول المتابعات . ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما رواه أبو داود والترمذي من حديث عبد الواحد ابن زياد عن الأعمش ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « إذا

١ اختصار علوم الحديث ٦١ - وقارن بما ذكرناه عن الأحادي حين يستفيض ص ١٥٠ .

٢ راجع ص ٥٩ ح ١ من كتابنا هذا .

٣ أراد الشاعر بحمص اشبيلية لانه يقال لها ذلك ، وابن العربي من اشبيلية .

٤ التوضيح ١/٣٨١ .

صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع عن يمينه » . قال البيهقي ^(١) :
خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا ، فإن الناس إنما روه من فعل
النبي ﷺ لا من قوله ، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب
الأعمش بهذا اللفظ ^(٢) .

والنقاد يذكرون في هذا الباب تعريفاً لأبي يعلى الخليلي ^(٣) يحكي به
رأي حفاظ الحديث في الشاذ ، فهو عندهم ما ليس له إلا إسناد واحد ،
يشذ به ثقة أو غير ثقة ، فيتوقف فيما شذ به الثقة ولا يُحتج به ويرد
ما شذ به غير الثقة ^(٤) . وكان على ابن الصلاح والعلماء أن يضعفوا
هذا الرأي كما ضعفوا رأي الحاكم ، ولكن بين الرأيين فرقاً واضحاً ،
فإذا أمكن رد تعريف الحاكم إلى رأي الجمهور ، فمن المتعذر التوفيق
بين ما حكاه الخليلي وما ذهب إليه الجمهور ، لأن الخليلي جعل الشاذ
مطلقاً التفرد بدون اعتبار المخالفة ^(٥) ، في حين راعى الجمهور قيد تفرد
الثقة ، وقيد مخالفة الثقات . ولا يشفع للخليلي إلا أنه يحكي رأي حفاظ

١ الامام البيهقي هو أحمد بن الحسين بن علي ، أبو بكر ، منسوب الى بيهق ، وهي قرى مجتمعة
بنواحي نيسابور على عشرين فرسخاً منها . وللبيهقي كتب كثيرة قبل انها نحو الالف ،
وأشهرها كتاب السنن الكبرى ، ودلائل النبوة . توفي البيهقي سنة ٤٥٨ هـ . (الرسالة
المستطرفة ٢٥ - ٢٦) .

٢ التدريب ٨٢ . وهذا مثال على شاذ المتن ، لأن عبد الواحد بن زياد انفرد بهذا اللفظ ، بينما
رواه ثقات أصحاب الأعمش من فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا من قوله .

٣ هو القاضي الحافظ الخليل بن عبد الله القزويني ، المتوفى سنة ٤٤٦ هـ . له « الارشاد
في علماء البلاد » ذكر فيه المحدثين وغيرهم من العلماء على ترتيب البلاد الى زمانه . ثم رتبته
على الحروف ابن قطلوبغا (٨٧٩ هـ) الرسالة المستطرفة ٩٧ .

٤ اختصار علوم الحديث ٦١ .

٥ التدريب ٨١ .

الحديث في الشاذ ، فما هو عنده بالاصطلاح الخاص ، وهو - في الحقيقة -
حكى تعريف الشافعي لشاذ الذي أخذ به الجمهور^(١) ، فهو في كلتا
الحالتين ليس إلا ناقلاً لآراء العلماء بدقة وأمانة^(٢) .

على أن تعريف الشاذ - كما حكاه الخليلي - لو سلم لترتب عليه
نتائج خطيرة في مصطلح الحديث : فهذا التعريف يسمح في بعض
الأحوال بوصف « الصحيح » بالشذوذ : مع أننا اشترطنا في الصحيح
سلامته من كل شذوذ ، كسلامته من كل علة . إلا أننا - كما رأينا فيما
سماه الخليلي بالصحيح المعلوم أنه لا يقصد به التقيد بالاصطلاح^(٣)
- نرى هنا فيما يحكيه عن تسمية الصحيح شاذاً (إذا لم يكن له إلا إسناد
واحد شذ به ثقة) ، أنه للمرة الثانية لا يريد التقيد بالاصطلاح العام
المشهور ، وأنه - رغم حكايته هذا التعريف الغريب للشاذ - ما كان
أخذاً إلا برأي الجمهور ، يزيدنا ثقة بذلك أنه هو أيضاً حكى ذلك
الرأي المشهور .

فالصحيح إذن أنه لا بدّ في الشاذ من اشتراط التفرد والمخالفة، وبها نُحْي
عن كل حديث وُسم بالصحة ، فقد خالصاً للضعف ، ووسعنا إدراجه في
الأنواع المختصة بالضعيف . أما تفرد الثقة أو غير الثقة ، بغير شرط المخالفة ،
فإنه ضرب من التفرد المطلق الذي يوصف به الحديث « الفرد » ، وسنذكره

١ اختصار علوم الحديث ٦١ .

٢ وبهذا دافع صاحب التوضيح ٣٨٤/١ عن الخليلي .

٣ راجع أيضاً أواخر بحث المثل من كتابنا هذا .

في القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف ، فلا مسوغ لتداخله هنا مع الشاذ بوجه من الوجوه .

وأما التوقف فيما شذ به الثقة ، وردّ ما شذ به غير الثقة ، فأمران يتعلقان بالاحتجاج وعدمه ، فلا أثر لهما في الحكم على حديث ما بالصحة أو بالضعف . لذلك عددنا في ألقاب الصحيح والحسن «الصالح» لصلاحيتها للاحتجاج ، فغيرها - وهو الضعيف - ليس صالحاً ولا يحتاج به ، بل هو مردود . والخلاصة أن تنوع الأوصاف والألقاب لا يرادف دائماً تنوع الأقسام والمصطلحات ^(١) .

التاسع - المنكر

أدق تعاريف المنكر هو أنه الحديث الذي يرويه الضعيف مخالفاً رواية الثقة . وهو يباين الشاذ ، إذ أن راوي الشاذ ثقة ، بينما راوي المنكر ضعيف غير ثقة . وقد لوحظ في المنكر أنه مقابل للمعروف ^(٢) كما لوحظ في الشاذ أنه مقابل للمحفوظ ^(٣) ، لأن راوي المناكير إنما يخالف ما عُرف واشتهر وإن

١ نعتذر الى القارىء الكريم لاضطرارنا الى مناقشة الآراء المختلفة في الشاذ ، فقد وعدناه الا نخوض في الجدل . ولكن لم يسعنا الاغضاء على ما يظن من تضارب التعاريف حول الشاذ ، فحاولنا التوفيق بين تلك الآراء ما أمكن ، لاستحالة الاخذ باحدها دون نقاش .

٢ لأن المنكر لغة اسم مفعول من انكره بمعنى جعده أو لم يعرفه . ويلاحظ أن المحدثين يراعون المعنى اللغوي في مصطلحاتهم الخاصة .

٣ وقد أشرنا الى ذلك في بحثنا الالفاظ المشتركة بين الصحيح والحسن . راجع ص ١٦١ بوجه خاص .

لم يحفظ ، فالحفظ درجة من الضبط أبعد ما تكون عن مثل هذا الراوي الضعيف . أما راوي الشواذ نزر ثقة ، وغالباً ما يكون مع توثيقه حافظاً ضابطاً ، إلا أنه خالف من هو أوثق منه ضبطاً وإتقاناً ، فهو لم يخالف ما عُرف واشتهر فقط بل خالف ما حُفظ وأُتقن أيضاً . قال ابن حجر : « وزيادة راوي الصحيح والحسن مقبولة ، ما لم تقع منافية لرواية من هو أوثق ، فإن خولف بأرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات فالراجح يقال له المحفوظ ، ومقابله - وهو المرجوح - يقال له الشاذ . وإن وقعت المخالفة له مع الضعف فالراجح يقال له المعروف ، ومقابله يقال له المنكر » (١) .

لكن ابن الصلاح ذهب إلى ترادف المنكر والشاذ ، إذ نقل عن البرديجي (٢) في تعريف المنكر « أنه هو الحديث الذي ينفرد به الرجل ، ولا يعرف مثله من غير روايته ، لا من الوجه الذي رواه منه ولا من وجه آخر » (٣) ، وكأنه بعبارة أوضح لا يلاحظ في المنكر إلا مطلق التفرد . وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث (٤) . والتفرد على إطلاقه منه المقبول ، ومنه المردود « فإذا تفرد الراوي بشيء نُظر فيه ، فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً ، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره وإنما هو

١ شرح النخبة ١٢ - ١٤ وقارن مرة أخرى بما ذكرناه ص ١٦١ .

٢ هو الحافظ أبو بكر ، أحمد بن هارون البرديجي ، نسبة إلى برديج قرب بردعة - باهمال الدال - بلد بأذربيجان . ويقال له البردعي أيضاً .

٣ التوضيح ٤/٢ - ٥ .

٤ نفسه ٦/٢ .

أمر رواه هو ولم يروه غيره فينظر في هذا الراوي المنفرد ، فإن كان عدلاً حافظاً موثقاً باتقانه وضبطه قبل ما انفرد به ولم يقدح الانفراد فيه ، وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده خارماً له مزحزحاً له عن حيز الصحيح^(١) . ويكاد ابن الصلاح بتفصيله أنواع التفرد المطلق يشير إلى انقسام المنكر إلى ما ينقسم إليه الشاذ ، ففي كل منهما مخالفة لمن هو أرجح ، وفي كل منهما مقبول ومردود ، فلا بدع إذا كان كلام ابن الصلاح صريحاً في أن المنكر والشاذ بمعنى^(٢) .

ولكن القول بترادف الشاذ والمنكر بعيد ، وقد نبه السيوطي على بعده بقوله في ألفيته :

المنكر الذي روى غير الثقة مخالفاً ، في نخبة قد حققه
قابله المعروف ، والذي رأى ترادف المنكر والشاذ نأى^(٣)

وهو يقصد ابن الصلاح الذي نأى عن الأرجح وبعد حين رأى ترادف الاصطلاحين ، وهو ما قصده ابن حجر أيضاً حين قال : « وقد غفل من سوى بينهما »^(٤) .

ومن أوضح أمثلة المنكر ما رواه ابن أبي حاتم^(٥) من طريق حبيب بن

١ التوضيح ٤/٢ هامش .

٢ التدريب ٨٢ .

٣ ألفية السيوطي في مصطلح الحديث ، ص ٩٣ ، البيتان ١٨٠ - ١٨١ .

٤ شرح النخبة ١٤ .

٥ هو الحافظ ابن الحافظ ، عبد الرحمن بن أبي حاتم ، محمد بن إدريس بن المنذر الرازي ، حافظ الري . له مسند في ألف جزء (الرسالة المستطرفة ٥٤) .

حبيب - وهو أخو حمزة بن حبيب الزيات المقرئ^(١) - عن أبي إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبي ﷺ : « من أقام الصلاة وآتى الزكاة ، وحج البيت ، وصام ، وقَرَئ الضيف ، دخل الجنة » قال أبو حاتم : هو منكر ، لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً ، وهو المعروف^(٢) .

ومما ينبغي التيقظ له أن بعض الأئمة أطلقوا لفظ المنكر على مجرد التفرد^(٣) ، فكان لا بدّ من أمارات على النكارة حتى لا تشبه صورتها بصورة غيرها . وعلامة المنكر في حديث المحدث أنه إذا عُرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى خالفت روايته روايتهم ولم يكذبوا فيها^(٤) .

وقد يذكر المحدثون في اصطلاحهم « هذا أنكر ما رواه فلان » ، وإن لم يكن ذلك الحديث ضعيفاً ، كقول ابن عدي : « أنكر ما روى يزيد بن عبد الله بن أبي بردة : إذا أراد الله بأمة خيراً قبض نبيها قبلها » قال : وهذا طريق حسن ، رواه ثقات ، وقد أدخله قوم في صحاحهم^(٥) .

العاشر - المتروك

المتروك في اصطلاح المحدثين هو « الحديث الذي رواه راوٍ واحد متهم بالكذب في الحديث أو ظاهر الفسق بفعل أو قول ، أو كثير الغفلة ، أو

- ١ هو أحد القراء السبعة المشاهير ، كان مولى لعكرمة بن ربيع التيمي ، قرأ على الأعمش عن يحيى ابن وثاب .
- ٢ شرح النخبة ١٤ .
- ٣ التوضيح ٦/٢ .
- ٤ نفسه ٧/٢ .
- ٥ التدريب ٨٥ .

كثير الوهم: (١) ، كحديث صدقة بن موسى الدقيقي عن فرقة السبعي
عن مرة الطيب عن أبي بكر (٢) ، وحديث عمرو بن شمر عن جابر
الجعفي عن الحارث الأعور عن علي (٣) .

• • •

وهذه الأنواع العشرة التي سلكتها في عداد الضعيف الخالص للضعف ،
ليست على درجة واحدة من الضعف ، بل تتفاوت تبعاً لحال روايتها ،
فمن الضعيف أضعف ، كما أن من الصحيح أصح . وقد ساق الحاكم
أبو عبد الله تفصيلاً دقيقاً لأوهي أسانيد الرجال والبلاد في كتابه « معرفة
علوم الحديث » (٤) .

هل الموقوف والمقطوع من الأحاديث الضعيفة ؟

لم نسرّد من أقسام الحديث الضعيف حتى الآن - تبعاً لما انتهجناه
في مستهل بحثنا له - إلا ما أخذ اسماً خاصاً به . وأما ما كان منها حالة
من حالات الضعف من غير أن يخص باسم معين ، فقد اكتفينا بمجرد
الإشارة الإجمالية إليه .

وجدير بنا - قبل أن ننتقل إلى « القسم المشترك بين الصحيح والحسن
والضعيف » - أن نثير قضيتين إحداهما تتعلق بالموقوف والمقطوع هل يوصفان
بالضعف ؟ والأخرى تتصل بحكم رواية الأحاديث الضعيفة والعمل بها .

١ الفقه السيوطي ٩٤ ، هامش .

٢ معرفة علوم الحديث ٥٧ .

٣ قارن التدريب ٨٤ بشرح النخبة ١٤ ومعرفة علوم الحديث ٥٦ .

٤ معرفة علوم الحديث ٥٦ - ٥٨ .

بمقصد بالموقوف « ما روي عن الصحابي من قول أو فعل أو تقرير :
كأن يقول الراوي : قال عمر بن الخطاب كذا ، أو فعل علي بن أبي
طالب كذا ، أو فَعِلَ كَيْت وكَيْتَ أمام أبي بكر فأقره ولم ينكره .
فالقول أو الفعل أو التقرير الذي يفترض أن يكون صادراً عن النبي ﷺ
نفسه ، يصدر في « الموقوف » عن الصحابي . ومن هنا اتجه تفكير
بعض العلماء إلى ضعف « الموقوف » ^(١) لأن للحديث المروي عن
رسول الله المنتهي إليه قداسة ليست لحديث سواء ولو كان صحابياً
جليلاً . على أننا لا نجد مسوغاً لاضعاف الموقوف « إطلاقاً » بهذا السبب ،
لأننا حين نحكم له بالصحة أو الحسن إذا توافرت فيه شروط أحدهما
نعلم يقيناً أننا إنما نصحح أو نحسن حديث الصحابي لا حديث رسول
الله ﷺ ، فلم نكذب - والحال هذه - عليه صلوات الله عليه لاساهين
ولا متعمدين ، ولم نضع في فيه ما لم يتلفظ به . ووصفنا « للموقوف »
بالصحة أو الحسن لا يعني وجوب عملنا به ، وإنما نبيح لأنفسنا العمل
بما ثبت منه أنه لا مجال للرأي والاجتهاد فيه ^(٢) ، لأن الصحابي في مثل
ذلك لا يقول ولا يفعل ولا يقر إلا ما تحققه بنفسه عن النبي ﷺ .
وعلى ذلك فقول الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود : « من أتى
عرافاً أو كاهناً فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ » ^(٣) وقوله لمن
خرج من المسجد والمؤذن يؤذن : « أما هذا فقد عصى أبا القاسم

١ ولذلك عده القاسمي في الانواع المختصة بالضعيف . وكذلك فعل بالمقطوع . انظر قواعد

التحديث ١١١ . وقارن بـ ص ١٠ من كتابنا هذا .

٢ شرح النخبة ٢٦ .

٣ التوضيح ٢٦٢/١ .

ﷺ» (١) كلاهما حديث موقوف ، وكلاهما مما يجوز لنا العمل به ،
وعلينا - مع ذلك - أن نتحفظ في الأحاديث الموقوفة على كعب الأحبار ،
وابن سلام ، وابن عمرو بن العاص ، لأنهم من الصحابة الذين اشتهروا
برواية الإسرائيليات والأقاصيص ، ولا سيما ما يتعلق منها بأشراط الساعة
وفتن آخر الزمان . وأغلب الأحاديث التي تشتمل على مثل هذه الأخبار
ضعيفة ، إن لم نقل موضوعة ، لكنّ ضعفها ليس ناشئاً عن وقفها ،
أو بعبارة أخرى : لم تكن ضعيفة لأنها موقوفة ، بل نشأ ضعفها عن
شدوذ أو علة أو اضطراب فيها ، وإلا فهي قابلة كالأحاديث المرفوعة
إلى رسول الله ﷺ لأن توصف بالصحة أو الحسن أو الضعف ، تبعاً
لحال أسانيدھا ومتونها .

وإذا قال الراوي عن الصحابي « يرفع الحديث » أو « ينميه »
« يبلغ النبي ﷺ » فهو عند أهل الحديث من قبيل المرفوع الصريح .
الرفع (٢) . بيد أن إطلاق بعضهم أن تفسير الصحابة له حكم المرفوع
إطلاق غير جيد ، لأن الصحابة اجتهدوا في تفسير القرآن : واختلفوا
في بعض المسائل والفروع ، كما رأينا بعضهم يروي الإسرائيليات عن
أهل الكتاب (٣) .

أما الحديث « المقطوع » فهو ما روي عن التابعين من قول أو فعل أو
تقرير . وللإمام أبي حنيفة رأي مشهور فيه . فهو - على رغم إدراكه عدداً
من الصحابة كأنس بن مالك وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما - يقول

١ نفسه ٢٦٨/١ .

٢ اختصار علوم الحديث ٥٠ .

٣ الباعث الحثيث ٥٠ .

قولاً صريحاً : « ما جاء عن الرسول ﷺ فعلى العين والرأس ، وما جاء عن الصحابي تخيرنا منه ، وأما ما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال » . وأوضح من قوله هذا أنه يجعل « المقطوع » ضعيفاً لا يحتج به . ولذلك مالت مدرسة الرأي - التي هي مدرسته - إلى تفضيل العمل بالقياس الظاهر على العمل بما ورد « مقطوعاً » عن التابعين . بيد أن الرأي المختار أن « المقطوع » يوصف كذلك بالصحة أو الحسن أو الضعف - تبعاً لحال إسناده ومرتبه - وأن تصحيحه أو تحسينه لا يعين أنه مأخوذ عن الصحابة ، فضلاً عن النبي ﷺ ، بل يعين مجرد روايته عن التابعين أنفسهم ، فلا يجوز أن نحتج منه إلا بما جاء عن أكابر هؤلاء التابعين كسعيد بن المسيب والشعبي والنخعي ومسروق^(١) ، الذين أتيح لهم أن يعاصروا أكابر الصحابة رضوان الله عليهم .

رواية الأحاديث الضعيفة والعمل بها

يتناقل الناس هذه العبارة « يجوز العمل بالضعيف في فضائل الأعمال » ، فيسوغون بها جميع ما يتساهلون في روايته من الأحاديث التي لم تصح عندهم ، ويدخلون في الدين كثيراً من التتالم التي لا تستند إلى أصل ثابت معروف . وإن هذه العبارة ليست على مر العصور أكثر من صدق لعبارة أخرى مماثلة لها منسوبة إلى ثلاثة من كبار أئمة الحديث ، هم أحمد بن حنبل وعبد الرحمن بن

١ سبقت ترجمة ابن المسيب والشعبي ، أما النخعي فهو إبراهيم بن يزيد بن قيس الكوفي ، فقيه العراق . توفي سنة ٩٦ هـ ، وقال الشعبي عنه حين بلغته وفاته : « ما ترك أحدا أعلم منه أو أفقه » ، فقبل له : ولا الحسن وابن سيرين ؟ قال : ولا الحسن وابن سيرين ، ولا من أهل البصرة ولا الكوفة ولا الحجاز ولا الشام . وأما مسروق فهو ابن الأجدع بن مالك الكوفي ، كان فقيهاً من أصحاب عبد الله بن مسعود . توفي سنة ٦٢ هـ .

مهدي، وعبد الله بن المبارك ، فقد روي عن هؤلاء أنهم كانوا يقولون :
« إذا روينا في الحلال والحرام شددنا ، وإذا روينا في الفضائل ونحوها
تساهلنا » (١) .

على أن عبارة هؤلاء الأئمة لم تفهم على وجهها الصحيح ، ففرضهم
من التشديد ليس مقابلة أحدهما بالآخر كتقابل الصحيح بالضعيف في
نظرنا نحن ، وإنما كانوا إذا رووا في الحلال والحرام يتشددون فلا يحتاجون
إلاّ بأعلى درجات الحديث ، وهو المتفق في عصرهم على تسميته « بالصحيح »
فإن رووا في الفضائل ونحوها مما لا يمسّ الحل والحرم لم يجدوا ضرورة
للتشدد وقصر مروياتهم على الصحيح ، بل جنحوا إلى قبول ما هو دونه
في الدرجة وهو الحسن الذي لم تكن تسميته قد استقرت في عصرهم ،
ولأنما كان يعتبر قسماً من الضعيف ، في اصطلاح المتقدمين وإن كان في
نظرهم أعلى درجة مما يصطلح بعدهم على وصفه بالضعيف (٢) . ولو أن
الناس فهموا أن تساهل هؤلاء الأئمة في الفضائل إنما يعني أخذهم بالحديث
الحسن الذي لم يبلغ درجة الصحة ، لما طوّعت لهم أنفسهم أن يتناقلوا
تلك العبارة السالفة : « يجوز العمل بالضعيف في فضائل الأعمال » ، فمما
لا ريب فيه — في نظر الدين — أن الرواية الضعيفة لا يمكن أن تكون
مصدراً لحكم شرعي ولا لفضيلة خلقية ، لأنّ الظن لا يغني من الحق
شيئاً ، والفضائل كالأحكام من دعائم الدين الأساسية ، ولا يجوز أن يكون
بناء هذه الدعائم واهياً ، على شفا جرف هار .

لذلك لا نسلم برواية الضعيف في فضائل الأعمال ولو توافرت له جميع

١ قارن بالكفاية ١٣٣ .

٢ الباءت العنيت ١٠١ .

الشروط التي لاحظها المتساهلون في هذا المجال . والمشهور أن تلك
الشروط ثلاثة :

أولاً - ألا يكون المروي شديد الضعف .

ثانياً - أن يندرج تحت أصل كلي ثبت بالكتاب أو السنة الصحيحة .

ثالثاً - ألا يعارضه دليل أقوى منه .

لا نسلم برواية الضعيف - رغم هذه الشروط - لأنّ لنا مندوحة
عنه بما ثبت لدينا من الأحاديث الصحاح والحسان ، وهي كثيرة جداً في
الأحكام الشرعية والفضائل الخلقية ، ولأننا - رغم توافر هذه الشروط -
لا نؤنس من أنفسنا الاعتقاد بثبوت الضعيف ، ولولا ذلك لما سميناه
ضعيفاً ، وإنما يساورنا دائماً الشك في أمره ، ولا ينفع في الدين إلا
اليقين .

ومن هنا وجب علينا - حتى في دراسة الحديث وتدرسه - ضرب
أمثلة على الضعيف منه أن نتحاشى عند الاستشهاد به كل عبارة تفيد الجزم
والتحقيق فلا ننقل حديثاً تيقناً ضعفه قائلين : « قال رسول الله ﷺ » ،
حتى لا نوهم السامع أو القارئ أنه صحيح أو حسن ، بل نصرح
بضعفه ، ونشير إلى نوع الضعف من إعلال وإعضال واضطراب وشدوذ
ونحو ذلك إن كنا نعلم هذا يقيناً ، ونشفع قولنا بأحكام الحفاظ الذين
اطلعوا على الطرق المختلفة التي ورد بها هذا الحديث مما استوجب وصفهم
له بالضعف .

ونحن إذا أعدنا النظر في الأمثلة المختلفة لأقسام الحديث الضعيف التي
درسناها لاحظنا أن ضعفها يعود تارة إلى الإسناد ، وتارة أخرى إلى المتن .

وإن هذه الملاحظة لتوجهنا إلى التزام الكثير من الحيلة في حكمنا على حديث ما بالضعف . فإطلاق الحكم بالضعف ليس من دقة المحللين في شيء ، إذ ليس لهذا الإطلاق معنى إلا ضعف الحديث المبحوث عنه إسناداً ومتناً في آن واحد ، مع أنه يحتمل أن يكون ضعفه في الإسناد فقط ، أو في المتن وحده ، بل يحتمل أن يكون ضعفه في إسناد معين ، بينما تكون بقية أسانيده صحيحة لا يجوز الحكم بضعفها ، فعلينا إذا وجدنا حديثاً بإسناد ضعيف أن ندقق في تعبيرنا فنقول : « إنه ضعيف بهذا الإسناد ^(١) » . ونختار كذلك في الحديث الذي وصف بعض الحفاظ متنه بالضعف فنقول : « لم يرد هذا المتن من طريق أخرى صحيحة ، كما ذكر الحفاظ فلان في كتابه كذا » .

على أن باب الاجتهاد لم يقفل في الحديث كما لم يقفل في الفقه ، ويجب أن يظل بابه مفتوحاً في كل من هذين العلمين ، فكل من أقبل على علم الحديث رواية ودراية وتوافرت فيه شروط الاجتهاد التي كانت تتوافر في الحفاظ السالفين ، جاز له أن يحكم إطلاقاً بضعف حديث ما إن بحث عن جميع طرقه ، وغلب على ظنه أن متنه لم يرد بإسناد آخر صحيح .

والناشئ في علم الحديث إذا نقل رواية لا يعلم حالها ، أصحح

هي أم ضعيفة ، يجب عليه أن يختار للتعبير عنها صيغة التمريض .
فيقول مثلاً : « روي عن رسول الله ﷺ كذا » ، أو « بلغنا كذا » (١)
ولا يجوز له أن يذكر بصيغة التمريض هذه حديثاً صحيحاً يرويه بدون
إسناده ، لما يوهم ذلك من ضعفه ، بل يقول جازماً : « قال رسول
الله ﷺ » .

١ انظر في « الباعث الحثيث » ، ١٠٠ تعليقات العلامة أحمد شاذلي .

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الخامس

القسم المشترك

بين الصحيح والحسن والضعيف

نذكر في هذا القسم المشترك مصطلحات انضح لنا - استقراءً وبحثاً - أنها لا تختص بنوع معين من الأنواع الرئيسية الثلاثة ، بل تشملها جميعاً على سواء ، فتكون ألقاباً وأوصافاً لكل من الصحيح والحسن والضعيف .

وهذه المصطلحات عشرون : عرضنا لاثنتين منها : وهما الموقوف والمقطوع ، فلم نرَ بأساً في اتصافهما بالصحة أو الحسن تارة ، وبالضعف تارة أخرى ، أما المصطلحات الثمانية عشر الباقية فهي : المرفوع والمسند والمتصل ؛ والمؤنن والمعنع والمعلق ؛ والفرد والغريب ؛ والعزیز والمشهور والمستفيض ؛ والعالي والنازل ؛ والتابع والشاهد ؛ والمدرج ؛ والمسلسل ؛ والمصحف .

وسندرس بعض هذه المصطلحات زمراً ثلاثية حيث تتقارب أو تتداخل ، وبعضها الآخر زمراً ثنائية حيث تتعاكس أو تتقابل ، لتسهيل المقارنة بين

١٠. وأوصافها ، غير أننا سنخصص كلاماً من الثلاثة الأخيرة فيها يبحث
... نل . إذ لا تجاوز ولا تضارب بين المدرج ، والمسلسل ، والمصحف ، فلكل
احد منها مفهوم واضح في نفسه ، لا تزيده المقارنة بغيره شيئاً .

أ - ١ و ٢ و ٣ - المرفوع والمسند والمتصل :

المشهور في المرفوع أنه ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصة من قول أو
فعل أو تقرير ، سواء أأضافه إليه صحابي أم تابعي أم من بعدهما ،
وسواء اتصل بإسناده أم لا (١) .

وواضح من هذا التعريف أن المرفوع لا يكون متصلاً دائماً ، فقد
يسقط منه الصحابي خاصة فيكون مرسلًا ، أو يسقط من إسناده رجل
أو يذكر فيه رجل مبهم فيكون منقطعاً ، أو يسقط اثنان فأكثر فيكون
مُعضلاً ، وهو في هذه الحالات الثلاث يوصف بالضعف ولو كان
مرفوعاً : فليس مجرد رفع الحديث كافياً لإطلاق الحكم بصحته ، بل
لا بد من تتبع الطريق التي رُفع بها ليتبين اتصاله أو انقطاعه من جهة ،
ولتُعرف درجة رجاله إذا اتصل من جهة ثانية . ومن هنا أمكن دخول
المرفوع في هذا القسم المشترك ، فإن كان في إسناده انقطاع سُمي باسم
من أسماء الضعيف ، تبعاً لنوع الانقطاع وإن اتصل بإسناده صلح لأن
يوصف بالصحيح والحسن ، تبعاً لدرجة رجاله في الضبط .

ومثال المرفوع من القول أن يقول الصحابي : سمعت النبي ﷺ يقول

كذا ، أو حدثنا رسول الله ﷺ بكذا ، أو يقول هو أو غيره : قال رسول الله كذا ، أو عن رسول الله أنه قال كذا ، أو نحو ذلك .

ومثال المرفوع من الفعل أن يقول الصحابي : رأيت رسول الله ﷺ يفعل كذا ، أو يقول هو أو غيره : كان رسول الله ﷺ يفعل كذا .

ومثال المرفوع من التقرير أن يقول الصحابي : فعلتُ بحضرة النبي ﷺ كذا ، أو يقول هو أو غيره : فعل فلان بحضرة النبي كذا ، ولا يذكر إنكاره لذلك ^(١) .

ويلاحظ أن المرفوع يُنظر فيه إلى حل المتن مع قطع النظر عن الإسناد ، فكل ما أضيف إلى النبي ﷺ كان مرفوعاً ^(٢) . والقول والفعل والتقرير كلها صالحة لأن تسمى « متن الحديث » ، إذ لا علاقة بينها وبين الإسناد حين ينظر إليها لذاتها .

أما المسند فهو — على المعتمد — ما اتصل بإسناده من راويه إلى منتهاه ، مرفوعاً إلى النبي ﷺ ^(٣) . إلا أن الخطيب يشترط الرفع اشتراطاً أغلبياً فيقول : « وصفهم الحديث بأنه مسند يريدون أن إسناده متصل بين راويه وبين من أسند عنه ، إلا أن أكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما أسند عن النبي

١ هذه الأمثلة الثلاثة ذكرها الحافظ ابن حجر في « شرح النخبة ٢٦ » وهي عنده من النوع الذي انتهى لفظه إلى النبي صلى الله عليه وسلم تصريحاً . وهو يتبعها بأمثلة ثلاثة لما رفع إلى النبي حكماً من قول أو فعل أو تقرير (٢٧ - ٢٨) وأكثر هذه الأمثلة يرد إلى ما ذكرناه في الموقوف ، فلم نجد موجبا لإعادة القول فيه .

٢ التوضيح ٢٥٩/١ .

٣ قارن قواعد التحديث ١٠٤ بالتوضيح ٢٥٨/١ .

عَنْهُ خَاصَةً . واتصال الإسناد فيه أن يكون كل واحد من رواه سمعه
 ممن فوقه حتى ينتهي ذلك إلى آخره ، وإن لم يُبين فيه السماع بل
 اقتصر على العنقة»^(١) . والمسند ، على الأرجح ، لا يرادف المرفوع
 وإن كان لا بدّ من شرط الرفع فيه : فقد رأينا إمكان الانقطاع في إسناد
 المرفوع . إذ يتجه النظر فيه إلى حال متنه فقط ، فلا يكون كل مرفوع
 مسنداً . على حين يجمع المسند شرطي الاتصال والرفع ، إذ يُنظر فيه إلى
 الإسناد والمتن ، فكل مسند متصل لاتصال سنده إلى منتهاه ، وكل مسند
 مرفوع لانتهاه متنه إلى النبي عليه السلام^(٢) . ولذلك رأى الحاكم أن
 المسند لا يستعمل إلاّ في المرفوع المتصل^(٣) ، وذكر من شرائطه ألا
 يكون موقوفاً ، ولا مرسلأً ، ولا معضلاً ، ولا في روايته مدلس^(٤) ،
 وألا يكون في إسناده «أخبرت عن فلان» ، ولا «حدثت عن فلان» ،
 ولا «بلغني عن فلان» ، ولا «رفعه فلان» ، ولا «أظنه مرفوعاً» ،
 وغير ذلك مما يفسد به^(٥) .

وما أكثر الأمثلة التي يمكن الاستشهاد بها على المسند ، كما عرفناه وفسرناه .
 وقد ذكر الحاكم مثلاً منها ضربه لألوف من الحديث يستدل به على جملتها
 فقال : ومثال ذلك ما حدثناه أبو عمر وعثمان بن أحمد السماك ببغداد ، حدثنا
 الحسن بن مكرم ، حدثنا عثمان بن عمر ، أخبرنا يونس عن الزهري عن عبد

١ الكفاية ٢١ .

٢ قارن بالتوضيح ٢٥٩/١ .

٣ التدريب ٦٠ .

٤ معرفة علوم الحديث ١٨ .

٥ نفسه ١٩ .

الله بن كعب بن مالك عن أبيه أنه تقاضى ابن أبي حنيفة ديناً كان عليه في المسجد ، فارتفعت أصواتهما حتى سمعه رسول الله ﷺ فخرج حتى كشف ستر حجرته ، فقال : نعم ، فقضاه (١) . فسمع الحاكم من ابن السماك ظاهر ، وسمع ابن السماك من الحسن بن مكرم ظاهر . وكذلك سمع الحسن بن عثمان بن عمر وسمع عثمان بن عمر من يونس بن يزيد . وهو عال لعثمان ، ويونس معروف بالزهري . وكذلك الزهري يني كعب بن مالك ، وبنو كعب بن مالك بأبيهم ، وكعب برسول الله ﷺ وصحبه (٢) .

ولابن عبد البر (٣) رأي طريف في المسند يسوي به بينه وبين المرفوع ، فهو عنده ما جاء عن النبي ﷺ خاصة ، متصلاً كان أم منقطعاً (٤) . ويمثل للمتصل منه بحديث يرويه مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ ، وللمنقطع منه بحديث مالك عن الزهري عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ (٥) ، ويعقب ابن عبد البر على هذا الحديث الأخير بقوله : « فهذا مسند ، لأنه قد أسند إلى النبي ﷺ ، وهو منقطع ، لأن الزهري لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنه » (٦) ولكن هذا الرأي مخالف للمستفيض من عمل أئمة الحديث في

١ نفسه ١٧ - ١٨ .

٢ نفسه ١٩ .

٣ هو يوسف بن عبد الله بن عبد الصمد بن عبد البر النمري القرطبي ، صاحب كتاب الاستيعاب ، والتهديد ، وجامع بيان العلم وفضله . توفي سنة ٤٦٣ هـ ، « شذرات الذهب

٤ ٣١٤/٣ .

٤ قارن باختصار علوم الحديث ٤٨ .

٥ التدريب ٦٠ .

٦ التوضيح ٢٥٨/١ .

مقابلتهم بين المسند والمرسل ، يقولون : أسنده فلان. وأرسله فلان (١) .
والحق أن المسند لا يتصور فيه الانقطاع والإرسال وما أشبههما ، بل
يجمع في آن واحد الرفع والاتصال . ومن الواضح أن الاتصال ،
كالرفع ، ليس كافياً للحكم على الحديث بالصحة (٢) ، وإنما يكون
صحيحاً إذا توافرت في رجاله شروط الضبط والحفظ على النحو الذي
شرحناه (٣) .

وأما المتصل أو الموصول فهو ما اتصل بسنده سواء أكان مرفوعاً إلى
النبي ﷺ أم موقوفاً على الصحابي أو من دونه (٤) . غير أن الخطيب
يكاد يسوي بينه وبين المسند ، فلا يرى الفرق بينهما إلا في غلبة
الاستعمال (٥) ، إذ يغلب على المسند أن يكون فيما أسند عن النبي ﷺ ،
فالرفع فيه ليس أكثر من شرط أغلبي . بيد أن هذا اصطلاح للخطيب
خاص به كاصطلاحه في التسوية بين المرسل والمنقطع ، فقد رأيناه لا يفرق
بينهما إلا في غلبة الاستعمال أيضاً . وقد أخذنا في تعريف المسند بالرأي
المعتمد الذي يلاحظ فيه اشتراط الرفع اشتراطاً حقيقياً من كل وجه
لا أغلبياً .

ولا حاجة بنا إلى الاستشهاد على المتصل في حال الرفع ، لأن أمثلة المرفوع
تصلح له ، فلا مسوغ للتكرار . وكذلك المتصل في حال الوقف تصلح له جميع

١ نفسه ٢٥٨/١ أيضا .

٢ معرفة علوم الحديث ١٩ .

٣ راجع بحث « الصحيح » من هذا الكتاب .

٤ اختصار علوم الحديث ٤٨ .

٥ التوضيح ١٥٥/١ .

أمثلة الموقوف . وقد ضرب له ابن الصلاح مثلاً بما يرويه مالك عن نافع ابن عمر عن عمر^(١) .

أما أقوال التابعين إذا اتصلت الأسانيد بهم فتسمى « متصلة مع التقييد » كقولهم : هذا متصل إلى سعيد بن المسيب . ولا يجوز تسميتها « متصلة مع الإطلاق » دون ذكر التابعي الذي انتهى إليه الإسناد ، لأن ما ينتهي إلى التابعي يسمونه « المقطوع » ، ولا ريب أن المقطوع ضد الموصول لغة وذوقاً ، فكبروها في الاصطلاح أيضاً أن يطلقوا اسم الضد على ضده^(٢) . ولعلنا ، بهذا الاحتراز الدقيق ، نفهم جيداً قول ابن الصلاح : « وحيث يطلق المتصل يقع على المرفوع والموقوف »^(٣) مع أننا لاحظنا في تعريف المتصل أنه قد يكون موقوفاً على من دون الصحابي ، أي مقطوعاً على التابعي .

• • •

وخلاصة القول في هذه الزمرة الثلاثية أن المرفوع قد يكون متصلاً وغير متصل ، وأن المتصل قد يكون مرفوعاً وغير مرفوع ، وأن المسند أعم منها كليهما ، فهو في الوقت نفسه متصل ومرفوع^(٤) ، وأنها جميعاً صالحة في ذاتها لأن تكون صحيحة أو حسنة أو ضعيفة تبعاً لحال رواتها .

١ التدريب ٦٠ .

٢ التوضيح ٢٦٠/١ وانظر الهامش أيضا ، وقارن بالتدريب ٦٠ ، ٦١ .

٣ التوضيح ٢٦٠/١ .

٤ قارن بقواعد التحديث ١٠٤ .

ب - ٤ و ٥ و ٦ - المعنعن والمؤنن والمعلق :

الحديث المعنعن هو - كما يظهر من لفظه - ما يقال في سنده : « فلان عن فلان » من غير تصريح بالتحديث والسماع ^(١) : وهو - على المعتمد - من قبيل الاسناد المتصل إذا توافرت فيه ثلاثة شروط : عدالة الرواة ، وثبوت لقاء الراوي لمن روى عنه ، والبراءة من التدليس ^(٢) .

والمعنن كثير في الصحيحين ، وهو في صحيح مسلم أكثر ، لأن مسلماً لم يشترط ثبوت اللقاء بين الراوي ومن عنعن عنه ، بل أنكر في خطبة صحيحة هذا الشرط مع أنه مذهب علي بن المديني والبخاري وغيرهما من أئمة المحدثين . وقد بنى مسلم رأيه على ما عليه أهل العلم قديماً وحديثاً من أن الرواية بالعننة ثابتة والحجة بها لازمة : وهي محمولة أبداً على سماع الراوي للمروي عنه إذا كانا ثقتين متعاصرين ^(٣) .

ولم يتابع مسلماً على رأيه أحد . بل انتقدوه فيه وأخذوه عليه ، فقال ابن الصلاح : « وفيما قاله مسلم نظر . وقد قيل : إن القول الذي رده مسلم هو الذي عليه أئمة هذا العلم علي بن المديني والبخاري وغيرهما » ^(٤) . وكانت عبارة النووي في الموضوع نفسه أصرح وأوضح حيث قال : « وهذا الذي صار إليه مسلم قد أنكره المحققون وقالوا : هذا الذي صار إليه ضعيف ،

١ التوضيح ١/ ٣٣٠ .

٢ انظر شرح العراقي على علوم الحديث ٦٧ .

٣ قارن بمقدمة صحيح مسلم ١/ ٢٣ .

٤ علوم الحديث لابن الصلاح ٧٢ .

ونذري رده هو المختار الصحيح الذي عليه أئمة هذا الفن ... (١) .

وذهب بعض النقاد إلى أن الحديث المعنعن من قبيل المرسل ، فلا يحتاج به ، وآثرت طائفة منهم الاحتجاج به رغم هذا ، فقد رأوا ذلك أكثر ما يكون في مرسل الصحابي ، إذا كان لا يعرف اصطلاحاً في الرواية . فتارة يقول : « سمعت » وتارة « عن رسول الله » وتارة « قال رسول الله » . لذلك استحسنوا التفصيل ، فرواية الصحابي الذي لازم الرسول ﷺ محمولة على السماع بأي عبارة أدبت ، وإن كان من غير الملازمين احتمال الأمرين ، فقد كان عمر - وهو من خواص الصحابة - يتناوب التزول لسماع رسول الله ﷺ هو وجاراً له ، فيتزل عمر يوماً ويأتي جاره بما استفاده ذلك اليوم ، ويتزل جاره يوماً فيأتي عمر بما استفاده في ذلك اليوم ، كما صرح به البخاري في صحيحه (٢) . ولكن الإمام النووي يرى أن عدة المعنعن من قبيل المرسل مردود بإجماع السلف (٣) .

وقد اعتذروا عن كثرة المعنعن في الصحيحين ، ولا سيما في صحيح مسلم ، بما ورد في المستخرجات عليهما من الطرق الكثيرة التي صرح فيها بالتحديث والسماع (٤) ، ويشفع لمسلم فوق هذا كثرة طرق الحديث الواحد في صحيحه نفسه ، وليست كلها بالمنعنة (٥) .

والقول الفصل للحافظ ابن حجر في شرح المواقع الثلاثة : أحدها أنها بمنزلة « حدثنا » و « أخبرنا » . الثاني أنها ليست بتلك المنزلة إذا صدرت

١ شرح صحيح مسلم للنووي ١/١٢٨ .

٢ توضيح ١/٣٣٥ .

٤ قواعد التحديث ١٠٤ .

٥ شرح صحيح مسلم للنووي ١/١٤ .

من مدلس . والثالث أنها بمنزلة « أخبرنا » المستعملة في الاجازة : فلا تخرج عن الاتصال ، ولكنها دون السماع كما أوضحنا في صور التحمل ^(١) . أما الحديث الموثق فهو الذي يقال في سنده : « حدثنا فلان أن فلاناً » وجعله الإمام مالك كالمنعن ، إذ سئل عن قول الراوي : « عن فلان أنه قال كذا ، أو أن فلاناً قال كذا ، فقال : هما سواء ^(٢) . وحمله البردنجي ^(٣) على الانقطاع حتى يتبين السماع في ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى ^(٤) . والحق ما سبق أن أشرنا إليه في بحث « السماع » من أن الألفاظ المختلفة التي يستعملها الراوي عبارة عن التحديث عند علماء اللسان ، وإنما الخلاف فيها بين نقاد الحديث من جهة العرف والعادة ^(٥) .

وأما الحديث المعلق فهو ما حذف من مبدأ إسناده واحد فأكثر على التوالي ، ويعزى الحديث إلى مَنْ فوق المحذوف من روايته ^(٦) . وهو في البخاري كثير جداً . مثاله : قال عثمان بن الهيثم أبو عمرو : حدثنا عوف عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « وكلني رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان ، فأتاني آت فجعل يحثو من الطعام ، فأخذته وقلت له : والله لأرفعنك إلى رسول الله ... » الحديث ^(٧) .

١ راجع هذه المواقع الثلاثة في التوضيح ٣٣٦/١ .

٢ التوضيح ٣٣٧/١ .

٣ سبقت ترجمته .

٤ التوضيح ٣٣٨/١ .

٥ الكفاية ٢٨٨ .

٦ قواعد التحديث ١٠٥ .

٧ صحيح البخاري ٦٤/٣ كتاب الوكالة .

والمعلق في صحيح البخاري على نوعين ، أحدهما ما يكون في موضع آخر من كتابه موصولاً ، فهو يتصرف في إسناده بالاختصار مخافة التطويل ، والآخر ما لا يكون إلاً معلقاً ، فهو يورده بصيغة الجزم ويستفاد منه الصحة إلى من علق عنه . قال النووي : « فما كان منه بصيغة الجزم كقال ، وفعل ، وأمر ، وروى ، وذكر «معروفاً» ، فهو حكم بصحته عن المضاف إليه . ومع ذلك فايراده في كتاب الصحيح مشعر بصحة أصله إشعاراً يُؤنّس به ويركن إليه . وعلى المدقق إذا رام الاستدلال به أن ينظر في رجاله وحال سنده ليرى صلاحيته للحجة وعدمها » (١) .

ويستشعر بعض العلماء في «المعلق» أنه ضرب من «المنقطع» الذي سقط من إسناده رجل أو ذكر فيه رجل مبهم ، فقد لاحظ السيوطي أنه « وقع في صحيح مسلم أحاديث أبهم بعض رجالها » وذكر طائفة من هذه الأحاديث في بحث المنقطع (٢) ، مع أن النووي يسمي نظائرها معلقات ، أو يجعل تسميتها مرددة بين الانقطاع والتعليق ، فهو يقول : « قال مسلم : وروى الليث بن سعد ... ويذكر الحديث ثم يقول : هكذا وقع في صحيح مسلم من جميع الروايات منقطعاً بين مسلم والليث ؛ وهذا النوع يسمى معلقاً » (٣) .

وأهم ما يعيننا في هذه الزمرة الثلاثية أن الحكم عليها بالضعف الخالص ليس من الدقة في شيء ، فهي قابلة لأن توصف بالصحة والحسن والضعف ، تبعاً لحال روايتها أيضاً .

١ ذكره في قواعد التحديث ١٠٥ .

٢ التدريب ١١٧ - ١١٨ .

٣ شرح صحيح مسلم للنووي ٦٣/٤ .

بين الفرد والغريب رابط مشترك لغةً واصطلاحاً : وهو مفهوم التفرد ، رقد سوَّغ هذا الرابط لبعض العلماء أن يحكموا بترادف الفرد والغريب ، فأنشئوا يقولون : تفرد به فلان تارة ، وأغرب به فلان تارة أخرى ، وهم يقصدون شيئاً واحداً^(١) .

والحق أن أكثر المحدثين على التباير بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته : فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق الذي لم يقيد بقيد ما ، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي الذي قُيد بالنسبة إلى شيء معين . وإنما يبايرون بينهما عند التسمية الاصطلاحية ، فالأصل في مثل هذه التسمية عدم الترادف ، أما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون بين التفرد والاعراب^(٢) .

٤ : والفرد المطلق لا يجوز أن يتداخل مع الشاذ ، فقد رأينا ، في الشاذ شرطين لا بد منهما : التفرد والمخالفة^(٣) . أما الفرد فلا يلاحظ فيه إلا مطلق التفرد . ومن هنا جاء تعريفهم له بأنه « الحديث الذي انفرد به راوٍ واحد ، وإن تعددت الطرق إليه »^(٤) . ويحكم له بالصحة أو الحسن أو الضعف تبعاً لحال روايته ، وقد مثلوا للفرد المطلق الصحيح بحديث النهي عن بيع الولاء وهبته ، فإن

١ قارن بالتوضيح ٨/٢ هامش .

٢ شرح النخبة ٨ .

٣ راجع بحث الشاذ من ١٩٦ الى ٢٠٣ .

٤ الفية السبوطي ٩٥ وانظر الهامش حول البيت ١٨٤ .

هذا الحديث تفرد به عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر^(١) . والمعروف عن ابن دينار أنه ثقة ضابط متقن .

والفرد النسبي (أو الغريب كما يسمى في الاصطلاح) لا يجوز أن يتداخل أيضاً مع الشاذ ، فلا تشترط فيه المخالفة مع التفرد ، وإنما يكون فيه ضرب من التفرد المقيّد براوي أو براوية عن راوي معيّن أو بأهل بلد أو نحو ذلك ، ولذلك عرفوه بأنه «الحديث الذي ينفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند»^(٢) . ويقع التفرد في الغريب في أثناء السند فيقيد بالموضع الذي وقع فيه ، كأن يروي عن الصحابي أكثر من واحد ثم ينفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد^(٣) ، بينما يقع التفرد في الحديث الفرد في أصل السند وهو طرفه الذي فيه الصحابي ، واليه يرجع ولو تعددت الطرق إليه^(٤) . وحين يكون التقيد في الغريب بأهل بلد ما لا يراد من تفردهم إلا انفراد واحد منهم تجوزاً^(٥) . فراوي الغريب شخص واحد على جميع الأحوال . وأنواع الغريب متكاثرة ، وإنما تُضبط بنسبة التفرد فيه إلى شيء معين . وأهم هذه الأنواع ثلاثة :

الأول : تفرد شخص عن شخص^(٦) ، كتفرد عبد الرحمن بن مهدي عن

١ شرح النخبة ٨ .

٢ شرح النخبة ٦ .

٣ نفسه ٨ .

٤ نفسه ٧ .

٥ التدريب ٨٨ .

٦ التوضيح ١٠/٢ . وهذا عند الحاكم هو النوع الثاني الذي سماه «أحاديت ينفرد بروايتها رجل

واحد عن امام من الأئمة » انظر معرفة علوم الحديث ٩٩ .

الثوري عن واصل بحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : قلت . يا رسول الله ، أي الذنب أعظم ؟ قال : أن تجعل الله ندّاً وهو خالقك . قلت : ثم ماذا ؟ قال : أن تزاني حليلة جارك^(١) . وهذا النوع كثير متعارف عند المحدثين .

الثاني : تفرد أهل بلد عن شخص^(٢) ، كحديث ابن بُرَيْدَةَ : ما كنت لأجلس على قضاء بعد حديث رسول الله ﷺ سمعته من أبي بُرَيْدَةَ يقول : « القضاة ثلاثة ، فاثنتان في النار وواحدة في الجنة : فأما الاثنان فقاضٍ قضى بغير الحق وهو يعلم فهو في النار ، وقاضٍ قضى بغير الحق وهو لا يعلم فهو في النار ، وأما الواحد الذي هو في الجنة فقاضٍ قضى بالحق فهو في الجنة » قال الحاكم : هذا حديث تفرد به الخراسانيون ، فإن رواه عن آخرهم مراوزة^(٣) .

الثالث : تفرد شخص من أهل بلد عن أهل بلد آخر^(٤) ، كحديث خالد بن نزار الأيلي قال : أخبرني نافع بن عمر الجمحي عن بشر ابن عاصم عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ أنه قال : « أبغض الرجال إلى الله البليغ الذي يتخلل بلسانه تخلّل الباقرة بلسانها » . قال الحاكم : هذا الحديث من أفراد المصريين عن المكين ، فإن خالد بن نزار عِداده في المصريين

١ معرفة علوم الحديث ١٠٠ .

٢ التوضيح ١٠/٢ . وهو عند الحاكم النوع الاول ، ويسميه « معرفة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم يتفرد بها أهل مدينة واحدة عن الصحابي » . انظر معرفة علوم الحديث ٩٦ .

٣ معرفة علوم الحديث ٩٩ . وراجع الطابع الاقليمي في نشأة الحديث اثناء بحث الرحلة في طلبه (ص ٥٠) وامثلة التفرد في رواية بعض الامصار للحديث (ص ٥٢) . والمراوزة :

أبناء مرو .

٤ التوضيح ١٠/٢ .

ونافع بن عمر مكي^(١) . وقد عبّر الحاكم عن هذا النوع الثالث بقوله : « أحاديث لأهل المدينة تفرد بها عنهم أهل مكة مثلاً » ، وأحاديث لأهل مكة يفرد بها عنهم أهل المدينة مثلاً ، وأحاديث يفرد بها الحراسانيون عن أهل الحرمين مثلاً ، وهذا نوع يعزّ وجوده وفهمه ! »^(٢)

كل هذه الأنواع الثلاثة - كما لاحظنا - تفرد بها شخص واحد ، وكان التفرد مقيداً في كل نوع منها بموضع من السند وقع فيه ، لم يكن في أصل السند بل في أثناؤه . وهذا التقييد الإضافي في الحديث الغريب هو الذي سوّغ تسميته « فرداً نسبياً » ، وأكثر الأمثلة التي استشهدنا بها عليه ذكرها الحاكم في النوع الخامس والعشرين من علم الحديث وهو معرفة الافراد^(٣) ، كأنه لا يرى بين الفرد والغريب فرقاً إلا في التوجيه والتعليل بين إطلاق وتقييد .

د - ٩ و ١٠ و ١١ - العزيز والمشهور والمستفيض :

يجمع بين هذه الأنواع الثلاثة توسطها بين مصطلحي التفرد النسبي والتواتر المعنوي ، ففيها شيء من الغريب (الذي رأينا أنه هو الفرد النسبي) ، لأن الغريب إذا اشترك اثنان أو ثلاثة في روايته عن الشيخ سُمّي عزيزاً ، فلإن رواه عنه جماعة سُمّي مشهوراً^(٤) ، وإن روثه عنه الجماعة وكان في ابتدائه

١ معرفة علوم الحديث ١٠٢ .

٢ نفسه ١٠٠ .

٣ نفسه من ص ٩٦ الى ١٠٢ .

٤ اختصار علوم الحديث ١٨٧ .

وانتهائه سواءً سُمِّيَ مستفيضاً^(١) ، وفيها ضرب من التواتر المعنوي لانتشارها بين الناس بعد أن لوحظ في روايتها التعدد ، فعُزِّزت بأكثر من راوٍ ، واستفاضت وكُتبت لها الشهرة بتناقلها على ألسنة الجماعة .

يبد أن هذه الأنواع الثلاثة ألصق بالغريب منها بالتواتر ، لأنّ مباحثها تتعلق بالإسناد ، وليس للمتواتر صلة بالإسناد^(٢) ، ثم إنّ تعدد الرواة فيها ، على نِسْبِهِ المتفاوتة ، لا يخرجها عن صفة الآحادية ولا يبلغ بها درجة الجمع المشروط في التواتر ، وهي أولاً وآخرأ أسماء للغريب وألقاب حين يرقى عن التفرد بعض الشيء ، وهي ، لذلك ، تحاكي الغريب في انقسامها مثله إلى صحيحة وحسنة وضعيفة .

والناظر العجول في هذه الأنواع الثلاثة يحيل اليه أنها ينبغي أن تكون خالصة للصحيح ، فهو يستبعد أن يكون الحديث الذي عزّ وقوي بمجيئه من طريق أخرى ، أو استفاض واشتهر برواية الجماعة له ، بمنزلة الحديث الغريب الذي انفرد بروايته شخص واحدٌ . وقد يبدو هذا الاستنتاج منطقياً صحيحاً لما أُلْفِه الناس في كل زمان ومكان من العناية بالكم والكثرة ، ولكنّ التحقيق العلمي الدقيق يثبت أن مقياس المحدثين في تصحيح الروايات وتضعيفها ليس كميّاً فيعولّ على الأرقام والأعداد ، ويقارن بين الجموع والأفراد : وإنما هو قيمي يُعَنَى بأوصاف الرجال المذكورين في الأسانيد ، أقلّة كانوا أم كثيرين . ومن هنا رأينا نقّادهم لا يبالون في المتواتر نفسه بتعيين عدد الجمع الراوي له ،

١ شرح النخبة ٥٠

٢ راجع ما فصلناه ص ١٥٠

بل يشترطون أن يؤمن تواطؤ هذا الجمع على الكذب في العرف والعادة (١) .

ويسرف الباحث في الظن الخاطئ أحياناً حين يستتج أن بعض نقاد الحديث لم يستبعدوا أن يكون لتعدد الرواة أثر في تصحيح الحديث .

وفي كلام الحاكم أبي عبد الله ما يوهم أخذه بهذا المقياس العددي حين اشترط في « الصحيح » أن يكون له راويان . وقد أوضحنا اتجاهه هذا في بحث « الصحيح » (٢) . على أن من حق الحاكم علينا أن نفسر اتجاهه تفسيراً سليماً . فهو إذ يشترط تعزيز الصحيح لا يحكم بتصحيح العزيز ، فالصحيح عنده لا بد أن يكون عزيزاً ولا يجوز أن يكون فرداً ولا غريباً ، أما العزيز فلا يكون دائماً صحيحاً ، بل المشهور والمستفيض – على تعدد روايتها واشتراط الجمع فيها – ليس دائماً صحيحين ، إذ يكون فيها الحسن والضعيف ، وربما الباطل والموضوع . وعبرة الحاكم في هذا الباب أصرح من أن تؤول ، فهو يقول : « والمشهور من الحديث غير الصحيح ، فربّ حديث مشهور لم يخرج في الصحيح » (٣) ويستشهد الحاكم على ذلك بطائفة من الأحاديث منها الحسان ومنها الضعاف ، ثم يقول : « فكل هذه الأحاديث مشهورة بأسانيدھا وطرقھا وأبواب يجمعھا أصحاب الحديث ، وكل حديث منها تجمع طرقه في جزء أو جزئين ، ولم يخرج في الصحيح منها حرف » .

ولقد اطلع السيوطي على هذه الأحاديث التي استشهد بها الحاكم ، فدقق النظر فيها وأحسن التمييز بينها ، وسمّى كلاً منها باسمه الاصطلاحي اللائق به

١ قارن بما ذكرناه ص ١٤٩ .

٢ راجع ص ١٥٢ .

٣ معرفة علوم الحديث ٩٢ .

وراد عليها الكثير في كتاب رتبة على حروف المعجم مستدرکاً به على الإمام الزركشي ما فاته في « التذكرة » ، في الأحاديث المشتهرة^(١) . وفي « التدريب » عدد من هذه الشواهد يمثل بها السيوطي للمشهور في جميع أحواله ، صحيحاً وحسناً وضعيفاً وباطلاً .

فمثال المشهور وهو صحيح حديث : « إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس ، ولكن يقبض العلماء ، حتى إذا لم يُبقِ عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا »^(٢) .

ومثال المشهور وهو حسن حديث « طلب العلم فريضة على كل مسلم » فقد قال الميزي^(٣) : إن له طرقات يرتقي بها إلى رتبة الحسن^(٤) .

ومثال المشهور وهو ضعيف : « جبلت القلوب على حب من أحسن إليها »^(٥) .

وأمثلة المشهور وهو باطل لا تعد ولا تحصى ، وهي بين مرفوعات وموقوفات ومقطوعات ، وأكثر ما تشيع على ألسنة العامة . ومنها : « من عرف نفسه فقد عرف ربه » ، « يوم صومكم يوم نحرکم » ، « كنت كترأ لا أعرف » ،

١ التدريب ١٨٨ •

٢ قارن التدريب ١٨٨ بمعرفة علوم الحديث ٩٢ •

٣ هو يوسف بن عبد الرحمن ، وأبو-الحجاج ، المعروف بالمزي (بكسر الميم وتشديد الزاي المكسورة) نسبة الى المزة قرية بدمشق ، توفي سنة ٧٤٢ هـ بدار الحديث الاشرفية بدمشق (الرسالة المستطرفة ص ١٢٦) •

٤ التدريب ١٨٩ • وقد ذكره الحاكم في (معرفة علوم الحديث) مكتفياً بقوله : « لم يخرج في الصحيح » •

٥ التدريب ١٨٩ •

«الباذنجان لما أكل له» (١) .

واشتهار الحديث أمر نسبي (٢) ، فقد يكون مشهوراً بين أهل الحديث خاصة ، وقد يكون مشهوراً بينهم وبين غيرهم من العلماء والعامة . ومن هنا قيل : إنَّ حديث «أبغض الحلال إلى الله الطلاق» مشهور عند الفقهاء ، وحديث «رُفِعَ عن أُمِّي الخطأ والنسيان وما استُكْرِهوا عليه» مشهور عند الأصوليين ، وحديث «نعم العبد صهيب ، لو لم يخف الله لم يعصه» مشهور عند النحاة ، وحديث «مداراة الناس صدقة» مشهور عند العامة . أما حديث «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده» فمشهور عند أهل الحديث والعلماء والعوام في آن واحد (٣) .

لكنَّ المشهور الاصطلاحي الذي يعرفه نقاد الحديث لا يراد به ما اشتهر على ألسنة الناس من العلماء والعامة ، بل الحديث الذي روته الجماعة ثلاثة أو أكثر (٤) ، وأمثله ، على كثرتها ، لا يقف عليها غير أهل الحديث والمجتهدين في جمعه ومعرفته (٥) ، ومن أوضحها حديث أنس أنَّ رسول الله ﷺ قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان . أخرجه الشيخان من رواية سليمان التيمي عن أبي مَجْلَز عن أنس (٦) . قال الحاكم موضحاً

١ وقد صرح السيوطي بوضعها فقال : « وكلها باطلة لا أصل لها » التدريب ١٨٩ .

٢ اختصار علوم الحديث ١٨٥ .

٣ راجع هذا كله مع تفصيلات أخرى في التدريب ١٨٩ . وقارن بالتوضيح ٤٠٨/٢ .

٤ التوضيح ٤٠٩/٢ .

٥ معرفة علوم الحديث ٩٤ .

٦ التدريب ١٨٩ .

أسباب وصف هذا الحديث بالشهرة : « هذا حديث مخرج في الصحيح ، وله رواية عن أنس غير أبي مجلز ، ورواه عن أبي مجلز غير التيمي ، ورواه عن التيمي غير الأنصاري ، ولا يعلم ذلك غير أهل الصنعة ، فإنّ الغير إذا تأمله يقول : « سليمان التيمي هو صاحب أنس ، وهذا حديث غريب أن يرويه عن رجل عن أنس ! » ولا يعلم أنّ الحديث عند الزهري وقتادة ، وله عن قتادة طرق كثيرة ، ولا يعلم أبصاً أن الحديث طوله في ذكر العُرَين يُجمع ويذاكر بطرقه ^(١) . »

وأكثر أمثلة المشهور تصلح للمستفيض ، فهما مترادفان على رأي جماعة من أئمة الفقهاء ، لكنّ الأصح التفرقة بينهما ، بأنّ المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء ، والمشهور أعم من ذلك ^(٢) ، ومنهم من غاير بينهما على كيفية أخرى ، فلاحظ أنّ الجماعة التي تروي المشهور ثلاثة أو أكثر ، فطرقه محصورة بأكثر من اثنين ، بينما يخصص المستفيض بالأكثر من الثلاثة ، فلا يمكن أن يقل طرقه عن ثلاثة ^(٣) . وقد سُمّي بذلك لانتشاره : من فاض الماء يفيض فيضاً ، إذا فاض من جوانب الإناء ^(٤) .

ولم يُثر العلماء شبهة حول المشهور ولا المستفيض ، فأمثلتها كثيرة متضافرة ، وإنما أثاروا الشبهات حول العزيز ، فقد زعم ابن حبان البُسَتي ^(٥) أن لا وجود أصلاً للحديث العزيز ، لا اعتقاده أنّ العزيز ما يرويه اثنان عن اثنين إلى أن

١ معرفة علوم الحديث ٩٣ ، ٩٤ .

٢ شرح النخبة ٥ .

٣ التوضيح ٤٠٢/٢ - ٤٠٣ هامش .

٤ التدريب ١٨٨ ، والتوضيح ٤٠٧/٢ .

٥ سبقت ترجمته .

يُتَهِى إِسْنَادُهُ (١) ، وَكَأَنَّهُ يَرَى أَنَّ تَسْمِيَتَهُ بِالْعَزِيزِ لِعِزَّةِ وَجُودِهِ وَبِإِسْمِهِ ، لَا لِقَلَّةِ وَجُودِهِ وَبِإِسْمِهِ ، وَقَدْ رَدَّ رَأْيَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ حَجَرٍ قَائِلًا : « إِنْ أَرَادَ أَنْ رَوَايَةَ اثْنَيْنِ فَقَطْ عَنْ اثْنَيْنِ لَا تَوْجَدُ أَصْلًا فَيُمْكِنُ أَنْ يَسْلَمَ ، وَأَمَّا صُورَةُ الْعَزِيزِ الَّتِي حَرَّرْنَاهَا فَمَوْجُودَةٌ : بِأَلَا يَرْوِيهِ أَقْلٌ مِنْ اثْنَيْنِ عَنْ أَقْلٍ مِنْ اثْنَيْنِ ، مِثَالُهُ مَا رَوَاهُ الشَّيْخَانُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ ، وَالبَخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَالِدَتِهِ » الْحَدِيثُ ، وَرَوَاهُ عَنْ أَنَسٍ قَتَادَةُ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صَهْبٍ ، وَرَوَاهُ عَنْ قَتَادَةَ شُعْبَةُ وَسَعِيدٌ ، وَرَوَاهُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ وَعَبْدُ الْوَارِثِ ، وَرَوَاهُ عَنْ كُلِّ جَمَاعَةٍ (٢) .

وَمِنْ الصُّوَرِ النَّادِرَةِ فِي الْمِصْطَلَحِ أَنَّ يَجْمَعُ الْحَدِيثُ بَيْنَ وَصْفِي الْعِزَّةِ وَالشَّهْرَةِ ، فَيُسَمَّى عَزِيزًا مَشْهُورًا ، وَذَلِكَ إِذَا اتَّضَحَ أَنَّهُ عَزِيزٌ فِي بَعْضِ طَبَقَاتِهِ بِرَوَايَةِ اثْنَيْنِ ، وَمَشْهُورٌ فِي الَّتِي قَبْلُهَا أَوْ بَعْدَهَا بِرَوَايَتِهِ عَنِ الْأَكْثَرِ ، وَمِثْلُ لَهُ الْحَافِظُ الْعَلَاوِيُّ (٣) بِحَدِيثٍ : « نَحْنُ الْآخَرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » وَقَالَ : هُوَ عَزِيزٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، رَوَاهُ عَنْهُ حَازِمُ بْنُ الْيَمَانِ وَأَبُو هُرَيْرَةَ ، وَرَوَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ سَبْعَةٌ : أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَأَبُو حَازِمٍ ، وَطَاوُوسٌ ، وَالْأَعْرَجُ ، وَهَامٌ ، وَأَبُو صَالِحٍ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ مَوْلَى أُمِّ بَرَثْنٍ (٤) .

١ التوضيح ٤٠٥/٢ هامش .

٢ نزعة النظر ٨ . ونقلها في « التدريب ١٩١ » .

٣ سبقت ترجمته .

٤ التدريب ١٩٣ .

مضى الورعون من العلماء يرجحون الأخذ ممن علا إسناده وقرب من النبي ﷺ معتقدين أن « قرب الإسناد قرابة إلى الله »^(١). ولم يكن الإسناد القريب إلى النبي يتيسر لهم دائماً ، فكانوا يلجؤون إلى أقرب الأسانيد من الصحابة والتابعين والعلماء الأعلام : فنشأت بذلك صورتان من الإسناد العالي ، إحداهما مطلقة والأخرى نسبية .

فالاسناد العالي المطلق هو ما قرب رجال سنده من رسول الله ﷺ بسبب قلة عددهم إذا قيسوا بسند آخر يرد في ذلك الحديث نفسه بعدد كثير^(٢) .

وهذا النوع من العلو هو أجل الأسانيد شريطة أن يكون باسناد صحيح نظيف ، فلا التفات إليه إذا كان مع ضعف ، ولا سيما إن كان فيه بعض الكذابين المتأخرين ممن ادعى سماعاً من الصحابة كابن هبة ودينار وخراشة ونعيم بن سالم وأبي الدنيا الأشج . ولذلك قال الحافظ الذهبي : « متى رأيت المحدث يفرح بعوالي هؤلاء فاعلم انه عامي »^(٣) .

أما الاسناد العالي النسبي فهو ما قرب رجال سنده من إمام من أئمة الحديث ، كالأعمش ، وابن جريج ، ومالك ، وشعبة ، وغيرهم ، مع صحة الاسناد إليه ، أو قربوا من كتاب من الكتب المعتمدة المشهورة ، كالكتب الستة ، والموطأ ،

١ الجامع ١٣/١ رجه ٢ .

٢ قارن بقواعد التحديث ١٠٨ .

٣ التدريب ١٨٤ .

ونحو ذلك^(١) . وإنما سمي «نسبياً» لأنّ العلو فيه إضافي لا حقيقي .
وللسناد العالي النسبي صور كثيرة ، أشهرها ان تأتي لحديث رواه
البخاري مثلاً ، فترويه بإسنادك إلى شيخ البخاري ، أو شيخ شيخه ،
وهكذا ، ويكون رجال إسنادك في الحديث أقل عدداً مما لو رويته من
طريق البخاري^(٢) .

وقد جعل ابن حجر الإسناد العالي النسبي على أربعة أنواع : الموافقة ،
والبدل ، والمساواة ، والمصافحة .

فالموافقة هي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه . مثاله
أن يروي البخاري عن قتبية عن مالك حديثاً ، فترويه بإسناد آخر عن
قتبية ، بعدد أقل مما لو رويته من طريق البخاري عنه^(٣) .

والبدل هو الوصول إلى شيخ شيخه من غير طريقه أيضاً . ومثاله أن
يقع لك الإسناد السابق بعينه من طريق أخرى إلى القعنبي عن مالك ،
فيكون القعنبي بدلاً فيه من قتبية^(٤) .

والمساواة هي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد
المصنفين ، ومثاله — كما قال ابن حجر — أن يروي النسائي مثلاً حديثاً يقع بينه
وبين النبي ﷺ فيه أحد عشر نفساً ، فيقع لنا ذلك الحديث بعينه بإسناد
آخر إلى النبي ﷺ ، بيننا فيه وبين النبي ﷺ أحد عشر نفساً فنساوي

١ التدريب ١٨٥ .

٢ قارن بالباعث العثيث ١٨٢ .

٣ شرح النخبة ٣١ .

٤ قارن شرح النخبة ٣١ بالتدريب ١٨٥ .

النسائي من حيث العدد مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الاسناد الخاص^(١) .
وقال ابن الصلاح : « أما المساواة فهي في أعصارنا : أن يقل العدد
في إسنادك ، لا إلى شيخ مسلم وأمثاله ، ولا إلى شيخ شيخه ، بل إلى
من هو أبعد من ذلك ، كالصحابي ، أو من قاربه ، وربما كان إلى
رسول الله ﷺ ، بحيث يقع بينك وبين الصحابي مثلاً من العدد مثل
ما وقع من العدد بين مسلم وبين ذلك الصحابي ، فتكون بذلك مساوياً
لمسلم مثلاً في قرب الاسناد وعدد رجاله »^(٢) .

والمصافحة هي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف ، وسميت مصافحة
لأنّ العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين من تلاقيا^(٣) . وإن وقعت
المساواة لشيخك كانت لك مصافحة ، كأنتك صافحت المصنف وأخذت
عنه ، وإن وقعت المساواة لشيخ شيخك كانت المصافحة لشيخك ، وإن
وقعت لشيخ شيخ شيخك فالمصافحة لشيخ شيخك^(٤) .

ونسية العلو في كل من المساواة والمصافحة لا تحتاج إلى إيضاح ،
فهذان النوعان عاليان بالنسبة لنزول مؤلف الكتاب في إسناده . ولذلك
يتعذر وجود هذين النوعين في زماننا ، القرن الرابع عشر الهجري ،
وفيما يقاربه من القرون الماضية ، لأن الاسناد بعيد جداً بالنسبة إلينا .
ولقد أراد ابن الصلاح أن ينفي عن المساواة والمصافحة حقيقة العلو ،
فحكم عليهما حكماً واحداً ، ونظر إليهما بمنظار واحد ، ثم جزم
بأن « هذا النوع من العلو علو تابع لنزول ، إذ لولا

١ شرح النخبة ٣٢ .

٢ علوم الحديث لابن الصلاح ٢١٩ .

٣ شرح النخبة ٣٢ .

٤ التدريب ١٨٦ .

نزل ذلك الإمام في إسناده لم تعلُّ أنت في إسناده» ! (١) .

ومن صور العلو النسبي تقدم وفاة الراوي عن روى عنه وإن تساويا في العدد . فمن سمع مسند أحمد على الحلاوي عن أبي العباس الحلبي عن النجيب أعلى نسبياً ممن سمعه على الجلال الكتاني عن القرظي عن زينب بنت مكّي ، لتقدم وفاة الثلاثة الأولين على الثلاثة الآخرين (٢) فهم أقرب إلى أحمد ومسنده .

ومن العلو النسبي تقدم السماع (٣) : فمن سمع من الشيخ قديماً كان أعلى ممن سمع منه أخيراً ، كأن يسمع شخصان من شيخ واحد ، أحدهما سمع منه منذ ستين سنة مثلاً ، والآخر منذ أربعين ، فالأول أعلى من الثاني (٤) .

وولوع المتأخرين من المحدثين بالإسناد العالي مطلقاً ونسبياً ، غلب على الكثيرين منهم حتى صرفهم عن الاشتغال بما هو أهم منه ، فتباهوا به مثلما تباهوا بطلب الغرائب والمناكير ، كما أوضحنا في فصل الرحلة في طلب الحديث ، وفصل شروط الراوي ، « وإنما كان العلو مرغوباً فيه لكونه أقرب إلى الصحة وقلة الخطأ ، لأنه ما من راوٍ من رجال الاسناد إلا والخطأ جائر عليه ، فكلما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان التجويز ، وكلما قلت قلت » (٥) .

ومن هنا شاع على ألسنة المحدثين أن النازل مفضول (٦) . قال السيوطي في ألفيته :

١ علوم الحديث لابن الصلاح ٢٢٠ .

٢ التدريب ١٨٦ .

٢ علوم الحديث لابن الصلاح ٢٢٠ .

٤ الباعث الحثيث ١٨٤ وقارن بالتدريب ١٨٧ .

٥ شرح النخبة ٣١ .

٦ اختصار علوم الحديث ١٨٤ .

وطلب العلو سنةً ومَنْ يفضل النزول عنه ما فطين^(١)

وغني عن البيان أن النازل هو ما قابل العالي ، وأنّ تفصيل أقسامه يدرك من تفصيل أنواع العالي التي سبقت الإشارة إليها^(٢) .

على أنّ تفضيل العالي على النازل لا ينبغي أن يبقى على إطلاقه ، فربّ إسناد نازل أفضل من عال إذا تميز بفائدة ، كما إذا كان رجاله أوثق أو أحفظ أو أفقه أو كانت صورة تحمله أقرب إلى السماع^(٣) .

قال وكيع^(٤) : لأصحابه : أمّا أحبّ اليكم : الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود ، أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود ؟ فقالوا : الأول . فقال : الأعمش عن أبي وائل شيخ عن شيخ ، وسفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود فقيه عن فقيه ، وحدث يتداوله الفقهاء أحبّ إلينا مما يتداوله الشيوخ^(٥) . وقد استنتج الحافظ السلفي^(٦) من هذا أنّ « الأصل الأخذ عن العلماء . فتزولهم أولى من العلو عن الجهلة ، على مذهب المحققين من النقلة ، والنازل حينئذ هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق ! »^(٧)

١ الفية السيوطي ، ص ٢٦٠ ، البيت ٦٠٤ .

٢ علوم الحديث لابن الصلاح ٢٢٢ .

٣ التدريب ١٨٨ . وقارن بما ذكرناه (ص ١٣٦) عن تفضيل النزول عن الثقات على العلو عن غير الثقات .

٤ وهو وكيع بن الجراح بن مزيع بن عدي ، ويكنى أبا سفيان الرؤاسي الكوفي ، من قيس عيلان . ولد سنة ١٢٨ هـ وتوفي سنة ١٩٨ هـ . وفيه يقول أحمد بن حنبل ويحيى بن معين : الثبت

عندنا في العراق وكيع (تاريخ بغداد ٤٦٦/١٣ - ٤٨١) .

٥ اختصار علوم الحديث ١٨٥ .

٦ سبقت ترجمته .

٧ التدريب ١٨٨ .

لا يرى بعض المحدثين بأساً في إطلاق المتابع على الشاهد ، والشاهد على المتابع^(١) ، ففي كل منهما ضرب من تعزيز الفرد النسبي « الغريب » . وذلك لا يعني ترادف الاصطلاحين ، فإنّ بينهما فرقاً دقيقاً تتباين آراء العلماء في تحديده .

وقد بدا لنا - من خلال الأقوال والأمثلة المحفوظة في هذا الباب - أنّ الشاهد أعم من المتابع ، فهو يشهد للمعنى تارة ولللفظ والمعنى كليهما تارةً أخرى ، على حين تختص المتابعة باللفظ ولا تتعداه إلى المعنى^(٢) . ويمكننا الآن - في ضوء هذا التمايز الأساسي - أن نعرّف المتابع بأنه ما وافق راويّه راوٍ آخر ، ممن يصلح أن يخرج حديثه ، فرواه عن شيخه أو من فوقه بلفظ مقارب^(٣) ، ونعرّف الشاهد بأنه ما وافق راوٍ راويّه عن صحابي آخر بمن يشبهه في اللفظ والمعنى جميعاً ، أو في المعنى فقط^(٤) .

والمتابع على قسمين : تام وقاصر ، والشاهد على نوعين : لفظي ومعنوي .

فالمتابع التام ما جاءت المتابعة فيه للراوي نفسه ، ومثاله ما رواه الشافعي في « الأم » عن مالك عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « الشهر تسع وعشرون ، فلا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروه ، فإن غمّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين »^(٥) ، فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن

١ شرح النخبة ١٥ ، وعنه في التدريب ٨٥ .

٢ التدريب ٨٥ .

٣ قارن بقواعد التحديث ١٠٩ .

٤ شرح النخبة ١٥ .

قوم أن الشافعي تفرد به عن مالك فعُدوه في غرائب ، لأن أصحاب مالك رَوَوْه بهذا الاسناد بلفظ : «فإن غمّ عليكم فاقدروا له» ، لكن العلماء وجدوا للشافعي متابعاً وهو عبد الله بن مسلمة القعنبي . كذلك أخرجه البخاري عنه عن مالك^(١) .

والمتابع القاصر ، ما كانت المتابعة فيه لشيخ الراوي فمن فوقه . ومثاله في الحديث الذي تقدم ما ورد في صحيح ابن خزيمة من رواية عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر بلفظ : «فكملوا ثلاثين» ، وفي صحيح مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ «فاقدروا ثلاثين»^(٢) .

والشاهد اللفظي هو الذي يعزّز متن الحديث لفظاً . ومثاله في الحديث الذي قدّمناه ما رواه النسائي من رواية محمد بن حنين عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، فذكر حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر سواء^(٣) .

والشاهد المعنوي هو الذي يعزّز معنى الحديث لا لفظه ، ومثاله في الحديث السابق نفسه ما رواه البخاري من طريق محمد بن زياد عن أبي هريرة بلفظ : «فإن غمّ عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين»^(٤) .

وهكذا صلح حديث «روية الهلال» مثلاً للمتابعة التامة ، والمتابعة الناقصة ، والشاهد باللفظ ، والشاهد بالمعنى^(٥) .

١ شرح النخبة ١٤ .

٢ قارن التوضيح ٢ / ١٤ بشرح النخبة ١٤ .

٣ التدريب ٨٦ .

٤ شرح النخبة ١٥ .

٥ التوضيح ٢ / ١٥ .

ومن المؤلف في كتب مصطلح الحديث أن يذكر الاعتبار إلى جانب المتابع والشاهد ، فيظن القارئ العادي أنها أنواع ثلاثة . والحق أن الاعتبار ليس أكثر من وسيلة لمعرفة المتابع والشاهد . قال السيوطي في ألفيته :

الاعتبار سبر ما يرويه هل شارك الراوي سواه فيه (١)

وقال ابن حجر : « واعلم أن تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء لذلك الحديث الذي يظن أنه فرد ليُعلم هل له متابع أم لا هو الاعتبار ، وقول ابن الصلاح (معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد) قد يوهم أن الاعتبار قسم لهما ، وليس كذلك ، بل هو هيئة التوصل اليهما » (٢) .

ونقاد الحديث لا يتشددون في الشواهد والمتابعات تشددهم في الأصول . فيغتفرون فيها من الرواية عن الضعيف القريب الضعف ما لا يغتفرون في الأصول ، وربما وقع في الصحيحين شيء من ذلك . ولهذا يقول الدارقطني وأمثاله من النقاد في بعض الضعفاء : « هذا يصلح للاعتبار » و « هذا لا يصلح أن يعتبر به » (٣) .

ومتي وُصف الضعيف بأنه « متروك الحديث » فهو لا يصلح للاعتبار . مثاله حديث « أحب حبيبك هوناً ما » فقد رواه الترمذي من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال : « غريب لا نعرفه بهذا الاسناد إلا من هذا الوجه » . فأوضح السيوطي عبارة

١ الفية السيوطي ص ١٠٤ ، البيت ٢٠٤ .

٢ نزهة النظر ٢٣ ، وقارن بالتوضيح ٢ / ١١ - ١٢ .

٣ اختصار علوم الحديث ٦٤ .

الترمذي هذه بقوله : « أي من وجه يثبت ، وإلا فقد رواه الحسن بن دينار عن ابن سيرين . والحسن متروك الحديث لا يصلح للمتابعات » (١) .
ومن أراد تتبع الطرق التي تصلح للشواهد والمتابعات فعليه بالجوامع والمسانيد والأجزاء . وقد أوضحنا المراد منها ص ١٢٢ وما بعدها .

١٦ - المدرج :

المدرج هو الحديث الذي اطلع في متنه أو إسناده على زيادة ليست منه (٢) . ومورد تسميته واضح ، فهو من أدرجت الشيء في الشيء ، إذا أدخلته فيه وضممته إياه (٣) .

ورواة الصحاح والحسان والمسانيد ينبهون غالباً على كل زيادة في أحاديثهم مهما تكن هيئة يسيرة ، بالنص على أصحابها ، سواء أوقعت تلك الزيادة في المتن أو الاسناد ، ذلك بأنهم يخافون إن لم ينصوا على العبارة المدرجة وعلى مدرجها أن يأتي من ينقلها عن لسانهم غير ملاحظ إدراجها ، فيساعدون بذلك - من غير قصد - على الكذب على رسول الله أو على من أدى أحاديث هذا الرسول الكريم . ولا ريب أن تعدد الإدراج ضرب من الكذب والتدليس لا يقدم عليه إلا ضعيف الإيمان مزعزع العقيدة . قال السمعاني : « من تعدد الإدراج فهو ساقط العدالة ، ومن يحرف الكلم عن مواضعه ، وهو ملحق بالكذابين » (٤) .

١ الباعث الحثيث ٦٤ نقلا عن التدريب ٨٥ .

٢ قارن بالباعث الحثيث ٨٠ .

٣ التوضيح ٢ / ٥٠ هامش .

٤ التدريب ٩٨ .

والادراج في المتن أكثر ما يكون في آخر الحديث ، يتطوع بإدخاله بعض الرواة عبارة منهم يقصدون بها الإيضاح والتفسير . وقد يوجد هذا الادراج في أول الحديث أو وسطه ، ووقوعه أوله أكثر من وسطه (١) .

فمن الادراج في الوسط ما رواه النسائي من حديث فضالة مرفوعاً : « أنا زعيم - والزعيم الحميل - لمن آمن بي وأسلم وجاهد في سبيل الله بيت في ربض الجنة » (٢) . فعبارة « والزعيم الحميل » لم تكن في أصل الحديث من كلام رسول الله ﷺ ، وإنما هي مدرجة أدخلها ابن وهب - أحد رواة الحديث - تفسيراً للفظ « زعيم » الذي ظنه غير واضح في السياق .

ومن الادراج في أول الحديث ما رواه الخطيب من طريق أبي قطن وشبابه عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « أسبغوا الوضوء ، ويل للأعقاب من النار » فعبارة « أسبغوا الوضوء » في أول الحديث ليست من كلام الرسول ﷺ الذي لم يزد على أن قال « ويل للأعقاب من النار » ولكن أبا هريرة أدرج العبارة السابقة ، فوهم أبو قطن وشبابه في روايتها لها عن شعبة ، وظناها من قول الرسول ﷺ لا من قول أبي هريرة (٣) .

١ التوضيح ٢ / ٥٣ هامش .

٢ التدريب ٩٧ .

٣ عرفنا وقوع الادراج في هذا الحديث من الروايات الكثيرة الأخرى الخالية من عبارة « أسبغوا الوضوء » . وأجدر تلك الروايات بالعناية والاهتمام ما جاء في صحيح البخاري عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال : « أسبغوا الوضوء » ، فإن أبا القاسم صل الله عليه وسلم قال : « ويل للأعقاب من النار » . وقد ذكر السيوطي في التدريب ٩٦ نقلاً عن الخطيب أن الحديث بروايته الأخيرة « قد رواه الجهم الفقير عن أبي هريرة كرواية آدم » .

ومن الإدراج في آخر الحديث ما في «الصحيح» عن أبي هريرة مرفوعاً: «للعبد المملوك أجران والذي نفسي بيده، لولا الجهاد والحج وبر أُمِّي لأحببت أن أموت وأنا مملوك» (١) فرسول الله ﷺ اكتفى بقونه: «للعبد المملوك أجران» غير أن أبا هريرة تكفل بإيضاح هذين الأجرين بقسمه بتمني الرقّ، ومثل هذه الأمنية يستحيل أن تساور قلب النبي ﷺ الذي جاء بتعاليمه يدعو إلى تحرير الرقيق، فضلاً عن أن أمه عليه السلام توفيت وهو صغير، فلا يمكن قطعاً أن تكون العبارة من قوله صلوات الله عليه (٢).

أما مدرج الإسناد فمرجعه في الحقيقة إلى المتن (٣) وأهم صورته اثنتان (٤)، الأولى: أن يجمع راو على إسناد واحد حديثاً ذا أسانيد مختلفة، من غير أن يوصي إلى اختلاف تلك الأسانيد في الأصل (٥). مثاله: ما رواه الترمذي من طريق ابن مهدي عن الثوري عن واصل الأحذب ومنصور والأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود قال: «قلت: يا رسول الله أي الذنب أعظم؟» الحديث، فإنّ واصل لا يذكر في روايته «عمرو بن شرحبيل» وإنما يروي عن أبي وائل عن ابن مسعود مباشرة، فذكر عمرو بن شرحبيل إدراج على رواية منصور والأعمش، يتضح ذلك من رواية يحيى القطان

١ التدريب ٩٦ .

٢ التوضيح ٢ / ٦٢ .

٣ الباعث العثيث ٨٢ .

٤ ذكر شيخ الإسلام ابن حجر في «شرح النخبة ٢١ - ٢٢» أربع صور لمدرج الاسناد، فتراجع في مواضعها .

٥ قارن بالباعث العثيث ٨٢ .

عن الثوري هذا الحديث بإسنادين إلى واصل ليس فيها الإدراج المذكور ، أحدهما عن منصور والثاني عن الأعشى . ورواية القطان أخرجهما البخاري (١) . فالإسناد قد تعدد ، ولم يشر الراوي إلى تعدده ، فأوهم بذلك أن واصلاً روى عن عمرو بن شرحبيل ، المذكور صراحة في كل من الإسنادين الآخرين عن منصور والأعشى (٢) .

والصورة الثانية أن يكون الحديث عند أحد الرواة بإسناد ، ولديه حديث آخر بغير ذلك الإسناد ، فيأتي راوٍ ويروي عنه أحد الحديثين بإسناده ، ويدرج فيه الحديث الآخر من غير بيان . مثاله : حديث سعيد ابن أبي مریم عن مالك عن الزهري عن أنس مرفوعاً : « لا تباغضوا ، ولا تحاسدوا ، ولا تدابروا ، ولا تنافسوا » الحديث . فابن أبي مریم أدرج في هذا الحديث عبارة ليست منه ، وإنما هي من حديث آخر له إسناد آخر عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً ، وهذه العبارة هي « ولا تنافسوا » المعروفة في السند الآخر ، كما في الصحيحين والموطأ (٣) .

ودواعي الادراج كثيرة ، منها تفسير بعض الألفاظ الغريبة في الحديث النبوي ، ومنها تبيان حكم شرعي يمهّد له الراوي بقول النبي ﷺ ويكون ذلك من الادراج في أول المتن ، ومنها استنباط حكم من حديث النبي ، وذلك

١ راجع في (التدريب ٩٨) تفصيل نوع الادراج في هذه الرواية .

٢ قارن بالماث الحثيث ٨٣ .

٣ التوضيح ٢ / ٦٥ . وحاشية لفظ الدرر ٧٩ .

يكون من الإدراج في وسط المتن أو في آخره (١) . وهذه جميعاً من الدواعي التي لا يعجزنا تسويغها للراوي ولو وقعت منه على عمد . ولذلك كان الزهري وغيره من الأئمة لا يرون بأساً بالإدراج لتفسير الغريب ونحوه مما ذكرناه (٢) . أما تعدد الإدراج ، لغير هذه الدواعي ، فهو حرام بإجماع أهل الحديث والفقه . ومن الواضح أن المدرج الذي أدخلناه هنا في القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف هو الذي لا يحاكي أي صورة من صور التدليس ، ولا يكون صحيحاً أو حسناً منه إلا ما عرفت فيه العبارة المدرجة ، وعلم أن الغرض من ذكرها مجرد الإيضاح والتفسير ، وأن الحديث في أصله خالٍ منها ليس فيه إلا أقوال النبي الكريم في المرفوع ، أو في أقوال صحابته والتابعين في الموقوف والمقطوع .

والطريق إلى معرفة المدرج من وجوه (٣) :

الأول : أن يستحيل إضافة ذلك إلى النبي ﷺ ، كحديث : « الطيرة شرك ، وما منا إلا ... » فإن العبارة الأخيرة مدرجة ، زادها الراوي الصحابي ابن مسعود ، إذ لا يصح أن يضاف إلى النبي ﷺ شيء من الشرك . ومنه إدراج أبي هريرة تمنى الرق في حديث الرسول ، كما رأينا قريباً .

الثاني : أن يصرح الصحابي بأنه لم يسمع تلك الجملة المدرجة من النبي ﷺ كحديث ابن مسعود : سمعت رسول الله ﷺ يقول كلمة « من جعل لله نداً دخل النار » وأخرى أقولها : « من مات لا يجعل لله نداً دخل الجنة » .

١ التوضيح ٢ / ٥٢ هامش .

٢ التدريب ٩٨ .

٣ انظر تفصيل هذه الوجوه في حاشية لقط الدرر ٩١ والتوضيح ٢ / ٦٢ .

والحديث في صحيح مسلم بلفظ : « قال رسول الله ﷺ كلمة وقلت أخرى » . لكننا لانستطيع أن نقطع بتعيين الجملة المدرجة هل هي دخول الجنة لمن لا يجعل لله نداً ، أو دخول النار فيمن جعل لله نداً ، لاختلاف الرواية .

الثالث : أن يصرح بعض الرواة بفصل العبارة المدرجة عن المتن المرفوع ، فيضيفها إلى قائلها ، ويعين المزيّد والمزيّد عليه . مثاله قول ابن مسعود بعد روايته حديث النبي في التشهد : « فاذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك ، إن شئت أن تقوم فقم ، وإن شئت أن تتعد فاقعد » . أخرجه أبو داود ، فهذه العبارة مدرجة ، وقد قطعت بادراجها رواية شبابة بن سوار عن ابن مسعود ، إذ قال : قال عبد الله « فاذا فعلت ذلك ... » الحديث رواه الدارقطني وقال : شبابة ثقة .

١٧ - المسلسل :

هو الحديث المسند المتصل الخالي من التدليس الذي تتكرر في وصف روايته عبارات أو أفعال متماثلة ينقلها كل راوٍ عن فَوْقه في السند ، حتى ينتهي إلى رسول الله (١) . وخلوه من التدليس والانقطاع يحمل الناشئ في هذا العلم على الحكم بصحته فوراً فيكون في حكمه هذا متسرعاً ، إذ يخفى عليه ما في تسلسل تلك العبارات أو الأفعال المتماثلة من إثارة للريبة في اشتغال الرواية حقاً عليها . قال ابن كثير : وفائدة التسلسل تبعده من التدليس والانقطاع . ومع هذا قلما

١ قارن بتعريف ابن جباة للمسلسل في حاشية لفظ الدرر ١٣٦ فهو يقول : المسلسل ما اتفق رواته على صفة أو حالة أو كيفية .

يصح حديث بطريق مسلسل^(١) . ولقد يكون أصل المتن في حديث^(٢) من هذا النوع صحيحاً ، لسلامته من التدليس ، ولكن صفة الضعف تطرأ عليه بمجرد تسلسل بعض الأقوال أو الأفعال في روايته نفسها تسلسلاً كاملاً^(٣) مماثلاً من كل وجه ، لتعذر هذا التسلسل ونُدرة هذا التماثل في تناقل الأخبار . ومن هنا صحت متون أحاديث كثيرة ، من غير أن تكون روايتها نفسها صحيحة بالتسلسل على الوجه الذي وصفناه^(٤) .

ولذلك قال ابن حجر في المسلسل : « وهو من صفات الاسناد »^(٥) بخلاف المرفوع ونحوه فإنه من صفات المتن ، وبخلاف الصحيح فإنه من صفاتها معاً .

مثال الحديث المسلسل الذي تماثل العبارات في روايته ، ويستغرب وقوع التماثل فيه ، ما حدث به أبو بكر محمد بن داود بن سليمان الزاهد قال : حدثنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن المؤمل الضرير ، حدثني إبراهيم بن راشد الأدمي ، حدثني محمد بن يحيى الواسطي خادم أبي منصور الشنابزي قال : قال لي أبو منصور : قم فصب عليّ حتى أريك وضوء منصور ، فإن منصوراً قال لي : قم فصب عليّ حتى أريك وضوء إبراهيم ، فإن إبراهيم قال لي : قم فصب عليّ حتى أريك وضوء علقمة ، فإن علقمة قال لي : قم فصب عليّ حتى أريك وضوء ابن مسعود ، فإن ابن مسعود قال لي : قم فصب عليّ حتى أريك وضوء النبي

١ اختصار علوم الحديث ١٨٩ .

٢ حاشية لفظ الدرر ١٣٦ .

٣ شرح النخبة ٣٤ .

ﷺ ، فان النبي ﷺ قال لي : قم فصب عليّ حتى أريك وضرك
جبرائيل عليه السلام (١) .

ومثال المسلسل الذي تماثل الأفعال في روايته ، ولا يقل عن السابق
استغراب وقوع التماثل فيه : ما رواه الحاكم قال : شبك بيدي أحمد
ابن الحسين المقرئ وقال : شبك بيدي أبو عمر عبد العزيز بن عمر بن
الحسن بن بكر الشروذ الصنعاني وقال : شبك بيدي أبي وقال : شبك
بيدي إبراهيم بن أبي يحيى ، وقال إبراهيم : شبك بيدي صفوان بن
سليم ، وقال صفوان : شبك بيدي أيوب بن خالد الأنصاري ، وقال
أيوب : شبك بيدي عبد الله بن رافع ، وقال عبد الله : شبك بيدي
أبو هريرة ، وقال أبو هريرة : شبك بيدي أبو القاسم ﷺ وقال :
« خلق الله الأرض يوم السبت ، والجبال يوم الأحد ، والشجر يوم
الاثنين ، والمكروه يوم الثلاثاء ، والنور يوم الأربعاء ، والدواب يوم
الخميس ، وآدم يوم الجمعة » (٢) .

ولقد استشعر رجال الحديث ما يثيره في النفس تماثل هذه الأفعال
والأقوال من الشك فيها والتجريح في رواياتها ، فقال الحاكم النيسابوري
معلقاً على شواهد ذكرها من هذا الباب ما نضه : « فهذه أنواع المسلسل
من الأسانيد المتصلة التي لا يشوبها تدليس ، وآثار السماع بين الرواين
ظاهرة ، غير أن رسم الجرح والتعديل عليها محكم ، وإنني لا أحكم
لبعض هذه الأسانيد بالصحة ، وإنما ذكرتها ليستدل بشواهدا عليها إن
شاء الله » (٣) .

١ معرفة علوم الحديث ٣٠ .

٢ معرفة علوم الحديث ٣٣ ، ٣٤ .

٣ معرفة علوم الحديث ٣٤ .

وإذا كان الحاكم - على حد تعبيره - لا يحكم لبعض تلك الأسانيد التي ذكرها بالصحة ، فإن بعضها الآخر لا بد أن يكون حكمه عليها أوفر حظاً من الصحيح أو التحسين ، وهو بذلك يشير إلى نوع من التسلسل تستدعيه حالة الرواة الضابطين ، الذين ثبت لهم الضبط فعلاً ، فأدوا جميعاً روايتهم كما تحملوها بعبارات متماثلة كسمعت أو حدثنا أو أخبرنا حتى يصل الحديث مسلسلاً بالعبارات نفسها إلى رسول الله ﷺ : فمثل هذا التسلسل في الألفاظ الدالة على صور الأداء ممكن الوقوع ، أو هو - على الأقل - أكثر إمكاناً من تماثل ألفاظ الرواية نفسها أو أفعالها لدى الرواة . مثال ذلك قول الحاكم : « سمعت أبا الحسن بن علي الحافظ يقول : سمعت علي بن سالم الأصبهاني يقول : سمعت أبا سعيد يحيى بن حكيم يقول : سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : سمعت سفيان الثوري يقول : سمعت أبا عون الثقفي يقول : سمعت عبد الله بن شداد يقول : سمعت أبا هريرة يقول : «الوضوء مما مست النار» . قال : فذكرت ذلك لمروان أو ذكر له ، فأرسل أو أرسلني إلى أم سلمة فحدثني أن رسول الله ﷺ كان يخرج إلى الصلاة ، فانتشل عظماً أو أكل كتفاً ، ثم صلى ولم يتوضأ » (١) .

ومن المسلسل الصحيح مسلسل الحفاظ ، وهو مما اتفقت فيه صفات الرواة ، وكل واحد منهم قد بلغ درجة الحفظ ، فهذا النوع من المسلسل مما يفيد العلم القطعي (٢) .

١ معرفة علوم الحديث ص ٣٠ .

٢ التدريب ١٩٥ .

لكنّ أصحّ حديث مسلسل يروى في الدنيا هو المسلسل بقراءة سورة الصف^(١) . وهو ما رواه عبد الله بن سلام قال : قعدنا نقرأ من أصحاب رسول الله ﷺ ، فتذاكرنا فقلنا : لو نعلم أيّ الأعمال أقرب إلى الله لعملناه . فأنزل الله عز وجل « سبّح لله ما في السموات وما في الأرض ، وهو العزيز الحكيم . يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون » . قال عبد الله بن سلام : فقرأها علينا رسول الله ﷺ هكذا . قال أبو سلمة : وقرأها علينا عبد الله بن سلام رضي الله تعالى عنه هكذا . قال يحيى : وقرأها علينا أبو سلمة . قال الأوزاعي : فقرأها علينا يحيى . قال محمد بن كثير : فقرأها علينا الأوزاعي . قال الدارمي : فقرأها علينا محمد بن كثير^(٢) .

ومن الأحاديث المسلسلة التي حكم النقاد ببطلانها متناً وتسلسلاً الحديث المسلسل بالقسم ، وهو أنّ النبي ﷺ قال : بالله العظيم لقد حدثني جبريل عليه السلام ، وقال : بالله العظيم لقد حدثني ميكائيل عليه السلام ، إلى أن ينتهي إلى رب العزة تبارك وتعالى ... الحديث ، قال السخاوي : هذا الحديث باطل متناً وتسلسلاً^(٣) .

والخلاصة ، أنّ الحكم على حديث ما بالصحة أو بالضعف لا يكون اعتباطاً ، فسلامة الحكم من الخطأ متوقفة — إلى حد بعيد — على تتبع السند والمتن في جميع جوانبها ، تمهيداً لتوجيه الوصف اللائق بهما في أناة وروية .

١ نفسه ١٩٤ .

٢ حاشية لفظ الدرر ١٣٥ .

٣ نفسه ١٣٦ .

عني جهابذة الحفاظ عناية بالغة بمعرفة المصحف من الحديث متناً وإسناداً ، وعدوا « معرفة هذا النوع مهمة »^(١) وأكبروا كل من يحذقه ، لأن فيه حكماً على كثير من العلماء بالخطأ .

وكان المتقدمون من نقاد الحديث لا يفرقون بين المصحف والمحرّف ، فكلاهما يقع فيه الخطأ لأنه مأخوذ عن الصحف ، لم ينقل بالمشافهة والسماع . وتبعاً لهذا الترادف بين اللفظين ، سمى الإمام العسكري^(٢) كتابه في هذه المباحث « التصحيف والتحريف » ، وشرح ما يقع فيه^(٣) . وهو من أجل التصانيف في بيان ما وقع فيه العلماء من تصحيف القرآن والسنة . وأراد العسكري أن يخبر قارئ كتابه بتساوي التصحيف والتحريف في نظره فقال : « شرحت في كتابي هذه الألفاظ والأسماء المشكلة التي تتشابه في صورة الخط

١ شرح النخبة ٢٢ .

٢ هو الامام اللغوي العلامة أبو احمد العسكري ، الحسن بن عبد الله بن سعيد ، انتهت اليه رئاسة التحديث والاملاء ، وصنف « صناعة الشعراء » و « الحكم والامثال » ، و « المختلف والمؤتلف » . وأهم كتبه « التصحيف » الذي تذكره في هذا البحث . ومن تلاميذه أبو هلال العسكري صاحب « الصناعتين » واسم أبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل ، فقد توافقي الشيخ والتلميذ في الاسم واسم الأب والنسبة . ولذلك خلط بينهما بروكلمان في (تاريخ آداب العرب ١/١٢٧) ثم انتبه الى ذلك وصححه في الذيل . توفي أبو احمد العسكري سنة ٢٨٢ (بغية الوعاة ٢٢١) .

٣ طبع هذا الكتاب في مصر طبعاً غير متقن سنة ١٣٢٦ هـ . وأصله المخطوط موجود في دار الكتب بالقاهرة . ويقع في ١٥٦ ورقة .

فيقل فيها التصحيف ، ويدخلها التحريف »^(١) . وقال في «وضع آخر :
«أصل هذا أن قوماً كانوا أخذوا العلم عن الصحف من غير أن يلقوا
فيه العلماء فكان يقع فيما يروونه التغير»^(٢) .

لكن المتأخرين من الحفاظ مالوا إلى التفرقة بين المصحف والمحرّف
وإن جاءت تفرقتهم لفظية شكلية ، فرأى ابن حجر مثلاً أن ما كان فيه
تغير حرف أو حروف بتغير النقط مع بقاء صورة الخط سُمّي
«مصحفاً» ، وما كان فيه ذلك في الشكل سُمّي «محرّفاً»^(٣) . فمثال
المصحف - على هذا الاصطلاح - حديث «من صام رمضان وأتبعه ستاً
من شوال» صحفه أبو بكر الصولي فقال «شيئاً» بالشين المعجمة والياء .
ومثال المحرف كحديث جابر : «رُمي أبيّ يوم الأحزاب على أكحله ،
فكواه رسول الله ﷺ» ، صحفه غندر وقال فيه : أبيّ ، بالاضافة ، وإنما
هو أبيّ بن كعب ، وأبو جابر كان قد استشهد قبل ذلك بأحد^(٤) .

والأخبار متضافرة على أن التصحيف وقع في القرآن مثلما
وقع في الحديث ، وكان أكثر المصحفين من المتعلمين بين العامة ،
الذين لم يكن لهم شيوخ من القراء والحفاظ يوقفونهم على أخطائهم^(٥) .
قال أبو بكر المعيطي : عثرتُ بمؤدّب وهو يملئ على غلام بين
يديه : «قُرَيْقُ في الحَبّة وقُرَيْقُ في الشعير !» ،

١ التصحيف ٣ .

٢ نفسه ٩ .

٣ شرح النخبة ٢٢ .

٤ حاشية لقط الدرر ٩٥ .

٥ اختصار علوم الحديث ١٩٢ .

فقلتُ له : يا هذا ، ما قال الله من هذا شيئاً ، إنما هو « فريق في الجنة وفريق في السعير » فقال : أنت تقرأ على حرف أبي عاصم بن العلاء الكسائي ، وأنا أقرأ على حرف أبي حمزة بن عاصم المدني ! فقلت : معرفتك بالقراءة أعجبُ إليَّ ! ! وانصرفت (١) .

ولم يُحكَ عن أحد من المحدثين من التصحيف في القرآن أكثر مما حكى عن عثمان بن أبي شيبة (٢) . وقد أورد الدارقطني في كتاب « التصحيف » كثيراً من أخطائه وتحريفاته (٣) . من ذلك أنه قرأ على أصحابه في التفسير: « جعل السفينة في رحل أخيه » فقليل له : إنما هو « جعل السقاية » فقال : أنا وأخي أبو بكر لا نقرأ لعاصم ! (٤) ، وقرأ عليهم في التفسير أيضاً : « ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل » فجوّد أولها كما تجوّد فواتح السور (الآم) كأنها أول سورة البقرة (٥) . ومن ذلك أنه قرأ : « فضرب بينهم بسنور له ناب » فقال له بعض أصحابه : إنما هو « يسور له باب » فقال : « أنا لا أقرأ قراءة حمزة ، قراءة حمزة عندنا بدعة ! » (٦) .

١ الجامع ٤ / ٦٤ وجه ١ .

٢ نفسه ٤ / ٦٣ وجه ٢ . وعثمان بن أبي شيبة هو الحافظ أبو الحسن عثمان بن محمد ، وينسب إلى جده أبي شيبة . وهو وأخوه أبو بكر بن محمد بن أبي شيبة من أصحاب المسانيد وقد توفي عثمان سنة ٢٣٩ « الرسالة المستطرفة ٥٠ » .

٣ التدريب ١٩٧ . وكتاب الدارقطني في « التصحيف » ذكره شيخ الإسلام في « شرح النخبة ٢٢ » مع كتاب العسكري الذي سبقت الإشارة إليه .

٤ قارن بين التدريب ١٩٧ والجامع ٤ / ٦٤ وجه ١ .

٥ التدريب ١٩٧ .

٦ الجامع ٤ / ٦٤ وجه ١ .

على أن ابن كثير لا يصدق هذه الأخبار المنسوبة إلى عثمان بن أبي شيبة ، ويدافع عنه دفاعاً حاراً فيقول : « وما ينقله كثير من الناس عن عثمان بن أبي شيبة أنه كان يصحف قراءة القرآن فغريب جداً ، لأن له كتاباً في التفسير ! وقد نُقل عنه أشياء لا تصدر عن صبيان المكاتب ! ! » (١) .

ولئن أحيطت مثل هذه التصحيفات بكثير من الريبة في صحتها ، لوقعها في القرآن وصدورها عن عالم حافظ ، مفسر ، محدث ، فإن من العسير علينا أن ننكر ضرورياً من التصحيح وقعت في متون الأحاديث تارة ، وفي أسانيدھا تارة أخرى ، وإن أي كتاب في مصطلح الحديث ليشتمل من هذا الباب على أمثلة كثيرة . وما أحسن قول الإمام أحمد : « ومن يعرى عن الخطأ والتصحيح » ؟! (٢) .

والمصحف أكثر ما يقع في المتون ، وقد يقع في الأسماء التي في الأسانيد (٣) : فمن مصحف المتن أنه لما مات محمد بن يحيى الذهلي أجلس للتحديث شيخٌ يُعرف بمحمّش فحدث أن النبي ﷺ قال : يا أبا عمير ، ما فعل البعير ؟! يريد « ما فعل النّغير » (٤) . ومنه ما رواه زكريا بن مهران قال : صحف بعضهم « لا يورث حميلٌ إلا بيئته » فقال : « لا يرث جميلٌ إلا بُيئته ! » (٥) وصحف

١ اختصار علوم الحديث ١٩٢ .

٢ التدريب ١٩٦ .

٣ شرح النخبة ٢٢ . وإنما قال ابن حجر « الأسماء التي في الأسانيد » احترازاً من الأسماء التي تذكر في المتون ، فإنها من مصحف المتن ولو وقعت في الأسامي .

٤ التفسير تصغير نقر وهو طائر صغير يشبه المصفر ، أحمر المنقار ، والحديث مشهور ، انظر معرفة علوم الحديث ١٤٦ وقارن باختصار علوم الحديث ١٩٣ .

٥ الجامع ٦٢/٤ وجه ٢ .

بعضهم حديث « زر غيباً تزدد حباً » فقال : زَرَعْنَا تَزْدَادُ حِنًا ،
ثم قص قصة طويلة أن قوماً ما كانوا يؤدون عُشر غلاتهم ولا يتصدقون ،
فصارت زروعهم كلها حِنَاءً ... (١)

ومن أطرف ما يروى في تصحيف المتون أن رجلاً جاء إلى بيت
الليث بن سعد فقال : كيف حدثك نافع عن النبي ﷺ في الذي نُشِرت
في أبيه القصة ؟ فقال الليث : وبحك ، إنما هو في الذي يشرب في آنية
الفضة ، يجرجر في بطنه نار جهنم ! (٢)

ومن مصحّف الإسناد ما رواه محمد بن عبد القدوس المقرئ عن بعض
مشايخه أنه قال : « قرأ علينا شيخ ببغداد عن سقبان الثوري عن جلد
الجداء عن الجسر » (٣) يريد « عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء ، عن
الحسن » (٤) .

ومنه ما رواه الإمام الشافعي عن تصحيفات الإمام مالك ، قال المزني :
سمعت الشافعي يقول : صحّف مالك في عمر بن عثمان وإنما هو عمرو
ابن عثمان ، وفي جابر بن عتيك وإنما هو جبر بن عتيك ، وفي عبد العزيز
ابن قرير وإنما هو عبد الملك بن قُرَيْب (٥) .

١ معرفة علوم الحديث ١٤٨ وقارن بالتنريب ١٩٦ .

٢ الجامع ٦٢/٤ وجه ٢ .

٣ معرفة علوم الحديث ١٥٢ .

٤ وقد سبقت تراجيحهم جميعاً .

٥ معرفة علوم الحديث ١٥٠ .

والتصحيح ظاهر في الاسمين الأولين . أما الاسم الثالث فقد علق عليه الحاكم بما نصه : « قوله رحمه الله في عبد العزيز » وهم فإنه عبد العزيز بن قرير بلا شك ، وليس بعبد الملك بن قُرَيْب ، فإن مالكا لا يروي عن الأصمعي ^(١) ، وعبدُ العزيز هذا قد روى عنه غير مالك ^(٢) .

ويشبه هذا ما يرويه المؤلفون في تصحيح السماع : أن شعبة بن الحجاج صحف اسم خالد بن علقمة إلى مالك بن عرفة ^(٣) . ويظهر أنها شيخان روى شعبة عن أحدهما ، وروى غيره عن الآخر ، ومالك ابن عرفة شيخ لشعبة فلا يعقل أن يصحف اسمه سماعاً ، ولكن ربما وهم شعبة في الإسناد فوضع اسماً مكان آخر ، فظنه النقاد تصحيحاً ^(٤) .

والأصل في التصحيح أن يكون من أخطاء النظر في الصحف كما رأينا ، ومنه كانت تسميته ، ولكن منه نوعاً يسمى تصحيح سمع : وهو أن يكون الاسم واللقب ، أو الاسم واسم الأب على وزن اسم آخر ولقبه ، أو اسم آخر واسم أبيه ، والحروف مختلفة شكلاً ونقطاً ، فيشتبه ذلك على السمع ، كتحديث عاصم الأحول ، رواه بعضهم فقال « واصل الأحذب » ^(٥) . قال ابن الصلاح :

١ يقصد أنه لا يروي عن عبد الملك بن قريش ، لأنه اسم الأصمعي كما هو معروف .

٢ معرفة علوم الحديث ١٥٠ .

٣ انظر التدريب مثلاً ١٩٧ .

٤ للملانة أحمد محمد شاكر تحقيق دقيق حول هذا التصحيح في شرحه على الترمذي (ج ١ ص ٦٧ - ٧٠) . وراجع في (مسند أحمد بتحقيق شاكر أيضاً) الحديثين رقم ٩٢٨ و ٩٨٩ حيث تجد اسنادين في أحدهما خالد بن علقمة ، وفي الآخر مالك بن عرفة .

٥ التدريب ١٩٦ ، ١٩٧ .

« فذكر الدارقطني أنه من تصحيف السمع ، لا من تصحيف البصر ، كأنه ذهب - والله أعلم - إلى أن ذلك مما لا يشتبه من حيث الكتابة ، وإنما أخطأ فيه سمعُ مَنْ رَواه » (١) .

ومن تصحيف السمع أن الأهوازيين صحفوا بُكَيْراً إلى أُكَيْل . قال الحاكم : « فكأن الراوي أخذه إملاءً ، سمعَ بُكَيْراً فتوهمه أُكَيْلاً » (٢) .

وكثرة وقوع التصحيف في أسماء الرواة حملت النقاد على العناية بالمتشابه من هذه الأسماء ، بل جاوزوه إلى معرفة المتشابه في قبائل الرواة وبلدانهم وكنائهم وصنائعهم (٣) وإلى معرفة من له أسماء متعددة (٤) ومن اشتهر بالاسم دون الكنية (٥) ، والمؤتلف والمختلف من الأسماء والألقاب والأنساب (٦) ، وصنفوا في ذلك كتباً كثيرة طبع بعضها ولا يزال أكثرها مخطوطاً .

والتصحيف في جميع صوره المتعلقة بالمتن ، غالباً ما يغير المعنى ، ويشوه الحقائق (٧) ، ولا سيما إذا كان المصحف قليل المعرفة ، سيء الضبط . ومن

١ علوم الحديث لابن الصلاح ٢٣٣ .

٢ معرفة علوم الحديث ١٥١ .

٣ نفسه ٢٢١ .

٤ اختصار علوم الحديث ٢٣٥ .

٥ نفسه ٢٤٦ .

٦ التدريب ٢٣٥ .

٧ ولذلك يقسمون المصحف إلى مصحف في اللفظ ومصحف في المعنى ، انظر التدريب ١٩٦ .
١٩٧ .

غريب ما يرويه الخطيب في هذا الباب عن أبي موسى محمد بن المثنى العنزي أنه قال يوماً يفخر بقبيلته : نحن قوم لنا شرف ، نحن من عَنَزَةٍ . قد صلى النبي ﷺ إلينا ! » ، لما روي أن النبي ﷺ صلى إلى عَنَزَةٍ ، توهم أنه صلى إلى قبيلتهم ، وإنما العَنَزَةُ التي صلى إليها النبي ﷺ هي حَرَبَةٌ كانت تُحمل بين يديه فتُنْصَب فيصلي إليها ! (١) .

ولقد يشكل على كثيرين أن يُسَلِّك المصحف في القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف رغم الضعف الظاهر الذي يكاد يطبعه في جميع صورته ، فأقل ما يفترضه الباحث فيه أنه يجب أن يكون خالصاً للضعف ، إن لم يحكم بأنه موضوع .

ونخطأ هذا الافتراض يبدو بكل وضوح منذ البداية ، فإنه يقوم على اعتقاد فاسد خلاصته أن المصحفين يُمنعون من تحريف الصحيح والحسن ، ويؤذن لهم بالتلاعب كما يريدون بالضعيف الواهي من الروايات ، وهذا مما يكذبه الواقع ، فإن المصحفين لم يكتفوا بجميع أنواع الحديث يحرفونها ، بل بلغت الصفاقة ببعضهم حداً لا يطاق حين طوعت لهم أنفسهم التصحيف في كتاب الله . وكما يمتاز القرآن المتواتر من تلك التصحيفات فلا يلتبس بها قط ، يمتاز منها الحديث أيضاً صحيحاً وحسناً وضعيفاً ، فيقال : هذا صحيح ولكن صفه فلان ، وهذا حسن وقع فيه تصحيف ، كما يقال : هذا ضعيف ، صُحِّفَ أم لم يصحِّف . وبعد ، فقد تمت بدراسة « المصحف » المصطلحات العشرون المشتركة بين الصحيح

والحسن والضعيف ، وقد أدخلنا فيها الموقف والمقطوع كما أشرنا إلى ذلك في مطلع هذا البحث .

ودرستنا لها زمراً ثلاثية وثنائية حيث تقاربت أو تعاكست ، يسرت علينا بلا ريب فهم تعاريفها وصورها وأمثلتها وأظهرتنا على كثير من المقاييس النقدية التي كان المحدثون يعللون بها آراءهم ووجهات نظرهم ، بلسان مبين فيه دقة المؤرخ ، وبراعة المنطقي ، وبلاغة الخطيب ، وأمانة الناقل الذي يعتقد أن هذا الأمر دين !

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل السادس

«الموضوع» وأسباب «الوضع»

الموضوع هو الخبر الذي يخلقه الكذابون وينسبونه إلى رسول الله ﷺ افتراء عليه (١). وأكثر ما يكون هذا الاختلاق من تلقاء نفس الوضع ، بألفاظ من صياغته وإسناد من نسجه . وقد يلجأ بعض المفتريين ، إذا لم يتح لهم خيال خصيب يقدرهم على الوضع ، إلى اصطناع إسناد مكلوب يتتهون به إلى النبي ﷺ واضعين في فيه حكمة رائعة ، أو كلمة جامعة ، أو مثلاً موجزاً (٢) .

ولقد قيل للإمام عبد الله بن المبارك : هذه الأحاديث الموضوعة ؟ فقال : تعيش لها الجهابذة « إننا نحن نزلنا الذكر ، وإننا له لحافظون (٣) » . وقد عاش لها الجهابذة حقاً ، فوضعوا منهجاً علمياً دقيقاً ، يميزون به الرواية الصحيحة من المخلقة المقتراة . وقواعد هذا المنهج كثيرة أشهرها الخمس التالية التي يكفي وجود إحداها في خبر ما للحكم بوضعه .

١ التدريب ٩٨ .

٢ شرح النخبة ٢٠ .

٣ التدريب ١٠٢ . ونسب هذا القول في (التوضيح ٨٩/٢) إلى عبد الرحمن بن مهدي .

القاعدة الأولى : اعتراف الواضع نفسه ، باختلافه الأحاديث ^(١) ،
كما فعل أبو عصمة نوح بن أبي مريم ، الملقب بنوح الجامع ، فإنه أقرّ
بوضعه على ابن عباس أحاديث في فضائل القرآن سورة سورة ^(٢) .

القاعدة الثانية : أن يكون في المروي لحن في العبارة أو ركة في
المعنى ^(٣) ، فذلك مما يستحيل صدوره عن أفصح من نطق بالضاد ، عليه
الصلاة والسلام ، وهذه القاعدة يسهل إدراكها على المتمرسين بهذا الفن ، فإن
للحديث - كما قال الربيع بن جثيم - « ضوءاً كضوء النهار ، تعرفه ،
وظلمه كظلمة الليل ، تنكره ^(٤) » .

ونقاد الحديث يولون عنايتهم ركة المعنى قبل ركة اللفظ ، لأن
فساد المعنى أوضح دليل على الوضع ، قال الحافظ ابن حجر :
« المدار في الركة على ركة المعنى ، فحيثما وجدت دلت على الوضع ،
وإن لم ينضم إليها ركة اللفظ ، لأن هذا الدين كله محاسن ، والركة ترجع
إلى الرداءة . أما ركاكة اللفظ فقط فلا تدل على ذلك ، لاحتمال

١ شرح النخبة ٢٠ .

٢ التدريب ١٠٢ . ومن ذلك اقرار عمر بن صبيح بن عمران التيمي بأنه وضع خطبة للنبي صلى
الله عليه وسلم ، وقرار ميسرة بن عبد ربه الفارسي بأنه وضع في فضل علي بن أبي
طالب سبعين حديثاً .

أما أبو عصمة فأنما لقب بالجامع لأنه أخذ العلم عن أبي حنيفة وابن أبي ليلى ، والحديث
عن حجاج بن أرطاة ، والتفسير عن الكلبي ومقاتل ، والمغازي عن أبي اسحاق ، فكانه جمع
الكلمات . قال فيه أبو حاتم : جمع فيه كل شيء إلا الصدق . وقد ولي نوح الجامع قضاء
مرو في خلافة المنصور . (انظر التوضيح ٨١/٢) .

٣ التدريب ٨٨ . وقارن بما ذكرناه عن اللحن ص ٨٣ .

٤ التوضيح ٩٤/٢ .

ن يكون رواه بالمعنى فغير ألفاظه بغير فصيح . نعم ، إن صرح بأنه من لفظ النبي ﷺ فكاذب (١) » .

القاعدة الثالثة : أن يكون المروي مخالفاً للعقل أو الحس والملاحظة ، غير قابل للتأويل (٢) . قيل لعبد الرحمن بن زيد : حدثك أبوك عن جدك أن رسول الله ﷺ قال : إن سفينة نوح طافت بالبيت وصلت خلف المقام ركعتين ؟ قال : نعم (٣) . وواضع هذا الخبر ، عبد الرحمن ابن زيد بن أسلم ، مشهور بكذبه واقترائه ، ففي (التهذيب) نقلاً عن الإمام الشافعي : « ذكر رجل لمالك حديثاً منقطعاً ، فقال : اذهب إلى عبد الرحمن بن زيد يحدثك عن أبيه عن نوح !! » (٤) .

القاعدة الرابعة : أن يتضمن المروي وعيداً شديداً على أمر صغير ، أو وعداً عظيماً على أمر حقير (٥) ، كالحلود في جنات تجري من تحتها الأنهار ، في رفقة آلاف من الخور العين ، لفعل مندوب أو ترك مكروه (٦) ، أو الحلود في

١ التدريب ٩٩ .

٢ الكفاية ١٧ ، وشرح النخبة ٢٠ .

٣ التهذيب ١٧٩/٦ وقارن بالتدريب ١٠٠ . ومن ذلك ما رواه ابن الجوزي في كتابه « الموضوعات » من طريق محمد بن شجاع التلجي عن حبان بن هلال عن حماد بن سلمة عن أبي المهزم عن أبي هريرة مرفوعاً : أن الله خلق الفرس فأجراها ، ففرقت ، فخلق نفسه منها !! ويعلق على هذا السيوطي في (التدريب ١٠٠) فيقول : « هذا لا يضعه مسلم ، والمتهم به محمد بن شجاع ، كان زائفاً في دينه » وفيه أبو المهزم ، قال شعبة : رأيت له لو أعطي درهما وضع خمسين حديثاً !!

٤ الباعث الحثيث ٩١ .

٥ قارن بالتدريب ٩٩ .

٦ لفظ الدرر ٨٣ .

جهنم مع مقت الله وغضبه لترك مندوب أو فعل مكروه . وكان القصاص
مولعين بوضع أخبار من هذا النوع يستميلون بها قلوب العوام اليهم ^(١) .

القاعدة الخامسة : أن يكون واضح الخبر مشهوراً بالكذب ، رقيق
الدين لا يتورع عن اختلاق الأحاديث والأسانيد انتصاراً لهوى شخصي ^(٢) .
قيل لمأمون بن أحمد الهروي : ألا ترى إلى الشافعي ومن تبعه بخراسان ؟
فقال : حدثنا أحمد بن عبد الله ، حدثنا عبد الله بن معدان الأزدي عن
أنس ، مرفوعاً : يكون في أمي رجل يقال له محمد بن إدريس أضراً على
أمي من إبليس ، ويكون في أمي رجل يقال له أبو حنيفة ، هو سراج
أمي ^(٣) ! وأغرب من ذلك ما أسنده الحاكم عن سيف بن عمر التميمي
قال : كنت عند سعيد بن طريف ، فجاء ابنه من الكتاب يبكي ،
فقال : ما لك ؟ قال : ضربني المعلم . قال : لأخزينهم اليوم ، حدثني
عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً : معلمو صبيانكم شراركم ، أقلهم رحمة
للتيمن ، وأغلظهم على المسكين ^(٤) .

وقد بدأ ظهور الوضع في سنة إحدى وأربعين بعد الهجرة ، على عهد الخليفة
الرابع علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، حين تنازع المسلمون شيعاً وأحزاباً ،
وانقسموا سياسياً إلى جمور وخوارج وشيعة ، « وركبوا - كما قال ابن

١ التدريب ٩٩ .

٢ شرح النخبة ٢٠ .

٣ لسان الميزان ٧/٥ - ٨ وقارن بالتدريب ١٠٠ ولقط الدرر ٨٤ .

٤ التدريب ١٠٠ . وسعد بن طريف هذا قال فيه ابن حبان : « كان يضع الحديث » . قال
فيه يحيى بن معين : « لا يحل لأحد أن يروي عنه » ، أما راوي القصة عنه ، سيف بن عمر
فقال فيه الحاكم : « اتهم بالزندقة » ، وهو في الرواية ساقط (وقارن بالباعث
الحديث ٨٩) .

عباس - الصعب والذلول» من الإكثار من التحديث للأهواء : فكان الانتصار للمذاهب منذ أول الأمر أهم الأسباب الداعية إلى وضع الأخبار واختلاق الأحاديث . ولقد دأب أصحاب الأهواء في مختلف العصور على الافتراء على رسول الله ﷺ ، حتى قال عبد الله بن يزيد المقرئ : « إن رجلاً من أهل البدع رجع عن بدعته ، فجعل يقول : انظروا هذا الحديث عمن تأخذونه ، فإننا كنا إذا رأينا رأياً جعلنا له حديثاً (١) » ! وقال حماد بن سلمة : أخبرني شيخ من الرافضة أنهم كانوا يجتمعون على وضع الأحاديث (٢) .

ومن أصحاب الأهواء الفقهاء الذين يتصدون للدفاع عن مذاهبهم زوراً وبهتاناً ، فيشحنون كتبهم بالموضوعات ، سواء اختلقوها بأنفسهم أم اختلقها الوضاعون خدمة لهم وتأييداً لهواهم . وقد تبلغ بهم الجرأة حد الخلط بين أقيستهم وبين أحاديث الرسول ﷺ ، فيضعون في فيه عبارات أقيستهم التي وصلوا إليها باجتهادهم ، وغالباً ما يكون هؤلاء الفقهاء من مدرسة الرأي التي تعنى بالقياس عناية خاصة . قال أبو العباس القرطبي (٣) : « استجاز بعض فقهاء أهل الرأي نسبة الحكم الذي دل عليه القياس الجلي إلى رسول الله ﷺ ، كذا !! ولهذا ترى كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنها تشبه فتاوى الفقهاء ، ولأنهم لا يقيمون لها سنداً !! »

١ و ٢ التدريب ١٠٣ .

٢ أبو العباس القرطبي هو صاحب كتاب « المفهم » ، شرح صحيح مسلم ، وعبارته هذه عن فقهاء الرأي نقلها عنه السخاوي في شرحه القبة العراقي في مصطلح الحديث ،

ص ١١١ .

وأما من ذلك وأمر ما يضعه بعض علماء سوء في كل جيل تقريباً إلى الطبقة الحاكمة ، وكسباً للحظوة عندها : كما صنع غياث بن إبراهيم النخعي الكوفي ، فإنه دخل على أمير المؤمنين المهدي ، وكان المهدي يحب الحمام ويلعب به ، فإذا قدامه حمام ، فقبل له : حدث أمير المؤمنين ، فقال : حدثنا فلان عن فلان أن النبي ﷺ قال : « لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر أو جناح » . فأمر له المهدي ببكرة ، فلما قام قال : أشهد على قفاك أنه قفا كذاب على رسول الله ﷺ ، ثم قال المهدي : أنا حملته على ذلك ، ثم أمر بذبح الحمام ، ورفض ما كان فيه (١) .

وأحياناً ، يكون التعامل بين العامة سبباً في وضع الأحاديث ، وذلك حين يظهر جاهل بزي العلماء ، ويحرص على أن يظل في أعين العسامة عالماً يشار إليه بالبنان ، فلا يسر جهله إلا كثرة وضعه للغرائب التي تخلب أبواب العامة في جميع الأجيال . روى ابن الجوزي بإسناده إلى أبي جعفر بن محمد الطيالسي قال : « صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن مَعِين في مسجد الرصافة ، فقام بين أيديهم قاصٌّ فقال : حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا : حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : من قال لا إله إلا الله خلق الله من كل كلمة طيراً متقاره من ذهب ، وريشه من مرجان ! وأخذ في قصته نحواً من عشرين ورقة ! فجعل أحمد بن حنبل ينظر إلى يحيى بن معين ، وجعل يحيى بن معين ينظر إلى أحمد ، فقال له : حدثته بهذا ! ؟

١ شرح النخبة ٢٠ ، والتدريب ١٠٣ ، والتوضيح ٧٦/٢ - وللحديث أصل في «السنن الأربعة» ، إلا أن أصحابها لم يذكروا « الجناح » . انظر لفظ الدرر ٨٢ .

فيقول : والله ما سمعت هذا إلا الساعة . فلما فرغ من قصصه وأخذ العطايا ، ثم قعد ينتظر بقيتها قال له يحيى بن معين يده : تعال ، فجاء متوهماً لنوال ، فقال له يحيى : من حدثك بهذا الحديث ؟ فقال : أحمد بن حنبل ويحيى بن معين . فقال : أنا يحيى بن معين ، وهذا أحمد ابن حنبل ، ما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله ﷺ . فقال : لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحقق ، ما تحققت هذا إلا الساعة ! كأن ليس فيها يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما ، وقد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين . فوضع أحمد كفه على وجهه ، وقال : دعه يقوم ، فقام كالمستهزئ بهما ^(١) .

والقصاص المتعاملون أصفق الناس وجهاً ، وأشدهم وقاحة ، وهم يتخذون - لترويع أحاديثهم المختلفة - أسانيد مشهورة يحفظونها كالبيضاء ثم يضمونها إلى كل حديث يفترونه كما فعل هذا القاص الوقح مع أحمد ابن حنبل ويحيى بن معين ، وكما فعل قاص آخر حكى عنه أبو حاتم البستي إقراره بجهله واختلاقه في آن واحد . قال أبو حاتم : « دخلت مسجداً فقام بعد الصلاة شاب فقال : « حدثنا أبو خليفة ، حدثنا أبو الوليد عن شعبة عن قتادة عن أنس » وذكر حديثاً ، فلما فرغ دعوته فقلت : رأيت أبا خليفة ؟ قال : لا . قلت : كيف تروي عنه ولم تره ؟ فقال : إن المناقشة معنا من قلة المروءة ، أحفظ هذا الاسناد ، فكلمنا سمعت شيئاً ضممته إلى هذا الإسناد !! » ^(٢) .

ومن الغريب حقاً أن بعض الزهاد والمتصوفين طوعت لهم أنفسهم وضع

١ أحمد محمد شاكر ، شرح ألفية السيوطي في المصطلح (٨٧ - ٨٨) والباعث الحثيث ٩٢ ،

٩٤ . والتوضيح ٧٦/٢ ، ٧٧ .

٢ الباعث الحثيث ٩٣ .

الأحاديث على رسول الله ﷺ ترغيباً للناس في صالح الأعمال ، كأن هذه الثروة التي لا يدرك البيان وصفها من أقواله عليه السلام ونوابغ حكمه وجوامع كلمه لم تكفهم ولم تشف صدورهم . واشتغال هؤلاء بالعبادة ، واشتغالهم بالزهد والعفة ، يحمل العامة على الاغترار بما يخلقونه ، فخطرهم من هذه الناحية أشد هولاً مما نتصور . ولقد شوّهوا بجهلهم وجه الإسلام ، وأدخلوا في تعاليمه ما ليس منه . قال يحيى القطان : « ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير » (١) .

ولو ذهبنا نستقصي ما افتراه الوضّاعون ونسبوه إلى رسول الله ﷺ لما أمكننا إحصاؤه ، فالزنادقة وحدهم وضعوا - كما قال حماد بن زيد - أربعة عشر ألف حديث (٢) ، وعبد الكريم بن أبي العوجاء (٣) وضع وحده - باعترافه - أربعة آلاف حديث ، فإنه لما أخذ لتضرب عنقه في خلافة المهدي صاح قائلاً : « لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث ، أحرم فيها الحلال وأحللت الحرام ! »

١ التوضيح ٧٨/٢ . ولقد وجد المستشرق نولدكه في مثل هذه العبارة مادة سالحة للتمليق والتعقيب ، مع أنها تشير إلى دقة المقاييس عند رجال الحديث ، انظر :

. Geschichte des Corans, p. XXII

٢ التدريب ١٠٣ .

٣ وهو خال معن بن زائدة الشيباني الأمير المعروف . وقد ضرب عنقه محمد بن سليمان بن علي أمير مكة . قال الذهبي في « الميزان » في ترجمة عبد الكريم هذا : « زنديق مبين » . قارن بالتواضيع ٧٥/٢ . ومثله في الزندقة والافتراء محمد بن سعيد بن حسان الأسدي الشامي المصلوب فإنه وضع كذلك أربعة آلاف حديث . ومن الأحاديث التي وضفها ما حكاه عنه الحاكم أبو عبد الله : أنه روى عن حميد عن أنس مرفوعاً : « أنا خاتم النبيين ، لا نبي بعدي إلا إن يشاء الله » . قال الحاكم معقباً ومفسراً : وضع هذا الاستثناء لما كان يدعو إليه من الألحاد والزندقة والدعوة إلى النبي » . انظر التدريب ١٠٣ .

على أننا - نحمد الله - أن حفظ دينه من عبث العابثين ، وكلام نبيه
من كذب الوضاعين بما قيض للأمة من علماء أمناء مخلصين ماروا الحبيث
من الطيب ، وعرفونا أسباب الوضع ، وجرحوا الوضاعين ، وكشفوا
معايبهم ، وألقوا الكتب في الموضوعات يجمعونها ، وأحياناً يحفظونها ،
لكيلا يلتبس عليهم منها شيء .

وأشهر الكتب في بيان الأحاديث المختلفة كتاب « الموضوعات » لأبي
الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) أخذ أكثره من كتاب « الأباطيل »
للجوزقاني ، وكان هذا الأخير يحكم بالوضع على كل حديث يخالف
السنة النبوية فعلاً أو تركاً^(١) ، فكان على ابن الجوزي وقد تأثر بمنهجه
أن يقع في كثير من الأخطاء التي تشبه أخطاءه هو « أي الجوزقاني » ،
وهكذا حكم ابن الجوزي بالوضع على بعض الصحاح والحسان . بل لقد
حكم بوضع حديث في صحيح مسلم ، وهو حديث أبي هريرة مرفوعاً :
« إن طالت بك مدة أو شئت أن ترى قوماً يندون في سخط الله ويروحون
في لعنته ، في أيديهم مثل أذنان البقر »^(٢) ، وقد تعقبه الحافظ بن حجر
فقال : « ولم أقف في كتاب الموضوعات لابن الجوزي على شيء حكم
عليه بالوضع وهو في أحد الصحيحين غير هذا الحديث ، وإنما لغفلة
شديدة منه »^(٣) . ووجد ابن حجر في تعقبه لابن الجوزي أربعة وعشرين
حديثاً من المسند أوردها هذا في كتابه على أنها موضوعات ،
فرد عليه حكمه ودافع عن صاحب المسند الإمام أحمد بن حنبل في

١ الرسالة المستطرفة ١١٢ . وكان عليه أن يقيد السنة بالتواتر : (التوضيح ٩٦/٢) .

٢ صحيح مسلم ، ٣٥٥/٢ .

٣ ابن حجر العسقلاني (القول المسند في التلب عن المسند) ص ٣١ .

كتابه : « القول المسدد في الذب عن المسند » واستطاع السيوطي في ذيله على هذا الكتاب أن يستخرج من موضوعات ابن الجوزي أربعة عشر حديثاً أخرى كذلك من المسند ونبه على عدم جواز وصفها بالوضع ، كما أنه ألف ذيلاً على الكتابين « القول المسدد وذيله عليه » سماه « القول الحسن في الذب عن السنن » استخرج فيه من موضوعات ابن الجوزي مئة وبضعة وعشرين حديثاً من جوامع السنن الأربعة (الترمذي ، وأبي داود ، والنسائي ، وابن ماجه) وأشار كذلك إلى تسرع ابن الجوزي في حكمه عليها بالوضع . وأخيراً ، فإن السيوطي رأى أن يلخص كتاب ابن الجوزي ويتتبع أقوال الحفاظ الذين تعقبوا بعض أحاديثه ، فسمى تلخيصه « بالآلئ المصنوعة » وسمى إفراده للحديث المتعقبه « بذيل الآلئ المصنوعة » (١) .

وبنشاط العلماء في تعقب ابن الجوزي وانتقاد كتابه انتقاداً علمياً مجرداً ، أصبح الانتفاع بمصنفه « الموضوعات » ميسوراً ، ولا سيما للمشتغل بعلم الحديث الذي لا يفتأ يتابع أبحاثه برغبة واهتمام . وجدير بالذكر أن الضرر في كتاب ابن الجوزي - قبل تعقب العلماء له - لا يتمثل في إغفاله أشهر الموضوعات والوضايع ، وإنما « فيه من الضرر - كما يقول ابن حجر - أن يظن ما ليس بموضوع موضوعاً ، عكس الضرر بمستدرك الحاكم ، فانه يظن ما ليس بصحيح صحيحاً » (٢) .

ولا بد من التنبيه على أن بعض ما يسميه العلماء موضوعاً هو إلى المدرج

١ قارن الباعث الحثيث ٨٧ بالتدريب ١٠١ .

٢ التدريب ١٠٠ .

أقرب ، وبه أشبه : وذلك حين يحدث الشيخ مثلاً فيسوق إسناداً معيناً ، ثم يعرض له ما يستوجب كلامه في غير سياق الحديث الذي يريد أن يرويه ، فيظن السامع أن كلامه العارض هو المتن الذي من أجله ساق الإسناد ، فيتحملة منه ، ويؤديه عنه . مثاله ما رواه ابن ماجه عن اسماعيل الطلحي عن ثابت بن موسى العابد الزاهد عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً : « من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار » . قال الحاكم : « دخل ثابت على شريك وهو يملي ويقول : « حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ ، وسكت ليكتب المستملي ، فلما نظر إلى ثابت قال : من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار ، وقصد بذلك ثابتاً ، لزهده وورعه ، فظن ثابت أنه من ذلك الإسناد ، فكان يحدث به » . وقال ابن حبان : « إنما هو قول شريك قاله عقب حديث الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً : « يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم » ، فأدرجه ثابت في الخبر ، ثم سرقه منه جماعة من الضعفاء وحدثوا به عن شريك (١) .

مثل هذا الحديث يرى ابن حجر أنه مدرج ، فهو ضعيف ، وليس بموضوع ، ولكن أبا عمرو بن الصلاح يعتبره نوعاً من الموضوع على غير تعمد ، وقد تابعه على ذلك النووي والسيوطي .

والواقع أن من العسير جداً الحكم بالوضع على حديث ما ، لأن التسرع في الوصف بالوضع كالسرع في الوصف بالصحة إنما يصدر عن باحث متساهل يلقي الكلام على عواهنه . أما ما يندرج تحت إحدى القواعد الخمس التي ذكرناها

فليس من التسرع في شيء الحكم بوضعه ، وإنما نكرر مع ابن الجوزي .
« ما أحسن قول القائل : إذا رأيت الحديث يباين المعقول ، أو يخالف
المنقول ، أو يناقض الأصول ، فأعلم أنه موضوع » (١) .
وغني عن البيان بعد هذا كله أنه يحرم علينا أن نروي خبراً موضوعاً
علمنا يقيناً بوضعه إلا مع التنبيه على أنه مختلق مصنوع ، لقوله عليه
السلام : « من حدث عني بحديث يرى أنه كذب ، فهو أحد
الكاذبين » (٢) ، وإنما نتشدد في هذا لكيلا يظن أحد أنه منسوب إلى رسول
الله ﷺ ، أما روايته للتمثيل على الموضوع فلا ضير فيها ، لأن الغرض
منها حينئذ التفهيم والتعليم .

١ ينقل هذا عن ابن الجوزي السيوطي في كتابه (التدريب ١٠٠) .

٢ رواه مسلم من حديث سمرة بن جندب والمفسرة بن شعبة : (التوضيح ٧١/٢) وقوله
« يرى » فيه روايتان (بضم الياء وفتحها) . وقوله « الكاذبين » فيه روايتان أيضاً : بكسر
الياء وفتحها .

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل السابع

الحديث بين الشكل والمضمون

إن نظرة عجلي يلقبها الباحث المنصف على فهرس الموضوعات التفصيلي لهذا الكتاب لتقنعه بأن المكان الذي ينبغي أن يتبوأه مصطلح الحديث في تاريخ العلوم يعلو كل مكان سمت إليه فلسفة المصطلحات في مختلف العصور . فإذا انتقل الباحث من نظرة عجلي في الفهرس إلى نظرة عميقة في بعض ما يستهويه من موضوعات الكتاب ، آنس في الجانب التاريخي منه والجوانب التحليلية لمصطلحاته مادة غنية من النقد العلمي الدقيق الذي بناه المحدثون على تمحيص الحقائق لا على تنميق الظواهر : فالمضمون هو الذي يعني هؤلاء النقاد المهرة ، أما الشكل فلا قيمة له عندهم إلا بمقدار ما يعين على تحقيق ذلك المضمون .

وفي مواطن مختلفة ، وعصور متباينة ، احتدمت خصومات ثقال طوال حول الشكل والمضمون ، أو اللفظ والمحتوى ، أو المعنى والمبنى ... خصومات تناولت الشعر والأدب ، وانزلت إلى العلم والفلسفة ، وما فتئ خطرها يمتد إلى كل فن وإلى كل حقيقة في هذا الكون حتى اقتحم عالم الدين ، وتعدى حدود الغيب ، ففرق في كل دين بين حقائقه المسلمة ، وأصوله المؤصلة ، وقواعده

المرسومة ، وبين الوثائق التاريخية التي نقلت هذه الحقائق والأصول والقواعد واللغة المعبرة عن تلك الوثائق ، والمنطق الذي يوجه هاتيك اللغة ...

هذا كتاب الله المجيد الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه يدرس اليوم بأقلام المستشرقين ومقلديهم من ناشئنا أحياناً وقادة الفكر غينا أحياناً أخرى كما يدرس أي كتاب وضعي لا صلة له بالسما ، فتحشد له الأحكام صريحة عارية ، وتلقى عليه الأضواء كشافة ساطعة ، وتُخضع مباحثه كلها لطرائق الدراسة العلمية الموضوعية التي يريد بها العقل الغربي أو « المستغرب » شكاة مرتابة ، أو قل مترددة حيرى .

على هذا الأساس غير القطري ، وبهذا المنطق غير الوجداني ، وفي نطاق هذا البحث غير الانساني الأصيل ، درس الدارسون القرآن الكريم ، وودوا لو يلمسون حقائقه بأيديهم ، ويتبعون تنزلاته بأبصارهم ، ويتعقبونه في مكيه ومدنيه ، وناسخه ومنسوخه ، وجمعه وترتيبه ، وتأويله وتفسيره ، ولقد حفظه الذي أنزله من عبث أولئك العابثين ، مصداقاً لقوله : « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » .

فان يكُ هذا شأن القرآن ، كتاب الله ، فلا عجب أن تخلُص هذه الدراسة النقدية العلمية إلى الحديث النبوي ، تماري في أصوله وطرق نقله وحفظه وتدوينه ، ومصطلحات علومه وفنونه ، وتشكك في صحته مثلما شككت زمناً غير قليل في صحة الشعر الجاهلي . ولا ريب أن السلاح الثقيل لا يفله إلا السلاح الثقيل ، وأن الشبهات التي يثيرها العدو العليم أو الصديق الجهول لا تعالج

بالصراخ والعيول ، فما يدفع الباطل إلا الحق ولا يدفع الشبهات الحوالم
إلا حجج واضحة « ليلها كنهارها ، لا يضل فيها إلا هالك » !

وكما عرضنا في كتابنا « مباحث في علوم القرآن »^(١) شبهات القوم
وطوينا في غصونها ردنا عليها ، أو ردها على نفسها — لو هنها وتهافتها —
عرضنا في « علوم الحديث » أهم الشبهات ، وأتبعناها تحليلاً دقيقاً (ما
وسعنا الأمر) لحقائق هذه العلوم كما بسطها علماؤنا الأتقياء الأبرار ، فلم
نرَ حاجة — وقد اتضح هذا كله — إلى عقد فصل مستقل لبحث المشكلة
الأساسية التي تشغل بال المستشرقين ومقلديهم في ديارنا ، ألا وهي مشكلة
اللفظ والمحتوى ، أو الشكل والمضمون في الحديث ومصطلحه ، بل
أرسلنا بحثنا على سجيته ، وأجريناه إلى غايته ، وجئنا هنا نتحدث في
« الخاتمة » متعجبين من هؤلاء الناس الذين يظنون مصطلحنا يقوم على
الشكل ، ويهمل المضمون ، أو كما يقولون : يعنى بالأسانيد ولا يبالى
بالمتون ، وأقبلنا عليهم وعلى المخدوعين بهم نوكد أن ما استقيناه من
كتب علمائنا في المصطلح (وكدنا والحمد لله لا نغفل واحداً من أمهاتها
مطبوعة ومخطوطة) لا يجوز أن يقال فيه أبداً إنه عُني بالشكل ، فما اتجهت
عنايته إلا إلى المضمون .

ومع أن النظرة الممعة في غصون كتابنا هذا كافية لاقتناع الباحث المنصف بهذه
الحقيقة البديهية ، نوثر في هذه الخاتمة أن نردّد لمن ألقى السمع وهو شهيد
أصداء حلوة لطائفة من أقوال المحدثين ، وتخطط له مرة أخرى بعض مقاييسهم

١ طبع هذا الكتاب في مطبعة جامعة دمشق ١٣٧٧ ثم طبع الطبعة الثانية سنة ١٣٨١ • وقد طبع

مؤخرا في منشورات دار العلم للملايين ببيروت •

نقدية الموضوعية ، ولن نفتش بعيداً عن هذه الأقوال والمقاييس فهي بين أيدينا في الصفحات التي يطويها هذا الكتاب بين دفتيه ، حتى ليكون حسبنا أن نشير إلى هاتيك الصفحات ، ولتنطقنّ بعدُ بحقائق لا يحجبها إلا مكابر عنيد !

لقد اعتقد المحدثون أن دراستهم لمتن الحديث وعنايتهم بحفظ كتب الرواية ليستا شيئاً ذا بال إن لم تقرنا بعلم الحديث دراية ، الذي هو الدراسة التاريخية التحليلية لأقوال الرسول العظيم وأفعاله ، ورأيانهم في علم الحديث درايةً يبحثون عن أحوال الراوي والمروي ، وما كانوا يقصدون بالراوي إلا حلقة في سلسلة السند ، ولا بالمروي إلا متن الحديث . فعلم مصطلح الحديث — بطبيعة تعريفه — لا يقتصر على مباحث الاسناد ، بل يجاوزها إلى المسائل المتعلقة بالمتن أيضاً . وقد يبدو للباحث — إذا وقف عند الظاهر وحده — أن نقاد الحديث عنوا بالاسناد أكثر من المتن ، ولكن هذا وهم بعيد ما أسرع تبدده لدى البحث العميق ، والنظر الدقيق .

إن مباحثهم تدور حول الاسناد والمتن من حيث القبول والرد ، ففي حالة القبول يدرسون الصحيح والحسن ، وفي حالة الرد يدرسون التضعيف والموضوع . ونكاد نلمح في جميع مصطلحاتهم تقسيماً ثنائياً مؤلفاً من السند والمتن ، وأهم ما في هذا الشأن أن المتن يذكر في تقسيمهم كالسند ، واليك البيان والتفصيل :

في بحثي الصحيح والحسن قضية مشتركة خلاصتها أن الصحة قد تتناول السند والمتن معاً ، أو السند دون المتن ، أو المتن دون السند ، ومثلها الحسن في ذلك ، فلا يحكم بصحة حديث ولا حسنه إطلاقاً بل يبين نوع صحته أو حسنه

هل وقع في الاسناد أو المتن ، فما كل ما صح سنداً صح متناً .

وحين يكون الصحيح متواتراً لا ينظر فيه إلى إسناده من حيث تعدد رواته واشتراك الجمع فيه ، بل ينظر إلى متنه بحيث يؤمن تواطؤ هذا الجمع على الكذب في مثله ، لأن الكذب لا يؤمن تواطؤ الجمع عليه فيما يخالف الحس أو العقل . والمتواتر ، فوق ذلك ، ليس من مباحث الاسناد .

والحسن لذاته حين يرقى إلى درجة الصحيح لغيره لا ينظر فيه إلى كثرة طرقة وأسانيده فقط ، بل يلاحظ فيه – منذ الخطوة الأولى – أنه كالصحيح لذاته في تجرده من كل شذوذ وعلة ، وفي الشذوذ تفرد ومخالفة كثيراً ما يكونان في المتن ، لذلك قالوا : « لا يجيئك بالحديث الشاذ إلا الرجل الشاذ » ، ولذلك أيضاً كرهوا رواية المناكير . وفي العلة ضرب من النقد الذاتي يتناول المتون بالتضعيف من خلال توهين الرواة المدرك بنوع من الالهام والتعمق في الفهم ، لا بحفظ الأسماء والأسانيد .

وفي أكثر أنواع الضعيف تنضح هذه الثنائية ، يستوي فيها ما كان خالصاً للضعف وما كان مشتركاً بين الصحيح والحسن والضعيف . فمرسل الصحابة مقبول رغم انقطاع السند ، لأن المتن الذي يحكيه الصحابة لا يعقل أن يكون مخترعاً ، فاذا كان هؤلاء الصحابة ممن يتلقون الاسرائ依ليات تشدد العلماء ، لأن متونهم قد تخالف متون الأحاديث النبوية ... ومن هنا تحفظ النقاد في تفسير الصحابة ، فلم يطلقوا القول بأن له حكم المرفوع ، مخافة تأثر بعضهم بمسألة أهل الكتاب . ونفى بعضهم أن يكون هنالك شيء يسمى مرسل الصحابة ،

وعدوا مراسيل بعضهم تدليساً ، وقالوا صراحة : « ما أقل من سلم من التدليس ! »^(١) .

ومع اعترافهم بأن التعليل أكثر ما يتطرق إلى الاسناد لم ينشؤوا تعليل المتن ، فقالوا : لا يطلق الحكم بصحة حديث ما لجواز أن يكون فيه علة في متنه . ومع ان الاضطراب أكثر ما يقع في الاسناد ، لم يفت النقاد أن ينبهوا على وقوعه في المتن أيضاً ، وجاؤوا على ذلك بشواهد . وقسموا المقلوب إلى قسمين : مقلوب متناً ومقلوب إسناداً .

وتشددهم في أداء الحديث باللفظ أكثر ما يتجه إلى المتون ، حتى لا يكذب الناس على رسول الله ﷺ ، ولا سيما إذا لحن الراوي زاعماً أن خطأه من لفظ الرسول فقد عدوه متعمداً للكذب ، جديراً بأن يتبوأ مقعده من النار .

وبعض مباحث القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف إنما ينظر فيها إلى حال المتن كالمرفوع مثلاً ، فان للمرفوع إلى النبي ﷺ نوراً كنور النهار يعرفه الذوق السليم ، فلا يخفى على أحد شيء مما يحمل عليه أو يوضع في

١ ومع أن التدليس أخو الكذب ، كما نقلنا عن العلماء ص ١٧١ ، فانهما ليسا مترادفين على معنى واحد ، والتدليس على كل حال ليس هو الموضوع . فالكذب في التدليس ضرب من الخداع ، والكذب في الوضع لون من الاختلاق . وقد لاحظ هذا الاختلاف بين الاصطلاحين كل من المستشرقين فرنكل وابن الورد . انظر :

Frankel, Die aramaischen Fremdwörter im Arabischen 188 ; Ahlwardt, Verzeichniss der Landbergischen Sammlung arab. Handschriften de la Biblioth. royale de Berlin, n° 149.

وجولديزهر يعرف هذا جيداً ، ولكنه يتعمد الخلط بين الاصطلاحين ليهول في شأن الوضع والوضايع .

فيه لأن للموضوع المخلوق ظلمة كظلمة الليل ، تنكره البصيرة البيرة^(١) .

وكثير من مباحث هذا القسم المشترك يتناول المتون بالدرجة الأولى وإن كانت له صور في الأسانيد ، كالمدرج مثلاً ، فإن مدرج الاسناد يرجع في الحقيقة إلى المتن ، وكالمصحف أيضاً فإنه أكثر ما يقع في المتون ، وكالمسلسل بعد هذا كله فإن أشد شيء إثارة للريبة فيه تماثل العبارات في متونه ، وإن كانت صورته الظاهرية ترتد إلى هذا التماثل على السنة الرواة ، أو بعبارة أخرى إلى سلسلة الاسناد . ولذلك يقولون : هذا باطل متناً وتسلسلاً ، كأن سرّ بطلانه ليس مجرد تسلسله إطلاقاً بل تسلسل متنه بهذا الشكل النادر الفريد !

ومصطلحا الفرد والغريب يخيّل إلى الباحث أنها ليسا أكثر من بحثين خالصين للاسناد ، يجمعهما رابط مشترك هو التفرد كما رأينا ، ولكن النظرة الفاحصة المدققة ترى القضية ألصق بالمتن منها بالسند ، فكما أنكروا رواية الشواذ والمناكير أنكروا الولوع بالأفراد والغرائب ، وفروا من حسن هذه الغرائب لمخالفتها متون الروايات العزيزة والمشهورة والمستفيضة .

أما هذه الروايات الثلاث الأخيرة فلم تكن غاية النقاد من مباحثها سوى تقوية الأحاديث الأفراد والغرائب بمتون تشهد لها وتتابعها ، وليس تقويتها

١ وتمييز المرفوع الى النبي من الموضوع عليه المنسوب اليه يسير جدا حتى في اختلاق المواعظ
ترغيبا في الخير ودعوة الى الفضيلة . وقد وافق الاستاذ أحمد خان بهادر في تصوير هذا
الاستعداد الفطري للتمييز بين ما رفع الى النبي وما نسب اليه . انظر بحثه بالانكليزية في

قاموس الاسلام « مادة حديث » :

Ahmed Khān Bahādur, Essay on Mohammedan Tradition, in Huges, Dictionary of Islam, 642 a.

بأسانيد متعددة ورجال كثيرين ، فكانت مقاييسهم فيها قيمة ، لاكمية
عددية ، فلا بدع إذا كانت الشهرة نسبية ، ولا غرو إذا اشتهرت متون
أحاديث عند الفقهاء ، وعليها طابعهم ، واشتهرت متون عند العامة وعليها
ألفاظهم ، وعند الصوفية ، وبدت موضوعة غالباً لتأييد أهوائهم .

ولعلنا - على هذا الأساس من العناية الخاصة بالمتون - نفهم تشدد
القوم في الأصول أكثر من تشددهم في المتابعات والشواهد ، فالأصول
ينبغي لها من الثقة بمتونها أكثر مما ينبغي للفروع المقوية لفظها أو المعززة
لمعناها ، ونفهم أيضاً سر رفضهم متروك الحديث عند الاعتبار ، لأن
من صفات المتروك عدم الضبط ، فحفظ المتون لا يواتيه مهما يبذل من
الجهد فيه ، فكان أن فرقوا بين صالح للاعتبار وغير صالح . وإذا
تذكرنا أن الشاهد عندهم على قسمين : لفظي ومعنوي ، وأن اللفظي
يتناول متن الحديث نصاً ، وأن المعنوي يرد إليه لأنه تقوية للمتن نفسه
بما يقارب لفظه ، وأضفنا إلى ذلك أن في المتابعة أيضاً مقارنة للفظ ،
أدركنا ما للمتن من قيمة في جميع هذه المصطلحات .

ونحن إلى هذا الحد ليس وراءنا دافع يسوقنا إلى أن نرد للمتن كل
مبحث يتعلق بالاسناد ، فقد أسلفنا أن الثنائية المؤلفة من المتن
والاسناد ، بهذا القيد الثنائي ، هي التي كانت تسود جميع مسائل
هذا الفن ، ولا نريد أبداً أن نقلل من شأن الاسناد ، فنحن لا نشك
ولا نحسب منصفاً يشك في أن التشدد في الأسانيد ليس عيباً جساماً يلام
عليه علماؤنا الأخيار ، ما دام لا يقصد لذاته ، بل للغاية التي أنشأوا
دراسته من أجلها : ألا وهي تمييز الصحيح من الموضوع وترتيب
الأحاديث على درجات متفاوتة ليتمكن العلماء من الاستفادة منها في

التشريع الديني والاجتماعي والاقتصادي والعسكري والسياسي ، وبغاية إنسانية نبيلة رافقت العلوم الإسلامية في جميع ألوانها ومختلف أطوارها : فلا يغض من قيمتها انفراد أمتنا بها ، بل هي خصيصة لنا ومزية باهينا وسنباهي بها العالمين أبدا الدهر .

على اننا لن نرتكب الحماقة التي لا يزال المستشرقون وتلامذتهم المخدوعون بعلمهم « الغزير » يرتكبونها كلما عرضوا للحديث النبوي ، إذ يفصلون بين السند والمتن مثلما يفصل بين خصمين لا يلتقيان ، أو ضربين لا يجتمعان^(١) : فمقاييس المحدثين في السند لا تفصل عن مقاييسهم في المتن إلا على سبيل التوضيح والتبويب والتقسيم ، وإلا فالغالب على السند الصحيح أن ينتهي بالمتن الصحيح ، والغالب على المتن المعقول المنطقي الذي لا يخالف الحس أن يرد عن طريق سند صحيح ، وإذن ، فكل أبحاث النقاد في رجال الاسناد ، وفي شروط الرواة ، إنما تؤدي بكل بساطة إلى النتيجة التي لا مفر منها : وهي نقد متون الأحاديث ، لمعرفة درجتها من الصحة والحسن والضعف .

وليت القارئ الكريم يعود مرة أخرى إلى مبحث « شروط الراوي » ، ويقرؤه بتدبر وتعمق ، ليرى رأي العين أن تشدد النقاد في شروط الراوي ليس

١ كما فعل شبرنجر في مقاله في « المجلة الاجتماعية الألمانية الشرقية » عن الحديث عند العرب وان كان قد حاول ان يهدي من غلوائه بزعمه ان التشدد في الاسانيد لم يكن يعني المحدثين حقيقة الا اذا تعلق بالحلال والحرام . انظر :

Zeitschrift der Deutschen Morgenlandischen Gesellschaft, X, p. 16. Über das Traditions-wesen bei den Arabern.

وقد بينا فساد هذا الرأي حين عرضنا لقول الامام احمد « اذا روينا في الحلال والحرام شددنا ، واذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا » فراجع هذا مرة اخرى ص ٢١١ .

إلا وسيلة لتزكية الخبر المروي ، ولقد استوجب هذا التشدد أن تقاس تلك الشروط بمقاييس إنسانية مشتركة ، تصلح لأن تأخذ بها كل أمة في القديم والحديث ، لأنها صادرة في أغلب صورها عن منهج موضوعي يتعالى عن الأشخاص ، وعن كل ما تفرضه قدسية بعض الأشخاص من التملق والنفاق .

لا قيمة للألقاب في هذا المنهج ، فالمقياس نسبي لا ضير معه أن يُرمى بعض الصحابة بالتدليس ، ولا ضير أن يعزى التصحيف إلى العلماء الأعلام ، كالإمام مالك ، ولا بأس أن يفضل الأسناد النازل عن الثقات على الأسناد العالي عن غير الثقات ، ولا خير في التحديث عن الأحياء ، فالمعاصرة حجاب ، ولا مانع من وجود أحاديث فيها مقال في كل من الصحيحين^(١) وأحاديث ضعيفة في مسند أحمد^(٢) ، بل لا مانع أن يقوم الجدل بصورة عامة حول الحديث الآحادي هل يفيد الظن رغم ضحته ورغم جميع الشروط التي روعيت لدى تصحيحه ، ورغم انبناء جلّ التشريع الإسلامي عليه .

ومقياس المحدثين زمانى مكاني ، أو تاريخى جغرافى ، فلما استعمل الرواة الكذب استعمل لهم النقاد التاريخ ، واشترطوا معرفة الرجال وطبقاتهم والعناية بمواليدهم ووفياتهم ، واشترطوا تقييد أسماء الرجال باسم البلد الذي حدثوا فيه ، وذكروا قصصاً وأخباراً حكموا عليها بالتدليس بسبب جهل الراوي بتاريخ وفاة المروي عنه ، وجعلوا من أمارات الوضع مخالفة الحقائق التاريخية بوجه عام^(٣) ،

١ فقد وجدوا في أحاديث البخاري (١١٠) انتقدوا عليه خرج منها مسلم (٣٢) حديثاً ، وانفرد البخاري منها بثمان وسبعين . وليست عللها كلها قاذحة كما لاحظ ابن حجر .

٢ ولذلك هب الكثيرون يدافعون عن المسند كما رأينا ص ٢٧٢ .

٣ كحديث وضع الجزية عن أهل خيبر فهذا كذب من عدة وجوه ، أهمها أن فيه =

وعُدوا من صور العلو النسبي تقدم وفاة الراوي وإن تساويا في العدة ،
وتقدم السماع ، ونهبوا على أن المدنيين إذا رووا عن الكوفيين زلقوا ،
وعلى أن حد السماع خضع لاعتبارات إقليمية ، وعلى أن أكثر المحدثين
تدليساً أهل الكوفة ونفر يسير من أهل البصرة ، ولاحظوا أثر المذاهب
التي كان لها في بعض العصور والبيئات أنصار متحمسون ، فكثيراً ما
يكون ذلك سبباً في الحكم بالوضع على مثل هذه الأحاديث ، ورأوا
إلحاق تدليس البلاد بتدليس الشيوخ ، لأن فيه ادعاء رؤية أماكن لم يتح
لراوي مشاهدتها .

ومقياس المحدثين نفسي اجتماعي ، فحديث الهريسة موضوع ، وضعه
محمد ابن الحجاج اللخمي وكان صاحب هريسة ^(١) ومثله حديث « معلمو
صبيانكم شراركم ... » فقد وضعه سعد بن طريف لما ضربوا ابنه .
وحديث دخوله عليه السلام حماماً بالحققة موضوع باتفاق الحفاظ ^(٢)
لأنه لم يكن على زمانه صلوات الله عليه حمامات .

= شهادة سعد بن معاذ ، وسعد قد توفي قبل ذلك في غزوة الخندق، وفيه كتابة معاوية بن أبي
سفيان ، وهو إنما أسلم زمن الفتح ، والجزية إنما نزلت بعد عام تبوك . وفيه أنه عليه السلام
وضع عنهم الكلف والسخر ولم يكن في زمان النبي كلف ولا سخر ولا مكوس . قارن « بالزلز
المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع ، للواقعي » .

ومن أجود ما كتب في هذا الباب رسالة الدكتور مصطفى السباعي « السنة ومكانتها في
التشريع الإسلامي » ، وهي الرسالة التي تقدم بها لنيل شهادة العالمية من درجة أستاذ في
الازهر وقد تفضل الزميل الكريم بإطلاعي على رسالته هذه قبل أن تطبع ، وكنت في طبعتي
الأولى لكتابي هذا قد أشرت في هذا الموضوع إلى عدم تمكني من قراءة رسالة الدكتور السباعي
إلا والملازم الأخيرة من كتابي مائلة للطبع ، وذكرت أن الأستاذ وعد بطبع رسالته . وقد طبع
فعلاً واتيح لي الإطلاع عليها والإفادة منها .

١ انظر تذكرة الموضوعات للفتني ١٤٥ .

٢ الزلزل المرصوع ٣٥ .

والدقة واضحة في هذه المقاييس ، فمن كذب مرة واحدة لا يقبل حديثه ، ولا يؤخذ الحديث عن غلاط لا يرجع عن خطئه ، وأذن المحدثين مرهفة لا يفوتها التصحيح ولو كان تصحيح سمع لا تصحيح نظر مثل أكييل وبكير . والتخفيف في الجرح أشد منه في التعديل ، لأن المقاييس - على نزعتها الانسانية السمحة - يجب أن تحجز الناس عن الكذب على رسول الله ﷺ ، فلا بد من الشدة مع الجميع حتى يؤمن الخطأ والعثار .

أما المتن فكل ما ذكره في علامات الوضع يتعلق بها ويدور عليها : فاللحن والركة ، ومخالفة العقل أو الحس ، والمجازفة بالوعد والوعيد ، ومزج الكلام البليغ الفطري بعبارات معقدة من عبارات الأصوليين أو المتكلمين ^(١) ، واختلاق الأحاديث تقرباً إلى الطبقة الحاكمة ، كلها مباحث تتعلق بالمتن المروي من حيث إدخال أشياء عليه لا تليق بالنبي . ومن ذلك إدراج بعض العبارات التي يستحيل صدورها عن رسول الله ﷺ ، كتمنيه الرق في حديث أبي هريرة ، ومنه الاعتقاد بأن قلب الحديث عمداً من الكذب ، والاعتقاد بأن بقاء التعارض بين حديثين مستحيل ، فيما أن يحملا على نسخ أحدهما للآخر أو تفصيله أو تخصيصه .

إن كل هذا يشير إلى نتيجة واحدة لا مراء فيها : هي أنه إذا كان لا بد من الاختيار بين السند والمتن أيهما تدور عليه مباحث المحدثين ، فانه المتن بلا

١ ذكر في « شرح الديباج المذهب ٥٣ » أن من الموضوع ما أورده الأصوليون من قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا روي الحديث عني فاعرضوه على كتاب الله تعالى ، فإن وافقه فاقبلوه ، وإن خالفه فردوه » . قال الخطابي : « وضعه الزنادقة » ، وعلى ذلك ففس . . .

نزاع ، وما السند إلا وسيلة إلى الأقوال والمتون .

وإذا انضم إلى هذا كله ورع الرواة في مختلف العصور ، وركوبهم المشاق في طلب الرحلة والأحاديث ، وشعورهم بقيمة المروي ، وبأن هذا الأمر دين ، أمكننا أن نقول : إن هذا المصطلح على نحو ما عرفه المحدثون ليس له في الدقة مثيل في التاريخ^(١) .

فكيف يبيح المستشرقون لأنفسهم بعد أن تجشموا عناء قراءة ما رأينا من المخطوطات والمدونات والصحف أن يزعموا أن لا طريق لصحة المتن سوى الاسناد ، وأن العرب لم يعنوا إلا بهذا الاسناد ؟ وكيف يجرؤ أكابرهم على المغالطة إلى هذا الحد فيصنفوا الكتب ويكتبوا الأبحاث لمجرد الطعن في الحديث ورجاله^(٢) ، والنيل من نصوصه ومتونه^(٣) ؟

وإذا انضم مرة أخرى إلى هذا كله ما حققناه من وجود وثائق تاريخية تثبت كتابة الأحاديث في حياة النبي ﷺ وتهدم ما بناه المستشرقون وأعوانهم من أحلام وآمال ، وتصور طرق المحدثين ومناهجهم في التربية والتعليم ، وتشددهم في الألفاظ التي يفرقون بها بين صور التحمل والأداء ، رأينا أن كل

١ ولقد اعترف المستشرق جولدزيهر بذلك ، ولكنه أبى أن يجمل الدقة فيه شاملة للمتن والسند معا . انظر :

Etudes sur la Trad. Islamique, p. 6.

٢ كطعن جولدزيهر في الصحابي أبي هريرة : انظر :

Zähriten, 78 — 79.

وعنه أخذ أحمد أمين رحمه الله وغفر له فخاض في ما لم تحمد عقباه .

Edw. E. Salisburg, « Contributions from original sources to our Knowledge of the Science of Muslim Tradition » in the Journal of the American oriental Society, VII, (1862) 60 — 142.

ثناء على عمل المحدثين ومصطلحاتهم الدقيقة لا يفي شيئاً مما لهم على ثقافتنا من يد ، وعلى الحضارة الانسانية من فضل ، وأيقنا أن دراسة مصطلح الحديث تدعيم لمناهجنا الأصلية في نشر الثقافة وهي مناهج لم يعرفها العالم مطبقة إلا مرة واحدة في عصورنا الذهبية ، ولا يمكن أن يطبقها غيرنا ، لأنها انبثقت من تفكيرنا القادر على التجريد ، ومن ثقافتنا الواسعة الشاملة ومن روح ماضينا المجيد .

وبعد ... فان المستشرقين قوم يتقنون الحرب وأساليب الهجوم ، ويتفوقون في إلقاء الشبهات وبث السموم ، ونحن قوم لا نتقن إلا ما نعلم ، ولا نعلم إلا ما نعتقد ، ولا يعنينا أن نحارب الناس ونجاولهم ونصاولهم حيث لا ضرورة لحرب ولا دافع لخيال أو صيال ، بل يعنينا أن يرى الناس الحق كما نراه بعيون ليس عليها غشاوة ، وقلوب ليس فيها مرض ...

وإلى شبابنا العربي المثقف نوجه هذه الكلمات ، فهل ينصتون ؟! وهلا

يوقنون ؟

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الباب الرابع

مكانة الحديث في التشريع واللغة والأدب

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أُسَلِّمُ إِلَيْهِ الْفَرْدُوسَ

الفصل الأول

مكانة الحديث في التشريع

إشادة القرآن بطاعة الرسول والتزام سنته

انتهى العلماء المحققون إلى أن الحديث الصحيح حجة على جميع الأمة ، وأيدوا رأيهم هذا بالآيات القرآنية التي تفرض على المؤمنين اتباع الرسول ، والتسليم لحكمه ، ورأوا من يحكي خلاف هذا المذهب غير خليق بالانتساب إلى العلم وأهله ، وإن نسب نفسه أو نسبته العامة إلى سعة المعرفة والتفقه في الدين (١) .

وكان طبعياً أن ينتهي التحقيق العلمي الدقيق إلى هذا الحكم السديد ، لأن الآيات التي فرضت على المؤمنين طاعة النبي ﷺ صريحة لا تحتمل التأويل ، وإنما تكون طاعته بالتزام سنته ، والعمل بحديثه ، والأخذ بمضمونه الصحيح في مسائل الدين ، واعتباره الأصل الثاني من أصول التشريع بعد القرآن المجيد .

ومع أن تقرير هذا الأمر على هذه الصورة الواضحة يبدو بديهياً ،

١ - قارن بقواعد التحديث ٢٦٣ .

نؤثر أن نجلو بعض الجوانب الشائكة التي تحفّ بِمُحِجَّةِ الحديث . فهل النصوص القرآنية الحاتّة على طاعة النبي تقرّ لحديثه بالاستقلال في التشريع ، فيؤخذ بما فيه من الأحكام كما يؤخذ بما في الكتاب ، أم لا تقرّ له بالاستقلال التشريعي ، كما هو إلا بيان للقرآن ، وراجع إليه ؟ وإن يكن الحديث مبيناً للقرآن أو مفصلاً لإجماله ، فكيف يعدّ مع الكتاب أصلاً من أصول التشريع مع أن أحكام الدين إنما تستقى من أحدهما فقط وهو كتاب الله المجيد ؟ وحين يؤخذ بالحديث أصلاً تشريعاً أو على غير استقلال ، هل يقبل فيه خبر الآحاد ، أم لا بد لتصحيحه من التقوية والتعزيز ؟

وإن الاجابة الدقيقة عن هذه الأسئلة لتفرض علينا في البداية سرد أهم النصوص القرآنية الدالة على وجوب العمل بالنسبة النبوية ، مشفوعة بتطبيقها العملي في واقع السيرة المطهرة ، ومقرونة بفهم الرعيل الأول من الصحابة لدلولها المتبادر من غير تكلف ولا اعتساف .

يرى عبد الرحمن بن يزيد رجلاً محرماً في موسم الحج قد ارتدى ثوباً مخيطاً ، فيرشده إلى نزع ثيابه والأخذ بسنة النبي عليه السلام في لباس الاحرام ، فيقول الرجل لعبد الرحمن : اثني بآية من كتاب الله تنزع ثيابي . فلا يرى عبد الرحمن خيراً من أن يقرأ عليه قول الله : « وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا » (١) . فترع الثوب المخيط لم يرد صريحاً في كتاب الله ، وإنما ورد في الحديث فقط . وهكذا انفردت السنة بهذا الحكم الشرعي ، وكانت أصلاً مستقلاً من أصول التشريع ، لأن الله أمر المؤمنين بالانتهاء عما نهى عنه نبي

١ سورة الحشر ٧ . وقارن بجامع بيان العلم (لابن عبد البر) ٢ / ١٨٨ .

أهدى عليه السلام .

ويصلي الإمام الكبير طاووس^(١) بعد العصر ركعتين ، فيقول له الصحابي الجليل ابن عباس : اتركها ، فيجيبه طاووس بأن الرسول عليه السلام إنما نهى عنها مخافة أن تتخذ سنة ، ولا ضير في هاتين الركعتين إن صلّينا بغير نية الاستمرار ، ولكن ابن عباس يصّر على نهى رسول الله ﷺ عن الصلاة مطلقاً بعد العصر ، ويؤكد لطاووس أن ليس له الخيار فيما جاء به رسول الله ، مستنداً إلى الآية الكريمة : « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة » من أمرهم » (٢) .

ولئن تكن للمؤمن خيرة فيما مضت به سنة الرسول ، فما عليه إلا أن يحكم هذه السنة في كل خلاف يشجر ، وفي كل دعوى ترفع ، مع التسليم التام لكل ما تصدره من أحكام ، مصداقاً لقوله تعالى : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً » (٣) . وجملة الروايات الواردة في سبب نزول هذه الآية تتلخص في أن النبي ﷺ قضى للزبير بن العوام بالشرب من شراج الخرة قبل رجل شهد بداراً من الأنصار (٤) . ولا ريب أن حديث النبي هنا قد انفرد بالتشريع في هذه

١ هو طاووس بن كيسان الخولاني الهمداني بالولاء . كان من أكابر التابعين ، ومن أشهر رواة الحديث المتفقهين فيه . توفي حاجاً بالمزدلفة سنة ١٠٦ هـ (تهذيب التهذيب ٢٨/٥) .

٢ الموافقات ٢٥/٤ .

٣ سورة النساء ٧٥ .

٤ انظر تفصيل هذه الرواية - مع تخريج الاسانيد والمفاضلة بينها ، في تفسير ابن كثير ٥٢٠/١ . ومفزى تفسير الآية - على جميع الآراء - أن الانصاري الذي اعترض على سقي الزبير قبله كان جديراً به قبول الحكم النبوي دون أن يجد في نفسه منه حرجاً .

المسألة التي لم يعرض لها القرآن بحكم صريح .

وعندما خاطب الله نبيّه بقوله : « وأنزلنا اليك الذكر لتبينَ للناس ما نزل إليهم »^(١) ، نبّه المؤمنين إلى مكانة السنّة في التشريع ، فإنّ أقوال الرسول وأعماله تبينَ المراد من القرآن ، إذ تفصّل ما أجمله ، وتقيّد ما أطلقه ، وتخصّص فيه ألفاظ العموم ، وتعيّن ما لم يعيّنه من المقادير والحدود والجزئيات . فللسنّة أن تنفرد في التشريع حين يسكت القرآن عن التصريح ، ولها أن تقوم بوظيفة التبيان حين يترك لها التفصيل والتوضيح . وذلك ما استنتجه عمران بن حصين لما رمى رجلاً بالغفلة الشديدة والفهم السقيم ، وقال له مؤنباً مقرّعاً : إنك امرؤ أحمق ! أتجد في كتاب الله ركعات الظهر أربعاً لا يجهر فيها بالقراءة ؟ ثم سرد له بعض أحكام الصلاة ومقادير الزكاة وما أشبه ذلك من أركان الاسلام وفرائضه ، ثم قال للرجل : أتجد هذا كله مفسراً في كتاب الله ؟ إن كتاب الله أبهم هذا وأجمله ، وإنما فسّرتَه السنّة توضيحاً وتبياناً^(٢) .

شمول السنّة كل آفاق التشريع

وتكاد الأمثلة الواردة في تفصيل السنّة مجملات القرآن تشمل كل آفاق التشريع الاسلامي في العبادات والمعاملات والحلال والحرام . وينتهي النبي ﷺ في كل منها ، على حدة ، إلى التبيان الدقيق عن

١ سورة النحل ٤٤ .

٢ قارن بجامع بيان العلم ١٩١/٢ والمواقفات ٢٦/٤ .

طريق القياس تارة ، والمقارنة بين نظيرين تارة أخرى ، والموازنة بين متقابلين تارة ثالثة .

فإذا قال الله : « وأحلّ الله البيع وحرم الربا »^(١) أدرك رسول الله ﷺ أن الزيادة من غير مقابل ولا عوض هي السر في تحريم الربا ، فألحق قياساً بالربا كل تعامل يشمل على زيادة من هذا النوع ، وحكم بأن « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبرّ بالبرّ ، والشعر بالشعر ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، سواء بسواء ، يداً بيد ، فمن زاد أو ازداد فقد أربى »^(٢) ، ثم ينحّي عن مدلول الربا ما اختلفت فيه تلك الأصناف ولم تماثل ، فخلا من كل زيادة لا عوض فيها ، فيقول عليه السلام : « فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد » .

وإذا حرم القرآن الزنى وأباح النكاح في آيات معروفة ، وسكت عن حكم النكاح المخالف للشرع ، كزواج المرأة بغير إذن وليها مثلاً ، عقد النبي ﷺ مقارنة بين السفاح المحض وهذا اللون من النكاح المخالف للشرع ، وقضى ببطلان ما لم تراع فيه أصول العقد الزوجي ، فقال : « أيما امرأة نكحت بغير إذن مواليها فنكاحها باطل »^(٣) .

وإذا عدّ القرآن صيد البحر حلالاً طيباً فقال : « أحلّ لكم

١ البقرة ٢٧٥ .

٢ الحديث من رواية مسلم في صحيحه وأحمد في مسنده وأبي داود في سننه . وهو حديث مشهور .

٣ غارن بسنن أبي داود ٣٠٨/٢ رقم الحديث ٢٠٨٣ (باب في الولي) والحديث من رواية السيدة عائشة رضي الله عنها .

صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة»^(١) ، وحرّم الميتة تحريماً قاطعاً في مواطن متعددة^(٢) ، وازنّ رسول الله ﷺ بين حِلّ الصيد البحري المطلق وحرمة الميتة في صيغتها العامة المطلقة ، فخصّ ميتة البحر بالحل واستثنّاها من الحكم العام ، وقال عن البحر : « هو الطهور مساؤه الحلّ ميتته »^(٣) ، وأكدّ هذا التخصيص بقوله في الحديث الآخر : « أحلتّ لنا ميتتان ودمان ، فأما الميتتان فالجراد والحوت ، وأما الدمان فالكبد والطحال »^(٤) .

ولحلّ شحور العلماء الأولين بأثر السنّة العظيم في توضيح الأصول القرآنية ، بأي طريق تمّ ذلك التوضيح ، هو الذي حمل بعضهم على الحكم بأن السنّة قاضية على الكتاب ، حتّى قال الأوزاعي : « الكتاب أحوج إلى السنّة من السنّة إلى الكتاب »^(٥) . وما أراد الأوزاعي ولا غيره بهذا إلاّ التنبيه على أن أعلم الخلق بمعاني القرآن هو رسول الله الأمين الذي لا ينطق عن الهوى ، إنّ هو إلّاّ وحي يوحى . ومن هنا قيل لمطرف بن عبد الله بن الشخير^(٦) : لا تحدثونا إلّاّ بالقرآن ، فقال للسائلين : والله ما نريد بالقرآن بدلاً ، ولكن نريد من هو أعلم منا بالقرآن^(٧) !

١ سورة المائدة ٩٦ .

٢ كما في سور البقرة ١٧٣ والمائدة ٣ والانعام ١٤٥ .

٣ قارن بسنن أبي داود ٥٤/١ رقم الحديث ٨٣ .

٤ قارن بسبل السلام لمحمد بن اسماعيل الصنعاني ٧٦/٤ (شرح بلوغ المرام لابن حجر) .

٥ جامع بيان العلم ١٩١/٢ .

٦ مطرف بن عبد الله بن الشخير ، زاهد من كبار التابعين ، ثقة فيما رواه من الاحاديث . توفي

بالبصرة سنة ٨٧ هـ (وفيات الاعيان ٩٧/٢) .

٧ الموافقات ٢٦/٤ .

وما دامت الأمثلة التي ذكرناها تجعل السنة بين أمرين : فهي إما مستقلة في التشريع بما ليس في القرآن ، وإما مفسرة لمجملات القرآن ، فلا مناص من الاعتراف - كما قال الشاطبي - بأن « كل أدلة القرآن تدل على أن ما جاء به الرسول ، وكل ما أمر به ونهى عنه ، فهو لاحق في الحكم بما جاء في القرآن ، فلا بُدَّ أن يكون زائداً عليه » (١) . وإن هذه الزيادة الملحوظة في التفصيلات النبوية هي التي تجعل للحديث ، على جميع الأقوال ، المرتبة الثانية بعد القرآن ، وهي التي تؤكد أن الشرع الاسلامي يتكوّن من الأصلين معاً : القرآن والحديث ، مصداقاً لقول النبي الكريم نفسه : « تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما : كتاب الله وسنتي » (٢) .

استقلال السنة بالتشريع ولو كان أصلها في الكتاب

فإن قيل بعد هذا : بل القرآن دالّ على كل ما في الحديث إجمالاً وتفصيلاً ، وما سنّ الرسول سنة قطّ إلاّ كان في الكتاب أصلها ، لأن الله أنزل القرآن « تبياناً لكل شيء » (٣) ، وتمّم به الدين كله فقال : « اليوم أكملت لكم دينكم » (٤) ، وقال : « ما فرّطنا في الكتاب من شيء » (٥) ، فليس للسنة ، بأيّ صورة ، أن تزيد

١ الموافقات ١٤/٤ .

٢ قارن بجامع بيان العلم ١٨٠/٢ .

٣ سورة النحل ٨٩ .

٤ سورة المائدة ٣ .

٥ سورة الانعام ٣٨ .

في التشريع شيئاً فضلاً على استقلالها بالنشرع ، أحلنا أصحاب هذه الشبهة على القرآن نفسه الذي يشيد بطاعة الرسول ، ويحذر من مخالفته ، ولا يفرق في ذلك بين ما فسرّه النبي من القرآن وما أمر به في سنته أمراً مستقلاً ، فهو الذي يقول بلهجة الإنذار : « فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة » ^(١) ، وبهذه يخصّه بشيء يطاع فيه ولا يعصى ، وهو سنته التي جاء بها ولم تكن من القرآن ولا أنت في القرآن . ويشبه هذا ما أمر الله به المؤمنين من ردّ النزاع إلى الله ورسوله في قوله : « فان تنازعتم في شيء فردّوه إلى الله ورسوله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » ^(٢) وإنما يكون الردّ إلى الله رجوعاً إلى الكتاب ، ولا يكون الردّ إلى الرسول إلا رجوعاً إلى سنته بعد وفاته عليه السلام .

ولترجع السّنة بعد هذا إلى القرآن بمبدولاتها التفصيلية كلها ، فان أحداً من أهل العلم لا يخالف في أن العمل بما جاءت به السّنة هو عمل بالقرآن ، لأن القرآن هو الذي دلّ على وجوب العمل بالسّنة ، ولأن القرآن أعمّ والحديث أخصّ ولا بدّ أن يشتمل الأعمّ بكلياته على الأخصّ بجزئياته ، وما بين القرآن والحديث من اتفاق في الأصول لا ينفي ما تفرّد الحديث بتشريعه أو توضيحه حتى من تلك الأصول ، فانما جعل الله رسوله إماماً ، وسنته قدوة ، وهديه النبوي أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيراً .

١ سورة النور ٦٣ .

٢ سورة النساء ٥٩ .

ولقد تحدّث الإمام الشافعي في «رسالته»^(١) عما سنّه رسول الله ﷺ مما ليس فيه نص قرآني ، فأداره على أربعة وجوه ترتد كلها إلى الإقرار بوجود زيادة في السنّة على ما في الكتاب ، وأوشك -- هو يعلّل مصدر هذه الزيادة ومدى حجّيتها في التشريع -- أن يرجح الوجه الثاني الذاهب إلى أن النبي عليه السلام «لم يسنّ سنّة قطّ إلا ولها أصل في الكتاب كما كانت سنّته ليتبّين عدد الصلاة ، وعملها ، على أصل جملة فرض الصلاة ، وكذلك ما سنّ من البيوع وغيرها من الشرائع ، لأن الله تعالى قال : «لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل»^(٢) وقال : «وأحلّ الله البيع وحرم الربا»^(٣) . فما أحلّ وحرم فلنما بيّن فيه عن الله كما بيّن الصلاة»^(٤) .

ويخيل إلينا أن المذهب الأخير هو أصوب المذاهب لدى توضيح مكانة الحديث في التشريع ، فإنه يوفّق بغير تكلف ولا تعسف بين اشتمال القرآن على كل شيء ، وتبيانه كل شيء ، وأن الله لم يفرط فيه من شيء ، وبين إثبات السنّة أحكاماً لم يثبتها القرآن ولم ينفها مع أن أصولها الأولى واردة في القرآن ، وإن هذا المذهب المعتدل ليأذن لنا ، دون تردد ، بتسمية الحديث «الأصل الثاني من أصول التشريع في الاسلام» ، ولا علينا بعد أن يُعدّ هذا الأصل عند بعضهم مستقلاً

١ الرسالة ٩١ .

٢ سورة النساء ١٩ .

٣ سورة البقرة ٢٧٥ .

٤ قارن هذا بقول الطبري في التفسير ٢٥/١ : «ان مما أنزل الله من القرآن على نبيه ما لا يوصل الى علم تاويله الا ببيان الرسول صلى الله عليه وسلم ، وذلك تاويل جميع ما فيه من وجه امره ونهيه ، وتدبه وإرشاده ، الى اخره» .

فما شرعه من أحكام ، وعند بعضهم الآخر غير ذي استقلال. وقد يما
قال العلماء وصدقوا : « ترك الكتاب موضعاً للسنة ، وتركت السنة
موضعاً للقرآن » (١) . ولا غرابة في هذا بعد قول الله : « من يطع
الرسول فقد أطاع الله » (٢) !

١ الموافقات ١٦/٤ - ١٧ .

سورة النساء ٨٠ .

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الثاني

الحديث الصحيح حجة في التشريع

لا فرق بين السنة والكتاب في الحلال والحرام

لكأني برسول الله ﷺ استشفّ حجاب الغيب فرأى في القرون من بعده قوماً يفرقون بين كتاب الله وسنة رسوله ، ولا يعملون إلا بما نصّ عليه القرآن وحده ، فإذا هو يصوّر لنا هؤلاء تصويراً ينبشنا عن فداحة خطئهم ، وضلالهم عن الصراط المستقيم ، فيقول : « ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه ، ألا يوشك رجل شبعانٌ على أريكته يقول : عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلّوه ، وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه . وإن ما حرّم رسول الله ﷺ كما حرّم الله » (١) .

ويفسر الإمام الشافعي اعتناء النبي نفسه بضمّ سنته إلى كتاب الله في الحلال والحرام ، وفي كل أمر تشريعي ذي بال ، بأن رسول الله ﷺ لم يحلّ إلا ما أحلّ الله في كتابه ، ولم يحرم إلا ما حرّم الله في

١ رواه أبو داود والدارمي وابن ماجه من طريق المقدم بن سعد يكره ، وقد عد الشاطبي هذا الحديث دليلاً على أن في السنة ما ليس في الكتاب (الموافقات ٤ / ١٥) .

كتابه ، ثم يؤكد بلهجة جازمة حاسمة أن « جميع ما تقوله الأئمة شرحٌ للسنة ، وجميع السنة شرح للقرآن » (١) . ويكاد غير الشافعي يغلو في تفسير هذه الظاهرة حين يعدّ السنة « وحياً ينزل به جبريل على رسول الله كما ينزل عليه بالقرآن ، ويعلمه إياه كما يعلمه القرآن » (٢) ، ويصرّح أبو البقاء بهذا التفسير حين يقول في كليّاته (٣) دون تجويز ولا اتساع : « والحاصل أن القرآن والحديث يتحدان في كونهما وحياً منزلاً من عند الله ، بدليل : « إن هو إلا وحي يوحى » إلا أنهما يتفارقان من حيث إن القرآن هو المنزل للإعجاز والتحدّي به بخلاف الحديث ، وإن ألفاظ القرآن مكتوبة في اللوح المحفوظ ، وليس لجبريل عليه السلام ولا للرسول عليه الصلاة والسلام أن يتصرفا فيها أصلاً . وأما الأحاديث فيحتمل أن يكون النازل على جبريل (منها) معنىً صِرْفاً فكساه حِلّة العبارة » .

ولقد نكون أشدّ ميلاً - من ناحية الوحي - إلى التفرقة بين نزول القرآن على قلب النبي وإلهامه النطق ببعض الأحاديث ، ثم ننجح - بسبب هذه التفرقة - إلى استقلال القرآن وحده بظاهرة الوحي على النحو الذي أوضحناه في كتابنا « مباحث في علوم القرآن » (٤) ، إذ « كان عليه السلام يفرق بوضوح بين الوحي الذي ينزل عليه وبين أحاديثه

١ - قارن بقواعد التحديث ٣٣ .

٢ - عزّا المفاسمي هذا الى حسان بن عطية في رواية بهذا المعنى ذكرها في قواعد التحديث ٣٢ .

٣ - كليّات أبي البقاء ٢٨٨ (المطبعة الاميرية سنة ١٢٨١ الطبعة الثانية) . وقارن بالاحكام لابن حزم ٩٦/١ .

٤ - راجع من كتابنا هذا معناية خاصة الفصل الثاني من الباب الاول ص ٢٢ (مبحث ظاهرة الوحي) الطبعة الثالثة ، دار العلم للملايين .

الخاصة التي كان يعبر عنها بإلهام من الله : فما يحول في نفسه من خواطر وأفكار كان ذا صفة إنسانية محضة لا يمكن أن يختلط بالكلام الرباني» (١). ونؤثر إذاً - لتبيان المعنى «التوقيفي» في الأحاديث النبوية التبليغية - أن نسميها «بالحكمة» كما سهاها القرآن في قوله تعالى : «لقد مَنَّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبلُ لفي ضلال مبين» (٢) ، فقد اختار معظم العلماء المحققين أن الحكمة في الآية هي شيء آخر غير القرآن ، وهي مجموعة ما أطلع الله عليه رسوله من مقاصد الشرع وتعاليمه وأسراره ، التي لا يمكن أن تكون غير سنة الرسول القولية والفعلية ، لأن الله أمَّنَّ على خلقه - كما قال الشافعي - «بتعليمهم الكتاب والحكمة ، فلم يجز - والله أعلم - أن يقال : الحكمة هنا إلا سنة رسول الله ، وذلك أنها مقرونة مع الكتاب ، وأن الله افترض طاعة رسوله ، وحتَّم على الناس اتباع أمره ، فلا يجوز أن يقال لقول : (فُرضَ) إلا لكتاب الله وسنة رسوله ، لما وصفنا من أن الله جعل الإيمان برسوله مقروناً بالإيمان به» (٣) .

تفاوت علم الصحابة بسنة رسول الله

ولو رجعنا إلى العصر النبوي لرأينا رسول الله في البيت والمسجد والسوق وساحة المعركة ، وفي الحضر والسفر ، معلماً للرعيل الأول من

١ انظر كتابنا (مباحث في علوم القرآن) ص ٣٢ وما بعدها .

٢ سورة آل عمران ١٦٤ .

٣ الرسالة ص ٧٨ .

الصحابة الكرام ، يرشدهم بأقواله وأفعاله إلى فهم القرآن في كل نازلة تقع لهم ، ولرأينا من عناية أولئك الصحابة بسنته عليه السلام ما لا تدرك العبارة وصفه ، حتى كان بعضهم يتناوبون مجلسه يوماً بعد يوم ، ينزل هذا يوماً وينزل ذاك يوماً آخر ، ثم يخبر كل منها صاحبه بما سمعه من أقوال رسول الله وتوجيهاته ، مخافة أن يفوت أحدهم منها شيء ، بعد أن شوقهم عليه السلام إلى العلم وأروى ظمأهم إليه بمثل قوله : « رحم الله امرأً سمع مقالتي فآداها كما سمعها ، فربّ مبلغ أوعى من سامع » (١) .

لكنّ الصحابة لم يبلغوا جميعاً مرتبة الاجتهاد ، بل تفاوتوا في علمهم بسنة الرسول وأقواله ، إذ كان فيهم القروي والبدوي ، والصانع والتاجر ، وفيهم من صحب النبي ﷺ مرة واحدة ، ومن سمع منه حديثاً واحداً . « ولا شك أن من سمع حديثاً عن رسول الله أو عن واحد من الصحابة كان يعمل به حسب فهمه ، مجتهداً كان أو لا ، ولم يُعرف أن غير المجتهد منهم كُلف بالرجوع إلى المجتهد فيما سمعه من الحديث ، لا في زمانه ﷺ ، ولا بعده في زمان الصحابة رضي الله عنهم . وهذا تقرير منه ﷺ بجواز العمل بالحديث لغير المجتهد ، وإجماع من الصحابة عليه . ولولا ذلك لأمر الخلفاء غير المجتهد منهم — سيما أهل البوادي — ألا يعلموا بما بلغهم عن النبي ﷺ مشافهة أو بواسطة حتى يعرضوه على المجتهدين منهم ، ولم يرد في هذا عين ولا أثر » (٢) .

١ جامع بيان العلم ٣٩/١ .

٢ من أقوال الامام السندي الحنفي ، نقلها علم الدين الغلاني في (ايقاظ الهمم) ص ٩٠ .
(مطبعة رياض الهند سنة ١٢٩٨ هـ) .

ولم يكن بدّ - وقد تفاوت علم الصحابة بسنة الرسول - من أن يختلفوا في تعليل بعض الأحكام ، وفي ضبط بعض الألفاظ ، وفي مقدار موافقتهم للسنة فيما اجتهدوا فيه واستنبطوه ، إذ « رأى كل صحابي ما يستره الله له من عبادة النبي وفتاواه وأفضيته ، فحفظها وعقلها ، وعرف لكل شيء وجهاً من قبل حُفوف القرائن به ، فحمل بعضها على الإباحة ، وبعضها على النسخ لأمارات وقرائن كانت كافية عنده ، ولم يكن العمدة عندهم إلا وجُدان الاطمئنان والتلج من غير التفاتٍ إلى طُرُق الاستدلال » (١) .

تمر بالنبي وصحابته جنازة ، فيقوم لها ويقوم الصحابة معه اقتداءً به ، ولكنهم لا يعرفون سرّ قيامه لها ، ولا يكتّم أحد الصحابة عجبه ، فيقول : يا رسول الله إنها جنازة يهودي ، ويحييه النبي ﷺ بقوله : « أليست نفساً ؟ ! » ثم يردف معلماً مرشداً : « إذا رأيتم الجنازة تقوموا لها » (٢) . وقد اختلف الصحابة في تعليل القيام للجنازة ، وتفسير عموم الأمر به للمؤمن والكافر على السواء ، فقليل : تعظيماً لهول الموت ، وقيل : إعظاماً للملائكة الحافين بالميت (٣) . ولكن مقتضى التعليل بقوله عليه السلام : « أليست نفساً » أن القيام يستحب لكل جنازة (٤) .

ويروي عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ : « أن الميت يعذب ببكاء

١ قارن بحجة الله البالغة ١١٣ (لولي الدين الدحلوي) طبع بمصر سنة ١٣٤١ هـ .

٢ الحديث في الصحيحين من طريق جابر بن عبد الله مرة ، ومن طريق سهل بن حنيف مرة أخرى . وقارن بسنن أبي داود ٢٧٧/٣ رقم الحديث ٣١٧٤ (باب القيام للجنازة) .

٣ قارن بحجة الله البالغة ١١٤ .

٤ الى هذا التعليل ذهب الشوكاني في (نيل الاوطار) .

أهله عليه» فتقضي عليه عائشة أم المؤمنين بأنه لم يأخذ الحديث على وجهه ، ولم يضبط لفظه ، وإنما مرّ رسول الله ﷺ على يهودية يبكي عليها أهلها ، فقال : «لأنهم سيكون عليها وإنها تعذب في قبرها» ، فلم يكن العذاب لبكاء أهلها عليها ، وليس عذاب كل ميت في قبره معلولاً للبكاء ، كما يستتج من ألفاظ الحديث برواية ابن عمر . بل الحديث — على رواية عائشة — تقرير لمشهد حكاه النبي عليه السلام كما سمعه ورآه ، فلا يتضمن حكماً شرعياً ولا تعليماً نبوياً^(١) .

وقد يقع اجتهاد الصحابي موافقاً للحديث كما في رواية النسائي أن ابن مسعود رضي الله عنه سئل عن امرأة مات عنها زوجها ولم يفرض لها صداقاً ، فقال : لم أر رسول الله ﷺ يقضي في ذلك ، فاختلفوا عليه شهراً وألحوا ، فاجتهد برأيه وقضى في ذلك . فاختلفوا عليه شهراً وألحوا ، فاجتهد برأيه وقضى بأن لها مهر نساءها لا وكس ولا شطط وعليها العدة ، ولها الميراث . فقام معقل بن يسار ، فشهد بأنه ﷺ قضى بمثل ذلك في امرأة منهم . ففرح بذلك ابن مسعود فرحة لم يفرح بمثلها قط بعد الاسلام^(٢) .

وهكذا اختلفت مذاهب أصحاب النبي عليه السلام ، وأخذ عنهم التابعون ، فحفظ كل ما تيسر له ، وعرف مذاهب الصحابة ، ووفق بين المختلف منها على ما تيسر له ، ورجّح بعض الأقوال على بعض ، وصار لكل عالم من أئمة التابعين مذهب مستقل ، وانتصب في كل بلد

١ انظر حجة الله البالغة ١١٣ .

٢ قارن بقواعد التحديث ٣١٤ .

إمام ، واستفتاهم المستفتون ، ودارت بينهم المسائل ، ورفعت إليهم الأقضية والأحكام^(١) .

نشأة المذاهب واحتجاج أصحابها بالحديث

وسمع أتباع التابعين فتاوى المفتين ، وسألوا عن قضاياهم ومسائلهم في الأمصار ، ولم يألوا جهداً في الاجتهاد والاستنباط ، وفي القضاء والفتوى ، ثم كانت المذاهب ، وكثر أتباعها ، واستند كلٌّ - تأييداً لرأيه - إلى السنة يستنتقها الحكم الصحيح في إيضاح المشكلات ، والفصل في المنازعات ، وصرّح أصحاب تلك المذاهب كلها بتعيين العمل بالسنة ، ووجوب الاحتجاج بها ، وأمسوا - عند اختلاف أحاديث الرسول في مسألة ما - يرجعون إلى أقوال الصحابة لأنهم أقرب إلى نبع الإسلام الأصل ، وأقرب الناس عهداً برسول الله ﷺ .

على أن أصحاب المذاهب المشهورة - مهما يزعم الباحثون من تفاوتهم في حفظ الحديث والعلم به - قد أجمعوا كلهم على أن الحديث إذا صح يقدم على القياس والنظر ، فما فيهم إمام إلا قال : « إذا صح الحديث فهو مذهبي » أو عبارة تشبه هذه . حتى أبو حنيفة « الذي أفرط أصحاب الحديث في ذمه وتجاوزوا الحد في ذلك »^(٢) ، لم يوجه وجهه إلا للعمل بالسنة متى ظفر بها وصحت لديه . وقد فسر الشعراني وجهة نظر أبي حنيفة أدق التفسير حين قال : « ويحتمل أن الذي أضاف إلى الإمام أبي حنيفة أنه يقدم القياس على النص ، ظفر بذلك في كلام

١ سيرة الله البالغة ١١٤ بشيء من التصرف .

٢ هذه عبارة ابن عبد البر في (جامع بيان العلم ١٤٨/٢) .

مقلديه الذين يلزمون العمل بما وجدوه عن إمامهم من القياس ، ويتركون الحديث الذي صحّ بعد موت الإمام ، فالإمام معذور ، وأتباعه غير معذورين ، وقولهم : (إن إمامنا لم يأخذ بهذا الحديث) لا ينهض حجة ، لاحتمال أنه لم يظفر به أو ظفر به لكن لم يصحّ عنده» (١) .

وربما عذرنا أبا حنيفة في إدخاله الرأي والقياس على الآثار واعتبارهما وردّه كثيراً من أخبار الآحاد ، إذا عرفنا أن الكذب على رسول الله فشا في عهده فشواً مخيفاً ، فكان لزاماً على إمام الرأي أن يتشدد في قبول الأحاديث ، ويشترط للعمل بأخبار الآحاد شروطاً عسيرة ربما غلا في بعضها ، فحمل الأئمة على انتقاد بعض موافقه ، وعلى ذم مذهبه أحياناً .

وأهم شروطه في هذا الباب ألا يعارض خبر الآحاد الأصول المجتمعة بعد استقرار موارد الشرع ، وألا يعارض عمومات القرآن وظواهره ، وألا يخالف السنّة المشهورة ، سواء أكانت قولية أم فعلية ، وألا يخالف العمل المتوارث بين الصحابة والتابعين دون تخصيص بلد ، وألا يعول الراوي على خطئه ما لم يذكر مرويته ، وألا يعمل الراوي بخلاف حديثه ، وألا يترك أحد المختلفين في الحكم من الصحابة الاحتجاج بالخبر الذي رواه أحدهم ، وألا يكون الخبر منفرداً بزيادة ، سواء أكانت في المتن أم في السند ، وألا يكون مما تعم به البلوى (٢) .

أما الشافعي فإجلاله للحديث أشهر من أن يعرف به ، فهو القائل : « وهل لأحد مع قول رسول الله ﷺ حجة ؟ بأبي هو وأمي ! » (٣)

١ الميزان للشعراني ص ٧١ .

٢ قارن بأصول السرخسي ٣٦٤/١ .

٣ الميزان للشعراني ص ٦٥ .

وهو الذي أفرد في رسالته فصلاً برمته لتبيان « الحجة في تثبيت خبر الواحد »^(١) .

وأما مالك بن أنس فحسبك أنه إمام أهل المدينة ، دار السنة المشرفة ، وأن كتابه « الموطأ » نمط من الفقه على طريقة أهل الحديث . وقد جاء احتجاجة بالحديث عملياً تطبيقياً ، فلن تزيد الأقوال المروية عنه في هذا الصدد إيضاحاً ولا تفصيلاً . وكان مالك — على كل حال — يرى أن خبر الآحاد قطعي يوجب العلم والعمل معاً^(٢) .

وأما أحمد بن حنبل فمسنده العظيم في الحديث ينبئ عن مكانة السنة العظمى لديه في التشريع ، وما من ريب في أنه من أكبر حفاظ الحديث ، بل كان الحديث أغلب عليه من الفقه ، « فإذا وجد النص أفتى بموجبه ولم يلتفت إلى ما خالفه ولا من خالفه كائناً من كان »^(٣) .

وإن هذا كله ليؤكد أن كبار الأئمة كانوا يعرفون للحديث مكانته ، ويعتدونه الأصل الثاني للتشريع ، وإنما يختلفون في مدى اطمئنانهم إلى أخبار الآحاد .

الاحتجاج بخبر الآحاد وشروطه

ومن لم يحتج بخبر الآحاد إلا بشروط — كما صنع أبو حنيفة — كان يلتمس العذر لنفسه فيما ورد من آثار عن الصحابة ربما استؤنس

١ انظر الرسالة ٤٠٦ .

٢ الأحكام (للآمدي) ١٠٨/١ .

٣ اعلام الموقعين (لابن القيم) ٣٢/١ مطبعة النيل سنة ١٣٢٥ هـ .

بها على أن بعضهم لم يكن يعمل بهذا الضرب من الخبر الأحادي : فقد ردّ أبو بكر خبر المغيرة في ميراث الجدة حتى انضم إليه خبر محمد ابن مسلمة ؛ وردّ عمر خبر أبي موسى في الاستئذان حتى انضم إليه أبو سعيد ؛ وردّ أبو بكر وعمر خبر عثمان في إذن رسول الله ﷺ في ردّ الحكم بن العاص ؛ وردّ عليّ خبر أبي سنان الأشجعي في المفوضة ؛ وكان عليّ لا يقبل خبر أحد حتى يحلفه سوى أبي بكر ؛ وردت عائشة خبر ابن عمر في تعذيب الميت ببكاء أهله (١) .

والحق أن الصحابة احتجوا بخبر الآحاد ، وعملوا بمضمونه ، وإنما توقفوا في قبول بعضه دفعا للريبة ، أو رغبة في اليقين ، أو تَوَاصِيًا بالحيلة البالغة في رواية الحديث . ويفسر هذا قول عمر لأبي موسى : « أما إني لم أتهمك ، ولكنه الحديث عن رسول الله ﷺ » ! ويزيل اللبس في هذا مرة واحدة علمنا بحقيقة الخبر الأحادي ، فليس المراد منه ما رواه واحد فقط ، بل ما يقابل المتواتر كما أوضحنا في بحث الصحيح (٢) ، فانضمام صحابي آخر إلى الصحابي الأول في الروايات المذكورة ليس كافياً لإخراجها من صفة « الأحادية » ، بل لو انضم إلى الصحابي الأول اثنان أو ثلاثة أو حتى جمع كثير لا يؤمن تواطؤهم على الكذب لم تخرج تلك الأخبار عن حيز الآحاد . ولهذا قال الآمدي : « وما ردّوه من الأخبار أو توقفوا فيه إنما كان لأمر اقتضت ذلك من وجود معارضٍ أو فوات شرط ، لا لعدم الاحتجاج بها في جنسها مع كونهم متفقين على العمل بها » (٣) ، وعلى هذا متى

١ الأحكام للآمدي ٩٤/١ -

٢ ارجع الى صفحة ١٥٠ وقارن بشرح النخبة ٦ -

٣ الأحكام للآمدي ٩٧/١ - وقارن باغاة اللهفان في طلاق الغضبان (لابن القيم) ١٦٠ -

صحّ الخبر صار أصلاً من الأصول . فلم يكن الباحث بحاجة إلى عرضه على أصل آخر ، لأن الأصل الثاني إن وافقه عضده وقوّاه ، وإن خالفه لم يَجْزُ ردّ أحدهما لأن هذا من قبيل ردّ الخبر بالقياس ، وهو مرفوض بالاتفاق ، فإن السنّة مقدّمة على القياس ^(١) . «ولو أن امرأً قال : لا نأخذ إلا ما وجدنا في القرآن لكان كافراً بإجماع الأمة ، ولـكان لا يلزمه إلا ركعة ما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل ^(٢) ، وأخرى عند الفجر ، لأن ذلك هو أقل ما يقع عليه اسم صلاة ، ولا حدّ للأكثر في ذلك ^(٣) . »

لكن صحة العمل بخبر الواحد شيء ، والقطع به شيء آخر ، فالجمهور على أن خبر الواحد الثقة حجة يلزم به العمل ^(٤) ، ويظلّ هذا النوع من الخبر ظني الدلالة لا يفيد القطع عند أكثرهم ^(٥) ، وذهب قوم ، منهم الإمام أحمد ، والحرث بن أسد المحاسبي ، والحسين ابن علي الكرابيسي ، وأبو سليمان - وروي عن مالك - إلى أنه قطعي موجب للعلم اليقيني ^(٦) ، حتى قال ابن حزم : « إن خبر الواحد العدل عن مثله إلى رسول الله ﷺ يوجب العلم والعمل معاً » ^(٧) . ومن هنا

١ ذكر نحو هذا ابن السمعاني في كتابه « الاصطلاح » ، نقله القاسمي في قواعد التحديث ٧٧ .

٢ أخذنا من قوله تعالى في سورة الاسراء : أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل ، وقرآن الفجر ان قرآن الفجر كان مشهودا » .

٣ الاحكام في اصول الاحكام لابن حزم ٨٠/٢ .

٤ شرح مقدمة مسلم (للنووي) ٦٣/١ .

٥ علل النووي في (التقریب ٤١) علم قطعية الآحادي ولو كان صحيحا بقوله : « لجواز الخطأ والنسيان على الثقة » وعزا هذا الرأي للأكثرين والمحققين .

٦ الاحكام (للآمدي) ١٠٨/١ .

٧ الاحكام في اصول الاحكام لابن حزم ١١٩/١ - ١٢٧ .

تصدى الخطيب البغدادي لنقد هذا الرأي فَعَقَدَ في «الكفاية» فصلاً للرد على من قال : يجب القطع على خبر الواحد^(١) . وآخر لذكر شبهة من زعم أن خبر الواحد يوجب العلم ، وإبطال تلك الشبهة^(٢) ، ولم يرَ في الوقت نفسه مانعاً من الافاضة في التزام العمل بأخبار الآحاد ، والاحتجاج على ذلك بما صحَّ من الروايات ، إذْ تكلم على ذلك كله في بحث مستقل بعنوان : « ذكر بعض الدلائل على صحة العمل بخبر الواحد ووجوبه »^(٣) ، ثم فصل ما يقبل فيه خبر الواحد وما لا يقبل فيه ، وانتهى إلى أن هذا الضرب من الخبر لا يقبل في « منافاة حكم العقل ، وحكم القرآن الثابت المُحَكَّم ، والسنة المعلومة ، والفعل الجاري مجرى السنة ، وكل دليل مقطوع به »^(٤) .

ولئن دلّ هذا على شيء فانما يدلّ على مكانة الحديث الصحيح في التشريع ولو رُوي آحادياً ، فانه لَيَبْدُو عسيراً ، بل شبه مستحيل ، أن تروى أخبار العلوم الوضعية ، فضلاً على الدينية السماوية ، بطرق أدقّ إسناداً ، وأصدق ورعاً ، وأكمل أمانة . وأشدّ حذراً ، وأبلغ احتياطاً ، وأوسع شهرة واستفاضة وانتشاراً ، من أحاديث هذا الرسول العربي العظيم ، ولو لم يبلغ معظمها درجة التواتر ، ولم تورث أجيال الأمة كلها شعوراً واحداً — أو مماثلاً — في العلم القطعي اليقيني . ولذلك لا يضرّ الخبر الصحيح عمل أكثر الأمة بخلافه ، لأن قول

١ الكفاية ففي علم الرواية ١٨ - ٢٠ .

٢ المصدر نفسه ٢٥ - ٢٦ .

٣ نفسه ٢٦ .

٤ نفسه ٤٣٢ .

الأكثرين ليس بحجة^(١) ، ولأن العمل بالحديث خاضع لمقاييس نقدية
تتناول - كما أوضحنا^(٢) - المتن قبل السند ، والمضمون قبل الشكل ،
والمعنى قبل المبني .

الاحتجاج بالخبر المحتفّ بالقرائن ، واستبعاد الضعيف

من أجل هذا لم يكتفِ المحققون من العلماء بالاحتجاج بما صحّ سنده
من أخبار الآحاد ، بل احتجوا أيضاً بالخبر المحتفّ بالقرائن ، وعدّوه
مفيداً للعلم^(٣) ، وجنحوا إلى اعتباره أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة
الطرق القاصرة عن التواتر ، وإن كانوا قد خصّصوا هذا المزية « بما لم
ينتقده أحد من الحفاظ ، وبما لم يقع التجاذبُ بين مدلوليّهِ ، حيث
لا ترجيح ، لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلمَ بصدقهما من غير ترجيحٍ
لأحدهما على الآخر »^(٤) .

فإن يُقبَلِ الخبر المحتفّ بالقرائن ، وتكن قرائنُهُ هي التي تُقوِّيه ،
فإن للحسن - ولا سيما الحسن لذاته^(٥) - من الشبهة بالصحيح ما يكاد
يُدْرِجُهُ فيه ، وما يكاد يُشْرِكُهُ معه في الاحتجاج ، وإن كان دونه

١ قارن بحصول المأمول من علم الأصول (لصديق حسن خان) ص ٥٩ . مطبعة الجوائب ١٢٩٦ هـ
بالقسطنطينية .

٢ راجع فصل (الحديث بين الشكل والمضمون) من كتابنا هذا ص ٢٧٥ - ٢٨٨ .

٣ عبارة ابن حجر في شرح النخبة ص ٧ « الخبر المحتفّ بالقرائن يفيد العلم خلافاً لمن أبى
ذلك » .

٤ انظر أيضاً شرح النخبة ص ٧ .

٥ خصصنا الحسن لذاته بالذكر ، لأن حسنه ذاتي قائم فيه ، غير ناشئ عن سبب أجنبي آخر
كما في الحسن لغيره عندما يعضد ببعض الشواهد والمتابعات . وراجع ما ذكرناه عن الحديث
الحسن ص ١٥٦ .

قوةً ودرجةً وإشعاراً باليقين . فلا عجب إذا قال أكثر الأئمة : إن الحسن كالصحيح في الاحتجاج به ، فعليه — كما ذكر الخطابي — « مدار أكثر الحديث ، لأن غالب الأحاديث لا تبلغ درجة الصحيح ، وعمل به عامة الفقهاء ، وقبيله أكثر العلماء » (١) .

بيد أن الذي ينحى عن مدار الاحتجاج ، مكاناً قصياً ، هو الضعيف بجميع أضربه وصوره ، وذلك أمر طبيعي لا يحتاج إلى التفسير ، فإن أنواع الضعيف كلها تثير الريبة ، سواء أكانت آفتها في المتن أم في الإسناد ، ولسنا براجعين كرةً أخرى إلى جميع ما وصفناه من المصطلحات الخاصة للضعف لكشف اللثام عن سرّ الضعف في كل منها على حدة ، فما غادرنا مصطلحاً منها إلا ختمناه بالحديث عن المانع الجوهرى من الاحتجاج به ، وإنما نودّ هنا أن نذكر القارئ بالروح النقدي المنهجي الذي ساد أبحاث المحدثين ، فحال دون اعتبار أي لون من الضعف ، مهما يكن يسيراً ، مصدراً لحكم شرعي ولا لفضيلة خلقية ، على التحقيق (٢) . ونودّ أيضاً أن يظلّ القارئ على ذكرٍ من اصطلاحات النقاد في التعديل والجرح ، وكونها في الجرح أشدّ منها في التعديل (٣) ، ليستيقن أن تلك المقاييس النقدية الدقيقة جعلت جرح الرواة جائزاً بل واجباً (٤) لتصحيح الحديث الذي يؤخذ به ، ولتنقيته من كل شائبة ، فما يكون صالحاً للاحتجاج إلا الحديث الذي ثبتت نسبته إلى رواه الصالحين ، وأدرك كل من رواه أن هذا الأمر دين !

١ قارن بقواعد التحديث ٨٧ (بيان كون الحسن حجة في الأحكام) .

٢ اقرأ بامعان بحثنا السابق (رواية الأحاديث الضعيفة والعمل بها) ص ٢١٠ - ٢١٤ .

٣ أوضحنا ذلك في فصل (شروط الراوي ومقاييس المحدثين) ص ١٢٦ - ١٤٠ .

٤ شرح صحيح مسلم (للنووي) ص ٦٠ .

رَفَعُ
عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الثالث

أثر الحديث في علوم الادب

نشأة العلوم الاسلامية في ظلّ الحديث

كان بعض العلماء يقول : « العلوم ثلاثة : علم نضج وما احترق وهو علم النحو والأصول ، وعلم لا نضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير ، وعلم نضج واحترق وهو علم الفقه والحديث »^(١) . وإذنه لقول سديد ينبئ عن المراحل التي مرت بها العلوم الإسلامية الكبرى ، ويصور النتائج التي انتهى اليها الباحثون بعد الموازنة بين تلك العلوم ، وبعد المقارنة بين أصولها المؤصلة ، وقواعدها المقررة ، ومصطلحاتها الدقيقة .

ولقد جعل صاحب هذه الكلمة كلاً من الفقه والحديث علماً واحداً ، وأصاب وأحسن صنعاً ، لأن فروع الفقه تشعبت عن التراث التشريعي الضخم الذي تركه حديث رسول الله في مختلف أبواب الحياة ،

١ عزاه السيوطي في (الاشباه والنظائر في النحو ٥/١) الى بدر الدين الزركشي في اول قواعده .

سواء أكان هذا الحديث تبياناً لمجملات القرآن أم أصلاً تشريعياً مستقلاً بعد كتاب الله . وما من ريب في أن هذا التداخل الوثيق بين الفقه والحديث قد قارب بين خطواتهما في طريق التطور ، وقارن بين مراحلهما المتعاقبة في سبيل النماء ، فما أُرُسيت أصول الفقه إلا بعد أن وُضعت اللبنة الأولى في بناء « علوم الحديث » .

وبعد أن مرّ الحديث والفقه بطور التمهيد والتحضير ، اتسع البحث فيها وتنوع ، ودارت حولها المدارس الفكرية تنتصر للمأثور تارة وللرأي تارة أخرى ، فنضجاً معاً واحترقاً معاً ، وظلت الرابطة وثيقة بينهما لتماثلها في النشأة الأولى ، وتشابههما في خطاهما الكبرى ، واستمرار تلاقيهما في خدمة التشريع ، وتعبيد الطريق للتحقيق والتدقيق فإن " تُردِ الآن تسميتهما باسم واحد لا نجد أدق في الدلالة عليهما من لقب (علم الحديث) ، وكأنا حينئذ نستغني بأحدهما عن الآخر إيماءً إلى مكانة الحديث خاصة في مسائل الفقه جميعاً ، فلولا الحديث لما كان الفقه علماً مذكوراً .

إن العلم الذي نضج ثم احترق لإذن - من كثرة التصنيف فيه - هو علم الحديث أو « فقه الحديث » ، وإن العلوم الأخرى - سواء أنضجت ولم تحترق كأصول النحو أم لم تنضج ولم تحترق كمناهج التفسير - قد تأثرت تأثراً يتفاوت قوة وضعفاً ، واتساعاً وعمقاً ، بما وضعه نقاد الحديث من مقاييس ، وأرسوه من قواعد وأصول . ولئن نشأ الفقه في ظلّ الحديث ثم أضحي جزءاً لا يتجزأ من كله الكبير ، فقد وجد التفسير أيضاً طريقه في رحاب الحديث حين عول المفسرون على السنة النبوية في تأويل كتاب الله ، وظل التفسير بعد ذلك - كالفقه - جزءاً

من الحديث ، حتى استقلّ علماً قائماً بذاته له مناهجه وأصواه ، ولكنه
— على استقلاله — ما انفكّ شديد الارتباط بحديث الرسول ، ولو في
جانب منه على الأقل : وهو جانب التفسير بالمأثور ^(١) .

وهكذا احتج المفسرون بالعلم الذي نضج واحترق — وهو الحديث —
تأييداً للذي لم ينضج ولم يحترق وهو التفسير ^(٢) ، كما احتجوا أيضاً على
الفقه بالحديث ، فدأب الفقهاء المفسرون يحتذون مناهج المحدثين ،
وطُبعت ألوان كثيرة من الفقه والتفسير بطابع الحديث .

تأثير الحديث في أصول النحو

بقيت أصول النحو التي نضجت ولم تحترق ، فأتى يكون تأثيرها
بالحديث ؟ وما حاجة النحو — وهو العلم الدنيوي الإنساني — إلى أصل
من أصول الدين ، ودعامة من دعائم التشريع ؟!

ومن عجبِ أنّا ، في إجابتنا ، نكاد نرى رأي العين تأثير الحديث
في النحو وأصوله بنسبة من القوة لا تقل عن تأثير الحديث في الفقه
والتفسير ، ولكن الزاوية التي ننظر من خلالها إلى التأثير والتأثير في هذا
المضمار أصيلة مبتكرة ليس فيها شيء من التقليد .

وقبل أن نخفي في توضيح رأينا نودّ أن نلتزم — تخفّفاً من ثقل

١ اقرأ في كتابنا (مباحث في علوم القرآن) فصل (التفسير) ص ٢٨٩ ، واقرأ منه بامعان ما
يتعلق بالتفسير بالمأثور .

٢ ولا يمكن أن ينضج ولا أن يحترق ، لانه — لثقله بكلام الله — سيظل محتلاً لألوان من
التأويل لا تحصى عدداً ، مع تصريح أصحابها في كل زمان ومكان بأنهم لم يصيبوا حقيقة
المراد بكلام الله العليم الحكيم .

التعبير - أن مرادنا من « النحو » كلما ذكرناه في هذا الفصل أصوله الكبرى التي تشتمل على مسائل لغوية محضة اشتمالها على جزئيات نحوية صرفة : فأصول النحو هذه - على هذا الاصطلاح العام الشامل - هي التي تلقت تأثير الحديث ، وأخذت من « منهجيته » الشيء الكثير .

على أن تأثير الحديث في أصول النحو - على اتساعه وعمقه وبعد مداه - كان على وجهين : أحدهما رافق نشأة علم الحديث قبل أن ينضج ، والآخر شهد احتراق هذا العلم بعد أن نضج وآتى أكله اليانع الشهي !

وليس لنا في الوجه الأول أن نغلو في هذا التأثير ولا أن نطيل ، فإننا لتصور الآن نشأة التفكير بإسناد الحديث ساذجاً أولياً في عصر الخلفاء الراشدين ، ثم نتصور نشأة التفكير - ساذجاً أولياً أيضاً - بوضع مسائل في النحو والعربية في عهد علي آخر هؤلاء الراشدين ، ونبصر القوم في هذا المضمار أو ذاك يُعَنِّون بضبط روايتهم التي يستمدون منها مسألة نحوية عنايتهم بضبط التي يستنبطون منها حكماً شرعياً : فأبو الأسود الدؤلي الذي اشتهر بأنه سبق إلى وضع مسائل في العربية (١) إنما عزا إلى علي التفكير الأول في ذلك الأمر ، وفي عزوه هذا ضرب من الإسناد يؤكد التبكير في إيضاح طريق التحمل والأداء ولو لم يتعلق المروي بموضوع ديني تشريعي . وأبو الأسود ، كما نقل عن علي هذه الرواية وأسندها ، أخذ عنه الكثير من فتواه في الدين عازياً إليه ما أخذ أوضح ما يكون العزو والإسناد . فما يُظَنُّ من صعوبة تحديد الوقت

١ البرهان في علوم القرآن للزركشي ٢٧٨/١ .

لذي بدأ فيه الإسناد في رواية الحديث لم ينشأ إلاّ من قلة الرجوع إلى مصادر الحديث ، لأنّ من العسير نفى تلك الآثار المستفيضة المتصافرة على أخذ بعض الصحابة من بعض ، وإسناد أحدهم القول إلى أخيه ، وتعصيد القول الواحد بما يثبت من أقوال الصحب الغرّ الميامين .

والقارئ الذي اطّلع على فصلنا السابق عن « الاحتجاج بالحديث في التشريع » ، وشهد معنا ما أشهدناه إياه من تناوب الصحابة مجلس النبي عليه السلام لسماع العلم وتحمله وأدائه ، ورأى الصور التي انتزعناها له من رواية بعض القوم عن بعض حتّى في عصر النبي الكريم ، ما نحسبه بحاجة إلى توكيد جديد لممارسة الرواية وما يتصل بها من الأسانيد ، وما نحسبه يتردد في الحكم على الصحابة والتابعين يعزّوهم الروايات لأصحابها عندما كانوا يحدثون .

تبكير القوم بالرواية المصحوبة بالإسناد

وحين نقع على أخبار تومئ إلى أن بعض التابعين - كقتادة بن دعامه السدوسي - لم يكن يُسند الحديث ، تكون هذه الأخبار نفسها شاهدنا في أن معظم التابعين في مختلف الأمصار كانوا للحديث مُسندين . ولولا ذلك لما حرص الراوي على استثناء قتادة - أو أي تابعي آخر سواه - من حكم عام لا يجهل أحد أنه - في ذلك العصر - كان يشمل الجميع .

ففي الطبقات الكبرى^(١) على سبيل المثال قول حماد بن سلّمة :

١ الطبقات الكبرى لابن سعد ٧/٢ - ص ٢٠

كنا نأتي قتادة فيقول ، بلغنا عن النبي ﷺ ، وبلغنا عن عمر ، وبلغنا عن علي ، ولا يكاد يُسند . فلما قدم حماد بن أبي سليمان البصرة جعل يقول : حدثنا إبراهيم وعلان وفلان ، فبلغ قتادة ذلك ، فجعل يقول : سألت مطرفاً ، وسألت سعيد بن المسيب ، وحدثنا أنس ابن مالك ، فأخبر بالإسناد .

وظاهر هذا الخبر : أن قتادة ما أخبر بالإسناد إلا بعد أن أصابته عدوى حماد بن أبي سليمان لدى مقدمه البصرة ، وفجوى هذا الخبر : أن كثيراً من التابعين غير حماد بن أبي سليمان كانوا في أمصارهم يُسندون ، وهذا هو الذي نهضت به الحجة وقام عليه الدليل .

والحق أنه لم يكن بدّ للقوم من محترض يغيرهم بإسناد الروايات أو السؤال عن إسنادها ، وما كان إلى هذا الإغراء من حاجة في زمن الرسول ولا الصحابة الأولين ، لأن القوم كانوا يصدق بعضهم بعضاً ، ولا يكاد واحد منهم يتهم أحداً ، وإنما « كانت سنة أربعين من الهجرة هي الحد الفاصل بين صفاء السنة وخلوصها من الكذب والوضع ، وبين التزيّد فيها واتخاذها وسيلةً لخدمة الأغراض السياسية والانقسامات الداخلية ، بعد أن اتخذ الخلاف بين عليّ ومعاوية شكلاً حريماً سالت به دماء ، وأزهقت منه أرواح » (١) . فبعد أن وقعت هذه الفتنة بدأ الناس يسألون عن الإسناد ، « فمن كان من أهل السنة أخذوا حديثه ، ومن كان من أهل البدع تركوا حديثه » (٢) ، لأن ما تركته الفتنة من

١ انظر السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي للدكتور مصطفى السامي ٨٩ •

٢ انظر لسان الميزان (لابن حجر) ٧/١ • وهذا الخبر منسوب الى ابن سيرين ، وفي اوله يقول : « لم يكروا يسألون عن الاسناد حتى وقعت الفتنة ، فلما وقعت الفتنة نظروا من كان من أهل السنة أخذوا حديثه ... » الخ •

سبى الآثار في النفوس كان محرّضاً طبعياً يغري كلاً من الجانبين بوضع أحاديث في فضائل أحدهما دون الآخر ، حتى قال الأديب الشيعي الكبير ابن أبي الحديد : « اعلم أن أصل الكذب في أحاديث الفضائل جاء من جهة الشيعة ... »^(١)

والمهم أن الرواية المصحوبة بالإسناد عرفت - أول - ما عرفت - في نقل سنة النبي عليه الصلاة والسلام ، لما كان لها من أثر في توجيه المسائل الفقهية والتشريعية . ومن عني إلى ذلك - في صدر الإسلام - بروايات تتعلق بغير الدين أسند ما نقل كما وسعه الاسناد بألفاظ أقرب ما تكون إلى عفوية الورعين ، وأبعد ما تكون عن جفاء اللفظيين من أصحاب الاصطلاح . وعلى هذا ، لم يكن الذين سبقوا إلى وضع مسائل في العربية ممن عُدوا مؤسسي النحو في نشأته الأولى - بدءاً من الصحابة والتابعين الآخرين الذين أسهموا في نقل ما تيسر لهم من أخبار وآثار في مختلف الميادين ، لأن أحداً من هؤلاء وأولئك لم يكن يجد فاصلاً حقيقياً بين رواية الأخبار بوجه عام ورواية الأحاديث النبوية بوجه خاص .

ونقول مع ذلك : إن التأثير العفوي الطبيعي الذي خلّفه الحديث في أصول النحو ، يوم فكر القوم في وضع أوائلها ، إنما رافق نشأة علم الحديث قبل أن ينضج ، فليس لنا أن نبالغ فيه ، ولا أن نغلو في أبعاده ومراميه ، ولكننا - بعد نضج هذا العلم في القرن الثاني ، ثم بعد احتراقه في القرن الثالث - مهما نغل في وصف ما كان للحديث من أثر في النحو وأصوله ، وفي مختلف العلوم ومناهجها ،

١ شرح نهج البلاغة ٢/ ١٣٤ .

نظّل دون إيفاء علم الحديث حقّه ، فما من تيار فكري إسلامي إلا وله من عدوى الحديث حظّ معلوم ، إن لم يكن فيما حمله تراث النبوة من وصايا وحِكَم وتعاليم ففي طرق التحمل والأداء ، وشروط الرواية والرواة ، ومقاييس النقد والتجريح ، وأساليب التصنيف والتخريج ، ومعايير الموازنة والترجيح ، فهذه كلها دخلت شواهد النحو ، وسادت أبحاث اللغة ، وارتفعت إلى أخبار الأدب ، وتركت في الجميع أصداءها الشداد ، عن طريق الرواية والإسناد !

علوم الأدب وتأثرها بأسانيد المحدثين

وتفصيل ذلك أنّ النحو والصرف ومسائل اللغة كلها شعب من علوم الأدب ، فلا يستشهد عليها — كما قال الرعيني ^(١) — إلا بكلام العرب الأصيل ، وهل من سبيل غير الرواية الصحيحة والإسناد الثابت المتصل للوقوف على كلام العرب القدامى الفصحاء ؟

وأجمع العلماء — ولعلهم في إجماعهم قد أصابوا — « على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمُحدثين في اللغة العربية » ^(٢) ، وحملوا — عن طريق هذا الاجماع — إلى علوم العربية روايات لا ينالها الإحصاء

١ هو الرعيني الأندلسي ، من علماء المئة الثامنة ، وما قاله في شرح بديعية زميله ابن جابر : « علوم الأدب ستة : اللغة والنحو والصرف والمعاني والبيان والبدیع ، والثلاثة الأولى لا يستشهد عليها الا بكلام العرب دون الثلاثة الأخيرة فانه يستشهد عليها بكلام المولدين لانها راجعة الى المعاني » ، انظر خزانة الأدب للبغدادي ٢٠/١ (المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٤٨ هـ) .

٢ الاقتراح للسيوطي ص ٣١ .

فيها كثير من شعر الجاهليين الذين لم يدركوا الاسلام ، والمخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والاسلام ، وفيها أحياناً طائفة من الشعر الإسلامي الذي لم يدرك أصحابه من الجاهلية شيئاً^(١) . فهل نيسر لأحد منهم أن ينقل تلك الشواهد كلها من غير أن يتأثر ، قليلاً أو كثيراً ، بطريقة المحدثين في إسناد الروايات ؟

ربما رفع ههنا بعض الباحثين المعاصرين عقيرتهم لِيَسْنَدُوا بنا : بل تأثرت رواية الحديث برواية الشعر وأخبار الشعراء الجاهليين ، فإن من الصحابة من أشار إلى أخذ الشعر وتلقيه عن بعض الشعراء قبل الاسلام ، حتى قال عمر بن الخطاب لفرات بن زيد الليثي ، وقد تمثل بشعر لأخيه : « هذا شعر أخيك قسامة بن زيد ، هو أنشدني وعنه أخذته »^(٢) . ولست أدري لماذا يأبى الباحثون - إزاء مثل هذا الخبر إن صح - إلا أن يعدّوه دليلاً على إسناد الجاهليين أخبار الشعراء لمجرد كون الشعر المُمَثَّل به جاهلياً^(٣) ، لا يرون فيه قطّة أثراً مما صنعه الإسلام في مثل عمر من الحرص على عزّو كل قول إلى صاحبه مادام معروفاً ، إثارة للصدق والورع والأمانة ومكارم الأخلاق !

١ طبقة الشعراء الإسلاميين لم يعمل إلى الاحتجاج بها في علوم اللغة والأدب إلا ثلة من العلماء المحققين ، كالبنفادي في خزنة الأدب ٢٠/١ .

٢ الإصابة (لابن حجر) ٢١٦/٥ .

٣ من ذلك أن صديقنا المحقق المفضل الدكتور ناصر الدين الأسد - حين يغرض لهذه الرواية - يعلق عليها بقوله : « والرواية سبيل طبيعية في كل عصر وعند كل أمة ، حتى حين تنتشر الكتابة وتذيع » . بينما كانت رواية الحديث أمراً طرأ على العرب بعد الاسلام : مصادر الشعر الجاهلي ٢٥٦ .

وحتى لو عدت الشواهد القليلة المروية من هذا القبيل — بأجمعها — حجة على سراية روح الإسناد بين الجاهليين ، ولو فرض فوق ذلك كثرتها التي لا تحصى (وليس فقط هذا التزر القليل الذي لم يبلغنا منها سواه) ، فمن ذا الذي قال : إن طريقة رواية تلك الشواهد — حتى بعد نضج علم الحديث واحترافه — ظلت ساذجة أولية على النحو الذي حكيت به قبيل الإسلام أو في عهد الراشدين المهديين ؟

منذ أن اتسع القول في علوم الحديث ، ووضعت الأصول الكبرى لمصطلحات الحديث ، وشاعت بين الناس تلك القواعد والمصطلحات ، بدأ الرواة يحرصون على رواية ما اتصل من الأسانيد ، في كل ما أرادوا تعلمه أو تعليمه من الأخبار والسير والأشعار ، وإن كانوا في ذلك كله أحرص على الورع والاحتياط في نقل أحاديث الرسول العربي الكريم .

فقد نستنتج إذن أن الناس — في عصر تصنيف العلوم — التزموا الإسناد المتصل في رواية الحديث ، أو كانوا أشد التزاماً لاتصال الحلقات في هذا الضرب من الرواية الدينية ^(١) ، ثم من حقنا — بل يجب علينا أيضاً — أن نستنتج أن أولئك الناس أنفسهم كانوا رواة لشواهد اللغة والنحو من الشعر وما كان من قبيله ، فكانوا فيها ربما يتخففون شيئاً ما من حرج الرواية الدينية ، ولكنهم ما كانوا يتساهلون في شيء من ذلك تساهلهم في الجاهلية ، لأن نقاد الحديث تركوا فيهم من الأثر العميق ما لا يزول حتى بالجهد والمعاينة !

١ راجع بوجه خاص ما ذكرناه ص ١٣٤ - ١٣٦ .

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الرابع

الاحتجاج بالحديث في اللغة والنحو

تخرج الأئمة من رواية الحديث

إذا كان إمام كالأصمعي يتجنب رواية الحديث حتى « لم يرفع منه إلا أحاديث يسيرة »^(١) ، فذلك يعني أن الخوف من الكذب على رسول الله ﷺ أدركه كما أدرك الرعيل الأول من الرواة العلماء ، فاختاروا لأنفسهم السلامة في دينهم ورعاً واحتياطاً ، ولا ريب أنهم في رواية الشعر كانوا أسلم منهم في رواية الحديث ، مع أن الورع لم يكن يزايلهم قط في رواية غير الحديث : فشعبة بن الحجاج مثلاً من أكبر أئمة الحديث ، ويكاد يكون شغله الوحيد رواية السنة للناس ، ولكنه يميل أحياناً إلى تزجية الوقت برواية شيء من الشعر ، فيتناشد منه الكثير ذات يوم مع أبي زيد سعيد بن أوس ، ويعجب لهذا بعض أصحاب الحديث فلا يملكون إلا أن يقولوا لشعبة : يا أبا بسطام ، نقطع إليك ظهر الإبل

١ انظر مراتب النحويين (لابي الطيب اللغوي) الورقة ٧٤ (عن مصادر التسمير الجاهلي

لنسمع منك حديث رسول الله ﷺ فتدعنا وتقبل على الأشعار ! لكنّ شعبة يحجبهم في غضب شديد : يا هؤلاء ، أنا أعلم الأصلح لي ، أنا ، والذي لا إله إلا هو ، في هذا أسلمُ مني في ذلك ^(١) .

ولمّا كان الرواة في إقبالهم على الأشعار أسلم منهم في انكبابهم على الأحاديث ، لأنهم — عند رواية السنّة — تغلب عليهم صفة « التحديث » التي تستدعي التحقيق والتدقيق ، فيعنون بألفاظ المتون ^(٢) عنايتهم بسلسلة الأسانيد ، وهم في رواية الأشعار أيضاً يفضلون الدقة البالغة والحذر الشديد ، ويتأثرون من غير أن يشعروا بصفة « التحديث » إلا أنهم لا يستسلمون أمامها استسلاماً مطلقاً ، فإنّ لهم في الأعاريض لمندوحة عن الكذب ، كما قال الصحابي عمران بن حصين عندما قدم البصرة وأكثر فيها من رواية الأشعار بدلاً من الأحاديث ، مع أنه كان يقسم : إنّه لو شاء لحدّث عن رسول الله ﷺ يومين متتابعين ^(٣) !

الاحتجاج بالحديث في اللغة والنحو

أفلا تعجب — بعد هذا كله — كيف احتج معظم النحاة المتقدمين برواية الأشعار ، ورفضوا الاحتجاج بالحديث ؟ ألا تأخذك الدهشة وأنت تراهم يقبلون على الروافد الصغيرة ويتركون النبع مهجوراً ؟ لا نقول : إن رواة الأخبار الأولين كانوا كذابين أو وضاعين ، بل لا نقول : إنهم جميعاً في رواية الأشعار كانوا متساهلين ، وما نظنّ

١ قارن الطبقات الكبرى ٧/٢٧-٢٨ بنزلة الألباء ٨٩ - ٩٠ .

٢ راجع ما أوضحناه عن رواية الحديث باللفظ من ٨٠ وما بعدها .

٣ الطبقات الكبرى ٤/٢ - ٢٦ .

إلا أنهم حاولوا ما وسعهم الأمر أن يكونوا في كل ما يَرَوُون صادقين حذرين محتاطين ، ولكنّ حزم أهل الحديث لم يكن يُدْرِكهم إذا أرسلوا مسنداً ، أو اسندوا مرسلأ ، أو قطعوا موصولأ ، أو وصلوا مقطوعأ ، أو أدخلوا رواية في رواية ، فإنّ لهم عذرهم على كل حال ، وإنما يمثل هذا العذر في أخذ معظمهم أخبار الأدب وشواهد النحو واللغة من رجال لم يشهدوا العصر الجاهلي ، فلا عليهم إذا سقطت بعض حلقات الإسناد ، ولا ضير - حين تسقط هذه الحلقات - في سدّ الفجوات ، وملء الفراغات ، وتدليس التسوية ^(١) تعويضاً لشخص بآخر يعاصره ، وترميماً لسلسلة الإسناد حتى تخلو من الانقطاع !

ولا نقول مع ذلك : كان رواة الأشعار وضاعين ، ولا متساهلين ، ولا متعمدين للتزوير والتدليس ، فقد أخذَهُمْ من عدوى أهل الحديث ما أخذهم ، وقد كان في تهرّبهم نفسه من رواية الحديث أوضح دليل على تأثرهم بمصطلحات المحدثين ، وخوفهم من عصا المؤدب الذي لا يرحم ، ومن شبّهه الغالي في الرصانة ، المبالغ في الحذر ، الذي يريد ليكون تلامذته كلهم في كل ما يَرَوُون من شؤون الدنيا أو أصول الدين أصدق الناس لهجة ، وأصرحهم وجهأ ، وأخلصهم حديثأ .

لكنّا نعجب مرةً أخرى للنحاة الأولين : كيف طوّعت لهم أنفسهم أن يهجروا حديث الرسول وهم يحتجون ، ويلتمسون الشواهد لما يوبّون ويفصلون ، مع أنهم كانوا يعلمون علم اليقين أنّ شروط المحدثين في المشافهة والإسناد تضمن لهم أصدق الأخبار وأقومها قِيلاً !

١ ارجع الى بحث المدلس ، وافرا منه بوجه خاص ما يتعلق بتدليس التسوية ص ١٧٢ .

يفسر بعض الباحثين المعاصرين هذا الموقف العجيب أدق تفسير وأوفاه حين يقول : « ولكن ذلك - أي الاحتجاج بالحديث - لم يقع كما ينبغي ، لانصراف اللغويين والنحويين المتقدمين إلى ثقافة ما يزودهم به رواة الأشعار خاصة ، انصرافاً استغرق جهودهم ، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقية ، فتعللوا لعدم احتجاجهم بالحديث بعللٍ ، كلها وارد بصورة أقوى على ما احتجوا به هم أنفسهم من شعر ونثر » (١) .

لماذا منعوا الاحتجاج بالحديث ؟

وأقوى ما تعلل به مانعو الاحتجاج بالحديث أنهم لم يثقوا بأن تلك المرويات المتعددة المتكاثرة كلها من لفظ النبي ﷺ أفصح العرب قاطبة ، و « إنما ترك العلماء ذلك - كما يقول أبو حيان الأندلسي - لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية » (٢) . ويفسر أبو حيان موقف المانعين بأمرين : أحدهما تجويز الرواة نقل القصة الواحدة بألفاظ مختلفة مع أن النبي عليه السلام لم ينطق بتلك الألفاظ جميعاً ، وإنما أتى أولئك الرواة بالمرادف ولم يأتوا باللفظ النبوي الفصيح (٣) ، والآخر وقوع كثير من اللحن فيما روي من الحديث « لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب

١ في أصول النحو للاستاذ سيد الأفغاني ص ٤١ .

٢ ذكره السيوطي في الاقتراح ١٩ . وقارن بكشف الظنون ص ٤٠٥ - ٤٠٧ .

٣ مثل لذلك أبو حيان بعديت « زوجتكها بما معك من القرآن » فهو في رواية أخرى : « ملكتكها بما معك من القرآن » وفي الثالثة : « خذها بما معك من القرآن » وفي الرابعة : « أمكنكها بما معك من القرآن » .

بالطبع ، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو ، فوقع اللحن في كلامهم
ومهم لا يعلمون ذلك» (١) .

الرد على المانعين

والحقّ أن تجويز الرواية بالمعنى قد أحيط - عند المجوزين - بشروط
لم تتوافر إلا في الصحابة والتابعين وكبار أئمة الفقهاء والرواة ممن كانت
لغتهم سليقة ، وجبيلتهم عربية ، فلو غير أحدهم - وهو العربي المطبوع -
لفظاً بلفظ آخر مرادف له ، لكان على النحاة تفضيله على غيره من كلام
العرب ، لأن تقلب صاحبه في البيئات العربية الفصحى لا يسمح قط
بالتردد في قبوله والأخذ به ، لذلك قال الإمام أحمد بن حنبل في الشافعي :
« إن كلامه في اللغة حجة » (٢) .

هذا على فرض رواية اولئك الأسلاف الصالحين على المعنى ، وعلى
فرض تساهلهم جميعاً في الحديث المرفوع كتساهلهم في غيره ، ثم على
فرض الإجماع على إباحة الرواية بالمعنى إطلاقاً للجميع في عصر الرواية
والتدوين ، ولكنّ الواقع خلاف هذا من كل وجه : فالرعيّل الأول
من الرواة كانوا يتشدّدون في الرواية باللفظ والنص ، ولا يتساهلون
حتى بالواو والفاء ، وكان أحبّ إلى أحدهم - كما قال الأعمش -
أن ينحر من السماء من أن يزيد في الحديث واواً أو ألفاً أو دالاً (٣) ،
وما أكثر الأمثلة التي تشير إلى تردد الراوي بين لفظين حرص الراوي

١ قارن بالاقتراح ٢١ .

٢ الاقتراح أيضاً ٢٤ .

٣ الكفاية ١٧٨ ، وقارن بما أوضحناه ص ٨٠ - ٨٢ .

نفسه على التصريح بكل منها مخافة أن يلفظ بغير لفظ النبي عليه السلام (١) !

ومن الأئمة من تشدد في منع الرواية بالمعنى في الحديث المرفوع إلى النبي ، وإنما كانوا يتساهلون في الموقوف على الصحابي ، والمقطوع عند التابعي ، لأنهم كانوا يعتقدون أن التحفظ الكامل ينبغي أن يكون في حديث رسول الله نفسه ، لما له من مكانة في التشريع (٢) .

وقد رأينا كيف منع بعض المحققين من العلماء غير الصحابة من رواية الحديث بالمعنى ، وإن استوفوا مراد الرسول ﷺ لدى تبديل لفظه بمرادفه ، وعلّلوا هذا بأن الإباحة لو أطلقت لما كان أحد على ثقة من الأخذ بالحديث (٣) ، ولا ريب أن فُرَصَ الرواية على المعنى - بعد هذا التشدد كله ، وهذا التضييق من كل جانب - أمست قليلة بل نادرة الوقوع ، وأن هذا الضرب من الرواية - على فرض وقوعه - كان مقصوراً بعد عصر التدوين على العالم بالنحو والصرف العارف بمدلولات الألفاظ ومقاصدها ، القادر على أداء الحديث خالياً من اللحن فإن النبي ﷺ لم يكن يلحن ، فمن روى عنه شيئاً ولحن فيه كذب عليه ، وتبوأ مقعده من النار (٤) .

١ كما في حديث سعد بن أبي وقاص : وقال عليه السلام : الثلث ، والثلث كثير - أو كبير - فالراوي لشكه يشبث اللفظ بالشاء المثلثة والراء الموحدة . (انظر دليل الفالحين ٤٦/١) .
ومثله حديث أبي مالك الحارث بن عاصم الأشعري الذي أوله قوله عليه السلام : « الطهو شطر الايمان » فان فيه بعد ذلك « وسبحان الله والحمد لله تملأن - أو تملأ ما بين السموات والارض » ، فقد شك الراوي هل العبارتان كفتاهمان تملآن - بالثنائية - أم تملآن عبارة واحدة (تملأ) بالانفراد ، فأنبت الراوي اللفظين ورعا واحتياطاً (دليل الفالحين ١٣٠/١) .

٢ كما نقل البيهقي في « مدخله » عن الامام مالك ، وانظر الباعث الحثيث ١٥٨ .

٣ راجع ص ٨٤ .

٤ قارن باختصار علوم الحديث (لابن كثير) ١٦٢ .

وإن طائفة غير يسيرة من الأحاديث التي فيها ما يشبه اللحن لتفسر - في نظرنا أحياناً كثيرة - بتحرّج الرواة واحتياطهم في التحمل والأداء ، فكان بعضهم - لشدة أمانته - يلحن كما يلحن الراوي ما دام اللفظ الذي يرويه لا يحيل المعنى ولا يفسده ^(١) ، ومن هاهنا نادى أهل التحقيق بوجوب رد الحديث إلى الصواب ، إذا كان راويه قد خالف موجب الإعراب ! ^(٢) فمن ذلك أن الحسن بن علي الحلواني قال : « ما وجدتم في كتابي عن عفان لحناً فأعربوه فإن عفان كان لا يلحن » وقال عفان : « ما وجدتم في كتابي عن حماد بن سلمة لحناً فأعربوه فإن حماداً كان لا يلحن » ، وقال حماد : « ما وجدتم في كتابي عن قتادة لحناً فأعربوه فإن قتادة كان لا يلحن » ^(٣) .

خلاصة البحث

وإن هذه المقاييس التي أخذ بها المحدثون أنفسهم لدى رواية المتن - إلى جانب ما التزموه من دقة باللغة لدى رواية الأسانيد - لتؤكد تأكيداً قاطعاً أن مانعي الاحتجاج بالحديث من اللغويين والنحويين المتقدمين ارتكبوا خطأ جسيماً حين تعلّلوا بأن مرويات الحديث لا تؤنس الثقة بأنها من لفظ النبي العربي الكريم : فإن هؤلاء المانعين أنفسهم عرفوا - كما عرف المجيزون - « أن ما في روايات الحديث من ضبط

١ الكفاية ١٨٦ . وقد روي هذا عن الامام محمد بن سيرين .

٢ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب ١٠٣/٦ وجه ١ .

٣ انظر كتاب (الف باء) للبلوي ٤٤/١ .

واقفة وتحريم لا يتحلى ببعضه كل ما يحتاج به النحاة واللغويون من كلام العرب» (١) .

على أننا نلتزم بعض العذر للمتقدمين من أولئك اللغويين والنحويين - إن لم نعلل بما تعللوا به من الريبة في الحديث - ففري «شح المورد» (٢) ، وندرة الرواية ، وقلة التصنيف ، من أقوى الأسباب التي حملت القوم على «انتجاع الجذب في غير الحديث والخصب محيط بهم من كل جانب» (٣) فيما صحت يومئذ روايته عن رسول الله ﷺ .

وفي ضوء هذا التفسير ، يمكننا أن نفهم سرّ الامتناع عن الاحتجاج بالحديث ، الذي عزّوه إلى واضعي النحو الأولين أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من الأئمة البصريين ، والكسائي والفراء وعلي بن مبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين (٤) . كما أننا ، في ضوء هذا التفسير نفسه ، يمكننا أن نفهم سرّ احتجاج المتأخرين من اللغويين بأحاديث الرسول في معجماتهم التي اشتملت على أنقى الألفاظ وأفصحها مصحوبة بشروحاتها وشواهداها ، كما في «تهذيب» الأزهرى ، و «صحاح» الجوهري ، و «مقاييس» ابن فارس ، و «فائق» الزمخشري ، وكما في مسائل كبار النحويين كابن خروف وابن جني وابن بري والسهيلي ، حتى قال ابن الطيّب من أصحاب هذا المذهب (٥) :

١ في أصول النحو ٤٧ .

٢ هذه عبارة الاستاذ سعيد الافغانى في-أصول النحو ٤٥ وهي عبارة دقيقة تصور الواقع النفسى

للرعيلى الاول من الرواة .

٣ المصدر السابق ٤٥ .

٤ الاقتراح ٢٦ .

٥ بحث (الاستشهاد بالحديث) للسيد محمد الخضر حسين فى (مجلة مجمع اللغة العربية)

١٩٩/٣ .

« لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة ما أبداه الشيخ أبو حيان (-١٧٤٥هـ) في شرح التسهيل ، وأبو الحسن الضائع (-٦٨٠هـ) في شرح الجمل ، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي (-٩١١هـ) .

« وأغلب الظن - كما يقول الأستاذ سعيد الأفغاني - أن من لم يستشهد بالحديث من المتقدمين لو تأخر به الزمن إلى العهد الذي راجت فيه بين الناس ثمرات علماء الحديث من رواية ودراية لقصروا احتجاجهم عليه بعد القرآن الكريم ، ولما التفتوا قطاً إلى الأشعار والأخبار التي لا تلبث أن يطوقها الشك إذا وزنت بموازين فن الحديث العلمية الدقيقة» (١) .

وهذا المذهب المنطقي السليم لا نملك إلا أن نرد قضية الاحتجاج إلى معيار لا يخطئ أبداً : وهو معيار الفصاحة والصفاء والسلامة من الفساد ، فلا يحتاج في الحديث ولا في غيره بمن لا بس الضعف لغته ، وخالطت العجمة كلامه ، وتسربت الركة إلى لفظه مهما يَسْمُ مقامه . وكان هذا المعيار الدقيق كفيلاً - لو عرفه اللغويون المتقدمون في وقت مبكر - بإرساء قواعد اللغة وأصول النحو على دعائم ثابتة قوية ، وبقطف ثمار تلك الأصول في نتاج نحوي غني بالشواهد كتاج ابن مالك وابن هشام ، من رجال النحو المتأخرين وأئمة الأعلام .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الباب الخامس

طبقات الرواة

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الأول

ابن سعد ومنهج التصنيف في الطبقات

تمهيد

لقد كان جمع الحديث وتلقيه والرحلة في طلبه وتدوين المصنفات فيه أساساً للثقافة العربية الإسلامية الأولى بجميع علومها النقلية المعتمدة على الرواية ، المعولة على الإسناد ، فكل ما نعرفه من التاريخ والسيرة ، والمغازي والفتوح ، والتراجم والطبقات ، وحتى تفسير القرآن وعلوم القراءات ، تشعب عن جمع الحديث وروايته ، إذ كان الحديث في صورته الأولى التي نشأ عليها يشمل ذلك كله في أذهان الرواة وذواكر الحفاظ . إلا أن هذه المعلومات الجزئية التفصيلية أخذت تستقلّ بأسمائها وموضوعاتها عن الحديث رويداً رويداً ، وأضحى كل منها فيما بعد علماً قائماً برأسه .

وكتب الطبقات لون من هذه الثقافة الإسلامية الأولى المتفرعة عن تدوين الحديث وجمع الروايات ، وفيها نثر على تراجم الرواة ،

وأحوالهم عصرًا بعد عصر ، وطبقة بعد طبقة ^(١) . وإنما يعنينا — في هذا الفصل — أن نعرف ما لا يسعنا جهله عن هذه الطبقات ، وعن مصادرها الأساسية ، وتسلسل المشتغلين بهذا اللون من الدراسة التاريخية النقدية .

وما تكاد لفظة « الطبقات » تلقى حتى يطوف في الأذهان ذكر كتاب « الطبقات الكبرى » لابن سعد ، لأنه من أجل الكتب في علم الطبقات ^(٢) ولا ريب أن خير ما نصنعه تحليل هذا الكتاب لنقف على حقيقة هذه الدراسات ، وعلى مناهج المصنفين فيها . ونبدأ أولاً بكلمة عن صاحب هذه الطبقات .

ابن سعد ، حياته وأخباره

هو محمد بن سعد بن منيع الزُّهري ، لأنه كان من موالي بني زُهرة ، الهاشمي أيضاً لأن أحد أجداده كان مولى للحسين بن عبد الله ابن عبيد الله بن العباس من الهاشمين . ولد بالبصرة سنة ١٦٨ هـ . ولذلك نسب إليها ف قيل (ابن سعد البصري) ، ثم رحل إلى المدينة والكوفة وبغداد ، ولا بد أن تكون رحلته إلى المدينة قبل سنة ٢٠٠ هـ . لأنه لقي فيها بعض الشيوخ وأخذ عنهم سنة ١٨٩ هـ ، وقد لقي في المدينة رجال الرواية المشاهير ، لأن المدينة دار السنة ، والإقليم الأول الذي انطلقت منه رواية الأحاديث . أما بغداد فإنه لما ارتحل إليها أقام فيها حتى توفي سنة ٢٣٠ هـ ، فيكون قد عاش اثنتين وستين عاماً . وفي بغداد

١ الرسالة المستطرفة ١٠٤ .

٢ مختصر علوم الحديث ٣٠٢ .

لازم المؤرخ الكبير الواقدي صاحب الطبقات والمغازي ، وظل يكتب له حتى عُرف باسم « كاتب الواقدي » ، وعدّه المؤرخون نفحة من نفحاته الخالدة . ولم يُعزّر إليه في كتب التراجم التي وصفت حياته وسيرته إلا ثلاثة كتب أحدها هذه الطبقات الكبرى ، والثاني كتاب قدموه لنا باسم « الطبقات الصغير » والثالث أخبار النبي الذي لم ينسب إليه ابن النديم في « فهرسته » سواء ، ويرجح بعض الباحثين - ونحن معهم - أن الكتب الثلاثة ليست في حقيقتها إلا كتاباً واحداً ، لأن محتوى كتاب « الطبقات الصغير » وكتاب « أخبار النبي » وارد على ما يبدو في الجزئين الأولين من هذه « الطبقات الكبرى » . وليس معنى هذا أن ابن سعد لم يؤلف حقاً غير هذا الكتاب ، ولكنّ هذا مجمل ما ألقته كتب التراجم على ابن سعد وتآليفه من أضواء . ولئن لم يكن له إلا هذه الطبقات الكبرى فإنها وحدها تنمّ عن علمه الغزير ، وحافظته القوية ، واتصاله الوثيق بمنايع الرواية ومصادر التاريخ في عصره .

مصادره الأساسية

كانت مصادره في طبقاته على نوعين : مصدر المشافهة والسماع كأكثر المحدثين والمؤرخين في عصره ، ومصدر الكتابة ، وهو ضيق محدود . وما دمنا نتكلم عن الطبقات بشكل خاص ، فإن الأمانة العلمية تفرض علينا أن نقول : إن صاحبنا عوّل بالدرجة الأولى على النقل المباشر من أفواه الشيوخ ، وحتى ما تلقّاه عن شيخه الواقدي في كتابه « الطبقات » أخذه عنه بالمشافهة إلى جانب أخذه إياه من الكراريس والقرايطيس . والأمانة العلمية تفرض علينا أيضاً أن نقول : إن أحداً غير الواقدي لم

يسبق ابن سعد في تأليف سمي صراحةً باسم الطبقات .
ولم يكذب فوت ابن سعد التلقي المباشر عن أحد من رجال الحديث
المشاهير في عصره ، ومن سذكهم من شيوخه على سبيل المثال يكفينا
سرد أسمائهم لنعرف نوع البيئة العلمية التي كان ابن سعد يحيط بها نفسه :
فلقد لقي وكيع بن الجراح وسليمان بن حرب وهشيم بن بشير وأبا
نعيم الفضل بن دكن وسفيان بن عيينة والوليد بن مسلم وأبا
الوليد الطيالسي ومحمد بن سعدان المقرئ الضرير . وذلك ما أتاح لنقاد
الحديث المتأخرين عن عصره والذين كانوا بُعيّده بقليل أن يثتوا عليه
ويزكّوه ويعدّلوه ويقولوا فيه : صدوق ثقة يتحرى في كثير من رواياته ،
حتى فضله بعضها على شيخه الواقدي ، فقال السخاوي مثلاً : « ثقة
مع أن أستاذه ضعيف » .

كلمة في شيخه الواقدي

ولابدّ من كلمة في أستاذه الواقدي هذا — وإن قالوا فيه : ضعيف —
فهو محمد بن عمر بن واقد الواقدي ، كان من موالي بني هاشم . وكان
مولده بالمدينة سنة ١٣٠ هـ ، في خلافة مروان بن محمد ، صاحب
الخليفة هارون الرشيد في رحلة إلى الحج سنة ١٧٠ هـ ، وزار معه
المدينة ، ودلّه على المشاهد ومواقع الغزوات ، فأعجب به الرشيد ،
ثم طلب إليه وزير الرشيد يحيى بن خالد البرمكي أن يصير إليه في
العراق إذا استقرت به الدار ، واتصل به الواقدي ووجد لديه كل اعزاز
وتكريم . وخرج بعد ذلك إلى الشام والرقة ، ثم عاد إلى بغداد حتى
ولاه المأمون قضاء « عسكر المهدي » ولم يزل قاضياً حتى مات ببغداد

سنة ٢٠٧ هـ أو سنة ٢٠٩ هـ .

وقد تيسر للواقدي أن يأخذ العلم من أفواه الرعيل الأول من الرواة والحفاظ أمثال مالك بن أنس إمام أهل المدينة ، وسفيان بن سعيد الثوري ، ومقسم بن راشد ، وكان معاصراً لمحمد بن إسحاق صاحب السيرة المشهورة ، إلا أنه كان أصغر منه سنّاً ، ويعدّونه الثاني بعد ابن إسحاق في سعة العلم بالتاريخ والسير والمغازي والفتوح . لكن أكثر علم الواقدي بالمغازي جاءه من نجيح السّندي المعروف باسم أبي معشر السّندي المتوفى سنة ١٧٠ هـ ببغداد ، وقد استقدمه الخليفة المهدي معه إلى بغداد حين جاء يزور المدينة وسمع بعلمه وفضله . ومع أن الحفاظ والنقاد يطعنون في بعض روايات أبي معشر هذا لكثرة ما يرويه من المناكير ، كانوا يتفقون على بصره بالمغازي وخبرته التامة بسيرة النبي وبالفتوح . حتى قال الإمام أحمد بن حنبل : أبو معشر بصير بالمغازي .

لا عجب إذن إذا طبقت كتب الواقدي في الطبقات والتاريخ والمغازي شرقاً الأرض وغربها كما يقول الخطيب البغدادي في ترجمته ، فانه تلقى كل ما يتعلق بتفصيلاتها وجزئياتها الدقيقة من أبناء الصحابة وأبناء الشهداء ومن الموالي ، ومن الرواة والعلماء ، ومن أبي معشر صاحب المغازي أولاً وبالذات ، ثم انه ما علم غزوة إلا مضى إلى الموقع الذي وقعت فيه أحداثها ليعاينه بنفسه ويراه ويحسن وصفه ويتقصّى أبسط الأخبار فيه .

ولا يعنينا من تأليف الواقدي التي زعموا انها بلغت ست مئة قِمَطر من الكتب حُمِلت على عشرين ومئة وقر أو « حِمْل » -

لا يعنينا منها كتابه المسمى «التاريخ الكبير» الذي رتبّه على أخبار
السنين وأحداثها وأفاد منه الطبري كثيراً في تاريخه ، وكان آخر ما اقتبس
منه حوادث سنة ١٧٩ هـ ، ولا كتابه في «الردة» الذي سرد فيه أخبار
المرتدين عن الإسلام بعد وفاة الرسول ، ولا كتابه المشهور «المغازي»
الذي لم يصح له من تصانيفه سواء ولم يصل إلينا أيضاً سواء ، وإنما
يعنينا كتابه الذي لم يصلنا ، وهو كتاب «الطبقات» الذي ذكر فيه سير
الصحابة والتابعين على حسب طبقاتهم ، ووصف أخبارهم في العصرين
الإسلامي والأموي بوجه خاص ، وعول فيما ذكره من أخبارهم على
نحو خمسة وعشرين شيخاً أكثرهم من أهل المدينة دار السنة وبلد
الرواية الصحيحة ، وكان هؤلاء الرواة هم الذين أخذ عنهم مغازيه
أيضاً كما ذكر في أوائل كتابه «المغازي» : ذلك بأن هذه الطبقات
— وإن لم تصل إلينا بالصورة التي وضعها مؤلفها — بلغتنا على نحو أدقّ
وأصفى فيما نقله التلميذ عن الشيخ ، وما كان التلميذ هاهنا إلا محمد
ابن سعد بن منيع صاحب طبقاتنا هذه .

بن الشيخ والتلميذ

لقد جرّح بعض نقاد الحديث الواقديّ الشيخ ، واتهموه بالتساهل
أحياناً وبتركيب الأحاديث أحياناً أخرى ، حتى قال الإمام أحمد بن
حنبل : «الواقدي يركّب الأسانيد» وقال يحيى بن معين : أغرب
الواقدي على رسول الله عشرين ألف حديث . وقالوا أيضاً : إنه كان
يجمع الأسانيد المختلفة ويحييها بالمتن واحداً ، مع أن جزءاً من المتن لراو
معين وجزءاً آخر لراو آخر ، وقالوا ، إنه كان يأخذ من الصحف

والكتب والكراريس ، وهم لا يحبون الراوي أن يروي إلا ما سمعه بأذنه مخافة التحريف والتصحيف ، وحسن الظن به بعضهم الآخر كالإمام مالك بن أنس الذي كان يفضل روايته على ابن إسحاق ، وكأبي عبيد القاسم بن سلام ، وكالإمام السافعي ، ولكن جمهرة المحدثين على التردد في أمره ولا سيما لما عرفوه عنه من شدة اتصاله بالعباسيين حتى تلاعب ببعض الأخبار جرياً مع هواه لبني العباس ، فحذف اسم العباس عم النبي من قائمة الأسرى الذين وقعوا يوم بدر في أيدي المسلمين ، كأنه عز عليه - وهو العباسي الهوى - أن يؤسر عم النبي الكريم . لكن هذا التردد في قبول أخبار الرجل لم يكن له فيما يتعلق بابن سعد خاصة إلا أصداء خفاف ، فان أكثرهم قالوا - كما أسلفنا - : ثقة مع أن أستاذه ضعيف .

إن ابن سعد - كما قال ابن النديم بحق - « أَلَفَ كتبه من تصنيفات الواقدي » ، فانه لا يكاد ينسى في طبقة ترجم لها أو باب عقده لغزوة من غزوات النبي اسم شيخه الواقدي في سلسلة الاسناد ، بيد أنه - رغم ذكره إياه - يغربل الرواية التي يذكرها له ، أو يعضدها برواية أخرى لغيره من المشتغلين بالأنساب والمغازي والفتوح ، فهو مثلاً حين يتحدث عن الوفود التي وفدت على الرسول لا يكتفي برواية شيخه الواقدي بل يضع إلى جانب اسمه هشام بن محمد بن السائب الكلبي . وربما اتفق له أن يجدد بعض الفصول التي لم يجد لشيخه فيها رواية ، كمباحثه في كنية رسول الله ، وما كان رسول الله يَعوذ به ويعوذه به جبريل ، وانساب الجاهليين وسير الأنبياء والأئم السابقة التي اتضح أن الواقدي لم يكن يحتفل بأمرها كثيراً .

أهم محتويات الكتاب

إن طبقات ابن سعد كتاب ضخيم غزير المادة حاول صاحبه أن يجعله في خمسة عشر مجلداً يعرض فيها سير المحدثين والأنباريين والنسابين في عصر الرسول والتابعين وعصره الذي عاش فيه . وروى لنا هذه الطبقات عن ابن سعد تلميذه الحارث بن أبي أسامة ، فلذلك نجد في بعض الفصول بين الحين والحين مثل هذه العبارة : «حدثنا محمد بن سعد» وهذا يدل على أن راوي النص التلميذ وليس ابن سعد نفسه . وبهذا نعتل سراً اكتفاء ابن سعد بتسجيل ما بلغه من الأخبار بدقة بالغة من غير أن يعقب عليها إلا في النادر القليل . وبعض الكتاب كان من رواية الحسين بن فهم تلميذ ابن سعد كأن هذين التلميذين تقاسما رواية هذه الطبقات الكبرى .

ولقد ملأ ابن سعد سواد الجزئين الأولين بسيرة الرسول ، ممهداً لذلك بذكر من ولد رسول الله من الأنبياء ، وذكر حواء وادريس ونوح وإبراهيم وإسماعيل والقرون والسنين بين آدم ومحمد ، وذكر تسمية الأنبياء وأنسابهم ، وذكر من ولد النبي من ولد حتى آدم ، وأمّهات النبي وأجداد النبي قصي وعبد مناف وهاشم وعبد المطلب ، وذكر أبيه عبد الله وأمه آمنه بنت وهب حتى يصل إلى مبعث الرسول ، ونزول الوحي عليه ، ثم يبلغ الحديث عن هجرته ، فيصف غزواته واحدة واحدة ، ويصف ما وفد عليه من الوفود ، ويتحدث بعد ذلك عن الذين كانوا يفتنون بالمدينة على عهد الرسول ، ثم يترجم بعد ذلك للصحابة والتابعين فيملأ بتراجمهم جميع الأجزاء الباقية من طبقاته إلا الجزء الأخير الذي عقده للنساء خاصة .

والطبقات ينبغي أن يراعى فيها بالدرجة الأولى عنصر الزمان . وقد تبه إلى ذلك ابن سعد ، فكانت السابقة إلى الإسلام نقطة الانطلاق الزمني ، في حديثه عن المهاجرين إلى الحبشة ، أو عن البدرين الذين شهدوا وقعة بدر ، أو من أسلم قبل فتح مكة ، ولهذا بدأ بالمهاجرين البدرين ثم بالانصار البدرين ثم بمن أسلم قديماً ولم يشهد بدرأ وإنما هاجر إلى الحبشة أو شهد بدرأ ، ثم من أسلم قبل فتح مكة وهكذا ، ويشبه هذا ما صنعه الخليفة عمر حين دون الدواوين ، ولعل ابن سعد راعى فيه من تلقاء نفسه ما صنعه عمر .

على انه لم يغفل كذلك عنصر المكان ، فترجم للصحابه على حسب الامصار التي حلوها ، فسمى من كانوا بالمدينة أو مكة أو الطائف أو اليمن أو اليمامة ، ومن نزلوا الكوفة ، ومن نزلوا البصرة ، ومن فضلوا المقام بالشام أو مصر . ومثل هذا المنهج الزمني المكاني لوحظ أيضاً في الطبقات أثناء تراجم التابعين ، فقد ترجم لهم في طبقاته على هذا النمط نفسه ، وتراجع مدة الطبقة في رأيه خلال عشرين سنة تقريباً ، وقد جرت بهذا عادة كثير من أصحاب الطبقات ورجال التراجم والسير .

وأهم ما في كتاب « الطبقات » تراجم الصحابة أولاً ، وكبار التابعين ثانياً ، لأن هؤلاء هم أقرب الناس إلى عهد الرسول ، فكل ما يروى عنهم من المعلومات الدينية والتاريخية يؤخذ به دون تردد . وقد اصطلح ابن سعد على أن يجعل الصحابة خمس طبقات : ١ - طبقة المهاجرين البدرين ٢ - طبقة الانصار البدرين ٣ - طبقة الذين أسلموا قديماً

من هاجروا إلى الحبشة أو شهدوا وقعة أحد ولكن لم يشهدوا بسدراً
٤ - من أسلم قبل فتح مكة ٥ - من أسلم بعد فتح مكة .
وفي هذا التقسيم الطبقي الذي أخذ به ابن سعد - وفصله أصحاب
الطبقات بعده ، عيب واضح لكنه لا مفر منه : وهو تداخل بعض
أشخاص الطبقات فيما بينهم . فقد يكون المترجم من طبقة المهاجرين
البدرين ، ثم يتاح له أن يهاجر إلى بعض البلدان أثناء الفتوح ، ثم يكون
من حلوا مدة طويلة في المدينة يفتون ، فلم يكن بدّ من أن يترجم له
ابن سعد في طبقة الحقيقية ، ثم يضطر لترجمته في موضعين آخرين أو
أكثر ، إلا أن ابن سعد التفت إلى هذا فجعل الترجمة المفضلة المسهبة هي
الواردة لدى طبقة الشخص المترجم وليس تبعاً لبعض ما امتاز به من
الخصائص الأخرى .

عنايته بالأنساب

ومع أن ابن سعد خصّ كتابه باسم « الطبقات » ، وكان متوقعاً ألا
يشمل إلا التقسيم الطبقي ، إلا أنه أبدى اهتماماً ظاهراً بالتاريخ الجاهلي
خلافاً لأستاذه الواقدي . ونراه هنا يعتمد على هشام بن محمد بن السائب
الكلبي الذي كان كأبيه نسله يحسن التمييز بين أحساب العرب القدامى .
وذلك يعني أن ابن سعد يعرف الأنساب معرفة جيدة ، وأنه تلقاها
مشافهة ممن كان غزير العلم بها ، فان هشام الكلبي أكمل خطة أبيه
« فكان عالماً بالنسب وأخبار العرب وأيامها ومثالبها ووقائعها » وكتبه
كثيرة في المآثر والبيوتات والمنافرات وأخبار الاسلام ، وأخبار البلدان ،
حتى عدّوا له ١٤٠ كتاباً ، وقد أخذ الأخبار القريبة التي حدثت في

العصر الأموي من أبيه مباشرة ، وقد عاش أبوه محمد بن السائب طويلاً في العصر الأموي ، وشهد وقعة دَيْر الجماجم مع عبد الرحمن بن الأشعث ، لم يكن ضلعه مع بني أمية .

ونجد في طبقات ابن سعد ذكراً لنسابة عاش على عهد النبي ولم يعدوه صحابياً ، وهو دَعْفَل بن حنظلة الشيباني ، وهو الذي روى عنه مناظرة في انساب العرب مع أبي بكر الصديق ، وهو الذي قيل إنه اتصل بمعاوية وأعجب بعلمه ، وروى الكثير من أخبار الأنساب في عصره .

والمادة التي تركها ابن سعد في معرفة الأنساب واضحة في كتابين ألفا بعده أحدهما (انساب الأشراف) والآخر (فتوح البلدان) وكلاهما للبلاذري ، فان مؤلف الكتابين لا يني يروي عن ابن سعد آخذاً من طبقاته نصوصها وألفاظها .

ولعل هذه المعرفة الدقيقة بالانساب هي التي مكنت ابن سعد من تجنب الوقوع في مثل الأخطاء التي وقع بها المؤرخون بعده في الانساب والطبقات ، فهناك صحابة عدّوا من التابعين عند بعضهم : كالنعمان وسويد ابني مَقَرَن المزني ، وهناك تابعون عدّوا صحابة مثل (عبد الرحمن ابن غَنَم) غلط فيه محمود بن الربيع الجيزي لأنه أرسل الخبر ، وابراهيم ابن عبد الرحمن العُدْرِي غلط فيه ابن منّده .

راوية على طريقة المحدثين

ومع أن طبقات ابن سعد تعتمد على الرواية ، ونكاد نخفي فيها

شخصية المؤلف ، وتكاد تخلو من التعقيبات ، إلا أن نفضاً يسيرة من التوضيحات أظهرتنا على النقد الموضوعي الذي كان يتمتع به ابن سعد : فهو مثلاً يورد رواية خلاصتها أن النبي بكى عند قبر أمه لما فتح مكة فقال : « وهذا غلط وليس قبرها بمكة ، وقبرها بالأبواء » . ونقل عن هشام الكلبي قوله : إن الذي حضر بدمراً هو السائب بن مظعون (لا السائب بن عثمان بن مظعون) فقال يعقب على ذلك : « ذلك عندنا منه وهَلْ لأن أصحاب السيرة ممن يعلم المغازي يثبتون ابن عثمان ابن مظعون فيلمن شهد بدمراً وشهد أحداً والخندق والمشاهد كلها » .

والمادة الأدبية في (الطبقات) ليست غزيرة في الشعر غزارتها في الخطب ، ولا سيما خطب النبي في المناسبات المختلفة . أما الشعر فبعضه جاهلي قديم يتعلق أغلبه بأجداد النبي أو بسادات العرب من قريش ، وبعضه الآخر اسلامي يتصل غالباً بباب المغازي . إلا أنه قليل إذا قيس بما ورد من الشعر في مغازي الواقدي أو سيرة ابن إسحاق . وابن سعد أولاً وآخرأ رجل رواية على طريقة المحدثين ، وليس ناقدأ على طريقة الأدباء (١) .

١ ترجمة ابن سعد في تاريخ بغداد ٣٢١/٥ والوفيات ٥٠٧/١ وتهذيب التهذيب ١٨٢/٩ والجرح والتعديل رقم ١٤٣٣ وطبقات القراء ١٤٢/١ . وقد عولنا في تلخيص ترجمته هنا على تقديم صديقنا الأستاذ الفضال الدكتور احسان عباس للطبقات الكبرى المطبوعة في بيروت في دار صادر .

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الثاني

طبقات الرواة

طبقات الرواة وتقسيمها الاصطلاحي

كاد المحدثون يتفقون على أن الطبقة هي القوم المتشابهون في السن وفي لقاء الشيوخ (١) . ولما قسموا الرواة إلى طبقات جاءت قسمتهم اصطلاحية محضة (٢) ، فمنهم من عدّ الصحابة كلهم طبقة واحدة ، وجعل التابعين بعدهم طبقة ثانية ، ثم الذين بعدهم طبقة ثالثة ، واستشهدوا على هذا التقسيم بقوله عليه السلام : « خير القرون قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » (٣) فذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة .

ومنهم من يقسم الصحابة إلى طبقات ، ثم يمضي إلى التابعين فمن

١ قارن بالمختصر في علوم رجال الأثر ١٨ .

٢ مختصر علوم الحديث (لابن كثير) ٣٠٢ .

٣ الحديث منرج في الصحيحين من طريق الصحابي عمران بن حصين .

..دهم فيصنّف كل جماعة منهم في طبقات (١) .

والضابط في هذا التقسيم الذي يتناول الجماعة الواحدة : اجتماع أفراد تلك الجماعة في صفة واحدة ، ففي طبقة الصحابة تلتقي جماعات متعددة فيها السابقون إلى الإسلام تارة ، وفيها المهاجرون تارة أخرى ، وفيها الذين شهدوا المشاهد والمعارك تارة ثالثة : فأبو بكر يعد مثلاً من طبقة الصحابة ، ومن طبقة السابقين ، ومن طبقة المبشرين بالجنة ، ومن طبقة المهاجرين . وكل من اشترك معه في وصف من هذه الأوصاف كان معه من طبقته (٢) . فمن هنا تعددت طبقات الصحابة ، وتعددت - تبعاً لها - طبقات التابعين ، لما لوحظ من تنوع الاعتبارات واختلاف وجهات النظر في التقسيم .

طبقات الرواة على تقسيم ابن حجر

وقد حاول ابن حجرّ العسقلاني أن يحصر طبقات الرواة منذ عصر الصحابة إلى آخر عصر الرواية ، فوصف اثني عشرة طبقة ليس فيها إلا من كانت له رواية في الكتب الستة .

الأولى : الصحابة على اختلاف مراتبهم .

الثانية : طبقة كبار التابعين كسعيد بن المسيّب .

الثالثة : الطبقة الوسطى من التابعين كالحسن وابن سيرين .

١ وليسوا حينئذ متفقين على أن القرن مئة عام ، بل منهم من يجعله أربعين عاماً فقط (مختصر

علوم الحديث ٣٠٢) .

٢ المختصر ١٩ .

الرابعة : طبقة أخرى تلي الوسطى أكثر مروياتهم عن التابعين كالزهري وقتادة .

الخامسة : الطبقة الصغرى من التابعين الذين لم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة كالأعمش .

السادسة : طبقة حضروا مع الخامسة ولم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة ، كابن جريج .

السابعة : طبقة كبار أتباع التابعين كمالك بن أنس ونسفيان الثوري .

الثامنة : الوسطى من أتباع التابعين كابن عيينة وابن علية .

التاسعة : الطبقة الصغرى من أتباع التابعين كأبي داود الطيالسي والشافعي .

العاشرة : كبار الآخذين من أتباع الأتباع ممن لم يلقوا التابعين كأحمد بن حنبل .

الحادية عشرة : الطبقة الوسطى منهم كالذهلي والبخاري .

الثانية عشرة : صغار الآخذين عن أتباع التابعين كالترمذي ^(١) .

ومعرفة طبقات الرواة تزيل كثيراً من اللبس ، وتحول دون تداخل الأسماء والكنى المتشابهة ، وتقف الباحث على صور التدليس والانقطاع والارسال . ولذلك رأينا أن نعرض لأهم الطبقات ، ونترجم لأشهر

١ والحق ابن حجر بهذه الطبقة الثانية عشرة باقي شيوخ الأئمة الستة الذين تأخرت وفاتهم قبله

كعوض شيوخ النسائي .

الرواة في كل طبقة ، فندرس طبقة الصحابة ، وطبقة التابعين ، وطبقة
أتباع التابعين .

طبقة الصحابة

اصطلحوا على أن الصحابي هو من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات
وهو مسلم . فاللقاء ولو ساعة من نهار لا بد منه ^(١) ، لذلك لم يعدوا
أصحمة النجاشي صحابياً ، لأنه آمن برسول الله ﷺ من غير أن يلقاه .
والتمييز كافٍ في الصحبة ، فالصبي الذي « يفهم الخطاب ويردّ الجواب »
— كما يقول النووي والعراقي — يعدّ صحابياً ، كالحسن والحسين ابني
علي ، ومحمود بن الربيع .

وقد نصّ العلماء على أمور إذا توفّر أحدها كان دليلاً على الصحبة ،
أهمها ^(٢) :

أولاً — تواتر العلم بذلك ، كصحبة العشرة المبشرين بالجنة ، وهم
الخلفاء الأربعة ، وسعد بن أبي وقاص ، وسعيد بن زيد ، وطلحة بن
عبيد الله ، والزبير بن العوام ، وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة عامر بن
الجراح . ومن المعلوم أن صحبة أبي بكر ثابتة بالقرآن في قوله تعالى :
« إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا » ^(٣) .

ثانياً — استفاضة العلم بذلك من غير تواتره ، كصحبة ضمام بن ثعلبة
وعكاشة بن محصن .

١ قارن بالكفاية ٥١ . وانظر الإصابة ٤/١ - ٥ .

٢ تارن باختصار علوم الحديث ٢٣١ .

٣ سورة التوبة ٤٠ .

ثالثاً - تأكيد صحابي مشهور أن لفلان صحبة ، كما قال أبو موسى الأشعري بصحبة حَمَمَةَ بن أبي حمسة الدؤسي (١) .

رابعاً - ادعاء الصحبة من شخص معلوم العدالة ضمن الإطار الزمني الممكن ، وقد اُصطلحوا على أن هذا الزمن الممكن لا ينبغي أن يجاوز سنة ١١٠ هـ (مئة سنة وعشر سنين للهجرة) واستنبطوا ذلك من قوله عليه السلام - كما في رواية مسلم والترمذي - « ما من نفس منقوسة اليوم يأتي عليها مئة سنة وهي حية يومئذ » (٢) . ولذلك كان طبعياً أن يرفض العلماء صحبة جعفر بن نسطور الرومي الذي ادعاها بعد سنة ٢٠٠ هـ ، وسربانتك الهندي المتوفى سنة ٣٣٣ هـ .

ومما يستأنس به على ثبوت الصحبة ، وإن لم ينص العلماء عليه : أن الأوس والخزرج كانوا جميعاً مسلمين في عهده عليه السلام ، فكل من لاقاه منهم فهو صحابي ، وأن كل من كان بالمدينة أو بالطائف سنة عشر قد أسلم وشهد حجة الوداع مع النبي عليه السلام ، فثبت له بذلك الصحبة . وأنه عليه السلام لم يؤمّر في الفتوحات إلا أصحابه ، فقواد الفتوحات في عهده صحابة كلهم (٣) .

وقد حكى ابن الصلاح وابن عبد البر والنووي الإجماع على عدالة جميع الصحابة . وفي القرآن والسنة إشارة إلى فضل الصحابة وعدالتهم ، فالله يقول « كنتم خير أمة أخرجت للناس » (٤) ويقول « وكذلك

١ الباعث الحثيث ٣٢١ ح ٢٠

٢ الإصابة ٦/١

٣ المختصر ٢٧

٤ سورة آل عمران ١١٠

جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس» (١) والنبي عليه السلام يقول «طوبى لمن رآني وآمن بي» ، ويقول «خير القرون قرني» ويقول «الله الله في أصحابي ، لا تتخذوهم غرضاً بعدي ، فمن أحبهم فبحبي أحبهم ، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم ، ومن آذاهم فقد آذاني ، ومن آذاني فقد آذى الله ، ومن آذى الله يوشك أن يأخذه» (٢) .

وأول الصحابة إيماناً على الإطلاق زوج النبي عليه السلام السيدة خديجة بنت خويلد ، ومن الشيوخ ورقة بن نوفل ابن عم خديجة ، ومن الرجال الأحرار أبو بكر الصديق ، ومن الموالي زيد بن حارثة ، ومن الصبيان عليّ ، ومن الأرقاء بلال ، ومن الفُرس سلمان (٣) .

وقد تفرّق الصحابة في القرى والأمصار فأصبح إحصاء عددهم متعذراً ، ويقول أبو زرعة (٤) : إن رسول الله ﷺ قبضَ عن مئة ألف وأربعة عشر ألفاً (١١٤٠٠٠) ، وقد انقرض عصرهم بوفاة آخرهم أبي الطفيل عامر بن واثلة الليثي الكناني عام مئة على الأرجح .

ويعدّ مكثراً من الرواية بين الصحابة كل من زاد منهم على ألف حديث ، وهؤلاء المكثرون سبعة (٥) هم أبو هريرة روى له (٥٣٧٤) ابن عمر روى له (٢٦٣٠) ، أنس بن مالك روى له (٢٢٨٦) ،

١ سورة البقرة ١٤٣ .

٢ المختصر ٢٩ .

٣ قارن بعلوم الحديث لابن الصلاح ٢٢٦ .

٤ اختصار علوم الحديث ٢٢٤ .

٥ تلخيص فہوم اہل الاثر (لابن الجوزي) طبعة الهند ١٨٤ .

السيدة عائشة لها (٢٢١٠) عبد الله بن عباس له (١٦٦٠) ، جابر ابن عبد الله له (١٥٤٠) ، أبو سعيد الخدري (١١٧٠) ، ولذلك سنترجم لكل منهم ترجمة خاصة ، ثم نتبعهم بمن هو أقل رواية منهم ، ونكتفي بذكر كلمات موجزة عنهم .

وابن سعد في « طبقاته » اكتفى بتقسيم الصحابة إلى خمس طبقات ، إلا أن بعضهم فصل ووضح فجعلها اثني عشرة تبعاً للسبق في الاسلام والهجرة وحضور المشاهد (١) :

الأولى : السابقون بالاسلام ممن آمن بمكة ، كالعشرة المبشرين بالجنة ، وخديجة وبلال .

الثانية : أصحاب دار الندوة الذين أسلموا بعد اسلام عمر .

الثالثة : من هاجر إلى الحبشة في السنة الخامسة من البعثة ، وكانوا أحد عشر رجلاً وأربع نسوة ، منهم عثمان بن عفان ، والزبير بن العوام ، وجعفر بن أبي طالب ، ورقية زوج عثمان وابنة النبي ﷺ ، وسهلة بنت سهل امرأة أبي حذيفة . ومثل هذه الطبقة من هاجر إلى الحبشة الهجرة الثانية ، وكانوا نحو ثلاثة وثمانين ، منهم جعفر بن أبي طالب ، وامراته أسماء بنت عميس ، وعبيد الله بن جحش ، وامراته أم حبيبة وأخوه عبد الله وأبو موسى وابن مسعود .

الرابعة : أهل العقبة الأولى ، وفيهم اثنا عشر من الأنصار ، ومنهم جابر بن عبد الله ، وعقبة بن عامر ، وأسعد بن زُرارة ، وعبادة بن الصامت .

١ قارن بتدريب الراوي ٢٠٧ .

الخامسة : أهل العقبة الثانية الذين أسلموا بعد عام العقبة الأولى ،
وكانوا سبعين من الأنصار ومعهم امرأتان . ومنهم البراءُ بن معرور ،
وسعد بن عباد ، وكعب بن مالك .

السادسة : المهاجرون الذين وصلوا إلى المدينة والنبي في قُباء قبل أن
يدخل المدينة .

السابعة : أهل بدر الذين قال فيهم عليه السلام « اطلع الله على أهل
بدر فقال لهم اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » رواه أبو داود ،
وكانت عدتهم بضعة وثلاث مئة رجل .

الثامنة : من هاجر بين بدر والحديبية .

التاسعة : الذين بايعوا تحت الشجرة بالحُدَيْبِيَّة بيعة الرضوان. وفيهم
يقول عليه السلام : « لا يدخل النار أحد ممن بايع تحت الشجرة » .

العاشرة : المهاجرون قبل فتح مكة وبعد الحديبية ، ومنهم خالد
ابن الوليد .

الحادية عشرة : الذين أسلموا في فتح مكة ، وهم يزيدون عن الألف ،
ومنهم أبو سفيان بن حرب ، وحكيم بن حزام .

الثانية عشرة : الصبيان الذين رأوا النبي يوم الفتح وحجة الوداع ،
ومنهم الحسن والحسين ابنا عليّ ، والسائب بن يزيد الكلبي ، وعبد الله
ابن الزبير .

طبقة التابعين

عرفوا التابعي بأنه من لقي صحابياً مؤمناً بالنبي ﷺ ومات على الإيمان . ويشترط الخطيب البغدادي صحبة الصحابي ، لا مجرد اللقاء فقط (١) . وقد شهد الكتاب والسنة لهذه الطبقة بفضلها ، فقال الله تعالى : « والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان ، رضي الله عنهم ورضوا عنه » . وقال عليه السلام : « طوبى لمن رأى من رأيي » ، وقال : « خير القرون قرني ، ثم الذين يلونهم » .

وآخر طبقات التابعين على رأي الحاكم من لقي آخر الصحابة موتاً ، فأخبرهم من لقي أبا الطفيل بمكة ، والسائب بالمدينة ، وأبا أمامة بالشام ، وعبيد الله بن أبي أوفى بالكوفة ، وأنس بن مالك بالبصرة (٢) .

ويعتبر خلف بن خليفة المتوفى سنة ١٨١ هـ (إحدى وثمانين ومئة) آخر التابعين موتاً ، لأنه لقي في مكة آخر الصحابة موتاً أبا الطفيل عامر بن وائلة . ومن هنا قيل : إن عصر التابعين انقضى سنة ١٨١ هـ .

طبقة أتباع التابعين

تابع التابعي هو الذي لقي مؤمناً بالنبي ﷺ ومات على الإسلام . وقد عدوا من هذه الطبقة الإمام مالك بن أنس والإمام الشافعي . أما أبو حنيفة فالأرجح أنه من التابعين لأنه لقي من الصحابة أنس بن مالك ،

١ قارن باختصار علوم الحديث ٢٣٢ .

٢ نفسه ٢٣٠ .

وجابر بن عبد الله وعبد الله بن جَزء الزُبَيْدِي ، وعبد الله بن أَنَس ،
وعائشة بنت عجرد ، وروى عنهم . وأما الإمام أحمد بن حنبل فإنه
يعتبر من الطبقة التي تلي أتباع التابعين ، فهو من أتباع أتباع التابعين ،
لأن وفاته كانت سنة ٢٤١ هـ مع أن عصر أتباع التابعين ينتهي بعام
عشرين بعد المئتين (١) .

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الثالث

من تراجم الصحابة

أولاً - السبعة المكثرون :

نبهنا على أن كل صحابي زاد على رواية ألف حديث 'عدّ مكثراً'.
والمكثرون - كما قلنا - سبعة ، هم : أبو هريرة ، وعبد الله بن عمر ،
وأنس بن مالك ، والسيدة عائشة ، وعبد الله بن عباس ، وجابر ابن
عبد الله ، وأبو سعيد الخدري . وإليك ترجاتهم وفقاً للترتيب الذي
وردت به أسماؤهم آنفاً .

١ - أبو هريرة

هو أكثر هؤلاء السبعة رواية ، فقد أخرج له بقي بن مخلد (٥٣٧٤)
حديثاً (١) .

١ - مسند بقي بن مخلد من أهم مصادر الحديث ، فقد روى عن ألف وثلاث مئة صاحب ونيف ،
ورتب حديث كل صحابي على أبواب الفقه ، فهو مسند مصنف ، وليست هذه الترتيب لأحد
قبله . (قارن بنفع الطيب ٥٨١/١) .

ورسول الله ﷺ هو الذي كناه (أبا هريرة) يوم شاهده يحمل هرة صغيرة ، ولكن هذه الكنية التي سماها بها رسول الله على سبيل التحجب غلبت عليه ، حتى بات من النادر أن يطلق عليه أحد اسمه الحقيقي (عبد الرحمن بن صخر) . وهو دؤسي ، يرجع نسبه إلى بطن من الأزد هم بنو دؤس بن عدنان .

أسلم رضي الله عنه في السنة السابعة للهجرة ، عام خيبر ، وتوفي بالعقيق عام ٥٧ هـ على الراجح . وكان عريف أهل الصفة الذين كانوا منقطعين إلى العبادة في مسجد النبي ﷺ (والصفة موضع مظلل في المسجد ، كان يأوي إليه أولئك الزهاد) . وقد استجاب الله دعاء النبي ﷺ له بالحفظ ، فكان بين الصحابة أكثرهم حفظاً . أخرج الشيخان والترمذي عنه أنه قال : « قلت يا رسول الله ، أسمع منك أشياء فلا أحفظها . فقال : أبسط رداءك فبسطته ، فحدثني حديثاً كثيراً فما نسيت شيئاً حدثني به » .

وأبو هريرة - على ورعه وتقواه وزهده - كان مرحاً يحب الدعابة، ويطرب للنكتة ، فإذا مرّ بصبيان أضحكهم ، وإذا التقى بالناس في الأسواق قصّ عليهم ما يسليهم . ولكنه إذا خلا إلى نفسه تهجد طيلة الليل ، خاشعاً متبتلاً .

كان عاملاً على البحرين في عهد عمر بن الخطاب ، إلا أن عمر عزله بعد ذلك . ويقال : أن علي بن أبي طالب أراد في خلافته أن يستعمله فأبى عليه ، ثم ولاه معاوية إمارة المدينة . ويندو أن عمر - على عادته في التشدد في الرواية عن رسول الله ﷺ - أنكر عليه كثرة رواياته وقال له : « لتترك الحديث أو لأحقتك بأرض » .

دَوْس ! » حتى إذا روى له أبو هريرة قوله عليه السلام « من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » أقرّه على رواية الحديث وقال : « أمّا إذن فاذهب فحدّث » .

وقد لاحظ شعبة بن الحجاج أنّ أبا هريرة يروي عن كعب الأحبار ويروي عن رسول الله ﷺ ولا يميّز بين روايته ، فرماه « بالتدليس » ، ولكنّ بيّش بن سعيد لا يطمئن إلى قول شعبة في أبي هريرة ، فبرّده بقوة قائلاً : « اتقوا الله وتحفظوا من الحديث ، فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة ، فيحدّث عن رسول الله ﷺ ويحدّثنا عن كعب الأحبار ، ثم يقوم ، فأسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله عن كعب ، وحديث كعب عن رسول الله » . فإذا كان ثمة تدليس فليس صادراً عن أبي هريرة نفسه ، وإنما كان يصدر عن الذين يروونه عنه . وحسبنا أنّ الإمام الشافعي كان يقول : « أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره » وأنّ سالمأ أبا الزّعينة ، والي مروان بن الحكم وكاتبه يروي : « أن مروان بن الحكم دعا أبا هريرة فأقعه خلف السرير ، فجعل يسأله وجعلتُ أكتب ، حتى إذا كان رأسُ الحول دَعَا بِهِ فَأَقَعَهُ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ ، فجعل يسأله عن ذلك الكتاب ، فما زاد ولا نقص ولا قدّم ولا أخر » .

وقد روى أبو هريرة عن النبي ﷺ وعن أبي بكر وعمر وعثمان وأبيّ بن كعب وأسامة بن زيد وعائشة-وسواهم من الصحابة . ويجاوز عدد الذين رووا عنه ثمان مئة رجل بين صحابي وتابعي ، فيهم من علماء الصحابة عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك ، وفيهم من علماء التابعين سعيد بن المسيّب وابن سيرين

وعكرمة وعطاء ومجاهد والشعبي .

وأصح الأسانيد عنه : ابن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيّب عنه .
أما أضعفها : فالسريّ بن سليمان عن داود بن يزيد الأودي عن والده
يزيد عنه (١) .

٢ — عبد الله بن عمر

يلي أبا هريرة في كثرة الرواية ، فقد روى (٢٦٣٠) حديثاً .
وهو ابن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب ، وشقيق السيدة حفصة أم المؤمنين ،
وأحد العبادلة الأربعة المشهورين بالإفتاء ، وكل واحد منهم يسمى (عبدالله)
والثلاثة الباقيون هم عبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ،
وعبد الله بن الزبير (٢) .

وُلد ابن عمر بعد البعثة النبوية بقليل ، وكان عمره عشر سنوات حين
أسلم مع أبيه . ثم إنه هاجر إلى المدينة قبل أبيه . وكان في معركة أحد
حديثاً ، فاستصغره رسول الله ﷺ ولم يأذن له بالاشتراك في القتال ،
لكنه فيما بعد شهد كثيراً من الغزوات ، كما أنه حضر القادسية ، واليرموك ،
وفتح إفريقية ومصر وفارس ، وقدم البصرة والمدائن .

كان الزهري لا يعدل برأيه أحداً ، وكان مالك والزهريّ يقولان :
« إن ابن عمر لا يخفى عليه شيء من أمر الرسول وأصحابه » . وقد

١ انظر ترجمة أبي هريرة في الإصابة رقم الترجمة ١١٧٩ (باب الكنى) وتهذيب الأسماء واللغات
٢٧٠/٢ وحيلة الأولياء ٣٧٦/٢ .

٢ أما عبد الله بن مسعود فقد حال اشتغاله بالعبادة وتقدم وفاته دون ذكره مع هؤلاء العبادلة
المشهورين بالإفتاء . (قارن بالباعث الحديث ٢٢٩) .

روى عن أبي بكر وعمر وعثمان والسيدة عائشة وشقيقته السيدة حفصة
وعبد الله بن مسعود . وروى عنه كثيرون منهم سعيد بن المسيب والحسن
البصري وابن شهاب الزهري وابن سيرين ونافع ومجاهد وطاووس
وعكرمة .

توفي عام ٧٣ هـ . ويقال : إن الحجاج دسّ له رجلاً فسّم ثم رُجّ
رمح له ورجمه به في ظهر قدمه فمات متأثراً بهذه الإصابة . وقد تكون
وفاته طبيعية ، ويكون الخبر عارياً عن الصحة .

وأصح الأسانيد عنه ما يسمى « بسلسلة الذهب » وهي مالك عن نافع
عن عبد الله بن عمر .

وأضعفها : محمد بن عبد الله بن القاسم عن أبيه عن جده عنه (١) .

٣ - أنس بن مالك

هو ثالث الرواة المكثرين من الصحابة ، فقد روى (٢٢٨٦)
حديثاً .

وهو خادم رسول الله الأمين ، جاءت به أمه أمّ سَلَيْم إلى النبي
ﷺ وهو ابن عشر سنين ليقوم على خدمته . وأبوه هو مالك بن النضر ،
وبتصل نسبه بابن عدي بن النجار . كان عليه السلام يداعبه قائلاً :
« يا ذا الأذنين » ولم تكن معاملته له معاملة السيد لعبده ، وكان أنس
من أجل ذلك يقول : لم يسألني صلى الله عليه وسلم عن شيء فعلته لم
فعلته ، ولا عن شيء تركته لم تركته ، بل كان يقول : « ما شاء الله

١ انظر ترجمة ابن عمر في الإصابة - رقم ٤٨٢٥ وتهذيب الأسماء ٢٧٨/١ . وقارن بطبقان ،
ابن سعد ١٠٥/٤ .

كان ، وما لم يشأ لم يكن » .

لم يشهد أنس غزوة بدر الكبرى ، لحداثة سنّه ، ولكنه شهد كثيراً من الغزوات بعد ذلك ، وحين استشار أبو بكر عمر في استعمال أنس على البحرين أثنى عليه عمر وقال : إنه فتى لبيب كاتب . وهو مشهود له بالتقوى والورع ، لطول معاشرته الرسول ﷺ . قال أبو هريرة فيه : ما رأيت أحداً أشبه صلاةً برسول الله ﷺ من ابنِ سُلَيْمٍ (يعني أنساً) . وقال فيه ابن سيرين : « أحسن الناس صلاةً في الحضر والسفر » .

انتقل أنس في أخريات أيامه إلى البصرة ، ويقول بعضهم : إن سبب انتقاله إليها أنه امتحن في فتنه ابن الأشعث ، فأذاه الحجاج ، فلم يجد بداً من الهجرة إلى البصرة ، حيث كان الصحابي الوحيد فيها ، ولذلك يقولون : إنه آخر الصحابة موتاً بالبصرة . توفي عام ٩٣ هـ . بعد أن جاوز المئة . وقال فيه مورق^١ يوم وفاته : ذهب نصف العلم ، كان الرجل من أهل الأهواء إذا خالفنا قلنا له تعال إلى مَنْ سَمِعَ مِنَ النبي ﷺ .

أما أسانيده فأصحها ما رواه : مالك عن الزهري عنه . وأضعفها ما رواه : داوود بن المحبر عن أبيه المحبر عن أبان بن أبي عياش عنه (١) .

٤ - السيدة عائشة أم المؤمنين

هي زوج النبي ﷺ ، وبنت صديقه وأحب الناس إليه أبي بكر

١ انظر ترجمة أنس في طبقات ابن سعد ١٠/٧ وتهذيب ابن عساكر ١٣٩/٣ .

الصدِّيق . أُسْتُمِتْ صَغِيرَةٌ بَعْدَ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ شَخْصًا ، وَتَزَوَّجَهَا عَلَيْهِ
السَّلَامُ فِي الْعَامِ الثَّانِي مِنَ الْهَجْرَةِ ، وَلَمْ يَتَزَوَّجْ بَكَرًا سِوَاهَا . وَكَانَ
يُؤَثِّرُهَا بِالْحُبِّ وَيَتَابَعُهَا عَلَى هَوَاهَا : وَلَا غُرُو ، فَإِنَّ الْخِصَالَ الْكَرِيمَةَ
الَّتِي اجْتَمَعَتْ فِيهَا يَنْدُرُ أَنْ تَتَوَافَرَ لِسِوَاهَا ، فَهِيَ تَعْلَمُ اللُّغَةَ وَالشِّعْرَ
وَالطَّبَّ وَالْأَنْسَابَ وَأَيَّامَ الْعَرَبِ . قَالَ الزَّهْرِيُّ : « لَوْ جُمِعَ عِلْمُ
عَائِشَةَ إِلَى عِلْمِ جَمِيعِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ وَعِلْمِ جَمِيعِ النِّسَاءِ لَكَانَ عِلْمُ
عَائِشَةَ أَفْضَلَ . » وَقَالَ عُرْوَةُ : « مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَعْلَمَ بِطَبِّ وَلَا بِشِعْرِ
وَلَا بِفَقْهِ مِنْ عَائِشَةَ . »

وهي من المكثرات في الرواية ، تلي في ذلك أنس بن مالك ، فقد
روت ٢٢١٠ أحاديث . ومن مزاياها أنها كانت أحياناً تنفرد باستنباط
بعض المسائل ، فبجتهدها فيها اجتهداً خاصاً وتستدرك بها على علماء
الصحابة ، حتى إن الزركشي ألف كتاباً خاصاً في هذا المعنى سَمَّاهُ :
(الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة) .

أما ما ينسب إلى رسول الله ﷺ من أنه قال فيها : « خذوا شطر
دينكم عن هذه الحميراء » — أي البيضاء لأن العرب تسمي الأبيض
أحمر — فإنه حديث لا سند له ، وقد صرح ابن حجر والمزي والذهبي
وابن كثير بأنه مكذوب مصنوع . إلا أن القارئ يقول : « لكن معناه
صحيح » .

روت عن أبيها أبي بكر ، وعن عمر ، وسعد بن أبي وقاص
وأسيّد بن خضير وغيرهم .

أما الصحابة الذين رَوَوْا عنها فهم أبو هريرة وأبو موسى الأشعري
وزيد بن خالد الجهني ، وصفيّة بنت شيبة وغيرهم . وأما كبار

التابعين الذين أخذوا عنها فهم سعيد بن المسيّب ، وعلقمة بن قيس ،
ومسروق بن الأجدع ، وعائشة بنت طلحة ، وعمّرة بنت عبد الرحمن
وحفصة بنت سيرين . وهؤلاء النسوة الثلاث كنّ من فضليات تلميذاتها
الفقيهات .

وحسبها شرفاً وفخراً أن الله أنزل في شأنها قرآناً بعد حادثة الإفك
المشهورة ، فبرأها من افتراء الأفاكين ، حتى قال فيها حسان بن ثابت
بعد أن خاض في الإفك مع الخائضين :

حَصَانٌ رَزَانٌ مَا تُرَنِّ بِرَبِيعَةٍ وَتَصْبِحُ غُرْتِي مِنْ لَحُومِ الْغَوَافِلِ
وكانت - مع ذلك - تغضب إذا مسّ أحد حسان بن ثابت بسوء ،
وتدافع عنه قائلة : أليس هو القاتل :

فإنّ أبي ووالده وأمي لِعِرْضِ مُحَمَّدٍ مِنْكُمْ وَقَاءُ

كانت وفاتها عام ٥٧ هـ على الأصح ، وصلى عليها أبو هريرة .
وأصح أسانيد ما رواه يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر بن حفص
عن القاسم ابن محمد عنها ، وما رواه الزهري أو هشام بن عروة عن
عروة بن الزبير عنها .

وأضعف أسانيد ما يرويه الحارث بن شبل عن أم النعمان عنها (١) .

٥ - عبد الله بن عباس

هو خامس الصحابة المكثرين من الرواية ، يلي في ذلك السيدة

١ انظر في ترجمة السيدة عائشة الإصابة ، كتاب النساء رقم ٧٠١ وطبقات ابن سعد ٣٩/١ ،
وتاريخ الطبري ٦٧/٣ وحلية الأولياء ٤٣/٢ . واقرأ الكتاب القيم الذي ألفه الأستاذ
سعيد الأفغاني عنها « عائشة والسياسة » .

عائشة ، فقد روي له (١٦٦٠) حديثاً .

وهو ابن عم رسول الله ﷺ وأبوه هو العباس بن عبد المطلب ،
وأمه هي أم الفضل لبابة بنت الحارث الهلالية ، أخت أم المؤمنين
ميمونة .

كان مولده قبل الهجرة بثلاث سنوات ودعا له عليه السلام بقوله : « اللهم
فقّهه في الدين ، وعلمه التأويل » ، فاستجاب الله دعاء نبيّه ، فاشتهر ابن
عباس بالعلم الغزير ، والفقه الدقيق ، حتّى صارت تشد إليه الرحال للفتوى
والرواية ، وظلّ يفتي الناس بعد عبد الله بن مسعود نحواً من خمس وثلاثين
سنة . وفيه يقول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة : « ما رأيت أحداً أعلم من ابن
عباس بما سبقه من حديث رسول الله ﷺ وقضاء أبي بكر وعمر
وعثمان ، ولا أفقه منه ولا أعلم بتفسير القرآن ، وبالعبية والشعر
والحساب والفرائض . وكان يجلس يوماً للفقه ، ويوماً للتأويل ، ويوماً
للمغازي ، ويوماً للشعر ، ويوماً لأيام العرب . وما رأيت قطّ عالماً
جلس إليه إلا خضع له ، ولا سائلاً سأله إلا وجد عنده علماً » .

ذكر النسائي أنّ أصح أسانيده في الحديث ما رواه الزهري عن
عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس ، وأضعفها ما يرويه (محمد
ابن مروان السدّي الصغير عن الكلبي عن أبي صالح ، وهذه تسمّى
(سلسلة الكذب) .

لقبه رسول الله ﷺ ترجمان القرآن ، وقال الناس في تفسيره :
« لو سمعه أهل الروم والديلم لأسلموا » . إلا أنّ الناس تزيّدوا عنه
في الرواية ، ونبت العلماء على أنّ أوهى طرقه في التفسير هي بالدرجة
الأمّلى سلسلة الكذب التي أشار النسائي إليها ، ثم بالدرجة الثانية طرق

الضحاك بن مزاحم ، وهي منقطعة لأنه لم يَر ابن عباس . وهذا السند
إذا رواه جُوَيْبِر البلخي عن الضحاك زاد ضعفاً .

أما طريقه الجيدة في التفسير فهي :

أولاً : طريق عليّ بن أبي طلحة الهاشمي ، وقد اعتمد البخاري هذه
الطريق فيما يعلقه عن ابن عباس . وكانت نسخة التفسير المروية عن ابن
عباس بهذه الطريق عند أبي صالح كاتب الليث بمصر ، يرويها عن عليّ
ابن أبي طلحة معاوية بن صالح ، ويرويها عن معاوية كاتب الليث ، وفيها
يقول الإمام أحمد بن حنبل : « بمصر صحيفة في التفسير رواها عليّ
ابن أبي طلحة لَوْ رَحَلَ رَجُلٌ فيها إلى مصر قاصداً ما كان كثيراً » .
ويظهر أن عليّ بن أبي طلحة لم يسمع هذه الصحيفة من ابن عباس
مباشرة ، وإنما سمعها من مجاهد أو ابن جُبَيْر ، وكلاهما ثقة ، فكأن
ابن طلحة أخذها عن ابن عباس نفسه .

ثانياً : طريق قيس عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جُبَيْر عنه .
وهذه الطريق على شرط الشيخين . وبها خرّج الحاكم النيسابوري عدداً
من الأحاديث في « مستدركه » .

ثالثاً : طريق ابن إسحاق عن محمد بن أبي محمد مولى آل زيد
ابن ثابت عن عكرمة أو ابن جُبَيْر عنه . وبهذه الطريق أخرج ابن
جرير الطبري كثيراً من الروايات في تفسيره .

سئل ابن عباس : بمَ نلتَ العلم ؟ فقال : « بلسان سوّول ، وقلب
عقّول » . ولذلك كانت معرفته للغة القرآن تتجاوز القضايا الدينية
والتشريعية إلى الإحاطة بلغة العرب ، والاستشهاد على أسلوب القرآن
بما كان شائعاً من التعبير العربي الجاهلي الصميم . روي أن نافع بن

الأزرق ونجدة بن عُويَمر خرجا في نفر من الخوارج يطلبون العلم ،
فدخلوا مكة ، فإذا بابن عباس عند زعم يسأله الناس في التفسير وهو
يحييهم ، فسأله نافع عن آيات في القرآن ، وعن كلمات فيها ، فيقول
له نافع : وهل تعرف العرب ذلك قبل أن ينزل الكتاب ؟ فيقول له :
نعم ، وينشده بيتاً من الشعر حتى شهد له هو وأصحابه بسعة المعرفة ،
وغزارة العلم .

روى ابن عباس عن علي وعمر وأبي بن كعب ، وذكر معمر أن
عليه من هؤلاء الثلاثة . وروى أيضاً عن معاذ بن جبل وأبي ذر الغفاري
وغيرهما . وروى عنه عبد الله بن عمر وأنس بن مالك وسهل ابن حنيف
ومولاه عكرمة .

وشهد ابن عباس 'حُثَيْنًا' والطائف وفتح مكة وحجة الوداع ، وشهد
فتح إفريقية مع ابن أبي السرح ، والجمل وصفين مع علي ، وقد جعله
علي نائبه على البصرة .

وفي أخريات أيامه أصيب في بصره ، كما أصيب بذلك من قبله
أبوه وجده . وتوفي بالطائف عام ٦٨ هـ ، وصلى عليه ابن
الحنفية (١) .

٦ - جابر بن عبد الله

هو سادس المكثرين عن رسول الله ﷺ ، فقد روى (١٥٤٠)
حديثاً .

ترجمة ابن عباس في الاصابة رقم ٤٧٧٢ وحلية الاولياء ٣١٤/١ ونكت الهميان ١٨٠ .

وأبوه هو عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري السَلَمي (نسبة إلى بني سَلَمَة بطن من الأنصار) : وقد شهد مع أبيه هذا وخاله «العقبة الثانية» في السبعين من الأنصار الذين بايعوا الرسول ﷺ على نصرته وتأييده ونشر دينه . وأُتيح لجابر أن يشهد أكثر الغزوات النبوية ، إلا أنه لم يشهد معركة بدر وأحد ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : « غزوت مع رسول الله تسع عشرة غزوة ، ولم أشهد بدرًا ولا أحدًا ، منعي أبي ، فلما قُتل لم أتخلف عن رسول الله في غزوة قط » .

قدم جابر بن عبد الله مصر والشام ، فكان الناس يأخذون عنه العلم حيثما وجدوه . وفي المسجد النبوي بالمدينة كانت له حلقة يجتمع عليه الناس فيها ويتنفعون بعلمه وتقواه . وكانت وفاته بالمدينة عام ٧٤ هـ ، وصلى عليه أبان بن عثمان والي المدينة آنذاك .

والمشهور أن أصح الأسانيد عنه ما رواه أهل مكة من طريق سفيان ابن عيينة عن عمرو بن دينار عنه ^(١) .

٧ - أبو سعيد الخدري

هذا هو سابع المكثرين في الرواية عن رسول الله ، فقد روى (١١٧٠) حديثاً ، وكان الناس يسألونه أن يكتبوا عنه ما يسمعون من أحاديثه ، فيجيبهم : « لن تكتبوه ، ولن تجعلوه قرآناً ، ولكن احفظوا عنا كما حفظنا » .

١ - ترجمة جابر في الإصابة ٢١٣/١ وتهذيب الاسماء ١٤٢/١ .

وقد غلبت عليه كنيته (أبو سعيد) ولكن اسمه هو سعد بن مالك بن سنان ، وقد استشهد أبوه مالك بن سنان هذا في وقعة أحد . وهو خُدري ، يتصل نسبه بخُدرة بن عوف بن الحارث بن الخزرج ، المعروف « بالأبجر » .

جاء به أبوه مالك يوم أحد إلى رسول الله ﷺ ، وعرضه عليه ، وكان له من العمر ثلاث عشرة سنة ، وراح يشيد بقوته وصلابته ويقول « إنه عبل العظام يا رسول الله » ، ولكنه عليه السلام استصغره وأمر برده .

وأبو سعيد الخدري هو أحد الذين بايعوا الرسول ﷺ على ألا تأخذهم في الله لومة لائم ، وهم أبو ذر الغفاري ، وسهل بن سعد ، وعبادة بن الصامت ، ومحمد بن مسلمة . وقد خرج مع رسول الله ﷺ في غزوة بني المصطلق ، كما شهد غزوة الخندق وما بعدها ، فكان مجموع ما شهدته اثني عشرة غزوة .

رواياته عن الصحابة كثيرة ، ولكن أشهر من روى عنهم أبوه مالك بن سنان ، وأخوه لأمه قتادة بن النعمان ، وأبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وأبو موسى الأشعري ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله ابن سلام .

ومن الذين رَوَوْا عنه : ابنه عبد الرحمن ، وزوجته زينب بنت كعب بن عجرد ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عباس ، وأبو الطفيل ، ونافع ، وعكرمة .

أخذ بيد ابنه عبد الرحمن إلى البقيع ، وأوصاه أن يدفنه في مكان بعيد منه وقال له : « يا بني إذا أنا مت فادفني ههنا ، ولا تضرب

عليّ فُسْطَاطاً ، ولا تَمْشِ معي بنار ، ولا تبكين عليّ نائحة ، ولا
تؤذنين بي أحداً .

ولقد توفي الزاهد العابد ، والعالم العامل ، أبو سعيد الخدري عام
٧٤ هـ^(١) .

ثانياً — بعض مشاهير الصحابة

٨ — عبد الله بن مسعود

هو عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي ، وكنيته أبو عبد الرحمن . كان
سادس السابقين الأولين إلى الاسلام ، وهاجر إلى الحبشة مرتين ، وحضر
جميع الغزوات مع رسول الله ﷺ ، وفي غزوة بدر أجهز على
أبي جهل ، فشهد له الرسول بالجنة . وقال عليه السلام : « خذوا القرآن
عن أربعة ، عبد الله (يعني ابن مسعود) وسلم مولى أبي حذيفة ، ومعاذ
ابن جبل ، وأبي بن كعب » . وهو المراد « بعبد الله » عند الإطلاق في
اصطلاح المحدثين .

كان دقيق الساقين ، فكان بعض الصحابة يضحكون من ذلك ، فقال
عليه السلام : « والذي نفسي بيده لهما أثقل في الميزان من جبل
أحد » . وقد ولّاه عمر على القضاء وبيت المال في الكوفة ، فكان رمزاً
للتقى والورع والعفاف .

أصح الأسانيد عنه ، ما رواه سفيان الثوري ، عن منصور بن المعتمر

١ انظر ترجمة أبي سعيد في تهذيب التهذيب ٤٧٩/٣ وحلية الأولياء ٣٦٩/١ وصفة الصفوة
٢٩٩/١ .

عن إبراهيم ، عن علقمة .
وأضعف الأسانيد عنه : ما رواه شريك ، عن أبي فزارة ، عن
أبي زيد .

روى عن عمر ، وسعد بن معاذ . وروى عنه العبادلة ، وأنس
ابن مالك ، وجابر بن عبد الله ، وأبو موسى الأشعري ، وعلقمة ،
ومسروق ، وشريح القاضي ، وغيرهم . ويبلغ مجموع ما رواه
(٨٤٨) حديثاً .

قدم المدينة ومرض بها ، ثم توفي عام ٣٢ هـ ، ودُفِنَ بالبقيع
وصلّى عليه عثمان بن عفان (١) .

٩ - عبد الله بن عمرو بن العاص

هو أحد العبادلة الفقهاء ، وقد أسلم قبل أبيه ، ثم هاجر قبل الفتح .
كان عابداً زاهداً ، كثير الصيام والصلاة ، مقبلاً على حديث رسول
الله ﷺ حتى روى منه (٧٠٠) حديث ، وكان - بعد إذن النبي له
بالكتابة - يدون ما يسمعه منه من الحديث . وفي ذلك يقول أبو هريرة :
« ما كان أحد أحفظ مني لحديث رسول الله ﷺ إلا ما كان من عبد الله
ابن عمرو بن العاص ، فإنه كان يكتب ولا أكتب » .

روى عن عمر ، وأبي الدرداء ، ومعاذ بن جبل ، وعبد الرحمن
ابن عوف ، وغيرهم .

وروى عنه عبد الله بن عمر بن الخطاب ، والسائب بن يزيد ، وسعيد
ابن المسيّب ، وطاووس وعكرمة وغيرهم .

١ - ترجمة ابن مسعود في الإصابة رقم ٤٩٤٥ وطبقات القراء ٤٥٨/١ وحلية الأولياء ١٢٤/١ .

وأصحّ الأسانيد عنه ما يرويه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
عبد الله .

وتوفي عبد الله بن عمرو عام ٤٣ هـ ليالي حصار القسطنطين (١) .

١٠ - أبو ذر الغفاري

هذه كنيته ، أما اسمه فهو جُنْدَب بن جُنَادَة ، وهو منسوب إلى
جده جُنَادَة الذي كان من غِفَار ، وكان كُنايًّا .

عُرِفَ عنه التعبّد قبل مبعث النبي ﷺ ، وكان خامس السابقين إلى
الاسلام ، ولم يتيسر له أن يهاجر إلّا بعد غزوة الخندق . وهو ممن
بايع النبي ﷺ على ألاّ تأخذه في الحق لومة لائم ، وأن يقول الحق
وإن كان مرأً .

كان رضي الله عنه زاهداً لا يدّخر قوتاً للغد ، ووقف في عهد
عثمان يدعو إلى نوع من الاشتراكية في المال أملاه عليه شعوره الانساني
المرهف ، وورعه العظيم ، ولكنّ عثمان بن عفّان لم يرقّ له ذلك
فنفاه إلى الرّبذة ، فبقي فيها حتى توفي عام ٣٢ هـ في خلافة عثمان
نفسه ، وصلى عليه ابن مسعود الذي كان ماراً بالرّبذة في ذلك
الحين .

روى عن عمر ، وابن عباس ، وابن عمر ، وغيرهم .
وروى عنه : الأحنف بن قيس ، وعبد الرحمن بن غنم ، وعطاء
وغيرهم .

١ ترجمة عبد الله بن عمرو في الاصابة رقم ٤٨٢٨ وطبقات ابن سعد ٢/٤ ص ٨ - ١٣ ،
وحلية الاولياء ١/٢٨٣ .

وأصح الأسانيد عنه ما رواه أهل الشام من طريق سعيد بن عبد العزيز
عن ربيعة بن يزيد ، عن أبي إدريس الخولاني عنه . وقد روي عنه
(٢٨١) حديثاً^(١) .

١١ - سعد بن أبي وقاص

هو سعد بن أبي وقاص بن أهيب الزهري ، ويكنى أبا اسحاق ،
أحد العشرة المبشرين بالجنة ، وأول من رمى بسهم في سبيل الله ، وهو
رابع السابقين إلى الاسلام ، وكان إسلامه على يد أبي بكر وهو في
السابعة عشرة من عمره .

شهد مع الرسول ﷺ جميع الغزوات ، وكان فيها جميعاً « فارس
الإسلام » ، وهو من بني زهرة الذين كانت آمنة أم النبي منهم ،
ولذلك قال فيه عليه السلام : « هذا خالي ، فليُرني امرؤ خاله » .
ولاه عمر بن الخطاب قيادة الجيش الذي سيّره لقتال الفرس ،
فهمزهم بالقادسية عام ١٥ هـ ، وفي جلولاء عام ١٦ هـ ، وفتح المدائن ،
وبنى الكوفة عام ١٧ هـ . وكان والي العراق في عهد عمر ثم في عهد
عثمان . كان أحد الستة الذين عينهم عمر للخلافة . وقد اعتزل الفتنة
الكبرى التي أسفرت عن مقتل عثمان ، فلم يغادر بيته حتى توفي بالعقيق
عام ٥٥ هـ ، ودُفِنَ بالبقيع ، وهو آخر من توفي من العشرة المبشرين
بالجنة .

روى عن عبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وخولة بنت

١ ترجمة أبي ذر في الإصابة ٦٠/٧ وطبقات ابن سعد ١٦١/٤ - ١٧٥ وعلية الاولياء
١٥٦/١ .

حكيم . وروى عنه مجاهد ، وعلقمة بن قيس ، والسائب بن يزيد .
وأصح الأسانيد عنه ما رواه علي بن الحسين بن علي عن سعيد بن المسيب
عنه . وروى عنه (٢٧٠) حديثاً (١) .

١٢ - معاذ بن جبل

هو فقيه الصحابة ، معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس ، الخزرجي ،
وكنيته أبو عبد الرحمن . كان إسلامه وهو في الثامنة عشرة من عمره ،
وباع النبي ﷺ في «العقبة الثانية» وشهد جميع الغزوات مع النبي
ﷺ ، وقد آخى عليه السلام بينه وبين عبد الله بن مسعود ، وأرسله
إلى اليمن ليعلمهم ويفقههم في الدين ويحفظهم القرآن ، فشيّعه عليه
السلام ماشياً ، وكان معاذ راكباً ، والنبي يقول له : «لاني احبك» .
وقد ظلّ يعلم الناس في اليمن في عهد أبي بكر ، ثم هاجر إلى الشام .
كان أحد الصحابة الذين جمعوا القرآن في عهد النبي ﷺ ، وكان
كما قال فيه عليه السلام : «أعلم الناس بالحلal والحرام» . روى عن
عبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وروى عنه أنس بن مالك ،
ومسروق ، وأبو الطفيل عامر بن واثلة . وتوفي عام ١٨ هـ الذي حدث
فيه طاعون عَمَواس بالأردن ، وهو ابن ثلاث وثلاثين . وفيه يقول
عمر بن الخطاب : «عجزت النساء أن يلدن مثل معاذ ، ولولا معاذ
هلك عمر !» (٢) .

١ ترجمة سعد في التهذيب ٤٨٣/٣ والحلية ٩٢/١ وصفة الصفوة ١٣٨/١ ولعبد الحميد
السحر في كتاب فيه .

٢ ترجمة معاذ في الإصابة رقم ٨٠٣٩ واسد الغابة ٣٧٦/٤ ولبقات ابن سعد ٢/٣ ص ١٢٠ .

هذه هي الكنية التي اشتهر بها ، أما اسمه فهو عُويَمر بن زيد بن قيس ، وكان انصارياً خزرجياً .

حفظ القرآن عن رسول الله ﷺ ، وأبلى في غزوة أحد بلاءً حسناً وقال فيه عليه السلام يومئذ : « نعم الفارس عُويَمر » ، وقد آخى الرسول ﷺ بينه وبين سلمان الفارسي .

ولّي أبو الدرداء قضاء الشام في خلافة عثمان ، وكان مفتي أهل الشام ، وفقه أهل فلسطين .

روى عن السيدة عائشة ، وزيد بن ثابت ، وروى عنه ابنه بلال ، وزوجته أم الدرداء . ويبلغ مجموع ما رواه (١٧٩) حديثاً . وفيه يقول مسروق : « وجدت علم رسول الله ﷺ عند ستة : منهم أبو الدرداء » (١) .

توفي رضي الله عنه عام ٣٢ هـ بدمشق .

١ ترجمة أبي الدرداء في الإصابة رقم ٦١١٩ والاستيعاب بهامشها ١٥/٣ . وطبقات القراء . ٦٠٦/١ .

رَفَعُ
عبد الرحمن النخعي
السنة الفروسي

الفصل الرابع

تراجم بعض كبار التابعين

١ - سعيد بن المسيّب (١)

هو - كما يقول أحمد بن حنبل - أفضل التابعين ، سعيد بن المسيّب ابن حزن القرشي المخزومي ، كان أبوه وجدّه صحابيّين ، وقد وُلد لستين مضتاً من خلافة عمر ، وراح منذ نعومة أظفاره يرحل الأيام والليالي في التماس الحديث الواحد . قال فيه مكحول : « طفت الأرض كلها في طلب العلم ، فما لقيت أحداً أعلم من سعيد بن المسيّب » . وقال علي بن المديني : « لا أعلم في التابعين أوسعَ علماً منه . وإذا قال سعيد مضت السنة ، فحسبك به ، وهو عندي أجلّ التابعين » .

ويروون في زهده وورعه أنه زوّج ابنته لكثير بن أبي ودّاعة على درهمين فقط ، وأبى أن يزوّجها للوليد بن عبد الملك حين خطبها له أبوه عبد الملك . وحين أراد عبد الملك أن يحقق البيعة لابنه الوليد ، ضرب هشام بن اسماعيل نائب عبد الملك على المدينة سعيد بن المسيّب

١ - أهل العراق يفتخون بآء (المسيب) ويشددونها ، وهو الأصح ، وأهل المدينة يكسرونها .

وعرضه على السيف ليحمله على الرضا بالبيعة ، ولكنه أبى أن يبايع رغم ذلك كله .

روى ابن المسيّب عن أبي بكر مرسلًا ، وسمع من عمر ، وعثمان ، وأبي هريرة ، وزيد بن ثابت ، والسيدة عائشة وغيرهم .
وروى عنه سالم بن عبد الله ، والزهرى ، وقتادة ، وشريك ، وأبو الزناد ، وغيرهم . وكانت وفاته سنة ٩٤ هـ (١) .

٢ - نافع مولى ابن عمرو

هو الفقيه نافع بن هرمز ، وقيل : بن كاوس ، وكنيته أبو عبد الله المدني ، أصابه عبد الله بن عمر في بعض مغازيه ، وقال فيه بعد أن آنس منه الرغبة في العلم والاستعداد للطيب للرواية : « لقد منّ الله علينا بنافع » .

وقد أخلص نافع في خدمة سيده ابن عمر ، وظلّ يخدمه ثلاثين عاماً . ويرى بعضهم أن أصله من نيسابور ، وآخرون أنه من كابل . أما يحيى بن معين فيقول فيه : « نافع ديلمى فيه لكنة » .

وكان الإمام مالك بن أنس من أصحاب نافع ، بل كان « أثبت أصحابه » كما يقول النسائي . وفيه يقول مالك : « كنت إذا سمعت من نافع حديثاً عن ابن عمر لا أبالي ألا أسمعه من غيره » . ومن هنا حكم الإمام البخاري بأن « أصح الاسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر » .

١ انظر ترجمة ابن المسيّب في طبقات ابن سعد ٨٨/٥ وحلية الأولياء ١٦١/٢ والوفيات ٢٠٦/١ .

ولم يروِ نافع عن ابن عمر وحده ، فإن له روايات عن أبي سعيد الخدري ، والسيدة عائشة ، والسيدة حفصة ، مرسلات .
وروى عنه عبد الله بن دينار ، والزهرى ، والاوزاعي ، وابن إسحاق ، وصالح بن كيسان ، وابن جريج .
وكان ابن عمر يحبّه كثيراً ، وقد أعطاه فيه بعضهم ثلاثين ألفاً فأبى أن يبيعه وأعتقه في سبيل الله . وأرسله الخليفة عمر بن عبد العزيز إلى مصر ليعلمهم السنن ويفقههم في الدين .
وكانت وفاة نافع سنة ١١٧ هـ (١) .

٣ - محمد بن سيرين

هو الفقيه الزاهد العابد محمد بن سيرين الأنصاري ، وكان أبوه سيرين مولىً لأنس بن مالك ، اشتراه من خالد بن الوليد الذي أسره في «عين التمر» في بادية العراق قرب الأنبار . إلا أن أنساً كاتب سيرين على شيء من المال فأدّى كتابته وأصبح حراً . أمّا أم محمد ابن سيرين فهي صفية التي كانت مولاةً لأبي بكر . وكان مولده لستين بقية من خلافة عثمان وتوفي سنة ١١٠ هـ . وقد أدرك ثلاثين من الصحابة لكنه لم يدرك أبا بكر ولا أبا ذر الغفاري ، ولا سمع من ابن عباس ، ولا أبي الدرداء ، ولا عمران بن حصين ، ولا السيدة عائشة : فجميع مروياته عن هؤلاء تعتبر مرسلات . لكنه روى أحاديث مسندة عن زيد ابن ثابت وأنس ابن مالك وأبي هريرة وحذيفة بن اليمان وسواهم .

ومن روى عن ابن سيرين : الشعبي ، والاوزاعي ، وعاصم

١ - ترجمة نافع في تهذيب الاسماء ٤١٢/١٠ والوفيات ١٥٠/٢ .

الأحول ، ومالك بن دينار ، وخالد الحذاء .
وفيه يقول هشام بن حسان : « هو أصدق من أدركت من البشر »
ويقول أبو عوانة : « رأيت ابن سيرين ، فما رآه أحد إلا ذكر الله تعالى » . ويقول ابن سعد : « كان ثقة مأموناً ، عالي القدر ، رفيعاً ،
إماماً ، كثير العلم » (١) .

٤ - ابن شهاب الزهري

هو العالم الفقيه محمد بن مسلم بن عبد الله الذي قال فيه الليث بن سعد : « ما رأيت عالماً قط أجمع من الزهري ، يُحدث في الرغبة فكأنه لم يحسن غيره ، ويحدث عن السنة والقرآن فيكون حديثه جامعاً » .

كان يسكن في قرية بين الحجاز والشام تسمى «أيلة» ، وقد ذهب صيته حتى أمسى مرجع علماء الحجاز والشام . وقد جالس سعيد بن المسيب ثمانين سنوات في قرية له بأطراف الشام تسمى «شعبدا» ، وبها كانت وفاته سنة ١٢٣ هـ ، وقال بعضهم : بل سنة ١٢٥ هـ .

وكان يدون ما يسمع من الحديث . قال صالح بن كيسان : « كنت أطلب العلم أنا والزهري ، فقال : تعال نكتب ما جاء عن النبي ﷺ ثم قال : تعال نكتب عن الصحابة ، فكتب ولم أكتب ، فنجح وضيعنا » .

وبروى عنه - في معرض الاستشهاد على حفظه وضبطه - أن

١ انظر ترجمة ابن سيرين في تهذيب التهذيب ٢١٤/٩ والوفيات ٤٥٣/١ وتاريخ بغداد ٣٣١/٥ .

هشام بن عبد الملك سأله أن يملي على بعض ولده شيئاً ، فأملى عليه أربع مئة حديث ، وخرج الزهري . فقال : أين أنتم يا أصحاب الحديث ؟! فحدثهم بتلك الأربع مئة . ثم لقي هشاماً بعد شهر ونحوه ، فقال هشام للزهري : إن الكتاب ضاع مني ، فدعا بكتاب فأملأها عليه . ثم قابل ما أملاه بالكتاب الأول ، فما غادر حرفاً واحداً ، فلما أعجب بعلمه جعله مؤدب أولاده .

وضبطه للحديث بهذه الدقة والعناية هو الذي جبل عمرو بن دينار على أن يعرف بفضله ويقول : « ما رأيت أنص للحديث من الزهري » فهو يحرص على رواية الحديث بنصه . وقد قيل : إن أحاديثه بلغت ألفاً ومائتين (١٢٠٠) ، لكن المسند منها يناهز نصفها .

روى الزهري عن عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن جعفر ، وسهل ابن سعد ، وعروة بن الزبير ، وعطاء بن أبي رباح . وله روايات مرسلّة عن عبادة بن الصامت ، وأبي هريرة ، ورافع ابن خديج وسواهم .

ويرى البخاري أنّ أصبح أسانيد « الزهري عن سالم عن أبيه » ، أما أبو بكر ابن أبي شيبة فيرى أنّ أصبح أسانيد « الزهري عن عليّ ابن الحسين عن أبيه عن جده عليّ » (١) .

٥ - سعيد بن جبّير

هو الفقيه ، المقرئ ، الناسك ، سعيد بن جبّير الأسدي الكوفي ،

١ انظر في ترجمة الزهري تهذيب التهذيب ٤٤٥/٩ والحلية ٣٦٠/٣ وتذكرة الحفاظ ١٠٢/١ .

وَيُكْنَى «أبا عبد الله». كان سفيان الثوري يقدمه على إبراهيم النخعي ويقول : «خذوا التفسير عن أربعة : عن سعيد بن جبّير ، ومجاهد ، وعكرمة ، والضحاك» .

كان ابن جبّير يكتب لعبد الله بن عتبة بن مسعود حين كان على قضاء الكوفة ، ثم أصبح يكتب بعد ذلك لأبي بُردة بن أبي موسى ، ثم قتله الحجاج سنة ٩٥ هـ لخروجه مع ابن الأشعث .

وقد روى سعيد بن جبّير عن عبد الله بن الزبير ، وأنس بن مالك ، وأبي سعيد الخدري ، وأحاديثه مسندة عن هؤلاء . إلا أنه لم يسمع من أبي هريرة وأبي موسى الأشعري ، وعليّ ، والسيدة عائشة ، فكل مروياته عن هؤلاء مرسلّة . ويقول يحيى بن سعيد في مرسلاته هذه : «مرسلات سعيد أحبّ إليّ من مرسلات عطاء» .

وروى عنه الأعمش ، ومنصور بن المعتمر ، ويعلى بن حكيم الثقفي ، وسماك بن حرب وغيرهم . وقال ميمون بن مهران : «مات سعيد بن جبّير وما على ظهر الأرض رجلٌ إلاّ وهو محتاج إلى علمه» (١١)

٦ - الإمام أبو حنيفة

أبو حنيفة هي الكنية التي اشتهر بها ، أما اسمه فهو النعمان بن ثابت ابن زوطى ، وهو تسمي بالولاء ، إذ كان مولىً لتبسم الله بن ثعلبة الكوفي ، ولكن أصله من فارس . وهو تابعي لأنه رأى من الصحابة

١ - انظر في ترجمته طبقات ابن سعد ١٧٨/٦ وتهذيب التهذيب ١١/٤ وقارن بالطبري ٩٣/٨ .

أنس بن مالك ، وسهل بن سعد الساعدي ، وعبد الله ابن أبي أوفى ،
وأبا الطفيل عامر بن واثلة ، وروى عن بعض هؤلاء ، ويقول بعض
العلماء انه روى عنهم جميعاً .

أخذ أبو حنيفة الفقه والحديث عن عطاء ، ونافع ، وابن هرمز ،
وحماد بن أبي سليمان ، وعمرو بن دينار وغيرهم ، وروى عنه أصحابه :
أبو يوسف ، وزفر ، وأبو مطيع البلخي ، وابن المبارك ، والحسن
ابن زياد ، وداود الطائي ، ووكيع ، وآخرون .

وقد شهد له العلماء بسعة المعرفة ، والفقه ، وقوة الحججة . قال
الشافعي : « الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة » . وقال الليث بن
سعد : « قابلت مالكا بالمدينة ، فقلت له : إني أراك تمسح العرق
عن جبينك ، قال : عرقتُ مع أبي حنيفة ، انه لفقيه يا مصري »
ثم لقيتُ أبا حنيفة ، فقلت له : ما أحسن قول هذا الرجل فيك ،
فقال أبو حنيفة : « ما رأيت أسرع منه يجواب صادق ونقد
تام » .

وهو بلا ريب فقيه أكثر منه محدثاً ، ولكن معرفته بالحديث لم
تكن قليلة إلى الحد الذي يصوره به بعضهم ، فقد جمع له محمد بن
محمود الخوارزمي خمسة عشر مسنداً ، وفي كتاب « الآثار » لصاحبه
محمد بن الحسن كثير من الأحاديث التي أخذها محمد عنه . ولكن الفقه
ظلّ الصفة البارزة فيه ، وحسبه أنه مؤسس المذهب الحنفي المسمّى باسمه ،
وإمام أهل الرأي .

ولقد كان أبو حنيفة تقياً ورعاً ، يكسب حياته من عمل يده ،
ولا يقبل جوائز العلماء ، إباءً وأنفةً وترفعاً بكرامة العلماء أن نذل

أو تهان . أراد أبو جعفر أن يكرهه على القضاء ، وجسه وضربه مائة
سوط وعشرة أسواط كل يوم عشرة ، ليحمله على قبول ذلك المنصب ،
ولكنه أبى ، وتوفي بالسجن سنة ١٥٠ هـ في بغداد . وفيه يقول ابن
المبارك : « أفقه الناس أبو حنيفة ، ما رأيت في الفقه مثله ، ولولا أن
الله تعالى أغاثني بأبي حنيفة لكنت كسائر الناس ، كان ورعاً سخياً
صاحب غوص على المسائل » (١) .

١ ترجمة أبي حنيفة في تاريخ بغداد ١٣/٣٢٣ - ٤٢٣ والوفيات ٢/١٦٣ والجوامع
المضينة ١/٢٦ .

رَفَعُ
عبد الرحمن النخعي
أُسَلِّمُ النَّبِيَّ الْفَرُوقَ

الفصل الخامس

تراجم بعض اتباع التابعين

١ - الإمام مالك بن أنس

هو إمام أهل المدينة ، وأمير المؤمنين في الحديث ، مالك بن أنس ابن أبي عامر الأصبحي ، نسبة إلى ذي أصبح من ملوك اليمن ، وكان يكنى «أبا عبد الله» ، وفيه يقول الإمام الشافعي : «مالك حجة الله على خلقه بعد التابعين» . ويقول ابن حبان : «كان مالك أول من انتقى الرجال من الفقهاء بالمدينة ، مع الفقه والدين والفضل والنسك ، وبه تخرج الشافعي» . ويقول النسائي : «ما عندي أنبل من مالك ، ولا أجل منه ، ولا أوثق ، ولا آمن على الحديث منه ، ولا أقل رواية عن الضعفاء . ما علمناه حدث عن متروك إلا عبد الكريم (يريد عبد الكريم ابن أبي المخارق البصري نزيل مكة ، لأنه كان حسن السمعة ، كثير التضرع ، ولم يكن من أهل بلد مالك ، فخفي عليه أمره ، على أنه لم يخرج له إلا شيئاً من فضائل الأعمال ، أو زيادة على متن) .

وقد ألف مالك «الموطأ» ، وأراد المنصور أن يحمل الناس عليه ، ولكن مالكاً أبى ، كما أشرنا إلى ذلك في موضع آخر . وقد استغرق تأليفه «الموطأ» أربعين سنة عرضه خلالها على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة ، وقد جمعه من مائة ألف حديث . وروى «الموطأ» عنه أكثر من ألف رجل ، ولذلك اختلفت نسخه فكانت ثلاثين لم يشتهر منها إلاّ عشرون ، وأشهرها رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي المصمودي .

وبعض العلماء كان يرى أنّ أصول الحديث سبعة ، هي الكتب الستة ومعها الموطأ ، ويجعل بعضهم بدلاً منه «سنن الدارمي» . ويقول ابن حزم في وصف هذا الكتاب العظيم : « وهو كتاب في الفقه والحديث ، ولا أعلم نظيره » .

وليس أحاديث الموطأ كلها مسندة ، بل فيه المرسل والمعضل والمنقطع وغير ذلك . وقد أحصى بعض العلماء فيه (٦٠٠) حديث مسند ، و (٢٢٢) حديثاً مرسلًا ، و (٦١٣) موقوفًا ، و (٢٨٥) قولاً للتابعين ، كما ذكروا أنّ جميع ما فيه من قوله «بلغني» ، وقوله «عن الثقة» من غير أن يسنده (٦١) لكنها مسندة من طرق أخرى غير طريق مالك نفسه . ولذلك تصدّى ابن عبد البر النمري إلى تأليف كتاب حاول به أن يصل ما في «موطأ مالك» من الأحاديث المرسلة والمنقطعة والمعضلة .

روى مالك عن : نعيم الجُمَيْر ، وزيد بن اسلم ، ونافع ، وشريك ابن عبد الله ، والزهري ، وأبي الزناد ، وسعيد المقبري ، وحميد الطويل . وكان خاتمة أصحابه حذافة السهمي الانصاري .

أما الذين رووا عنه فكثيرون ، منهم من كانوا شيوخاً له كالزهري
ويحيى بن سعيد ، ومنهم من كانوا من أقرانه ، كالأوزاعي ، والثوري ،
وسفيان بن عُيَيْنَةَ ، والليث بن سعد ، وابن جُرَيْج ، وشعبة بن
الحجاج ، ومنهم الذين أخذوا عنه كالشافعي ، وابن المبارك ، وابن
وهب ، وابن مهدي ، والقطان ، وأبي إسحاق الفزاري .
كان مولده سنة ٩٣ هـ ، ووفاته سنة ١٧٩ هـ (١) .

٢ - الإمام الشافعي

هو الإمام الذي ملأ طباق الأرض علماً ، محمد بن إدريس بن
العباس بن عثمان بن شافع ، وإلى جدّه الأخير هذا نُسِبَ فعُرِفَ
« بالشافعي » ، وهو قُرَشِي مطَّلبي مكِّي ، كنيته أبو عبد الله . وكانت
أمه « أزدية » .

وُلد الشافعي بغزّة سنة ١٥٠ هـ ، ثم حُمِلَ إلى مكّة بعد فطامه ،
ففيها نشأ وتلقّى العلم . حفظ القرآن وهو ابن سبع سنين ، وجوّدَه
على مقرئ مكّة في ذلك الحين اسماعيل بن قسطنطين ، ويروى أنه
كان يَخْتُمُه في رمضان ستين مرة . حدّث عن مالك بن أنس إمام
أهل المدينة ، وفي الثالثة عشرة من عمره حفظ في عدة ليالٍ « موطّأه »
وعرضه عليه ، كما حدّث عن سفيان بن عُيَيْنَةَ ، وعبد الملك بن
الماجشون (٢) . أمّا الفقه فقد أخذه عن مسلم ابن خالد الزنجي الذي
أذن له بالفتوى وهو دون العشرين . وكان إلى هذا كله بارعاً في اللغة

١ ترجمته في الديباج المذهب ١٧ - ٣٠ تهذيب التهذيب ١٠/٥ والوفيات ١/٤٣٩ .

٢ الماجشون : بفتح الجيم وكسرهما .

والشعر ، قوي الحجّة في المناظرة ، أفحم جميع من ناظرهم
من علماء العراق ومصر ، وجمع بين فقه الحجازيين والمصريين
والعراقيين .

ولّي الحكم بنجران من أرض اليمن ، فوشّوا به إلى الرشيد وزعموا
أنه كان يريد الخلافة لنفسه ، فحُمِل إلى دار الخلافة ببغداد حيث
اجتمع بالرشيد سنة ١٨٤ هـ وناظر أمامه محمد بن الحسن وعرف هذا
قدره فبرّاه أمام الخليفة ، ثم عاد إلى مكّة ثم إلى العراق مرة ثانية
سنة ١٩٥ هـ ، وفي هذه المرة اجتمع بالإمام أحمد بن حنبل والكرابيبي
والزعفراني . وما زال بعد ذلك يتنقل بين مكّة وبغداد حتى انتهى
به المطاف في مصر سنة ١٩٩ هـ ، وفيها توفي سنة ٢٠٤ هـ عن أربع
 وخمسين سنة . وقد سُئل إسحاق بن راهويه : كيف وضع الشافعي
 هذه الكتب وكان عمره يسيراً ؟ فقال : « جمع لله عقله لقلة
 عمره » !

أما كتبه التي سُئل عنها ابن راهويه فكثيرة في التفسير والحديث
والفقه والأدب ، ولكن أشهرها « كتاب الرسالة » التي وضعها تلبية
 لرغبة عبد الرحمن بن مهدي ، وهي رسالة في أصول الفقه . وله
 كذلك كتاب « الأم » الذي جمع فيه أعظم الأصول الدينية ، ومنه ومن
 كتاب « المبسوط » للشافعي أيضاً التقط أبو عمرو محمد بن جعفر النيسابوري
 أحاديثه المسندة ، فظنّ بعض العلماء أن للشافعي نفسه « مسنداً »
 مستقلاً في الحديث . ولا ابن الأثير (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ) شرح على
 « المسند » المذكور .

روى عنه الإمام أحمد بن حنبل ، وأبو عبيد القاسم بن سلام ،

وعبد الله بن الزبير الحميدي شيخ البخاري ، وأبو ثور إبراهيم بن خالد
البغدادي ، ويوسف بن يحيى البويطي ، وحرمة بن يحيى ، والحسن
ابن محمد الزعفراني وغيرهم .

وشهد له الذهبي بمهارته في الحديث « كان حافظاً للحديث ،
بصيراً بعلمه ، لا يقبل منه إلا ما ثبت عنده ، ولو طال عمره
لازداد منه » .

وحسبه أن الإمام أحمد بن حنبل يقول فيه : « ما مسّ أحد محبرة
ولا قلماً ، إلا وللشافعي في عنقه منّة » (١) .

٣ - سفيان الثوري

هو الحافظ الضابط ، الإمام الحجة ، سفيان بن سعيد بن مسروق
الكوفي ، وكنيته أبو عبد الله ، كان أبوه سعيد من علماء الكوفة . أما
هو فاشتهر في رواية الحديث وضبطه حتى لقبه شعبة بن الحجاج ،
وسفيان بن عيينة ، ويحيى بن معين « بأمر المؤمنين في الحديث » ،
وهو اللقب الذي عرفناه سابقاً للإمام مالك بن أنس .

قال فيه الخطيب البغدادي : « كان إماماً من أئمة المسلمين ، وعلماً
من أعلام الدين ، مجمعاً على إمامته ، بحيث يستغنى عن تركيته ، مع
الاتقان والحفظ والمعرفة والورع والزهد » .

روى عن الأعمش (سليمان بن مهران) وعبد الله بن دينار ، وعاصم
الأحول ، وابن المنكدر ، وغيرهم .

١ ترجمة الشافعي في طبقات الشافعية ١٨٥/١ وتذكرة الحفاظ ٣٢٩/١ وتهذيب التهذيب ٣٢٩/١
وتاريخ بغداد ٥٦/٢ - ٧٣ .

وروى عنه عبد الرحمن الأرزاعي ، وعبد الرحمن بن مهدي ،
ومِسْعَر بن كدام ، وأبان بن عبد الله الأحمسي . وآخر من حدث
عنه علي بن الجعد .

قال عبد الله بن المبارك : « كتبت عن مائة شيخ وألف شيخ ،
فما كتبت عن أفضل من سفيان ، فقال له رجل : يا أبا عبد الله ،
رأيت سعيد بن جبير وغيره تقول ذلك ؟ قال : هو ما أقول ، ما
رأيت أفضل منه » . ولكنهم يروون عن ابن المبارك نفسه أن سفيان
الثوري كان أحياناً يدلس . قال ابن المبارك : « حدثت سفيان بحديث
فجئته وهو يدلسه ، فلما رأيته استحيى وقال : نرويه عنك » . فان
صح هذا فلا بُدَّ - للتوفيق بين عبارتي ابن المبارك - أن نحسب تدليس
سفيان من النوع الذي لا يجرحه ، كأن يكون تدليسه عن الثقات فقط ،
ولذلك قال لابن المبارك : « نرويه عنك » ، يريد بذلك أن اسناد
الحديث اليه يوثقه .

توفي الثوري بالبصرة سنة ١٦١ هـ (١) .

٤ - سفيان بن عيينة

هو سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي ، ويكنى « أبا محمد » ،
أدرك سبعة وثمانين من التابعين وسمع من سبعين منهم ، وأشهرهم جعفر
الصادق ، وحמיד الطويل ، وعبد الله بن دينار ، وأبو الزناد ، وصالح
ابن كيسان .

١ ترجمة سفيان الثوري في طبقات ابن سعد ٢٥٧/٦ وتهذيب التهذيب ١١١/٤ - ١١٥

والوفيات ٢١٠/١ .

وقد روى عنه كثير من شيوخه وأقرانه وتلامذته ، منهم الأعمش ومِسْعَر ابن كدام ، وعبد الله المبارك ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعلي بن المديني .

انتقل من الكوفة إلى مكة سنة ١٦٣ هـ ، وبقي في مكة يحدث الحجازيين ويعلمهم القرآن إلى أن تغير في آخر عمره « يعني ضعف حفظه لكبر سنّه » ، ولذلك قال فيه ابن حجر العسقلاني : « ثقة حافظ فقيه ، إمام حجة ، إلا أنه تغير حفظه بأخرّة » ، وكان ربّما دلس لكن عن الثقات .

روى نحو سبعة آلاف حديث ، وشهد له الشافعي بالعلم الغزير ، فقال : « لولا مالك وابن عيينة لذهب علم الحجاز » . وقال فيه العجلي : « كوفي ثقة ثبت في الحديث » .

كانت وفاته بمكة سنة ١٩٨ هـ عن إحدى وتسعين سنة ^(١) .

٥ - الليث بن سعد

هو شيخ الديار المصرية ، الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي ، ويكنى « أبا الحارث » . وُلِدَ بقرْقَشَنَد سنة ٩٤ هـ . كان غنياً سخياً ، يزيد دخله السنوي عن عشرين ألف دينار ، ومع ذلك لم تجب في ماله زكاة ، لأنه لشدة سخائه ما كان يبغي عنده نصاب الزكاة .

أكثر البخاري ومسلم من الرواية عنه ، ووثقه أحمد بن حنبل ،

١ ترجمة ابن عيينة في تذكرة الحفاظ ٢٤٢/١ والوفيات ٢١٠/١ وميزان الاعتدال ٣٩٧/١ .

والشافعي ، وسفيان الثوري ، والعجلي ، وأكثر العلماء . وفيه يساهل
الشافعي : « الليث أفقه من مالك ، إلا أنه ضيَّعه أصحابه » أما الإمام
مالك فإنه كلما ذكر في كتبه هذه العبارة « أخبرني مَنْ أَرْضَى مِنْ أَهْلِ
الْعِلْمِ » فإنه يقصد الليث بن سعد .

كان - كما قال النووي - « يتحاشى التدليس في روايته » ولكنه كان
لا يرى بأساً بالاجازة ، ولذلك قال فيه أحمد بن معين : « كان يتساهل
في السماع والشيوخ » . وقال أحمد بن حنبل : « الليث ثقة ، ولكن في
أخذه سهولة » .

وقد نصَّ العلماء على أنَّ أصبح الأسانيد في مصر ، ما رواه (الليث
بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي الخير ، عن عقبة ابن عامر) .
روى الليث عن نافع ، والزهري ، وسعيد المقبري ، ويزيد بن
أبي حبيب ، وروى عنه عبد الله بن المبارك ، وعبد الله بن وهب ، وغيرهما .
وكانت وفاة الليث سنة ١٧٥ هـ^(١) .

١ ترجمته في تاريخ بغداد ٣/١٣ وتذكرة الحفاظ ٢٠٧/١ وتهذيب التهذيب ٤٥٩/٨
والوفيات ٤٣٨/١ .

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل السادس

تراجم بعض اتباع التابعين

١ - الإمام أحمد بن حنبل

هو الإمام الجليل ، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال ، الشيباني ، المروزي ثم البغدادي ، وكنيته أبو عبد الله . كانت أمه بمرو حين حملت به ، ولكنها خرجت منها واتجهت إلى بغداد فولدته فيها سنة ١٦٤ هـ .

كان أكثر طلبه للعلم في بغداد ، إلا أنه تنقل في البلدان في طلب الرواية حتى انفرد بمعرفة آثار الصحابة والتابعين ، مع الضبط التام ، والورع الكامل ، وله مؤلفات كثيرة ، منها كتاب العلل ، وكتاب الزهد ، والتفسير ، والناسخ المنسوخ ، وكتاب فضائل الصحابة ، وكتاب الأشربة ، وغيرها .

وأشهر كتبه وأعظمها «المسند» ، وفيه ثمانية عشر مسنداً أولها مسند العشرة ، وقد ذكرنا في بحث (التعريف بأهم كتب الرواية والمسانيد) دفاع ابن حنبل عن مسند ابن حنبل ، ونفيه وجود الأحاديث الموضوعة

فيه . هذا وقد ذكر ابن حَجَر نفسه في كتابه « تعجيل المنفعة »
برجال الأربعة » انه ليس في « المسند » حديث لا أصل له إلا ثلاثة أو
أربعة .

ويشتمل مسند ابن حنبل على (٤٠,٠٠٠) أربعين ألف حديث مسند ،
المكرر منها نحو عشرة آلاف ، ولابنه عبد الله زيادة فيها نحو عشرة
آلاف ، كما أنّ لأحمد بن جعفر القطيعي ، الراوي عن ابنه عبد الله ،
بعض الزيادات .

وعبد الله بن أحمد بن حنبل هو الذي رتب مسند أبيه ، فوقع فيه
خلط مات أحمد قبل أن يهذبه . أما الذي رتب المسند على حروف
المعجم فهو الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله المقدسي الحنبلي .

كان الإمام أحمد آية في الحفظ والضبط ، حتى قال أبو زرعة
عنه : « كان يحفظ ألف ألف حديث ، يملئها من حفظه » ، فلا غرو
إذا عُدت من « أمراء المؤمنين في الحديث » . وفيه يقول ابن حبان :
« كان فقيهاً حافظاً متقناً ، ملازماً للورع الخفي ، محافظاً على العبادة
الدائمة حتى تُضرب بالسياط ، فعصمه الله من البدعة ، وجعله إماماً
يقتدى به وملجأ يلجأ إليه » .

والبدعة التي عصمه الله منها ، حتى تُضرب بالسياط عليها - كما
يقول ابن حبان - هي محنة خلق القرآن ، فانه قد امتنع عن القول بها ،
فضرب وسجن « ودخل الكبير فخرج ذهاباً ابريزاً » كما كان يقول
بشر بن الحارث الحافي .

كان في أول أمره يحضر مجلس القاضي أبي يوسف ، ثم أخذ عن
الشافعي الحديث والفقه والانساب القرشية ، وذهب إلى اليمن ليسمع

من عبد الرزاق ، ودخل الكوفة والبصرة والجزيرة ومكة والمدينة والشام .
 روى عن بشر المفضل الرقاشي ، وسفيان بن عُيَيْنَةَ ، ويحيى بن
 سعيد القطان ، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني ، وسليمان بن داود
 الطيالسي ، واسماعيل بن عُليّة ، ومعتز بن سليمان البصري وغيرهم .
 وروى عنه البخاري ومسلم وأبو داود ووكيع بن الجراح ، ويحيى
 بن آدم الكوفي ، وعليّ بن المديني ، وابن مهدي ، وفيهم شيوخه وأقرانه
 وتلامذته .

توفي سنة ٢٤١ هـ عن سبع وسبعين سنة ، ومناقبه أعظم من أن
 تحصى (١) .

٢ - الإمام البخاري

هو الإمام الذي لا يجارى في حفظه للحديث وضبطه ، محمد بن
 اسماعيل بن إبراهيم ، ويكنى أبا عبد الله . أخذ يحفظ الحديث وهو دون
 العاشرة من عمره ، فكتب عن أكثر من ألف شيخ ، وحفظ مئة ألف
 حديث صحيح ، ومثي ألف غير صحيح ، وهو مصنف الكتاب
 العظيم (الجامع الصحيح) الذي هو أصح الكتب بعد القرآن المجيد :
 سمعه من أكثر من سبعين ألفاً ، وظلّ يشتغل في جمعه ست عشرة
 سنة . وللحفاظ تعليقات على بعض أحاديثه ، فقد انتقدوا منها (١١٠)
 خرج منها مسلم (٣٢) حديثاً ، وانفرد هو منها بثمان وسبعين (٧٨) .
 ويرى ابن حجر العسقلاني : أن هذه الأحاديث التي أخذت عليه

١ - ترجمة الإمام أحمد في تاريخ بغداد ٤/٤١٢ والوفيات ١/١٧ والحلية ٩/١٦١ .

« ليست عليها كلها قاذحة ، بل أكثرها الجوابُ عنه شتمٌ ، واليسيرُ منه في الجواب عنه تعسفٌ » .

ولصحيح البخاري شروح كثيرة ذكرَ منها صاحب (كشف الظنون) اثنين وثمانين شرحاً (٨٢) ، ولكنْ أفضلها شرح ابن حجر العسقلاني المسمّى « فتح الباري » وبليه شرح القسطلاني (إرشاد الساري) ثم شرح العيني (عمدة القاري) .

وللبخاري مصنفات كثيرة ، منها التواريخ الثلاثة الكبير والأوسط والأصغر ، وكتاب الكُنى ، وكتاب الوُحْدان ، وكتاب الأدب المفرد ، وكتاب الضعفاء . قال فيه الترمذي : « لم أرَ في العلل والرجال أعلم من البخاري » . وقال ابن خزيمة : « ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله من محمد بن إسماعيل البخاري . وجاءه مسلم بن الحجاج فقبله بين عينيه وقال : « دعني أقبل رجلك يا أستاذ الأستاذين ، وسيد المحدثين ، وطيب الحديث في علله » . ولعلنا لم ننس ما رويناه في (بحث الحديث المقلوب) حين قلب عليه علماء بغداد مئة حديث فردّ كلّ متن إلى إسناده ، وكلّ إسناد إلى متنه ، وأدهش العلماء بحفظه وضبطه . وفي سبيل ضبط الحديث وحفظه رَحَّلَ البخاري إلى الشام ومصر وبغداد والكوفة والجزيرة والحجاز والبصرة .

روى البخاري عن الضحاك بن مخلد أبي عاصم النبيل ، ومكي بن إبراهيم الحنظلي ، وعبيد الله بن موسى العبسي ، وعبد القدوس بن الحجاج ، ومحمد بن عبد الله الأنصاري ، وغيرهم .

وروى عنه كثيرون أشهرهم : الترمذي ، ومسلم ، والنسائي ، وإبراهيم بن إسحاق الحري ، ومحمد بن أحمد الدولابي . وآخر

من روى عنه «الصحيح» منصور بن محمد البزودي المتوفى سنة ٣٢٩ هـ .

كان مولد البخاري سنة ١٩٤ هـ ، ووفاته سنة ٢٥٦ هـ في قرية من قرى سمرقند تسمى «خَرْتَنَك»^(١) .

٣ - الإمام مسلم

هو إمام أهل الحديث مسلم بن الحجاج بن مسلم القُشَيْرِي ، وبنو قُشَيْرٍ قبيلة عربية معروفة ، النسابوري ، وكنيته أبو الحسين . أجمع العلماء على إمامته في الحديث وتضلّعه في الرواية ، وقد رَحَّل كثيراً في طلبه ، فسمع بخراسان يحيى بن يحيى وإسحاق بن راهُوَيْه وغيرهما ، وبالري محمد بن مهران وأبا غسان وغيرهما ، وبالحجاز سعيد بن منصور وأبا مصعب وآخرين ، وبالعراق أحمد بن حنبل وعبدالله بن مسلمة وآخرين ، وبمصر عمرو بن سواد وحرملة بن يحيى وآخرين .

أما الذين رووا عنه فكثيرون : منهم الترمذي وأبو حاتم الرازي ، وأحمد بن سلمة ، وموسى بن هارون ، ويحيى بن صاعد ، ومحمد ابن مخلد ، وأبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني ، ومحمد بن عبد الوهاب الفراء ، وعليّ بن الحسين ، والحسين بن محمد بن زياد القَبَّاني ، وإبراهيم بن محمد بن سفيان ، وهذا الأخير هو راوية صحيح مسلم .

١ ترجمة البخاري في تاريخ بغداد ٤/٢ - ٣٦ وتذكرة الحفاظ ١٢٢/٢ وتهذيب التهذيب ٤٧/٩ والوفيات ٤٥٥/١ .

ولمسلم كتب كثيرة منها صحيحه المشهور ، وكتاب العلل ، وكتاب
أوهام المحدثين ، وكتاب من ليس له إلاّ راوٍ واحد ، وكتاب طبقات
التابعين ، وكتاب المخضرمين ، وكتاب المسند الكبير على أسماء الرجال ،
وكتاب الجامع الكبير على الأبواب .

وصحيح مسلم مع صحيح البخاري هما أصح الكتب بعد القرآن
المجيد ، وقد تلقتها الأمة بالقبول ، والأكثرون على أنّ البخاري
أصحتها .

وكان مسلم شديد الاعتزاز بصحيحه لما بذل في جمعه من الجهد ،
فإنّه صنّفه من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة ، وكان من أجل ذلك
يقول : « لو أنّ أهل الحديث يكتبون مثني سنة الحديث فمدارهم على
هذا المسند - يعني صحيحه » .

توفى مسلم رحمه الله بنيسابور سنة ٢٦١ هـ ، عن خمس وخمسين سنة (١) .

٤ - الإمام الترمذي

هو الإمام الحافظ الناقد محمد بن عيسى بن سَوْرَة الترمذي ، ويكنى
أبا عيسى ، ولد سنة ٢٠٠ ودخل بخارى وحدث بها ، وتنقل في
كثير من البلدان ، فسمع من الخراسانيين والحجازيين والعراقيين .
روى عن البخاري ، ومسلم ، وإسماعيل بن موسى السدي . وروى
عنه كثيرون منهم الهيثم بن كليب الشاشي ، ومكحول بن الفضل ،
ومحمد بن محبوب المحبوبي المروزي راوي كتابه الجامع المعروف
« بالسنن » .

ترجمة مسلم في تذكرة الحفاظ ١٥٠/٢ وتهذيب الأسماء ١٢٦/١٠ والوفيات ٩١/٢ .

وله كتب كثيرة منها : كتاب العلل ، وكتاب الشائل ، وكتاب أسماء الصحابة ، وكتاب الأسماء والكنى ، وأشهر كتبه بلا ريب « جامع » المسمى بالسنن . وقد ذكرنا في « فصل الحديث الحسن » أن سنن الترمذي أصل في الحديث الحسن . وفي كتابه هذا أربعة أقسام : قسم مقطوع بصحته ، وقسم على شرط أبي داود والنسائي ، وقسم أظهر علته ، وقسم رابع أبان عنه وقال فيه : « ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء » .

ومن مزايا « سنن الترمذي » ما أشار إليه عبد الله بن محمد الأنصاري بقوله : « كتاب الترمذي عندي أنور من كتاب البخاري ومسلم . فقال له محمد بن طاهر المقدسي : ولم ؟ فقال : لأنه لا يصل إلى الفائدة منهما إلا مَنْ هو مِنْ أهل المعرفة التامة بهذا الفن » ، وكتاب الترمذي قد شرح أحاديثه وبينها فيصل إليها كل أحد من الناس من الفقهاء والمحدثين وغيرهم » . وكان الترمذي يعرف قدر كتابه فيقول : « صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان ورَضُوا به ، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي يتكلم ! »

أصيب في بَصَره في أخريات حياته ، وتوفي سنة ٢٧٩ هـ^(١) .

١ ترجمة الترمذي في تهذيب الأسماء ٣٨٧/٩ وتذكرة الحفاظ ١٨٧/٢ ونكت الهميان

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

(١) جريدة المراجع على حروف المعجم

١ - باللغة العربية

- الابريز (لاسيد أحمد المبارك) طبع حجر ١٢٧٨ هـ .
الاحكام (للآمدي) مطبعة المعارف ١٣٣٢ هـ . ١٩١٤ م .
الإحكام في أصول الأحكام (لابن حزم) بتحقيق أحمد محمد شاكر . ط .
الخانجي بالقاهرة ١٣٤٥ هـ .
أحكام القرآن (لابن العربي) مطبعة السعادة ، القاهرة ١٣٣١ هـ .
اختصار علوم الحديث (لابن كثير) وبهامشه شرحه المسمى « الباعث
الحديث » لأحمد محمد شاكر . القاهرة ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ ط . ثانية .
الاستيعاب في أسماء الأصحاب (لابن عبد البر) هامش الاصابة لابن حجر
ط . مصطفى محمد بالقاهرة ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م .
أسد الغابة في معرفة الصحابة (لابن الأثير) القاهرة ١٢٨٦ هـ في ٥ مجلدات .
الأشباه والنظائر (للسيوطي) الهند ١٣٥٩ هـ .
الاصابة في تمييز الصحابة (لابن حجر) بهامشه الاستيعاب لابن عبد البر (

١ لم نرد هنا إلا الكتب التي رجعنا إليها ولو مرة واحدة . ورمزنا بـ (هـ) قبل عنوان الكتاب
إلى ما كثر رجوعنا إليه من المصادر .

- ط . مصطفى محمد بالقاهرة ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م .
 أصول السرخسي ، القاهرة .
 أصول النحو (لسعيد الأفغاني) مطبعة جامعة دمشق ١٣٧٦ هـ .
 الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار (لأبي بكر محمد بن موسى الخازمي)
 القاهرة . الطباعة المنيرية ١٣٤٦ هـ . الطبعة الأولى .
 أعلام الموقعين عن رب العالمين (لابن القيم) مطبعة النيل ١٣٢٥ هـ .
 إغاثة ننهذان لابن القيم ، ط . الميمنية بالقاهرة .
 الأغني (لأبي الفرج الأصفهاني) ط . بولاق ١٢٨٥ هـ ، ٢٠ مجلداً .
 الف باء (للبلوي) المطبعة الوهبة بمصر ١٢٨٧ هـ .
 • ألفية السيوطي في مصطلح الحديث (بشرح محمد محيي الدين عبد الحميد)
 ط . مصطفى محمد بالقاهرة . وإليها رجعنا غالباً (ورجعنا أيضاً إلى شرح شاکر
 لهذه الألفية ط . القاهرة ١٣٥٣) .
 الاقتراح (للسيوطي) مطبعة دائرة المعارف بحيدر آباد ١٣١٠ هـ .
 • الاماع في أصول السماع (للقاضي عياض) مخطوطة الظاهرية ، حديث ٤٠٦
 الأموال (لأبي عبيد ، القاسم بن سلام) القاهرة ١٣٥٣ هـ .
 إيقاظ الهمم (لعلم الدين الفلاني) مطبعة رياض الهند ١٢٩٨ هـ .
 • الباعث الخيـث (شرح اختصار علوم الحديث) تأليف أحمد محمد شاکر ،
 ط . ثانية . القاهرة ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م .
 * تاريخ بغداد (للخطيب البغدادي) ط . الخانجي بالقاهرة ١٣٤٩ هـ --
 ١٩٣١ م .
 التاريخ الصغير (للإمام البخاري) ط . الهند ١٣٢٥ هـ .
 تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك) ط . دي غويه ١٨٧٩ - ١٩٠١ م ،
 ليدن .
 تاريخ الكامل (لابن الأثير) : انظر الكامل .
 التاريخ الكبير (للإمام البخاري) ط . حيدر آباد ١٣٦٠ - ١٣٦١ هـ .

- تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ، مصر ١٣٢٦ هـ .
- التدريب : تدريب الراوي شرح « تقريب » النواوي (للسيوطي) ط . مصر ١٣٠٧ هـ .
- تذكرة الحفظ (لشمس الدين الذهبي) ط . ٣ (١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م ، حيدر آباد) . (وانظر أيضاً ط ١٣٣٤ هـ ، وقد استعملناها خاصة من أول الكتاب حتى ص ٨٧) .
- تذكرة الموضوعات للفتني (محمد بن طاهر بن علي الهندي) ، وفي ذيلها (قانون الموضوعات والضعفاء) للعلامة المذكور . الطباعة المنيرية بالقاهرة .
- التصحيف والتحريف ، وشرح ما يقع فيه (لأبي أحمد العسكري) طبعة ناقصة (نصف الكتاب) القاهرة ١٣٢٦ هـ .
- تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن) القاهرة ١٣٢١ هـ - ١٩٠٣ م ٣٠ جزءاً في ١٠ مجلدات .
- تفسير ابن كثير ، مطبعة الاستقامة بالقاهرة . الطبعة الثانية ١٣٧٣ هـ .
- تقريب التهذيب (لابن حجر) طبع حجر بدهلي ١٣٢٠ هـ .
- تقييد العلم (للخطيب البغدادي) بتحقيق الدكتور يوسف العش ، دمشق ١٩٤٩ م .
- تلقيح فهوم أهل الأثر (لابن الجوزي) طبعة الهند .
- التهذيب : تهذيب التهذيب (لابن حجر) حيدر آباد ١٣٢٧ هـ .
- تهذيب الأسماء (للنووي) طبع مصر ، أربعة أجزاء .
- تهذيب ابن عساكر (لعبد القادر بدران) طبع منه سبعة أجزاء بدمشق ١٣٢٩ هـ - ١٣٥١ هـ .
- التوضيح : توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (لمحمد بن اسماعيل الأمير الحسيني الصنعاني) بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، جزءان ، القاهرة ، ط ١ ، ١٣٦٦ هـ .

- جامع بيان العلم (لابن عبد البر) القاهرة . إدارة الطباعة الميرية ، بلا تاريخ .
- جامع الترمذي : انظر سنن الترمذي .
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (للخطيب البغدادي) مخطوطة البلدية بالاسكندرية (برقم ٣٧١١ ج) . وقد رجعنا إلى النسخة المصورة عن هذه المخطوطة التي تفضل باعارتنا إياها الدكتور يوسف العث .
- الجرح والتعديل (لابن أبي حاتم) طبع منه الجزء الثالث في مجلدين بحيدر آباد ١٣٦٠ هـ .
- جمع الجوامع (للسيوطي) مخطوطة الظاهرية . حديث ١٩٦ ، والموجود منه الجزء ٣ .
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية (لعبد القادر بن محمد القرشي) مجلدان . — طبع حيدر آباد ١٣٣٢ هـ .
- حاشية لقط الدرر ، بشرح متن نخبة الفكر (لعبد الله بن حسين خاطر السمين العدوي) ط ١ ، مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٦ هـ ١٩٣٨ م .
- حجة الله البالغة (لولي الله الدهلوي) القاهرة . المطبعة الخيرية ١٣٢٢ هـ . (وانظر أيضاً طبعة ١٣٤١ هـ) .
- حصول المأمول من علم الأصول (لصدّيق حسن خان) مطبعة الجوائب بالقسطنطينية ١٢٩٦ هـ .
- الحفاظ : انظر تذكرة الحفاظ للذهبي .
- حلية الأولياء (لأبي نعيم) ١٠ مجلدات طبع بمصر ١٣٥١ هـ .
- خزانة الأدب (للبغدادي) المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٤٨ هـ .
- خصائص المسند (لأبي موسى المديني) في مقدمة طبعة أحمد محمد شاكر لمسند أحمد ج ١ — ص ١٩ — ٢٧ : انظر مسند أحمد .
- خطط المقرئري ، بولاق ، ١٢٧٠ هـ .
- دليل الفالحين (لمحمد بن علان الصديقي) البابي الحلبي بمصر ١٣٧٤ هـ . ط ٣ .

- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (المالكي) لابن فرحون ،
 طبع مصر ١٣٢٩ و ١٣٥١ هـ .
- ذم الكلام (للهروي) مخطوطة الظاهرية ، حديث ٢٣٧ .
- الرسالة (للإمام الشافعي) طبعة القاهرة .
- الرسالة المستنطرة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة (لمحمد بن جعفر
 الكتاني) ط ١ - ١٣٣٢ هـ . (عنيت بنشرها مكتبة عرفة بدمشق وطبعت في
 بيروت) .
- رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين (للنووي) بتعليق رضوان محمد
 رضوان ، مطبعة الاستقامة بالقاهرة ، ط ٣ بدون تاريخ .
- سبل السلام (شرح بلوغ المرام) لمحمد بن إسماعيل الصنعاني ، طبعة البابي
 الحلبي ١٣٦٩ هـ .
- السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي (للدكتور مصطفى السباعي) دار
 العروبة بالقاهرة ١٣٨٠ هـ .
- سنن الترمذي ، طبعة بولاق ١٢٩٢ (وانظر هذه السنن بشرح أحمد محمد
 شاكر ، صدر منه جزءان فقط ، ط . الحلبي سنة ١٣٥٦ هـ) .
- سنن الدارمي ، دمشق ١٣٤٩ هـ .
- سنن أبي داود ، ط ٢ (بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ١٣٣٩ هـ)
 ٤ أجزاء .
- سنن ابن ماجه (بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي) ١٣٧٣ هـ .
- سنن النسائي (بشرح السيوطي وحاشية السندي) المطبعة المصرية بالأزهر .
- السير الحديث في تاريخ تدوين الحديث (لمحمد زبير الصديقي) حيدر آباد
 ١٣٥٨ هـ .
- شذرات الذهب (لابن العماد الحنبلي) ط . القدسي ١٣٥٠ هـ . وما بعدها .
- شرح الديباج المذهب في مصطلح الحديث (لملا حنفي) بتصحيح علي
 محفوظ ، ط . صبيح بالقاهرة .

- شرح العراقي على علوم الحديث : انظر علوم الحديث لابن الصلاح .
- شرح النخبة : شرح نخبة افكر في مصطلح أهل الأثر (لابن حجر) القاهرة ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٤ م .
- شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ، طبعة القاهرة .
- صحيح البخاري ، الطبعة السلطانية ببولاق ١٣١٣ هـ .
- صحيح مسلم ، دار الطباعة العامة ١٣٢٩ - ١٣٣٢ هـ . وانظر أيضاً هذا الصحيح بشرح النووي ، مطبعة حجازي بالقاهرة .
- صحيفة همام بن منبه (بتحقيق الدكتور محمد حميد الله) ط ٢ من مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م .
- صفة الصفوة (لابن الجوزي) جزآن ، طبع حيدر آباد ١٣٥٥ هـ .
- ضحى الاسلام (لأحمد أمين) ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩٣٣ - ١٩٣٦ م .
- طبقات الحفاظ : انظر تذكرة الحفاظ للذهبي .
- طبقات الحنابلة (لابن أبي يعلى) مطبعة الاعتدال بدمشق ١٣٥٠ هـ ، (صححها وعلق عليها أحمد عبيد) .
- طبقات الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين .
- طبقات ابن سعد : انظر الطبقات الكبير .
- طبقات الشافعية الكبرى (لابن السبكي) القاهرة . طبعة الحسينية ، ١٣٢٤ هـ .
- طبقات القراء : انظر غاية النهاية .
- الطبقات الكبير (لابن سعد) ليدن ١٩٢٥ - ١٥ مجلداً . (وانظر مقدمة الدكتور إحسان عباس لطبعة دار صادر في بيروت) .
- عائشة والسياسة (لسعيد الأفغاني) التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٥٧ ط ٢ .
- عرض الأنوار المعروف بتاريخ القرآن (للأستاذ عبد الصمد صارم) بالهندية . ط . دهلي ١٣٥٩ هـ .

- علل الحديث (للإمام أحمد بن حنبل) مخطوطة الظاهرية ، مجموعة ١٠ .
- علوم الحديث (لأبي عمرو بن الصلاح) بشرح العراقي ، المطبعة العلمية
بجلب ١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م .
- غاية النهاية في طبقات القراء (لابن الجزري) مجلدان ، طبع بمصر
١٣٥١ هـ .
- فتح الباري (شرح ابن حجر على صحيح البخاري) بولاق ١٣٠١ هـ .
- فتح المغيث (شرح السخاوي على ألفية العراقي في مصطلح الحديث) طبع
حجر بدھلي .
- الفهرست (لابن النديم) ط . فوجل Fülgel ، نيسيك ١٨٧١ - ١٨٧٢ م
جزءان في مجلد واحد .
- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث (لعلامة الشام السيد جمال الدين
القاسمي) مطبعة ابن زيدون بدمشق ١٣٥٣ هـ - ١٩٢٥ م .
- القول المسدد في الذب عن المسند (لابن حجر) ط . حيدر آباد ١٣١٩ هـ .
- الكامل لابن الأثير الجزري ، ١٢ جزءاً . القاهرة ١٣٠٣ هـ .
- كشف الظنون (لحاجي خليفة) مصر ١٢٧٤ هـ .
- الكفاية في علم الرواية (للخطيب البغدادي) ط . دائرة المعارف العثمانية
بجيدر آباد ١٣٥٧ هـ .
- كليات أبي البقاء ، طبعة الأميرية ١٢٨١ هـ .
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال (للمتقي الحندي) ٨ أجزاء في ٤
مجلدات ، ط . حيدر آباد ١٣١٣ هـ .
- اللسان : لسان الميزان (لابن حجر) ط . حيدر آباد ١٣٣١ هـ .
- لقط الدرر - انظر حاشية لقط الدرر .
- اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع (لأبي المحاسن القافجي)
وبذيله « الموضوعات للصنعاني » و « منظومة البيقوني » القاهرة ، المطبعة
البارونية .

- مباحث في علوم القرآن (لمؤلف هذا الكتاب) مطبعة جامعة دمشق ، الطبعة الثانية ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م . والطبعة الثالثة في دار العلم للملايين ببيروت ، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .
- مجلة مجمع اللغة العربية (بحث الاستشهاد بالحديث) للسيد محمد الخضر حسين ، المجلد الثالث ، المطبعة الاميرية ومطبعة دار الكتب المصرية .
- مجلة المنار - انظر المنار .
- مجمع الزوائد (لابن حجر الهيتمي) ط . حسام الدين القدسي ١٣٥٢ هـ .
- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (للرامهرمزي) مخطوطة الظاهرية حديث ٤٠٠ .
- المختصر في علم رجال الأثر (لعبد الوهاب عبد اللطيف) ط ٣ ، القاهرة ١٣٨١ هـ - ١٩٥٢ م .
- المستدرك (للحاكم النيسابوري) ط . حيدر آباد ١٣٣٤ هـ . وما بعدها .
- المستطرفة : انظر الرسالة المستطرفة .
- مسند أحمد بن حنبل ، القاهرة ١٣١٣ هـ - ١٨٩٥ م ، ٦ أجزاء (ورجعنا أيضاً إلى شرح أحمد محمد شاكر على المسند ، ط ٣ دار المعارف بالقاهرة ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م ، وقد أعجلته منيته عن إتمامه رحمه الله) .
- مسند أبي داود الطيالسي ، ط . حيدر آباد ١٣٢١ هـ .
- المشتبه في أسماء الرجال (للذهبي) ليدن ١٨٦٣ م .
- مصادر الشعر الجاهلي (للدكتور ناصر الدين الأسد) القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٦ م .
- معادن الجواهر (للأمين العاملي) دمشق ١٣٤٧ هـ .
- معالم السنن (للخطابي البستي) حلب ١٣٥١ هـ .
- معجم البلدان (لياقوت الحموي) نشر وستنفلد Wüstenfeld ليبسيك ١٨٦٦ م .

- معرفة علوم الحديث (للحاكم النيسابوري) نشر الدكتور معظم حسين ، القاهرة ١٩٣٧ م .
- مفتاح السنة (لمحمد عبد العزيز الخولي) ط ٣ مطبعة الاستقامة بالقاهرة .
- مقدمة ابن خلدون . ط . مصطفى محمد بالقاهرة ، بلا تاريخ .
- المنار (مجلة) : المجلد العاشر . بحث للسيد الإمام محمد رشيد رضا حول كتابة الحديث .
- المنهل الحديث في علوم الحديث (لمحمد عبد العظيم الزرقاني) القاهرة ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م .
- الموافقات في أصول الشريعة (للشايعي) القاهرة ، مطبعة مصطفى محمد ، أربعة أجزاء .
- الموضوعات (للفتي) : انظر تذكرة الموضوعات .
- الميزان : ميزان الاعتدال (للذهبي) ط . الخانجي ١٣٢٥ هـ .
- الميزان (للشعراني) طبعة القاهرة .
- نزهة الألباء (لابن الأنباري) نشر علي يوسف .
- نفح الطيب (للمقري) أربعة مجلدات ، طبع بمصر ١٣٠٢ هـ .
- نكت الهميان في نكت العميان (لصلاح الدين خليل بن ايبك الصفدي) ، طبع بمصر ١٣٢٩ هـ - ١٩١١ م .
- نيل الأوطار (للشوكالي) ٨ أجزاء ، المطبعة العثمانية المصرية بالقاهرة ١٩٥٧ م .
- الوثائق السياسية في العهد النبوي (للدكتور محمد حميد الله) القاهرة .

- Akademien der Araber und ihre Lehrer, p. 62 (Wüstenfeld).
- Arabic books and libraries in the Omayyad period (Ruth Mackenson),
in AJSL, vol. LII-LIV, 245,253; vol. LIII, 239,349; vol. LIV, 41-91.
- Die aramaischen Fremdwörter im Arabischen, (Frankel), 188.
- Berliner Katalog (Ahlwardt) II, p. 165, No. 1362.
- Culture-Statistik von Damascus (Michaël Meschäka) remanié par
Fleischer, Z.D.M.G. VIII. p 356.
- Essai sur les doctrines sociales et politiques d'Ibn Taymiya, (Henri
Laoust) Le Caire, 1939.
- Essai sur l'Histoire de l'Islamisme (Dozy) tr. Par V. Chauvin.
- Essay on Mohammedan Tradition (Ahmed Khân Bahâdur) in Huges,
Dictionary of Islam (London, 1885) P. 639 b-642a. art. Tradition.
- * Encyclopédie de l'Islam, art. Ummi. IV, 1070 (Paret).
- * Etudes sur la Tradition islamique, (Goldziher) tr. en français par
Léon Bercher, Paris 1952.
- Geschichte des Arabischen Litteratur (Brockelmann) Weimar et
Berlin, 1898-1902, 2 vol.
- Koranische Untersuchungen (Horovitz) Berlin, 1924.
- La Mecque à la veille de l'Hégire, (H. Lammens) Beyrouth 1924.
- Muhammedanisches Recht, in Theorie und Wirklichkeit (Zeitschrift
f. vergleich). Goldziher, Rechtswissenschaft, VIII, 409 sq.
- Origin and progress of writing, in the Journal of the Asiatic society
of Bengal, (Sprenger) XXV, 303-329.
- Das Traditionswesen bei den Arabern (Sprenger) 1856.
- Verzeichniss der Landbergischen Sammlung (Ahlwardt) Handschriften
de la bibliothèque royale de Berlin No. 149.
- Z.D.M.G. = Zeitschrift des Deutschen Morgenländischen Gesellschaft,
X, p. 1 à 17 (Über das Traditionswesen bei den Arabern (Sprenger)
Zährten (Goldziher).

مسرد الاعلام

٧١٠٢٧٠٢٧	ابن الأثير (عز الدين)	١
١١٨٠١١١		
١١٣	ابن الأثير (مجد الدين)	٣١٠
١٣٤٨ ح	إحسان عباس	٣٤٤
١١٤	أحمد بن إسحاق الديناري	١٩٤
٢٢٨٧ ح	أحمد أمين	٢٥٠
٢٥١	أحمد بن الحسين المقرئ	١٨٧
٢٢٨٠٢٥٠١ ح ٢١	أحمد بن حنبل (الإمام)	٣٤٧
٦٥٠١ ح ٣٠٣٦		
٢٧٨٠٧٧٠٧٥٠٢ ح ٧١		
١١٥٠١١٣٠٨٩٠٧٩		
٤٢٣٥٠٢ ح ٢١		
٤١٣٥٠١٣٣٠١٢٤		
		الأمدي
		آمنة بنت وهب (أم الرسول)
		أبان بن أبي عياش
		إبراهيم بن راشد الأدمي
		إبراهيم بن طهمان
		إبراهيم بن عبد الرحمن العذري
		إبراهيم بن محمد الأصهباني = انظر ابن متويه
		٤١٠١ ح ٤٠
		٣٢٠٠٢٤٠٠٤٢
		٢٥١
		٢٥٥
		إبراهيم بن يزيد التيمي
		إبراهيم بن يزيد النخعي
		إبراهيم بن أبي يحيى
		أبى بن كعب

٣١٨ أبو الأسود الدؤلي
 ٤١٧٥ الأسود بن قيس
 ١٥١ أصبغ بن الصرخ
 ٢٥٨، ٨٨٤ الأصمعي (عبد الملك بن قريب)
 ٣٢٥، ١٢٥٩
 ٢٤٧، ٢٣٥، ١٦٠ الأعرج بن هرمز
 ١٠٩، ٨٢ (سليمان بن مران) الأعمش
 ٢٣٦، ٢٠١، ٢٠٠، ١٩٣
 ٢٧٣، ٢٤٧، ٢٤٦، ٢٤٠
 ٣٥١، ٣٢٩
 ١٠٧ ابن الأكفاني
 ٣٥٧ أبو أمامة (الصحابي)
 ٤٤٠ أمين العالم
 ١٣٥٥ ابن الأنباري (أبو بكر)
 ٤٠، ٢١ (الصحابي) أنس بن مالك
 ١٦٩، ١٢٧، ١٠٩، ٤٦٣
 ١٧٩، ١٧٦، ٣، ١٧٠
 ٢٤٧، ٢٣٥-٢٣٣، ٢٠٩
 ٣٥٤، ٣٢٠، ٢٧٠-٢٦٦
 ٣٦٤-٣٦٣، ٣٥٩، ٣٥٧
 ١٨٩، ١٧٧، ١٦١ الأوزاعي
 ١٧٣، ٥٥، ١٣٢٥
 ٢٩٦، ٢٥٣
 ٢٥١ أيوب بن خالد الأنصاري
 ٣٥٥، ٢٨ أيوب بن كيسان السخيتاني
 ٢٤٣، ٣، ١٧٤، ٦، ٩٢
 أيوب بن موسى الحسيني القريني (أبو البقاء) =
 انظر «أبو البقاء»
 أبو أيوب (يحيى بن مالك الأزدي المراغي)
 ٣١٢١
 أهورد = انظر ابن الوردة المستشرق

١٨٠، ١٦٠، ١٤١
 ١٩٤، ١٩٣، ١٨٤
 ٢٤٠، ٢٣٩، ٢١٠
 ٢٧١، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٥٧
 ٣٤١، ٣٢٩، ٣١١، ٣٠٩
 ٣٩٤، ٣٥٨، ٣٥١، ٣٤٢
 ٣٩٦
 أحمد خان بهادر
 أحمد بن عبد الرحمن
 أحمد بن عبد الله
 أحمد بن عبد الله العجلي الكوفي
 أحمد عبيد
 أحمد بن القرات (أبو مسعود)
 أحمد محمد شاكر
 أحمد بن محمد
 أحمد بن منصور الروبادي
 الأرموي
 الأزهرى (صاحب تهذيب اللغة)
 إسحاق بن راهويه
 ابن إسحاق (محمد)
 أبو إسحاق
 أسد السنة
 أسعد بن زرارة
 أسماء بنت عميس
 إسماعيل الطلحي
 إسماعيل بن علي البصري = انظر ابن علي
 إسماعيل بن يحيى

حلال الدين البلقيني = انظر البلقيني

- ابن جماعة ١٢٤٩ ح ١
جمال الدين القاسمي ١٤٣
الجمال الكتاني ٢٣٩
ابن جني (اللغوي) ٣٣٢
الجوزجاني ٢٥٧ ح ٢
الجوزقاني ١٩٣ ح ١ ٢٧١
جولدزير ٢٩٠ ح ٢ ٣٧-٣٥
٢٨٧ ح ١ ٢٨٠ ح ٢ ٢٨٧
ابن الجوزي (أبو الفرج) ١١٢-١١٤
١١٤ ح ٢ ٢٦٥ ح ٣
٢٧٤ ح ٢ ٢٧٢ ح ٢ ٢٧٤
الجوهري (صاحب الصحاح) ٢٣٢

ح

- أبو حاتم البستي ٢٠٦ ح ٢ ٢٦٩
ابن أبي حاتم ١١٢ ح ١ ٣٧٠ ح ١ ١٨١
٢٠٥ ح ٥
الحارث بن أسد المحاسبي ٣١١
الحارث الأعور ٢٠٧
الحارث بن أبي أمامة ٣٤٤
الحازمي (محمد بن موسى) ١١٤ ح ١ ٣٥٠ ح ٢
أبو حازم ٢٣٥
الحاكم (النيسابوري) ٢١ ح ١ ٧٩٥ ح ١
١١٢ ح ١ ١٢٤ ح ١ ١٥٢ ح ١ ١٦٢
١٦٨ ح ٣ ١٧١ ح ١ ١٧٩ ح ٤
١٨٣ ح ١ ١٨٤ ح ١ ١٨٦ ح ١ ١٩٧-
١٩٩ ح ١ ٢٠١ ح ١ ٢٠٧ ح ١ ٢١٨
٢١٩ ح ١ ٢٢٨ ح ١ ٢٢٩ ح ١ ٢٣١
٢٣٢ ح ١ ٢٣٣ ح ١ ٢٥١ ح ١ ٢٥٩
٢٦٠ ح ١ ٢٦٦ ح ١ ٢٧٠ ح ١ ٣٥٧

٢٤٤ ح ٢ ٢٤٦ ح ٢ ٢٥٩ ح ٢ ٢٤٤

٢٧٢ ح ١ ٣٥٣ ح ١ ٢٧٢

٣٩٩-٤٠٠

٨٥٥ ح ٨

الترمذي الكبير (أبو القاسم ، علي بن الحسن) ١٧٢

اليسي (سليمان ، صاحب أنس) ٢٣٣ ح ٢ ٢٣٤

ابن تيمية (الإمام المجدد) ١٢٤ ح ١ ١٥٣

١٥٧ ح ٤

ث

- ثابت بن موسى (العابد الزاهد) ٢٧٣
الثوري = انظر سفيان بن سعيد الثوري

ج

- جابر الجعفي ٢٠٧
جابر بن زيد (التابعي) ٤٢
جابر بن سرة ١٧٧ ح ٢ ٩٨
جابر الأنديلي (صاحب البديعية) ٣٣٢ ح ١
جابر بن عبد الله (الصحابي) ٢٦ ح ٢ ٢٧
٢٥٥ ح ١ ١٦٩ ح ١ ٢٥٤
٢٧٣ ح ١ ٣٥٥ ح ١ ٣٥٩
جبر بن عتيك ٢٥٨
جبير بن مطعم ١٢٨
ابن جريج ٢٣٦ ح ١ ٢٥١ ح ١ ٢٩٤
جرير بن عبد الحميد ١٩٣ ح ٢
جعفر بن أبي طالب ١١٤ ح ٣ ٥٥
أبو جعفر بن محمد الطيالسي ٢٦٨
جر بن نسطور الرومي (الذي رفضوا صحته)
٣٥٢

٢٤٤	الحسن بن دينار	٦٦	ابن حبابه
٣٣٣	ابو الحسن الضائع	٣٢٦٥ ح	حبان بن هلال
١٧٢	الحسن بن أبي طالب	١١٠، ١١٩ ح ١٢٥، ١٢٥	ابن حبان
٣٥٦، ٣٥٢	الحسن بن علي	١٧٧٥ ح ١٩٣، ١٩٣ ح	
٣٣١	الحسن بن علي الخلواني	٢٣٤، ٢٦٦ ح ٢٧٣، ٢٧٣	
	الحسن بن محمد = انظر الحلال	٢٠٥	حبيب بن حبيب
٢١٩، ٢١٨	الحسن بن مكرم	٥٥	حبيب بن مسلمة الفهري
الحسن بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس الهاشمي		٣٥٥	أم حبيبة (امرأة عبيد الله بن جعش)
٣٨٨			ابن حبيش (أبو القاسم عبد الرحمن الأندلسي)
٣٥٦، ٣٥٢	الحسين بن علي بن أبي طالب	٥٦ ح	
٣١١٠، ١١٠	الحسين بن علي الكرابيسي	٢٦٤ ح ٢	حجاج بن أرطاة
٢٥٢	الحسين بن علي (الحافظ)	٦١	حجاج بن الشاعر
٣٤٤	الحسين بن فهم	١٨٤	الحجاج بن الفرافصة
١٧٤	حصين (أحد الرواة)	٢٨٤٥ ح ٢	ابن حجر (المقلاني)
٦٦	أبو حفص الكتاني	٩٤٥ ح ١٠٢، ١٠٧ ح ٢	
٣١٠	الحكم بن العاص	١١١، ١٢٠، ١٢٤، ١٣٧ ح	
٣٥٦	حكيم بن حزام	١٤٨، ١٤٩، ١٥٨، ١٦٣ ح	
٢٧٠، ٣٧، ٤٤ ح ٢٥	حماد بن زيد (التابعي)	١٦٥ ح ٢، ١٧٤، ١٧٨ ح	
٩٢، ١٨٩، ٦٤، ٣٧ ح ١	حماد بن سلمة	١٨٠، ١٨٢، ١٨٨، ١٨٩ ح	
٢٦٧، ٢٦٥، ٢٤٣ ح ٣		١٩٠، ١٩٦، ٢٠٤، ٢٠٥ ح	
٣٣١، ٣١٩		٢١٧، ٢٢٣، ٢٣٥، ٢٣٧ ح	
٣٢٠	حماد بن أبي سليمان	٢٤٣، ٢٤٦ ح ٤، ٢٥٠ ح	
١٩٣	حماد بن عمرو النصيبي (الكذاب)	٢٥٥، ٢٥٧ ح ٣، ٢٦٤ ح	
١٢٠، ٦٥ ح ١	حمزة بن حبيب الزيات (المقرئ)	٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٣٥٠ ح	
٢٥٦	أبو حمزة بن عاصم المدني	٢١٩	ابن أبي حنبل
٣٥٣	حممة بن أبي حممة الدوسي		ابن أبي الحديد (عز الدين أبو حامد ، صاحب شرح نهج البلاغة)
٢٢٧٠ ح ٢	حميد (أحد الرواة)	٣٢١	حذيفة بن اليمان (الصحابي)
١٦٧	حميد الطويل	١٦٨، ٢٣٥ ح	
١١٤	حميد الله (محمد)	١٩٤	حرمي
٣٠، ١٤٤ ح ١، ١٧٠ ح ١		١٩٥٠، ١٥١ ح ٢، ٣١١ ح	ابن حزم
١٠٩، ٣٢ ح ١		٤٩ ح ١	حسام الدين القدسي
٢٧١ ح ٢	الحميدي	١٧٦، ٢٥٨، ٣٥٠ ح	الحسن البصري
١١٩ ح ٦	ابن حنبل = انظر أحمد بن حنبل	٧١ ح ٢، ١٠٢ ح	الحسن بن حفص النهرواني
	حنظلة بن أبي سفيان	١١٩	

ابن خلدون
خلف بن خليفة (آخر التابعين موتاً)
ابن حلكان
الخليلى بن أحمد
الخليلى بن مرة
الخليلى (أبو يعلى)
الحولى = انظر محمد عبد العزيز الحولى

خ

الدارقطني
١٨٨، ١٨٢، ١١٢، ١١٠
٢٥٦، ٢٤٩، ٢٤٣، ١٩٠
٢٦٠
الدارمي
١١٠ ح ٣١، ١٠٢ ح ٢٧، ٤٤ ح ٢٥
٢٥٣، ٣ ح ٤٧، ١ ح ٤٢
٣٥٦
أبو داوود (صاحب السنن) ٢ ح ٨، ٦ ح ٧
١٠٤٨ ح ٥١، ٥ ح ٢٥
١١٩، ١١٨، ١ ح ٥٥
١٦١، ١٦٠، ١٢٢
٢٤٩، ٢٠٠، ١٦٣
٢٧٢
أبو داوود الطيالسي (صاحب المسند) ١١٧،
٣٥١، ١٢٣
داوود بن علي الظاهري ١٠٠ ح ٢
ابن دحية (أبو الخطاب ، عمر بن الحسن)
١٧٤ ح ١
أبو الدرداء (عويمر بن زيد ، الصحابي)
٣٧٧، ٥٣
ابن دريد ١ ح ٥٤
دغفل بن حفظة الشيباني (الذئابة) ٤٧ ح ٣
دوزي (المستشرق) ٣٥، ٣٣

الرعيي الأندلسي ٢٣٦
 رفيع بن مهران الرياحي = انظر « أبو العالية »
 رقية ابنة النبي (زوج عثمان) ٢٣٦
 ٣٤٥

أبو الدنيا الأشج
 دينار (أحد الرواة)

ز

زائدة بن قدامة ٣٧
 الزبير بن العوام ٣٥٥، ٣٥٢، ٢٩٣، ١٤٩
 أبو الزبير ١٩٨، ٧٢
 أبو زرعة الرازي ٣٥٤، ٧٩، ٢٧٨٥
 الزرقاني (محمد عبد العظيم) ٢١١٠
 الزرقاني (صاحب الشرح على الموطأ) ١٦٠
 الزركشي (الإمام بدر الدين) ١٩١، ٢٣٢، ١
 ٣١٥
 زكريا بن مهران ٢٥٧
 الزنجشري ٣٣٢، ١١٣
 أبو الزناد ٢٤٧
 الزهري (محمد بن مسلم بن شهاب) ٥٢، ٤٧
 ١٦٢، ١٦٢، ٧٨
 ١٧٥، ٣١٧٤، ١٧١
 ٢٣٤، ٢١٩، ٢١٨
 ٣٥١، ٢٤٨، ٢٤٧
 ٣٨٢، ٣٨١
 ٢١٢١
 ٥٣، ٥٢
 ٥٥
 ٢١٧٥
 ٦٣
 ٢١٧٥
 ٢١٧٥
 ٢٤٣، ٢٢٠

ذ

ابن أبي ذئب ٦٩٤، ١٢١
 أبو ذر النفاري (الصحابي) ٣٧٤، ١٢
 ٣٧٥
 ذكوان (أحد الرواة) ٢٣٣
 الذهبي (الحافظ شمس الدين) ١٢١
 ١١٠، ٦١، ٢٦٠
 ١٦٠، ١٤١، ١٢٤
 ١٧٤، ١٧٨، ٣٤
 ٢٧٠، ٢٣٦
 ٣٥١، ٢٥٧
 الذهلي (محمد بن يحيى)

ر

الرازي (الإمام فخر الدين) ١٣٠
 أبو راشد الخبراني ٢٢٩
 رافع بن خديج (الصحابي) ٢١
 الرامهرمزي (صاحب المحدث الفاصل) ٣٢٠
 ١٤٠، ١٢١
 ٦٧٨
 ٦٤
 ٢٦٤
 ٨٢
 ١٨١
 ٢٢٧، ١٢١
 ١١٨
 الربيع بن أنس
 الربيع بن خثيم
 رجاء بن حيوة
 ابن رجب
 رشيد رضا
 رزين

أبو سعيد الخدري (الصحابي) ٢٠٠، ٢١٠، ٢١٤
 ٣٥٥، ١٢٧، ٣٤٠
 ٣٧٢-٣٧٠، ٣٥٩
 سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل (أحد العشرة
 المبشرين بالجنة) ١٤٩، ٣٥٢، ٣٥٣
 سعيد بن أبي عروبة ٩٤، ٦
 سعيد بن أبي مريم ٤٧، ٢
 سعيد بن المسيب (التابعي) ٤٣، ٤٧، ٥٤، ٥٤
 ٣١، ١٦٧، ٢١٠، ٢١٠، ٢١٠
 ٣٢٠، ٣١٧، ٢٢١
 ٣٧٩، ٣٧٨، ٣٥٠
 سعيد المقبري ١٦٠
 أبو سفيان بن حرب ٢٦، ٢٧٣، ٣٥٦
 سفيان بن سعيد الثوري ٦١، ٣٧، ٣٦٩، ٣٠٢
 ٧١، ٧٨، ٩٢، ٩٤، ٩٤
 ٣٢٠، ١٦٨، ١٦٩، ١٦٩، ١٦٩
 ١٨٤، ١٩٣، ٢٢٨، ٢٤٠، ٢٤٠
 ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٥٨
 ٣٤١، ٣٥١، ٣٩٠، ٣٩١
 سفيان بن عيينة ١٠٩، ١٣٢، ١٦٤، ١٧١
 ١٧٧ - ١٧٥، ١٧٧
 ١٩٦، ٣٤٠، ٣٥١
 ٣٩١، ٣٩٢
 السقطي (المفيد أبو البركات) ٥٥٠، ٦
 ابن سلام = انظر عبد الله بن سلام
 السلفي (الحافظ أبو طاهر) ٥٦٠، ٢٤٠
 سلمان الفارسي ٥٤، ٣
 أبو سلمة بن عبد الرحمن ٣٥، ٢
 أبو سلمة (الصحابي) ١٥٩، ١٨٤، ٢٥٣
 أم سلمة ٥٢، ٢
 سليمان التيمي : انظر التيمي
 سليمان بن حرب ٤٠، ٣
 سليمان بن سمرة بن جندب ٥، ٢
 سليمان بن قيس اليشكري ٦، ٢

زيد بن حارثة ٥٤، ٣
 أبو زيد (سعيد بن أوس) ٢٥، ٣
 زيد بن يشيع ٦٨، ١
 زين الدين قاسم ١١٠
 زينب بنت مكي ٣٩، ٢

س

السائب بن عثمان بن مظعون ٤٨، ٣
 السائب بن يزيد الكلبي ٥٧، ٣٥٦
 الساجي (أبو يحيى زكريا بن يحيى) ١٨٢، ٥
 سالم بن عبد الله بن عمر (أحد فقهاء المدينة
 السبعة) ٩٢، ٥
 سالم أبو النصر ٥، ٢
 السخاوي ١٦٧، ٣، ٢٥٣، ٢٤٠
 سرباتك الهندي (الذي رفضوا صحته) ٥٣، ٣
 أبو السعادات (مبارك بن الأثير) ٤٩
 سعد بن طريف ٢٦٦، ٢٨٥
 سعد بن عبادة الانصاري ٢٤، ٣٥٦
 سعد بن معاذ ٨٥، ٢
 سعد بن أبي وقاص ٤٩، ١٨٨، ٣٢٠
 ٣٥٢، ٣٧٦، ٣٧٥
 ابن سعد (صاحب الطبقات الكبرى) ١٤، ١
 ١٧، ٢٦، ٣٠، ٥٥
 ٣١، ١٠٩، ١١٠
 ٣٣٧-٣٤٨، ٣٥٥
 سعيد الأفغاني ٢٨، ٣٢٢، ٢٣٣، ٢٣٣
 سعيد بن جبير (التابعي) ٣١، ٤٣، ٢٣٥
 ٢٨٢، ٣٨٣

عليان بن مهران (الأعشى) : انظر الأعشى	١١٢، ١١١، ١٠٦ ح
سمرة بن جندب (الصحابي)	٢٥
السمعاني (عبد الكريم)	٢٤٤، ١٧٤، ٧١، ٢٠٧ ح
أبو سنان الأشجعي	٣١٠
سهل بن حنيف	٢٣٠ ح
سهلة بنت سهل (امراة أبي حذيفة)	٢٥٥
سهيل بن أبي صالح	١٩٣، ١٨٥
السهيلي	٣٣٢، ١٧
سويد بن مقرن المزني	٣٤٧
سيبويه	٣٣٢
ابن سيد الناس = انظر فتح الدين	
ابن سيرين (محمد)	٧٧٨، ٢٠٨ ح، ٧٧٨ ح
	١٣٤، ١٠٩، ٨٣، ٨٢
	٢٤٤، ٢٤٣، ٢٢٤
	٣٥٠، ١ ح، ٣٣١
السيف الآمدي	٢١٣٠ ح
سيف بن عمر التميمي	٢٦٦
السيوطي (جلال الدين)	١٢٢، ١ ح، ١٢٢ ح
	٤٠٩، ٤٩٩، ٤٩٩ ح
	١١٠، ١٠٩، ١٠٩ ح
	١١٦، ١١٥، ١١٣ ح
	١١٩ ح، ١٢٥، ١٣٣ ح
	١٤٩، ٤٨٠ ح، ١٤٩ ح
	١٧٥، ١٦٦، ١٦٢، ١٥٤
	١٩٠، ٤١٨٣ ح
	٢٣١، ٢٢٥، ٢٠٥، ١٩١
	٢٤٣، ٢٣٩، ٢٣٣، ٢٣٢
	٢٧٤ - ٢٧٢، ٢٥٤
	٣٣٣، ١ ح، ٣١٥
ش	
الشاطبي راسب الموافقات	٢٩٧
الشافعي (الإمام)	١١٢، ١١١، ١٠٦ ح
	١٧١، ١٣٦، ١٣٣، ١٢١
	١٩٨، ١٩٧، ٤١٩ ح
	٢٥٨، ٢٤٢، ٢٤١، ٢٠٢
	٣٠١، ٢٩٩، ٢٦٦، ٢٦٥
	٣٤٣، ٣٢٩، ٣٠٨، ٣٠٣
	٣٩٠ - ٣٨٨، ٣٥٧، ٣٥١
أبو شاة (رجل من اليمن)	١٢٢ ح
شاه ولي الله الدهلوي	١١٦ ح
ابن شاهين	١١٧
شبابة بن سوار	٢٤٩، ٢٤٥
شبرنجبر (المستشرق)	٣٧، ٣٤، ٣٣
	٢٨٣ ح
شداد بن أوس	٢٧٣، ١٦٨
شعبة بن الحجاج	٩٣، ٧٢، ٦٩، ٤٦٣ ح
	١٢٩، ١٢٦، ١٢١، ١٠٩
	١٧١، ١٦٩، ١٣٤، ١٣٣
	١٩٤، ١٩٣ ح، ١٧٦
	٢٥٩، ٢٤٥، ٢٣٦، ٢٣٥
	٣٢٥، ٢٦٩، ٣ ح
	٣٢٦
الشمعي (عامر بن شراحيل)	٧٨، ٤٧، ٤٤
	١٦٧، ١٣٦، ١٠٩، ٨٢
	٢١٠، ١٧٠
الشمراي	٣٠٧
شريك	٢٧٣، ١٦٨
ابن شهاب = انظر الزهري	
أبو شهاب	١٨٤
الشوكاني	٣٠٧
ابن أبي شيبة	١١٧
أبو الشيخ	١١٧
الثيرازي (يوسف بن أحمد)	٧٥٥ ح

الطبراني ١١٧، ٧٥
 الطبري (شيخ المفسرين) ١٥ ح ١٦، ٣ ح ١
 ١٠٢، ١ ح ٥٠
 الطحاوي ١١٧
 أبو الطفيل (عامر بن وائلة الكتاني) ١٧٦ ح ٣
 ٣٥٧، ٣٥٤، ١٩٩، ١٩٨
 طلحة بن عبيد الله (أحد العشرة المبشرين بالجنة)
 ٣٥٢، ٣ ح ٤٩
 ٦ ح ٩٤
 طلحة بن عمرو
 الطيالي = انظر «أبو داود»
 ابن الطيب ٣٣٢

ع

عائشة (أم المؤمنين) ١٨٨ ح ٤، ٢٩٥ ح ٣
 ٣٥٩، ٣٥٥، ٣١٠، ٣٠٦
 ٣٦٦-٣٦٤
 عائشة بنت عجرد ٣٥٨
 عاصم الأحوال ٢٥٩
 عاصم بن ضمرة ٧٨، ٣٨، ٣٧
 أبو العالية (رفيع بن مهران) ٦٤، ٣ ح ٥٠٠
 عبادة بن الصامت (الصحابي) ٣٥٥، ٦٤
 ابن عباس (عبد الله) ١٥ ح ٣، ٢٠، ٦ ح ٣٠
 ١١٤، ١٠٩، ٤٣، ٣١
 ١٧٥، ١٦٧، ١٢٧
 ١٧٦ ح ١، ١٩٧، ٢٠٦
 ٢٦٤، ٢٤٢، ٢١٩، ٢٠٩
 ٣٥٩، ٣٥٥، ٢٩٣، ٢٦٦
 ٣٦٦-٣٦٩
 أبو العباس الحلبي ٢٣٩

ص

أبو صالح ٢٣٥، ١٩٣
 الصريفي (أبو محمد) ٦٦
 صدقة بن موسى النقيتي ٢٠٧
 صفوان بن سليم ٢٥١
 ابن الصلاح (أبو عمرو) ٢٠ ح ٢٣، ٢٠
 ٧٤٥ ح ٢، ٨٥، ٨٦ ح ١
 ٨٦، ٩٨ ح ١، ١٠١
 ١٠٢ ح ١، ١٩٠ ح ٢، ١٤٣
 ١٦٧ ح ١، ١٤٨، ١٦٠
 ١٦٢، ١٦٥، ١٧٢، ١٩٠
 ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٤، ٢٠٥
 ٢٢١، ٢٢٢، ٢٣٨، ٢٤٣
 ٢٥٩، ٢٧٣، ٣٥٣

الصنعاني = انظر عبد العزيز بن عمر
 صهيب ٢٣٣

ض

الضحاك بن مزاحم الهلالي ٤٧
 ابن الضريس = انظر محمد بن أيوب
 ابن موسى
 ضمام بن ثعلبة (الصحابي) ٣٥٢
 الضياء المقدسي (محمد بن عبد الواحد) ١٩ ح ١

ط

أبو طاهر السلفي = انظر السلفي
 طاءوس بن كيسان ٢٩٣، ٢٣٥

٣٥٧، ٢٥٠، ٢٤	عبد الله بن أبي أوفى	أبو المباس القريطي = انظر القريطي	
٣٥٥	عبد الله بن جحش	العباس بن عبد المطلب	٣٣٤
٣٥٨	عبد الله بن جزء الزبيدي	عبدان (أحمد بن موسى الجواليقي)	٢٥٥٥ ح ٢
	أبو عبد الله (الحاكم) = انظر الحاكم	ابن عبد البر (يوسف بن عبد الله)	١٧٠، ١٢٥ ح ٢
	(نيسابوري)		
٣٥٦	عبد الله بن الزبير		٣٥٣، ٢١٩ ح ٣
١٧	عبد الله بن سعيد بن العاص	ابن عبد الحكم (المؤرخ)	١٣٦
٢٥٣، ٢٠٩	عبد الله بن سلام	عبد الحميد بن سليمان الخزاعي	١٢١ ح ١
٢٥٢	عبد الله شداد	عبد الحميد (محبي الدين)	٥٥١ ح ٥
	أبو عبد الله الضرير = انظر محمد بن أحمد المؤمل	عبد بن حميد	١١٧
	عبد الله بن عباس = انظر ابن عباس	عبد الرحمن بن الأشعث	٣٤٧
	عبد الله بن عبد الغني (الحافظ الفقيه أبو موسى)	عبد الرحمن بن حرمة	٤٢
٤٥٥ ح ٤		عبد الرحمن بن زيد بن أسلم	٢٩٢، ٢٦٥
١٧٢	عبد الله بن أبي عبد الله	عبد الرحمن بن عوف	٣٥٢، ٣١٤ ح ٣
٣٤٤	عبد الله بن عبد المطلب (والد الرسول)	عبد الرحمن بن غنم	٣٤٧
	عبد الله بن عمر بن الخطاب = انظر ابن عمر	عبد الرحمن بن القاسم	١٧٥ ح ٢
٢٢، ٢٢١ ح ٢	عبد الله بن عمرو بن العاص	عبد الرحمن بن مهدي	١٠٩، ٥٨١ ح ٦
٣٧٤، ٣٧٣، ٣٦، ٣٢، ٢٧			١٨٠ ح ١، ١٨١ ح ١
١٧٢	عبد الله بن أبي الفتح القاسي		٢٢٧، ٢١١، ٢١٠
٧٧	عبد الله القادسي		٢٦٣، ٢٥٢، ٢٤٦ ح ٣
٢١٩	عبد الله بن كعب بن مالك	عبد الرحمن (مولى أم برثن)	٢٣٥
١ ح ٢١	عبد الله بن المؤمل	عبد الصمد صارم	٢٢٤ ح ٢
١٨٩، ٤٨٩ ح ١	عبد الله بن المبارك	عبد العزيز بن جعفر الحريري	٢٧١ ح ٢
٢١١، ١٣٣، ١٢٩		عبد العزيز بن صهيب	٢٣٥
٢٦٣		عبد العزيز بن الصنعاني	٢٥١
٢٠٨، ٤٥	عبد الله بن مسعود (الصحابي)	عبد العزيز بن قرير	٢٥٩
٢٤٦، ٢٤٠، ٢٢٨		عبد العزيز بن محمد الداودي	١٩٣ ح ٢
٣٠٦، ٢٥٠ - ٢٤٨		عبد الكريم بن أبي العوجاء (الوضاع)	٢٧٠
٣٧٣، ٣٧٢، ٣٥٥		عبد الله بن أحمد بن حنبل	١٢٤، ١٠٢
١٢١ ح ٣	عبد الله بن معاذ العبدي	عبد الله بن إدريس	٣٧
	أبو عبد الله بن منده = انظر ابن منده	عبد الله بن أنيس	٣٥٨، ٥٤

عبد الله بن وهب	٣٩١٥	السراقي (الحافظ ، صاحب الألفية في علوم
عبد الله بن يزيد (المقرئ)	٢٦٧	الحديث) ٥٩ ح ١٢٥٠ ، ١٤٩ ح ٣٠٠
عبد المطلب (بن هاشم)	٣٤٤	١٦٦ ح ١٦٥٠ ، ٣٥٢ ح ٢٠٠
عبد الملك بن حبيب (الفقيه الأندلسي)	١٥١٥	ابن العربي (أبو بكر ، القاضي) ٨٤٠ ح ٢٠٠
عبد الملك بن أبي سليمان	٦٩	٣٩
عبد الملك بن قريب = انظر الأصمعي	١٩٦	ابن عساكر (صاحب تاريخ دمشق) ٧٣٥
عبد الملك بن الماجشون	٣٤٤	العسكري (أبو أحمد) ٢٥٤٥ ح
عبد مناف	٢٣٥	أبو عصمة (الوضاع) = انظر نوح بن مريم
عبد الوارث	١٠٨	غدير بن معدان الكلاعي ٧٠
عبد الوهاب عبد اللطيف	٨١	عقبة بن عامر ٣٥٥
عبيد بن عمير (القاص)	٨١	ابن عقدة ٧٧٥ ح ٦
أبو عبيد (القاسم بن سلام)	٨٣٥ ح ٥	عكاشة بن محصن ٣٥٢
١١٣ ، ١٣٣ ، ٤٣٤		عكرمة بن ربيع التيمي ٢٠٦
أبو عبيدة (عامر بن الجراح ، الصحابي)		عكرمة بن عمار ٣٨ ، ٢٦٦
٢٤٩ ، ٣٥٢		أبو العلاء بن عبد الله بن الشخير ١٦٨
عبيدة بن عمرو (السلماني المرادي)	٢٥ ح ٤	العلائني (الحافظ) ١٨٨٥ ح ٢ ، ١٩٠٠
أبو عبيدة معمر بن المثنى	١١٣	٢٣٥
عبيد الله بن جحش	٣٥٥	علقمة بن وقاص ٥٩ ، ١٥٠ ، ٢٠٠ ، ٢٤٢
عبيد الله بن أحمد الصيرفي	١٧٢	علم الدين الفلاني ٣٠٤ ح ٢
عبيد الله بن عبد الله (التابعي)	٤٥ ح ١	علي بن الجعد ٦٦
عثمان بن أحمد السماك	٢١٩ ، ٢١٨	علي بن جعفر بن خالد ٦٣
عثمان بن الأسود	٩٤ ح ٦	علي بن خشرم ١٧٠ ، ١٧٥
عثمان بن أبي شيبة	٢٥٧ ، ٢٥٦ ح ٢	علي بن رافع ٢٥١
عثمان بن عفان	١٧٨ ح ٤ ، ١٨٩	علي بن سالم الاصبهاني ١٢٢
٣١٠ ، ٣٥٥		علي بن سعد العسكري ٧٥ ح ٢
عثمان بن عمر	٢١٩ ، ٢١٨	علي بن أبي طالب ٣٠ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ١٠٤ ، ١٧٨
أبو عثمان النهدي	١٧٨٥ ح ٣	٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٦٦ ، ٣١٠
عثمان بن الهيثم (أبو عمرو)	٢٢٤	٣١٨ ، ٣٢٠ ، ٣٥٤
المعجلي	١١٠	٦٣
ابن عدي	٢٠٦	علي بن غاصم ٦٣
		علي بن عبد الله بن عباس ٣١

١٠٧	عمرو بن شمر	٣٣٢	علي بن مبارك الأحمر
	أبو عمرو الصنعاني = انظر عبد العزيز بن عمر		علي بن المحسن التنوخي (أبو القاسم) = انظر
١٢٧ ح ١	عمرو بن العاص		التنوخي
٢٥٨	عمرو بن عثمان	٢٢٢، ١٨٣، ١٨١، ١٦٤	علي بن المديني
٣٣٢	أبو عمرو بن العلاء	٢٥٧ ح ٢	علي بن معبد (الرقى)
١١٩ ح ١	أبو عوافة الاسفراييني		أبو علي النيسابوري (شيخ الحاكم) = انظر
٢٢٤	عوف		النيسابوري
٢٥٢، ١٣٦، ٨٢، ٢ ح ٢٨	ابن عون الثقفي	٣٧، ٢٨	ابن علي (إسماعيل ابن إبراهيم)
١٨٥	عون بن عبد الله	٣٥١، ٢٣٥، ٤٠	
٤٩، ٤٤، ٢ ح ٢٠	عياض (القاضي)		المهاد بن كثير = انظر ابن كثير
١٠٠، ٩٠		٣٢٦، ٢٩٤	عمران بن حصين (الصحابي)
٢٠٦	العيزار بن حريث	٣٤٩ ح ٣	
٣٣٢	عيسى بن عمر		عمر بن الحسن (أبو الخطاب = انظر ابن دحية)
٣٧	عيسى بن يونس	٥٩، ٥٨، ٤٠، ٣٩	عمر بن الخطاب
	ابن عيينة = انظر سفيان بن عيينة	١٥٠، ١٣٢، ٢ ح ٣١	

غ

٢٦٨	غياث بن إبراهيم النخعي (الوضاع)	٤٣، ٢٩-٢٧، ٢ ح ٢٠	ابن عمر
-----	---------------------------------	-------------------	---------

ف

٣٣٢	ابن فارس (أحمد)	٣٦٣، ٣٦٢	
٣٧٩ ح ٣	فتح الدين بن سيد الناس	١٩٢، ٤٧، ٤٤، ٣٣	عمر بن عبد العزيز
٢٨٥ ح ١	الفتي	٢٧٠ ح ٢	عمر بن موسى
	فخر الدين الرازي = انظر الرازي	٤٣١ ح ٤	عمرو بن أمية الضمري
٣٣٢، ٣ ح ٤	الفراء (يحيى بن زياد الديلمي)	١٦٩	أبو عمر الجذلي
٢٢٣	فراء بن زيد الكبي (الصحابي)	٢٤٢، ٢٤١، ٢٢٧، ٢ ح ٧٥	عمرو بن دينار
	أبو الفرج بن الجوزي = انظر ابن الجوزي	٢٤٧، ٢٤٦	عمرو بن شرحبيل
٢٠٧	فرقد السخني	٢٩، ١ ح ٢٨، ١ ح ٢١	عمرو بن شعيب

٢٣٧ القمني (عبد الله بن مسلم)
 ٥٤ أبو قلابة (عبد الله بن زيد)
 ١٧٨٥ قيس بن أبي حازم
 ١٩٧٥ ابن القيم

٢٨٠ فرنكل (المشرق)
 ٢٤٥ فضالة
 ١٩٣٦٣ الفضل بن دكين (أبو نعيم)
 ٣٤٠٠١٩٤
 ١٩٠٦٦ أبو الفضل بن طاهر المقدسي

ك

الكثاني (صاحب التراتيب الادارية) ١٧ ح ٥
 كثير بن أفلح ٤٣ ح ٣
 ١١٠٠٣٠٣٠٩٢ ابن كثير
 ١٩٧٠١٤٣٠١٢٥
 ٢٥٧٠٢٤٩ كريب
 ٢٣١ الكسائي
 ٢٥٦ كعب الأحبار
 ٢٠٩ كعب بن مالك
 ٢٥٦٠٢١٩ كعب بن مرة
 ١٩٢ الكلبسي
 ٢٢٦٤ أبو كلدة
 ٤

ل

١٥٣ لاووست (هنري) المشرق
 ٦١٠٦٠ ابن هيمة
 ١٩٨٠١٣٣٠٥٢٧ الليث بن سعد
 ٣٩٣٠٣٩٢٠٢٥٨٠٢٢٥
 ٢٣٦٤ ابن أبي ليلى

م

٢٧٤٥ ابن ماجه
 ٢٧٢٠١١٩٠١١٧٠٥٠١٢٢

ق

١٧٢ أبو القاسم الأزهرى
 أبو القاسم التنوخي = انظر التنوخي
 القاسم بن سلام = انظر «أبو عبيد»
 أبو القاسم الشيرازي
 ٦٦ القاسم بن محمد بن أبي بكر
 ٨٢٠٤٧ أبو القاسم بن منده = انظر بن منده
 ٧٥ ح ٢٠٣ ح ١٥٤ ح ١٠٤٣ القاسمي
 ٢٣٠٢٠٢٠٨
 ٢٨٥ القاوقجي
 ٤٧٠٤٤٠٢٦ قتادة بن دعامة السدوسي
 ١٨٩٠٣ ح ١٧٦٠٠١٦٧
 ٢٦٩٠٢٦٨٠٢٣٥٠٢٣٤
 ٣٥١٠٣٢١٠٣٢٠٠٣١٩
 ٢٨ ح ٢٢٠ ح ٢٢١ ابن قتيبة
 ١١٣٠١١٢ قتيبة بن سعد
 ٢٣٧٠١٩٨ القرظي
 ٢٣٩ القرطبي (أبو العباس)
 ٢٦٧ قسامة بن زيد
 ٣٢٣ قصي
 ٣٤٤ أبو قطن
 ٢٤٥ ابن قطلوبغا
 ٣٢٠١

المفيد (أبو البركات) = انظر السقطي	١ ح ٥١	المرداسي الأندلسي
مقاتل	١٢٣، ١١٧	ابن مردويه
المقريري (صاحب الخطط)	٣٦١	مروان بن الحكم
مكحول (عالم أهل الشام)	١٢٥	المروزي
مكي بن إبراهيم البلخي	٣ ح ٢٣٢٥	المزني
مناظر أحسن كيلاني	٢١٠٥	مسروق بن الأجدع
المنابي		ابن مسعود = انظر عبد الله بن مسعود
ابن منته (أبو عبد الله)	٦ ح ٦١	أبو مسعود الرازي
ابن منته (أبو القاسم)	٤٨، ٢٦، ١٢	مسلم (صاحب الصحيح)
المنصور (الخليفة)	١١٣، ١١٢، ١١٠، ٩٨	
منصور بن زاذان	١٢٢، ١٢١، ١٢٠، ١١٧	
أبو منصور الشاذلي	١٥٣-١٥١، ١٤١، ١٢٥	
منصور بن المعتز	١٨٩، ١٨٥، ١٧٧، ١٦٦	
المنهال بن عمرو	١٩١، ١٩٣ ح ٢٢٢، -	
المهدي (الخليفة)	٢٧٤، ٢٧١، ٢٣٨، ٢٢٥ ح ٢	
أبو المهزم	٣٩٩، ٣٩٨، ٣٥٣، ٢٨٤	
موسى بن إسماعيل	٤ ح ١٩٦	مسلم بن خالد الزنجي
أبو موسى الأشعري	١٧٧	أبو مسهر
أبو موسى (الحافظ عبد الله بن عبد الغني) =	١ ح ٢٢٠، ٢٨٥	مصطفى السباعي
انظر عبد الله بن عبد الغني	٢٩٦ ح ٦	مطرف بن عبد الله بن الشخير
موسى بن عقبة	٣٢٠	
موسى بن هارون	٣٧٦، ١٩٨	معاذ بن جبل
	٣٤٧، ٣٢٠، ٢٨٥	معاوية بن أبي سفيان
	٣٦٠	
	٣٠٦	معقل بن يسار
	٦٨	معل بن هلال
	٢٦٨، ١٧٧، ١٧٥، ١٧١	معمر بن راشد
	٣٤١	
	٣ ح ٢٧٠	معن بن زائدة الشيباني
		ابن معين = انظر يحيى بن معين
	٢ ح ٧٤، ٤٠	المغيرة بن شعبة

ن

نائل بن نجيح الحنفي	٢ ح ٧٥
ناجية	١٤٤
ناصر الدين الأسد	٣ ح ٢٢٣
نافع (مولى ابن عمر)	١٩٢٥، ١٦٦ ح ٦
	٢٤٤٢، ٢٢١، ٢١٩
	٢٥٨، ٣٧٩، ٣٨٠
النقيب	٢٣٩

٣٤٤	هاشم (من أجداد النبي)	٣٤١	نجيح السندي (أبو مشر)
١١٤	هبة الله بن سلامة	٤٨٢	النضمي (إبراهيم بن يزيد التابعي)
٦٦	هبة الله بن عبد الوارث الشيرازي	١٠٠٠ ح ١	
٢٣٦	أبن هدبة	٣٤٣، ٣٣٩، ٦	أبن التديم
٢٠٧ ح ٢	الهروي (عمر بن أبي سعد)	٥٥٥ ح ٥	أبو الزمسي (محمد بن علي)
٢٨٠، ٢٢٠ ح ٢، ٢٢٠ ح ٢	أبو هريرة	٢٥٧ ح ٢	نزار بن عبد العزيز
٦٢، ٣٦، ٣٣ - ٣١		١١٦، ١١٠، ٤٨	النسائي (صاحب السنن)
١٧٦، ١٦٩، ١٦٠، ١٥٩		١٢٠، ١١٩، ١١٨	
١٨٤ - ١٨٦، ١٩٣		١٢٢ ح ٥، ١٩٣	
٢٤٢، ٢٣٥، ٢٢٤، ٢٠٠		٢٤٥، ٢٣٨، ٢٣٧	
٢٤٨ - ٢٤٦، ٢٤٣		٣٠٦، ٢٧٢	
٣٢٦٥ ح ٣، ٢٥٢، ٢٥١		١١٣	النضر بن شميل المازني
٣٦٢-٣٥٩، ٣٥٤، ٢٨٦		٧٢	النضر بن مطرف
٣٣٢	هشام الضريير (النحوي)	١٨٦	التمنان بن عبد السلام
٢٣٨ ح ٢	هشام بن عبد الله	٣٤٧	التمنان بن مقرن المزني
٤٥٢ ح ٤	هشام بن عروة	١٢٧، ٢٩٠ ح ٢	نعم بن حماد
٣٤٣	هشام بن محمد بن السائب الكلبي	٢٣٦	نعم بن سالم
٣٤٨، ٣٤٦			أبو نعم = أنظر الفضل بن دكين
١٣٠ ح ١	أبن هشام (صاحب السيرة)	٢٦٤	نوح بن مريم (أبو عصمة ، الوضع)
٣٨٩، ٣٧، ١٧٤٥ ح ٣	هشيم بن بشير	٤٩	نور الدين علي الهيشي
١٧٥، ١٧٦، ١٤٠		٧٣	نور الدين محمد بن سعيد زنكي
٣١، ٢٤٤ ح ٣، ٣١ -	هيام بن منبه	٢٧٠ ح ١	نولده (المستشرق)
٢٣٥، ٢٦، ٢٣		١٨، ١٠١، ٣٧٤ ح ٣، ٩٧	أكنوي
٥ ح ٥	هيام بن منده	١١١، ١٢١، ١٥١، ١٥٣	
		١٥٥ ح ٢، ١٦١، ٢٢٢	
		٢٢٣، ٢٢٥، ٢٧٣، ٣٥٢	
		٣٥٣	
			النيسابوري (أبو علي ، شيخ الحاكم)
		١٢٠ ح ١	
			هـ
٢٤٦، ٢٤٠	أبو وائل		
٢٤٦، ٢٢٨	واصل الأحدب		
٢٥٧ ح ٢	أبن واصل السدوسي	٣٤٠	هارون الرشيد

٢٣٤٤٣٠٧٠١٥٠	يحيى بن سعيد الأنصاري	٣٤٣-٣٤٠، ٣٣٩	أرقادي
١٨٠، ١٧٢ ح ١٨٦٤٤	يحيى بن سعيد القطان	٣٤٨، ٣٤٦	
٢٧٠، ٢٤٧		١ ح ٦٠	ابن الورد (المستشرق اهلورد)
٤٢٥ ح ١	يحيى بن عتيق	١ ح ٢٨٠	
١٨٤	يحيى بن أبي كثير	٣٥٤	ورقة بن نوفل (ابن عم خديجة)
٣٧	يحيى بن البيان	١ ح ٧٣	وستنفلد (المستشرق)
١٣٣، ١٠٩، ٣ ح ٧٧٥	يحيى بن معين	٤٤ ح ١٨٠، ١٣٣	وكيع بن الجراح
١٩٤، ١٩٣، ٣ ح ١٧٦		٣٤٠، ٤٤ ح ٢٤٠٠	
٤٤ ح ٢٦٦، ٤٤ ح ٢٤٠		١٧٧، ١ ح ١٧٦٥، ١٧٣	الوليد بن مسلم
٣٤٢، ٢٦٩، ٢٦٨		٣٤٠، ١٨٩	
١ ح ٢٠٦	يحيى بن وثاب	٢٦٦	أبو الوليد
١ ح ٨٩	يحيى بن يحيى النيسابوري	١٨٥، ٢٣، ٢٦	وهب بن منبه
١٩٨	يزيد بن أبي حبيب	٢٤٥، ٤٤ ح ٣١	ابن وهب
١٠٦	يزيد بن عبد الله بن أبي بردة		
١ ح ٨٩	يزيد بن هارون		
٦٣، ٦٢	يعقوب بن إبراهيم بن سعد		
١٨٢	يعقوب بن أبي شيبة		
	أبو يعلى الخليلي = انظر الخليلي	٥٧، ١ ح ٥٤	ياقوت (صاحب معجم البلدان)
٥ ح ٥٥	أبو يعلى الموصل	٦١	يحيى بن حسان
٥ ح ٦١	ابن أبي يعلى	٢٥٣، ٢٥٢	يحيى بن حكيم (أبو سعيد)
٥ ح ٧٢، ٣ ح ٤٢، ٣٨، ٣٧	يوسف المش	٣٤٠	يحيى بن خالد البرمكي
٢١٩، ٢١٨	يونس بن يزيد	١١٢	أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي
			يحيى بن زياد الديلمي = انظر الفراء

ي

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

فهرس الموضوعات

هـ	الاهداء
ز - ح	كلمة المؤلف للطبعة الثالثة
ط - ن	المقدمة

الباب الاول - تاريخ الحديث ١ - ١٠٤

الفصل الأول

الحديث والسنة واصطلاحات أخرى ٣ - ١٣

الحديث والسنة : بعض الفروق الدقيقة بينهما لغة واصطلاحاً ٣ - مادة
« الحديث » ووضوح معنى الإخبار فيها ٤ - إطلاق « الحديث » على ما يقابل
« القديم » ٥ - وضع النبي الأصول لما اصطلاحوا فيما بعد على تسميته « بالحديث »
٥ - عرف العرب السنة كما عرفوا نقيضها وهي البدعة ٦ - المدينة هي دار
السنة ٧ - من أحدث في السنة حدثاً فعليه لعنة الله ٧ - شر الأمور محدثاتها
٧ - التشبه بالسلف الصالح ضرب من التأسى بالسنة النبوية ٨ - أكثر المحدثين
على ترادف الحديث والسنة ١٠ .

الخبر والأثر : تسمية ما جاء عن النبي ﷺ « حديثاً » لتمييزه عن « الخبر »
الذي جاء عن غيره ١٠ - والترادف أيضاً بين الخبر والأثر ١١ - الموقف

والمقطوع روايتان مأثورتان كالمرفوع ١١ - اصطلاحات للتفرقة بين الخبر والأثر ١١ .

الحديث القدسي : ١١ - لا يشبه أسلوبه أسلوب القرآن ١١ - مثاله ١٢ - طريقة كل من السلف والخلف في تصدير الحديث القدسي ١٢ - التمييز بين القرآن والحديث القدسي وغير القدسي ١٣ .

الفصل الثاني

حول تدوين الحديث ١٤ - ٤٩

معرفة العرب للكتابة قبيل الاسلام ١٤ - أسباب قلة الكتابة في حياة الرسول ﷺ ١٧ - الصحف المكتوبة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ٢٣ - صحيفة أبي هريرة لهما بن منبه ٣١ - موقف المستشرقين من تدوين الحديث ٣٣ - عصر الخلفاء الراشدين ٣٩ - عصر التابعين ٤١ - عصر أتباع التابعين ٤٨ - المتأخرون عن عصر الرواية ٤٩ .

الفصل الثالث

الرحلة في طلب الحديث ٥٠ - ٧٢

الطابع الاقليمي في نشأة الحديث ٥٠ - الرحلة في طلب الحديث ٥٣ - أثر هذه الرحلات في توحيد النصوص والتشريعات ٥٧ - التشدد في الأسانيد ٦٠ - الرحلة للمتاجرة بالحديث ٦٢ - لم يكن المتاجرون بالحديث دائماً من الوضاعين ٦٥ - مقاومة المتساهلين بالحديث ٦٧ - المدلسون في الحديث تباهياً ورتاء الناس ٦٩ - الجهل بالتاريخ دليل قاطع على الكذب ٧٠ - ورع المحدثين احتساباً لوجه الله ٧١ - آداب المحدثين ومناهجهم في التربية والتعليم ٧٢ .

الفصل الرابع

دور الحديث وألقاب المحدثين ٧٣ - ٧٨

دور الحديث وأثرها في الرحلة والطلب ٧٢ - ألقاب المحدثين : المسند والمحدث والحافظ ٧٥ - غلو الناس في الحفاظ ٧٧ - استعانة الحفاظ على حفظ الحديث بكتابته ثم محوه ٧٨ - العدد الذي يشترط حفظه لمن يلقب بالحفاظ يتردد بين مئات الألوف وعشراتهما ، وتعليل ذلك ٧٩ - اشتراط الحفاظ التعمق في العلم ، لا مجرد الاكثار من الرواية ٨٠ - رواية الحديث باللفظ ٨٠ - تصحيح بعض الصحابة ما كانوا يسمعون من تغيير اللفظ النبوي ٧٨ - موقف التابعين وأتباعهم من أداء الحديث باللفظ ٨١ - لأهل الحديث لغة ، ولأهل العربية لغة ٨٣ - شروط لا بد منها لرواية الحديث بالمعنى ٨٣ - اللحن في الحديث كذب على رسول الله ٨٤ - لغة الصحابة السليقة ، فلهم رواية الحديث بالمعنى ٨٤ - التشدد في رواية الحديث بالمعنى في المرفوع دون سواه ، ومناقشة هذا الرأي ٨٥ - تقييد الرواية بالمعنى بألفاظ تدل على الحيلة والورع ٨٦ - اختصار الحديث وحذف بعضه وتقطيعه ٨٦ - ضعف الرحلة في طلب الحديث وبدء التساهل في أدائه وروايته ٨٧ - لغة المحدثين لغة فذة في النقد والتحليل ٨٧ .

الفصل الخامس

تحمل الحديث وصوره ٨٨ - ١٠٤

أولاً : السماع ، وهو أعلى الصور وأقواها ٨٨ - قول الإمام أحمد : « حدثنا وأخبرنا واحد » ٨٨ - الأكثرون على تقديم لفظ (سمعت) على سائر ألفاظ التحمل ٨٩ - ثم يتلوها (حدثنا وحدثني) ٩٠ - ثم (نبأنا وأنبأنا) ٩١ - التشدد مع المدلسين ورفض حديثهم إلا أن يقول قائلهم :

(حدثني) أو (سمعت) ٩٢ - أضعف هذه العبارات (قال) أو (ذكر) من غير (لي) لأنها توهم التدليس ٩٢ - إنما الخلاف في هذه الألفاظ بين نقاد الحديث في استعمالها من جهة العرف والعادة ٩٣ .

ثانياً : القراءة ، وتسمى عرضاً ٩٣ - وهي دون السماع ، على الأرجح ٩٤ - العبارات التي تقيد بها القراءة ٩٥ .

ثالثاً : الإجازة ٩٥ - اعتراض ابن حزم عليها وعدها « بدعة غير جائزة » ٩٥ - بعض الصور المقبولة من الإجازة عند الجمهور ٩٦ - الأرجح مساواة الكتابة للنطق في الإجازة ٩٦ .

رابعاً : المناولة ٩٧ - تعدد صورها وتفاوتها وغلو بعضهم في « المناولة مع الإجازة » ٩٧ .

خامساً : المكاتبه ٩٧ - اشتراط بعض العلماء اقترانها بالإجازة ٩٨ - غلو الذين رجحوا المكاتبه المقرونة بالإجازة حتى على السماع نفسه ٩٨ .

سادساً : الاعلام ٩٩ - الإجازة مفهومة من الاعلام ضمناً وإن لم يذكرها الشيخ صراحة ٩٩ - منع الرواية بالاعلام إن لم يسمح الشيخ لتلميذه بها ، واعتراض القاضي عياض على هذا المنع ٩٩ - الظاهرية ورأيهم في هذا المنع ١٠٠ .

سابعاً : الوصية ، وهي صورة نادرة من صور التحمل ١٠٠ - فيها شبه من الاعلام وضرب من المناورة ١٠٠ - اعتراض ابن الصلاح على هذا التشابه ١٠١ - الوصية بالعلم كالوصية بالمال ، تلتزم فيها عبارة الموصي ١٠١ .

ثامناً : الوجادة أخذ العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة ١٠١ - عبارات لا يجوز استعمالها في الوجادة لأن فيها تدليساً وإيهام السماع ١٠٢ - لولا الوجادة لانسد باب العمل بالمنقول ١٠٣ - دليل مأثور على جواز العمل بالوجادة ١٠٣ - ثقة المكلف بأن ما وصل إليه علمه صحت نسبته إلى رسول الله ﷺ هي الدليل القاطع على وجوب العمل بالوجادة ١٠٣ .

صور الأداء امتداد لصور التحمل ، لأن المؤدي إلى من دونه كان متحماً حديث من هو فوقه ١٠٤ .

الباب الثاني — التصنيف في علوم الحديث ١٠٥ — ١٣٨

الفصل الأول

علم الحديث رواية ودراية ١٠٧ — ١١٤

علم الحديث رواية وعلم الحديث دراية ١٠٧ — أحوال الراوي وأحوال المروي ١٠٨ — معنى قبول الراوي أو المروي ومعنى ردها ١٠٨ — عنايتنا بحفظ كتب الرواية ليست شيئاً إن لم تكن مقترنة بعلم الحديث دراية ١٠٨ — المباحث المتعلقة بعلم الحديث دراية وتنوعها في نشأتها الأولى ١٠٨ — انطواء تلك المباحث جميعاً تحت اسم واحد هو « علوم الحديث » ١٠٩ .

كلمة عن أهم تلك العلوم : ١ — علم الجرح والتعديل ١٠٩ — ٢ — علم رجال الحديث ١١٠ — ٣ — علم مختلف الحديث ١١١ — ٤ — علم علل الحديث ١١٢ — ٥ — علم غريب الحديث ١١٢ — ٦ — علم ناسخ الحديث ومنسوخه ١١٣ .

الفصل الثاني

كتب الحديث رواية ومراتبها ١١٥ — ١٢٥

أ — مراتب هذه الكتب ١١٥ — طبقات هذه الكتب ١١٦ — ب — التعريف بأهم كتب الرواية والمسانيد ١١٧ — كتب الصحاح ١١٧ — الكتب الستة ومزايا كل منها ١١٨ — عدة أحاديث البخاري ١٢٠ — مصطلحات في

الصحيحين ١٢١ - موازنة بين الصحيحين ١٢١ - موطأ الإمام مالك يلي
الصحيحين في الرتبة ١٢٢ - الجوامع من كتب الحديث ١٢٢ - المسانيد ١٢٣
- المعاجم ١٢٤ - المستدركات ١٢٤ - المستخرجات ١٢٥ - الأجزاء ١٢٥
- من علم شروط العمل بالحديث جاز له أن يرويه ١٢٥ .

الفصل الثالث

شروط الراوي ١٢٦ - ١٣٨

العقل والضبط والعدالة والاسلام شروط لا بد منها لقبول الرواية ١٢٦ -
تدقيق المتأخرين في وضع المصطلحات وتوسيعهم في التبويب والتقسيم ١٢٦ -
شرط العقل يرادف مقدرة الراوي على التمييز ١٢٧ - صحابة كثرت الرواية
عنهم ، وكان سماعهم في الصغر ١٢٧ - مبلغ السن الذي يستحسن التحديث
معه ١٢٧ - الحد في السماع خضع لبعض الاعتبارات الاقليمية ١٢٨ - الطريق
إلى معرفة الضبط ١٢٨ - مخالفة الثقات الضابطين ضرب من الانحراف والشذوذ
١٢٨ - التحذير من كتابة الحديث عن غلاط لا يرجع عن خطئه ١٢٩ - عدالة
الراوي والفرقة بين تعديل الراوي وتركية الشاهد ١٣٠ - المقاييس الخلقية
الانسانية المشتركة في العدالة ١٣٠ - من كان فضله أكثر من نقصه وهب
نقصه لفضله ١٣١ - حسن الظن بالراوي والرواية عن مستور الحال ١٣١ -
تركية الخبر المروي من خلال تركية المخبر الراوي ١٣٢ - التساهل في الرواية
عن المشاهير ١٣٢ - مناهج المحدثين في الجرح أشد منها في التعديل ١٣٣ -
مذاهب النقاد للرجال غامضة دقيقة ١٣٣ - التشدد في رواية مرتكب المباحات
١٣٣ - فائدة كتب الجرح والتعديل في إثارة الريبة حول من جرحوه والتوقف
في أمره ١٣٤ - شعور النقاد بقيمة المروي « إن هذا الأمر دين ! » ١٣٤ - تحير
الشيوخ وكراهة النقل عن الضعفاء ١٣٥ - ترجيح الأخذ من علا إسناده وقرب
من النبي صلى الله عليه وسلم أو من الصحابة أو التابعين أو الأئمة الاعلام ١٣٥ -

تفضيل النزول عن الثقات على العلو عن غير الثقات ١٣٥ - الاجتهاد في أحوال
رواة النازل أكثر : فكان الثواب فيه أوفر ١٣٦ - اصطلاحات القوم في الجرح
والتعديل ١٣٧ - التحفظ الشديد في شروط الراوي حتى أواخر القرن الثالث
الهجري ، والتساهل بعد ذلك ١٣٨ - شرط الاسلام ووضوحه في
نفسه ١٣٨ .

الباب الثالث - مصطلح الحديث ١٣٩ - ٢٨٨

الفصل الأول

أقسام الحديث ١٣٩ - ١٤٤

الحديث إما مقبول وهو الصحيح ، وإما مردود وهو الضعيف : هذا هو
التقسيم الطبيعي ١٤١ - لكن المحدثين اصطلاحوا على تقسيم ثلاثي للحديث :
صحيح وحسن وضعيف ١٤١ - الموضوع ليس في الحقيقة بحديث اصطلاحاً ،
بل بزعم واضعه ١٤٢ - أقسام الحديث الثلاثة تشتمل على أنواع كثيرة منها
الخالصة لقسم منها ، ومنها المشتركة بينها ١٤٢ - تقسيم الحديث قابل للتنوع
إلى ما لا يحصى ، إذ لا تنحصر أحوال الرواة ولا أحوال المتن ١٤٣ - إمكان
دمج بعض الأنواع في بعض ، ومحاولة ابن كثير في هذا الباب ١٤٣ -
العلامة القاسمي كان أقرب إلى المنطق في تقسيمه للحديث في كتابه القيم
« قواعد التحديث » ١٤٤ - طريقتنا في هذا الكتاب تبسط هذه المصطلحات
وعرضها بوضوح ١٤٤ .

الفصل الثاني

القسم الأول : الحديث الصحيح ١٤٥ - ١٥٥

تعريفه وملاحظات على هذا التعريف ١٤٥ - الصحيح على قسمين : صحيح

لذاته وصحيح لغيره ١٤٦ - متى يوصف الصحيح بأنه متواتر ١٤٦ - المتواتر اللفظي ١٤٨ - المتواتر المعنوي ١٤٩ - قد يكون المتواتر المعنوي في أوله آحادياً ، ثم يشتهر بعد الطبقة الأولى ١٥٠ - التواتر ليس من مباحث الاسناد ١٥٠ - الآحادي الصحيح يفيد العلم القطعي اليقيني كالمتواتر بقسميه ١٥١ - اشتراط بعض العلماء في تعريف الصحيح أن يكون « عزيزاً » ١٥٢ - البخاري أول من صنف في « الصحيح المجرد » ١٥٢ - رتب الصحيح متفاوتات متفاوت الأوصاف المقتضية للتصحيح ١٥٣ - لا يمكن أن يقطع الحكم في أصح الأسانيد لصحابي واحد ١٥٤ - الحكم بصحة السند لا يستلزم صحة المتن ١٥٤ - معنى قول المحدثين : « أصح شيء في الباب كذا » ١٥٥ .

الفصل الثالث

القسم الثاني : الحديث الحسن ١٥٦ - ١٦٥

تعريف الحسن ١٥٦ - الحسن لذاته والحسن لغيره ١٥٦ - جامع الترمذي أصل في معرفة الحسن ١٥٧ - قول الترمذي : « حديث حسن صحيح غريب » ١٥٧ - تعليل ابن حجر لعبارة الترمذي في وصف الحسن الصحيح بالغرابة ١٥٨ - الحسن لذاته إذا روي من وجه آخر ترقى من الحسن إلى الصحيح ١٥٩ - في الطبقة التي سبقت الترمذي ، وفي متفرقات من كلام مشايخه ، أحاديث تغلب عليها صفة الحسن ١٦٠ - اصطلاح خاص للبعوي في تمييز الصحيح والحسن ١٦١ .

ألقاب تشمل الصحيح والحسن ١٦١

من الألفاظ المستعملة في الخبر المقبول : جيد ، ومجود ، وقوي ، وثابت ، ومحفوظ ، ومعروف ، وصالح ، ومستحسن ١٦١ - تنوع في التعبير ، لا تغاير

في الاصطلاح ١٦٢ - الجهد لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة ١٦٢ -
ما كل ما صَحَّ سنداً صحَّ متناً ١٦٤ .

الفصل الرابع

القسم الثالث : الحديث الضعيف ١٦٥ - ٢١٤

تعريف الضعيف وصوره العقلية ١٦٥ - الأول : المرسل وتعريفه ١٦٦ -
المرسل ليس حجة في الدين ١٦٦ - أكثر العلماء يحتجون بمراسيل الصحابة ١٦٦ -
أكثر الرواية عن ابن عباس مرسلة ١٦٧ - المرسل مراتب ١٦٧ - المرسل إذا
أسند عن ثقات انكشفت صحته ١٦٨ .

الثاني - المنقطع وتعريفه ١٦٨ - تماثل المنقطع والمرسل في سبب الضعف
١٦٩ - اصطلاح خاص للخطيب البغدادي ١٦٩ .

الثالث - المعضل وتعريفه ١٦٩ - المعضل اسوأ حالاً من المنقطع ١٧٠ .

الرابع - المدلس وهو قسبان : مدلس الاسناد ومدلس الشيوخ ١٧٠ -
التدليس أخو الكذب ١٧١ - البلاد التي أكثرت من التدليس ١٧١ - هل كان
الخطيب لهجاً بتدليس الشيوخ في مصفاته ؟ ١٧٢ - فروع من التدليس : العطف ،
السكوت ، التسوية ١٧٣ - تدليس البلاد ملحق بتدليس الشيوخ ١٧٣ - المزاح
بالتدليس ١٧٤ - اعتراف المدلسين بتدليسهم إذا وقع اليهم من ينقر عن سماعتهم
١٧٥ - ما أقل الذين سلموا من التدليس ! ١٧٥ - الدفاع عن رواة الصحيحين
المشاهير بالتدليس ١٧٦ - اعتذار خاص عن تدليس ابن عبيّنه ١٧٧ - تدليس
رواة الصحيحين ضرب من الابهام وليس كذباً ١٧٧ - تفرقة دقيقة بين المدلس
والمرسل الخفي ١٧٨ - رأي الخطيب في هذه التفرقة ١٧٩ - سبب ضعف
المدلس بأنواعه ١٧٩ .

الخامس - المعلل وتعريفه ١٧٩ - العلة سبب غامض ، ومعرفتها الهام ١٨٠ -
قلة التأليف في علل الحديث ١٨١ - أكثر ما يتطرق التعليل إلى الاسناد الجامع

شروط الصحة ظاهراً ١٨٢ - الطريق إلى معرفة المعلن ١٨٣ - أنواع علل الحديث لا تحصر ١٨٣ - وجود سبب ظاهر لضعف الحديث يمنع وصفه بالمعلن ١٨٥ - حين أطلق أبو يعلى الخليلي العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف . لم يقصد التقيد بالاصطلاح ١٨٦ - المعلول لا يشمل كل مردود ١٨٦ .

السادس - المضطرب وتعريفه ١٨٧ - منشأ الضعف فيه ١٨٧ - الاضطراب يقع في الاسناد غالباً ١٨٧ - وقد يقع في المتن ومثاله ١٨٨ - أوجه شبه بين المضطرب والمعلن ١٩٠ - الاضطراب يدخل في بعض الصور في قسم الصحيح والحسن ١٩١ .

السابع - المقلوب وتعريفه ١٩١ - مقلوب في المتن ومقلوب في السند ١٩١ - إذا وقع القلب عمداً كان ضرباً من الوضع ١٩٢ - امتحان الرواة بقلب الأحاديث وإدخالها عليهم ١٩٣ - النقاد لا يحبون هذا النوع من الأغلوطات ١٩٤ - يستدل على مهارة المحدث باكتشافه ما يقع في الأحاديث من قلب ١٩٤ - منشأ الضعف في المقلوب ١٩٥ .

الثامن - الشاذ ١٩٦ - لغيره لم يفرده العلماء بالتصنيف ١٩٦ - تعريف الشافعي للشاذ ١٩٦ - إذا روى الثقة ما لم يرو غيره قبلت روايته ما دام عادلاً ضابطاً حافظاً ١٩٧ - تعريف الحاكم للشاذ ورده إلى رأي الجمهور ١٩٧ - صعوبة الشاذ تشبه صعوبة المعلن ١٩٧ - الفرق بين الشاذ والمعلول ١٩٩ - حديث النية وادعاء ابن العربي أن له ثلاثة عشر طريقاً ٢٠٠ - اصطلاح خاص لأبي يعلى الخليلي في الشاذ ، نقلاً عن حفاظ الحديث ٢٠١ - يشترط في الصحيح السلامة من كل شذوذ ٢٠٢ - التوقف فيما شذبه الثقة ، ورد ما شذبه غير الثقة ٢٠٣ .

التاسع - المنكر وتعريفه ٢٠٣ - رأي ابن الصلاح في ترادف المنكر والشاذ ٢٠٤ - هذا الرأي بعيد ٢٠٥ - إطلاق لفظ المنكر أحياناً على مجرد التفرد ٢٠٦ - قول المحدثين : « هذا أنكر ما رواه فلان » ٢٠٦ .

العاشر - المتروك وتعريفه ومثال عليه ٢٠٦ .

من الضعيف ، كما أن من الصحيح أصح ٢٠٧ .
هل الموقوف والمقطوع من الأحاديث الضعيفة ؟ ٢٠٧ - تعريف الموقوف
٢٠٨ - التحفظ في الأحاديث الموقوفة على كعب الأحبار ، وابن سلام ، وابن
عمرو بن العاص ٢٠٩ - إطلاق بعضهم أن تفسير الصحابة له حكم المرفوع
إطلاق غير جيد ٢٠٩ - تعريف المقطوع ، ورأي أبي حنيفة فيه ٢٠٩ - لاحتج
منه إلا بما جاء عن أكابر التابعين ٢١٠ .
رواية الأحاديث الضعيفة والعمل بها ٢١٠ - « إذا روينا في الحلال والحرام
شددنا ، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا » ، والمراد من هذه العبارة ٢١١
- لا نسلم برواية الضعيف في فضائل الأعمال ولو توافرت له جميع الشروط
٢١١ - وجوب التدقيق في التعبير في وصف الحديث بالضعف ٢١٣ - باب
الاجتهاد في الحديث لم يقلل كما لم يقلل في الفقه ٢١٤ .

الفصل الخامس

القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعف ٢١٥ - ٢٦٢

مصطلحات لا تختص بنوع معين من الأنواع الرئيسية الثلاثة ٢١٥ - هذه
المصطلحات عشرون ، ودراستها زمراً ثلاثية وثنائية ٢١٥ .
أ - ١ و ٢ و ٣ - المرفوع والمسند والمتصل ٢١٦ - المرفوع لا يكون
متصلاً دائماً ٢١٦ - المرفوع من القول والفعل والتقرير ٢١٦ - ٢١٧ -
المرفوع ينظر فيه إلى حال المتن مع قطع النظر عن الاسناد ٢١٧ - المسند وتعريفه
٢١٧ - يجمع المسند شرطي الاتصال والرفع ٢١٨ - لابن عبد البر رأي طريف
في المسند يسوي به بينه وبين المرفوع ٢١٩ - تعريف المتصل أو الموصول ٢٢٠
- أقوال التابعين إذا اتصلت بهم تسمى « متصلة مع التقييد » ٢٢١ - المتصل قد
يكون مرفوعاً وغير مرفوع ٢٢١ .
ب - ٤ و ٥ و ٦ - المعنعن والمؤنن والمعلق ٢٢٢ - تعريف المعنعن ٢٢٢

— كثرة المعنع في الصحيحين ٢٢٣ — الحديث المعنع من قبيل المرسل في نظر بعض النقاد ٢٢٣ — اعتذارهم عن كثرة المعنع في الصحيحين بما ورد في المستخرجات عليهما من الطرق الكثيرة ٢٢٣ — مواقع « عن » في الحديث النبوي ٢٢٣ — تعريف المؤنن ٢٢٤ — حمله على الانقطاع حتى يتبين سماعه من جهة أخرى ٢٢٤ — تعريف المعلق ٢٢٤ — المعلق في صحيح البخاري على نوعين ٢٢٥ — هل المعلق ضرب من المنقطع ؟ ٢٢٥ — الحكم على هذه الأنواع الثلاثة بالضعف الخالص ليس من الدقة في شيء ٢٢٥ .

ج — ٧ و ٨ — الفرد والغريب ٢٢٦ — التغاير بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته ٢٢٦ — الفرد المطلق والفرد النسبي ٢٢٦ — الفرد النسبي هو الغريب كما يسمى في الاصطلاح ٢٢٧ — أنواع الغريب متكاثرة ، وإنما تضبط بنسبة التفرد فيه إلى شيء معين ٢٢٧ — تفرد شخص عن شخص ٢٢٧ — تفرد أهل بلد عن أهل بلد آخر ٢٢٨ — التقيد الإضافي في الحديث الغريب هو الذي سوغ تسميته « فرداً نسبياً » ٢٢٩ .

د — ٩ و ١٠ و ١١ — العزيز والمشهور والمستفيض ٢٢٩ — توسط هذه المصطلحات الثلاثة بين التفرد النسبي والتواتر المعنوي ٢٢٩ — هذه الأنواع ألصق بالغريب منها بالتواتر ٢٣٠ — مقياس المحدثين في تصحيح الروايات وتضعيفها قيمى لا كمي ٢٣٠ — حتى في التواتر ، لا يبالى النقاد بتعيين عدد الجمع الراوي له ٢٣٠ — حين اشترط الحاكم تعزيز الصحيح لم يحكم بتصحيح العزيز ٢٣١ — المشهور من الحديث غير الصحيح ٢٣١ — مثال المشهور الصحيح ٢٣٢ — مثال المشهور الحسن ٢٣٢ — أمثلة المشهور الضعيف والباطل ٢٣٢ — اشتها الحديث أمر نسبى ٢٣٣ — أكثر أمثلة المشهور تصلح للمستفيض فهما مترادفان على رأي جماعة من أئمة الفقهاء ٢٣٤ — لكن الأصح التفرقة بينهما ٢٣٨ — ادعاء ابن حبان أن لا وجود أصلاً للحديث العزيز والرد عليه ٢٣٤ — ربما جمع الحديث بين وصفى العزة والشهرة ٢٣٥ .

هـ — ١٢ و ١٣ — العالي والنازل ٢٣٦ — الاسناد العالي المطلق ٢٣٦ —

والإسناد العالي النسبي ٢٣٦ - الإسناد العالي النسبي على أربعة أنواع : الموافقة ،
والنازل ، والمساواة ، والمصافحة ٢٣٧ - أمثلة على كل منها ٢٣٧ - ٢٣٨ - من
سور العلو النسبي تقدم وفاة الراوي ٢٣٩ - ومنها تقدم السماع ٢٣٩ - التباهي
بعلو الإسناد ٢٣٩ - الإسناد النازل مفضول ٢٣٩ - رب إسناد نازل أفضل من
عال إذا تميز بفائدة ٢٤٠ .

و - ١٤ و ١٥ - المتابع والشاهد ٢٤١ - إطلاق كل منها على الآخر ٢٤١
- الشاهد أعم من المتابع ٢٤١ - تعريف كل منها ٢٤١ - المتابع على قسمين
تام وقاصر ، والشاهد على نوعين : لفظي ومعنوي ٢٤١ - أمثلة على هذه
الأنواع ٢٤٢ - ٢٤٣ الاعتبار وسيلة لمعرفة المتابع والشاهد ٢٤٣ - نقاد الحديث
لا يتشددون في الشواهد والمتابعات تشددهم في الأصول ٢٤٣ - متى وصف
الضعيف بأنه « متروك الحديث » فهو لا يصلح للاعتبار ٢٤٣ - تتبع الطرق التي
تصلح للشواهد والمتابعات في الجوامع والمسانيد والأجزاء ٢٤٤ .

١٦ - المدرج وتعريفه ٢٤٤ - الإدراج في المتن أكثر ما يكون في آخر
الحديث ، وقد يوجد في أول الحديث أو وسطه ٢٤٥ - مدرج الإسناد يرجع
في الحقيقة إلى المتن ٢٤٦ - دواعي الإدراج كثيرة ٢٤٧ - الطريق إلى معرفة
المدرج من وجوه ٢٤٨ .

١٧ - المسلسل وتعريفه ٢٤٩ - المسلسل من صفات الإسناد ٢٥٠ - مسلسل
تمثلت العبارات في روايته ٢٥٠ - مسلسل تماثلت الأفعال في روايته ٢٥١ -
تماثل الأفعال والعبارات يثير الشك فيها ٢٥١ - من المسلسل الصحيح مسلسل
الحفاظ ٢٥٢ - أصح مسلسل في الدنيا ٢٥٣ - حديث مسلسل باطل متناً
وتسلسلاً ٢٥٣ .

١٨ - المصحف ٢٥٤ - كان المتقدمون لا يفرقون بين المصحف والمعرف
٢٥٤ - تفرقة المتأخرين بينها شكلية ٢٥٥ - التصحيح في القرآن وما يحكى عن
عثمان بن أبي شيبة في ذلك ٢٥٦ - دفاع ابن كثير عن عثمان ٢٥٧ - ضروب
من التصحيح في متون الأحاديث وأسانيدها ٢٥٧ - المصحف أكثر ما يقع في

المتون وشواهد عليه ٢٥٧ - أمثلة على مصحف الاسناد ٢٥٨ - تصحيح السمع
٢٥٩ - التصحيح غالباً ما يغير المعنى ٢٦٠ - لا غرابة في إدخال المصحف في
القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف ٢٦١ - تمت بدراسة «المصحف»
المصطلحات العتروون المشتركة ٢٦١ .

الفصل السادس

« الموضوع » وأسباب « الوضع » ٢٦٣ - ٢٧٣

تعريف الموضوع ٢٦٣ - منهج علمي دقيق لتمييز الصحيح من الموضوع
٢٦٣ - القاعدة الأولى من هذا المنهج : اعتراف الواضع نفسه باختلافه
الأحاديث ٢٦٤ - الثانية : اللحن والركة ٢٦٤ - الثالثة : مخالفة العقل والحس
٢٦٥ - الرابعة : المجازفة بالوعد والوعيد ٢٦٥ - الخامسة : الانتصار لهوى
شخصي ٢٦٦ - بدأ ظهور الوضع سنة إحدى وأربعين بعد الهجرة ٢٦٦ - خلط
بعض الفقهاء بين أقيستهم وبين أحاديث الرسول ﷺ ٢٦٧ - التقرب إلى الطبقة
الحاكمة ٢٦٨ - التعامل بين العامة ٢٦٨ - المتصوفة ووضعهم للأحاديث ٢٦٩ -
الموضوعات لا يمكن استقصاؤها ٢٧٠ - أشهر الكتب في بيان الموضوعات ٢٧١
- تعقب العلماء لابن الجوزي في « موضوعاته » ٢٧٢ - بعض ما يسمى موضوعاً
أقرب إلى المدرج ٢٧٢ - صعوبة الحكم بالوضع ٢٧٣ .

الفصل السابع

الحديث بين الشكل والمضمون ٢٧٥ - ٢٨٨

الخصومات حول الشكل والمضمون ٢٧٥ - التشكيك في صحة الحديث
النبوي ٢٧٦ - عناية المصطلح بالمضمون حقيقة بديهية ٢٧٧ - في جميع
المصطلحات تقسيم ثنائي مؤلف من السند والمتن ، وتفصيل ذلك ٢٧٨

فصل المستشرقين بين السند وال متن كالفصل بين خصمين لا يجتمعان ، وعقم هذا الرأي ٢٨٣ - مقياس المحدثين نفسي اجتماعي ٢٨٥ - مباحث المحدثين تدور في الحقيقة على المتن أكثر مما تدور على السند ٢٨٦ - خاتمة البحث في أن دراسة مصطلح الحديث تدعم لناهجنا في الثقافة ٢٨٨ .

الباب الرابع

مكانة الحديث في التشريع واللغة والأدب ٢٨٩ - ٣٣٣

الفصل الاول

مكانة الحديث في التشريع ٢٩١ - ٣٠٠

اشادة القرآن بطاعة الرسول والتزام سنته ٢٩١ - شمول السنة كل آفاق التشريع ٢٩٤ - استقلال السنة بالتشريع ولو كان أصلها في الكتاب ٢٩٧ .

الفصل الثاني

الحديث الصحيح حجة في التشريع ٣٠١ - ٣١٤

لا فرق بين السنة والكتاب في الحلال والحرام ٣٠١ - تفاوت علم الصحابة بسنة رسول الله ٣٠٣ - نشأة المذاهب واحتجاج أصحابها بالحديث ٣٠٧ - الاحتجاج بخبر الآحاد وشروطه ٣٠٩ - الاحتجاج بالخبر المحتف بالقرائن ، واستبعاد الضعيف ٣١٣ .

الفصل الثالث

أثر الحديث في علوم الأدب ٣١٥ - ٣٢٥

نشأة العلوم الاسلامية في ظل الحديث ٣١٥ - تأثير الحديث في أصول النحو

٣١٧ - تبكير القوم بالرواية المصحوبة بالاسناد ٣١٩ - علوم الأدب وتأثيرها
بأسانيد المحدثين ٣٢٢ .

الفصل الرابع

الاحتجاج بالحديث في اللغة والنحو ٣٢٥ - ٣٣٣

تخرج الأئمة من رواية الحديث ٣٢٥ - الاحتجاج بالحديث في اللغة والنحو
٣٢٦ - لماذا منعوا الاحتجاج بالحديث ٣٢٨ - الرد على المانعين ٣٢٩ - خلاصة
البحث ٣٣١ .

الباب الخامس

طبقات الرواة ٣٣٥ - ٤٠٠

الفصل الاول

ابن سعد ومنهج التصنيف في الطبقات ٣٣٧ - ٣٤٨

تمهيد ٣٣٧ - ابن سعد ، حياته وأخباره ٣٣٨ - مصادره الأساسية ٣٣٩ -
كلمة في شيخه الواقدي ٣٤٠ - بين الشيخ والتلميذ ٣٤٢ - أهم محتويات
الكتاب ٣٤٤ - منهجه في الطبقات ٣٤٥ - عنايته بالأنساب - رواية على طريقة
المحدثين ٣٤٧ .

الفصل الثاني

طبقات الرواة ٣٤٩ - ٣٥٨

طبقات الرواة وتقسيمها الاصطلاحي ٣٤٩ - طبقات الرواة على تقسيم

ابن حجر ٣٥٠ - طبقة الصحابة ٣٥٢ - طبقة التابعين ٣٥٧ - طبقة أتباع
التابعين ٣٥٧ .

الفصل الثالث

من تراجم الصحابة ٣٥٩ - ٣٧٧

أولاً : السبعة المكثرون ٣٥٩ - ١ - أبو هريرة ٣٥٩ - ٢ - عبد الله
ابن عمر ٣٦٢ - ٣ - أنس بن مالك ٣٦٣ - ٤ - السيدة عائشة أم المؤمنين
٣٦٤ - ٥ - عبد الله بن عباس ٣٦٦ - ٦ - جابر بن عبد الله ٣٦٩ - ٧ -
أبو سعيد الخدري ٣٧٠ .

ثانياً - بعض مشاهير الصحابة ٣٧٢ - ٨ - عبد الله بن مسعود ٣٧٢ -
٩ - عبد الله بن عمرو بن العاص ٣٧٣ - ١٠ - أبو ذر الغفاري ٣٧٤ -
١١ - سعد بن أبي وقاص ٣٧٥ - ١٢ - معاذ بن جبل ٣٧٦ - ١٣ - أبو
الرداء ٣٧٧ .

الفصل الرابع

تراجم بعض كبار التابعين ٣٧٨ - ٣٨٥

١ - سعيد بن المسيب ٣٧٨ - ٢ - نافع مولى ابن عمر ٣٧٩ - ٣ - محمد
ابن سيرين ٣٨٠ - ٤ - ابن شهاب الزهري ٣٨١ - ٥ - سعيد بن جبير ٣٨٢ -
٦ - الإمام أبو حنيفة ٣٨٣ .

الفصل الخامس

تراجم بعض أتباع التابعين ٣٨٦ - ٣٩٣

١ - الإمام مالك بن أنس ٣٨٦ - ٢ - الإمام الشافعي ٣٨٨ - ٣ - سفيان

الثوري ٣٩٠ - ٤ - سفيان بن عُيَيْنَةَ ٣٩١ - ٥ - الليث بن سعد ٣٩٢ .

الفصل السادس

تراجع بعض أتباع التابعين ٣٩٤ - ٤٠٠

١ - الإمام أحمد بن حنبل ٣٩٤ - ٢ - الإمام البخاري ٣٩٦ - ٣ -
الإمام مسلم ٣٩٨ - ٤ - الإمام الترمذي ٣٩٩ - ٤٠٠ .

جريدة المراجع ٤٠١ - ٤١٠

مسرد الأعلام ٤١١ - ٤٢٧

فهرس الموضوعات ٤٢٩ - ٤٤٦

كتب المؤلف المطبوعة

وتطلب كلها من

دار العلم للملايين
بيروت

- ١ - مباحث في علوم القرآن
الطبعة الأولى ١٩٥٨
الطبعة الثامنة ١٩٧٣
- ٢ - علوم الحديث ومصطلحه
الطبعة الأولى ١٩٥٩
الطبعة السابعة ١٩٧٤
- ٣ - دراسات في فقه اللغة
الطبعة الأولى ١٩٦٠
الطبعة الخامسة ١٩٧٣
- ٤ - النظم الإسلامية : نشأتها وتطورها
الطبعة الأولى ١٩٦٥
الطبعة الثانية ١٩٦٨
- ٥ - منهل الواردين شرح رياض الصالحين
الطبعة الأولى ١٩٧٠
الطبعة الثانية ١٩٧٣

- ٦ - أحكام أهل الذمة (لابن القيم)
تحقيق ودراسة
الطبعة الأولى ١٩٦١
- ٧ - شرح الشروط العمرية (مجرداً من أحكام
أهل الذمة)
الطبعة الأولى ١٩٦١
- ٨ - فلسفة الفكر الديني بين الإسلام والمسيحية
الطبعة الأولى ١٩٦٧
- ٩ - هج البلاغة - شرح وتحقيق
الطبعة الأولى ١٩٦٧
- ١٠ - معالم الشريعة الإسلامية
الطبعة الأولى ٩٧٥

La Vie Future selon le Coran, Paris, Vrin 1971 — ١١

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

هذا الكتاب

« ينطوي هذا الكتاب على مباحث علمية رصينة تنفض غبار السنين عن تراثنا الخالد ، وتعرض أنفس روائع الفكر بأسلوب واضح بسيط أقرب إلى ذوق العصر . وقد حاول المؤلف إحكام الربط بين التاج القديم والمنهج الحديث . فعكف على أمهات المطبوعات والمخطوطات في علوم الحديث ، يدرسها دراسة تاريخية تحليلية ليجمع شتاتها في كتاب واحد يضمها بين دفتيه ، مستخلصاً منها مقاييس المحدثين التي قامت على فلسفة نقدية دقيقة رُوعي فيها المعنى قبل المبنى ، والمتن قبل السند ، والعقل والمنطق قبل المحاكاة والتقليد .

وفي الكتاب ما يستحيل نقضه من البراهين على كتابة الحديث في حياة الرسول العربي ، ووصف حيّ للرحلة في طلب العلم ، وموازنة بين صور التحمل والأداء ، وتعريف بأشهر المصطلحات خالية من الجدل اللفظي العقيم ، وفيه توضيح شاف لمكانة الحديث في التشريع واللغة والأدب ، وتأثير السنة النبوية في علوم الدنيا والدين ، ومنهجية التصنيف في الطبقات التي صبغت بطابعها الأصيل فنون السيرة والتاريخ .

وما من ريب في أن القارئ العربي المثقف سيوقن - بعد قراءة هذا الكتاب - بأن مصطلح الحديث قد تبوأ أسمى مكان في فلسفة المصطلحات على اختلاف العصور ... »

6402 مرقمات علمية 7-382-43 9953 ISBN



9 789953 633824 4